الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

المرأة والتنمية في الثمانينات

بحوث ودراسات

المجلد الأول

المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية
٢٨-٣١ مارس ١٩٨١

أشرف على اعدادها ونشرها
د. يحيى فايز الحداد
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

الكويت
١٩٨٢

المرأة والتنمية في الثمانينات

المجلد الأول

المرأة والتنمية في الثمانينات

بحوث ودراسات

المجلد الأول

المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية
٢٨-٣١ مارس ١٩٨١

أشرف على اعدادها ونشرها
د. يحيى فايز الحداد
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

الكويت
١٩٨٢

الطبعة الاولى

الكويت ١٩٨٢



تتميز منطقة الخليج والجزيرة العربية بتغيرات وتحولات اقتصادية اجتماعية سريعة ومتلاحقة شملت مختلف قطاعات الحياة . وقد ترتب على حدوث هذه التغيرات تحديات جديدة تفترض اعادة النظر والتفكير في طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق المواطن رجلا كان او امرأة ، كما تقتضي هذه التغيرات اعادة التفكير في الجوانب اللازمة لاعداد المواطن لمواجهة هذه التحديات من اجل تحقيق اهداف الانماء الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى الحياة للانسان العربي في هذه المنطقة .

وتتركز حضارة هذه المنطقة على قيمها الدينية والروحية ، ويمثل دعم هذه القيم وترسيخها احد المقومات الاساسية للتنمية وتطوير الحياة . وفي الاطار الثقافي والتراث التاريخي الاصل اعزاز وتقدير لدور المرأة ، ويزخر هذا التراث بصور كثيرة لادوار المرأة في العصور الزاهرة للحضارة العربية في مختلف الميادين العلمية والسياسية والتشريعية والفكرية .

ان قضية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع لم تعد مجالا للمناظرة ، بل ان الواقع وسير الاحداث يفرضها حقيقة موضوعية . فالمرأة الريفية والبدوية في بلاد المنطقة تقوم ببعض الاعمال الزراعية وبعض الحرف المنزلية والصناعات اليدوية ، كما ان المرأة قد دخلت سوق العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية الحديثة في العواصم والمدن .

ان توزيع العمل بين الرجل والمرأة على اساس البيت وخارج البيت ينتمي الى نوع من التوازن المجتمعي المرتبط باقتصاد الكفاف ، والامر الواقع هو ان التوازن المجتمعي الجديد اكثر تعقدا وتشابكا مع اقتصاديات السوق ، وهذا

يقتضي اتاحة الفرصة لكافة الموارد البشرية ـ رجالا ونساء ـ لمواجهة تحديات التنمية ، واعداد الرجال والنساء وتأهيلهم للمشاركة المنتجة الفعالة .

واذا كانت معظم الجهود قد بذلت حتى الآن في خدمة دور المرأة كأم وزوجة ومربية اطفال وربة بيت ، فإن إتاحة الفرص لها واعدادها وتشجيعها للمساهمة الايجابية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يمثل رصيدا جديدا للطاقات البشرية المطلوبة للاسراع بعمليات التنمية .

ومع ذلك فان هناك حاجة ماسة الى مزيد من الجهود لمساعدتها في الوفاء بدورها التقليدي في تربية اطفالها ، والى تطوير القيم بما يدفع الرجل إلى تحمل مسؤوليات اكبر في هذا الدور . وهذا أمر تستلزم مسؤوليات التعاون بين الرجل والمرأة في نطاق الاسرة ، ويؤدي بدوره الى تربية اكمل للاطفال من النواحي الفنية والاجتماعية .

إن وسائل ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة انما تبدأ بدراسة وتقدير للواقع الحالي لظروف كل دولة ومعطياتها ، وفي اطار ما تتيحه امكانات التعاون الاقليمي والدولي .

إن مشاركة المرأة في التنمية هو ادماج المرأة عطاء وأخذا ، واجبات وحقوقا ، ان هذا الادماج للمرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من مظاهر السطحية لتحديث المجتمع ولا مجرد محاكاة لانماط من تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة وانما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتحرير الانسان ـ رجلا وامرأة ـ واعداده ، وتمكين طاقاته الكامنه من اثراء الحياه لنفسه ولمن حوله ، انه لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزاماتها بأداء مسؤولياتها ، والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من ادوار في حياة مجتمعها .

تأسيسا على ما سبق من منطلقات واهداف لادماج المرأة ومشاركتها في التنمية في دول الخليج والجزيرة العربية ، وامتدادا للمبادرة التي تبنتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ـ في مطلع عقد التنمية للمرأة ـ بعقدها المؤتمر الاقليمي

الاول للمرأة في الخليج العربي في ابريل ١٩٧٥ فقد عقدت الجمعية المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية على ارض الكويت تحت شعار « المرأة والتنمية في الثمانينات » ، وذلك خلال الفترة ٢٨ ـ ٣١ مارس ١٩٨١ . .

وقد كان من المفروض ان يعقد هذا المؤتمر في ديسمبر ١٩٨٠ وذلك ايفاء من الجمعية بالتعهد الذي قطعته على نفسها في مؤتمر ١٩٧٥ على ان تقيم المؤتمر الثاني في فترة لا تتجاوز النصف الاول من عقد المرأة ، الا ان ظروف التوتر السياسي والعسكري التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي قد اوجبت تأجيل المؤتمر حتى مارس ١٩٨١ . ودعي للمشاركة في هذا المؤتمر كافة الاتحادات والجمعيات النسائية العربية وممثلون عن منظمة الامم المتحدة ، كما وجهت الدعوات الشخصية للمهتمين بشؤون المرأة وقضايا التنمية سواء في داخل الكويت او على نطاق الوطن العربي .

وقد تضمن برنامج المؤتمر الانشطة والموضوعات التالية :

اولا : معرض للرسوم ومنتجات الحرف التقليدية التي تعكس بعض نشاطات المرأة في الخليج والجزيرة العربية .

ثانيا : تقارير وفود دول الخليج والجزيرة العربية المشاركة في هذا المؤتمر والتي تتضمن خطة العمل القطرية لادماج المرأة في التنمية في مجتمعات تلك الدول ، آخذة بعين الاعتبار ظروف مجتمعاتها ، واولويات التنمية فيها والموقف الاجتماعي للمرأة وتطلعاتها ، وما يتاح من امكانيات مالية وفنية وادارية .

ثالثا : البحوث والدراسات التي أعدها المختصون والمهتمون بشؤون المرأة والتنمية ، والتي تعين على التخطيط ووضع البرامج وتقديم المشروعات ورسم السياسات فيما يتعلق بادماج المرأة في التنمية .

وقد حظيت الدعوة التي وجهتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر للشخصيات العلمية المهتمة بشؤون المرأة والتنمية للمساهمة في اعداد بحوث ودراسات المؤتمر باهتمام فاق تقدير اتنا ، حيث تسلمت اللجنة خمسة وثلاثين بحثا ودراسة ، كانت في مجملها تعكس ذلك الجهد العلمي القيم الذي بذل في وضعها واعدادها .

وقد عالجت هذه البحوث والدراسات المجالات والمحاور التالية :
١) المرأة ودورها في عملية التنمية .
٢) العوامل الاجتماعية والتربوية والنفسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في التنمية .
٣) المرأة والتنمية ـ دراسات اقليمية وقطرية .
٤) المرأة العربية في الفكر والتشريع .
٥) المرأة ووسائل الاتصال الجماهيري .
٦) المرأة والعمل ـ مشاكل وحلول .
٧) المرأة العربية ـ تقارير ودراسات .

ونظرا لاهمية الموضوعات التي تضمنتها تلك البحوث المقدمة للمؤتمر وتعميا للفائدة منها ، فقد ارتأت الجمعية طباعتها ونشرها على نطاق واسع حتى تكون في متناول المهتمين بشؤون التنمية وقضايا المرأة .

وقد تبنى المؤتمرون قرارا يدعو الى تشكيل لجنة لتنسيق ومتابعة العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية لتمكين المرأة في هذه المنطقة من المساهمة ايجابيا في التحولات الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم عملية التنمية في بلادها .

واننا لنأمل ان تسفر الجهود التي ستقوم بها لجنة التنسيق والمتابعة عن تدابير وبرامج لمزيد من اللقاءات الثنائية والجماعية في السنوات القادمة ، لمواصلة العمل والنهوض بمستوى المرأة على اكمل وجه .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير امتنا وتقدمها .

مجلس ادارة
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

المحتويات

المجلد الأول

أولا : المرأة ودورها في عملية التنمية

القسم الأول

المرأة
ودورها في عملية التنمية

دراسة سسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم النامي مع اشارة خاصة لمصر

د. سمير لطفي علي

خبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة

ان التعرض لدور المرأة في العالم النامي يعني دراسة المجتمعات النامية والتغييرات التي تمر بها هذه المجتمعات . فلدراسة المرأة في هذا العالم لا تعنى التعرض لمسألة انسانية بحتة ، وانما تعني التعرض لدور المرأة في عملية التغييرات وتجارب التنمية التي يمر بها هذا العالم اليوم ، والذي يفترض فيه مشاركة المرأة للرجل في تغيير الاوضاع الاجتماعية المتخلفة ، وخاصة فيما يتعلق بدورها ومكانتها الدونية ـ انطلاقا من أن معالجة دور المرأة في المجتمعات النامية جزء لا يتجزأ من معالجة هذه المجتمعات ومن دراسة واقعها التاريخي ومشاكلها التي أفرزها التغيير السريع الذي تمر به اليوم . .

وتتناول هذه الدراسة وضع المرأة في العالم النامي ، ومحاولة لتقييم دورها في تجربة التنمية المصرية منذ سنة ١٩٥٢ .

ونبدأ الدراسة بتبني مؤشرات لمفهوم الدور ـ مراعية فيها البعد عن مناقشة ما قد يرتبط به أو يرادفه من مفهومات أخرى ، كالمكانة والوضع الاجتماعي ـ موجزة : أن الدور هو مجموعة الحقوق التي تتلقاها المرأة من مجتمعها ، والواجبات التي تقدمها المرأة للمجتمع ، المتجسدة في

أنماط سلوكية متعارف عليها ، وفي توقعات أدائها ووعيها ووعي الآخرين بهذه الحقوق والواجبات الذي يتمثل في مجموعة الاتجاهات الاجتماعية التي تشيع حول حقوق وواجبات المرأة في العالم النامي[١] .

وبالتتبع التاريخي لدور المرأة في العالم النامي يلاحظ أنها كانت دائما عضوا غير منتج بسبب تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل سواء كان هذا الرجل ابا لها أو أخا أو زوجا[٢] . ويؤيد هذا الرأي نتائج بعض الابحاث السيكولوجية التي أسفرت عن أنه في مراحل العمر المبكرة تتفوق الاناث على الذكور في مستوى الذكاء العام . وأن الذكور تتفوق على الاناث في نهاية مرحلة المراهقة وبداية سن الرشد ، كما أوضحت أبحاث أخرى أن الاناث في مرحلة الحضانة لَسْن أقل قدرة من الذكور في التحصيل الدراسي أو في مظاهر الاستقلال . . . وأنه في مرحلة المراهقة يسيطر على الاناث الاحساس بعدم المقدرة على ملاحقة الذكور الذين تهيأت لهم كل الفرص التي لم تسنح للاناث ، كما أثبتت أبحاث أخرى أن الاناث اكثر قابلية لتأثيرات المجتمع ، وأكثر توافقا معه ويقبلن ما رسمه لهن المجتمع من دور خاص بهن كإناث يتلخص في السلبية والتبعية وضعف القدرات العقلية ، وفي تهيئتهن لدور الانثى كأم وزوجة وربة منزل تابعة للرجل[٣] . فثقافة المجتمع هي التي تحدد دور ومكانة الانثى وقد يكون ذلك من خلال أنماط التحصيل الدراسي واختيار المهنة . . . بهدف تقوية وتدعيم الاحساس بالجنس ، بمعنى آخر الاحساس بالانوثة كما رسمها المجتمع في عمليات التنشئة الاجتماعية التي لها أثر واضح في تحديد مضمون الذكورة والانوثة ، وفي خلق ما بينها من فروق تجعل الانثى أقل طموحا من الرجل في المجالات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية وأكثر انشغالا بأمور الزواج والجنس . . . وحقيقة الامر ان الانثى ليست اقل طموحا من الرجل ولكنها بحكم تبعيتها له تكبت طموحها الفكري من أجل ارضائه[٤] فالمرأة تتفق مع الرجل

في الاصل ، اي في بداية الحياة وفي الهدف الانساني الابعد ، اي التكامل . وان قيل ان المرأة اختلفت عن الرجل تاريخا وحاضرا فانه اختلاف ذو فائدة مرحلية ، وهذا لا يعني أن يوجد مجال للمفاضلة بينهما[٥] مما يؤدي بنا الى أن نتصور أن لكل من الرجل والمرأة عالمه المستقل به . والحقيقة اننا بازاء وجهين لشيء واحد ، فالرجل والمرأة هما وجها الوجود الانساني[٦] .

ومنذ القرن الماضي ، والدراسات التي تتناول المرأة في العالم النامي تتمركز في :

- **اتجاه محافظ تقليدي** : يرى المرأة كائنا تابعا للرجل لضعفها الجسماني والعقلي . وهذا الاتجاه يعالج قضاياها بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه وعن واقعه وتاريخه . ويعتمد في تحليلاته لها على التفسيرات الفسيولوجية والبيولوجية أو السلفية المرتكزة الى حكم الماضي نتيجة لعدم وعيه بأن البناء الاجتماعي أو الواقع الاجتماعي يتغير ، وأن هذا التغير ينعكس على الانسان وعلى علاقاته مع الاخرين . . . وهنا تقول د . سلوى الخماش « اذا كان مفهوم الامومة في البيئة البدائية هو مجرد الانجاب والعناية بالوليد فان انفصال المرأة عن التيارات الفكرية والثقافية والانجازات العلمية والحضارية في المجتمع الحديث لا يمكن أن تساعد على تنشئة طفل متفاعل مع هذا العصر الذي يعيش فيه ، ومن ناحية أخرى اذا كانت الزوجة بمفهومها البدائي ايضا هي في الخلاصة خضوع المرأة للرجل ـ وهذا مؤكد ـ لي تاريخيا ـ بسبب تفوقه في القدرة الاقتصادية وفي الخبرة الذهنية ، والممارسة الاجتماعية ، فان تقدم الانسان وتطور العلاقات الانتاجية في المجتمع وارتقاء المفاهيم العلمية والفكرية أعطت للزوجة مضمونا يقوم على أساس المشاركة المتكافئة في المسؤولية وفي الحقوق والواجبات ، وواضح ان مثل هذا التكافؤ لا يمكن تحقيقه اذا كان أحد الطرفين لا يسمح له بالممارسة الاجتماعية الا

من جنسه ، الذي بطبيعة الحال لا يشكل الطرف الثاني في العلاقة الزوجية[٧] .

ـ واتجـاه ثـان يعترف بـالتخلف الذي تعيشه المرأة ويستند في معالجته لقضاياها على النزعات الاصلاحية احتذاء[٨] بالانتصارات التي حصلت عليها المرأة في الدولة المتقدمة ، وقد عبر عن هذا الاتجاه المفكرون الاسلاميون كرفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وقاسم أمين ، فلقد نادوا بتحرير المرأة وفي هذا المقام ذكر رفاعة الطهطاوي في كتاب « المرشد الامين لتعليم البنات والبنين ، ان الله خلق المرأة للرجل ليبلغ كل منهما أمله وتقتسم معه عمله . . . هي مثله سواء بسواء ، أعضاؤها كأعضائه وحاجتها كحاجته وحواسها الظاهرة والباطنة كحواسه ، وصفاتها كصفاته حتى كادت أن تنتظم الانثى في سلك الرجال . . . » ويقول في موضوع آخر « وما يوجد في الانثى قوة الصفات العقلية وحدة الاحساس والادراك على وجه قوي قويم» . . . وفسر الشيخ محمد عبده القرآن تفسيرا ينطوي على اقتباس المبادىء الحرة من أجل تطوير المرأة وخروجها الى ميدان العمل . . . وأكد قاسم أمين على ضرورة تعليم المرأة كأساس هام لتحريرها وقال : « إن النساء في كل بلد يقدرون بنصف سكانه على الاقل ، ويقاؤهن في الجهل حرمان الانتفاع بأعمال نصف الامة ، وفيه من الضرر الجسيم ما لا يخفى ، ولا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة ، والتجارة ، والصناعة ـ الا جهلها واهمال تربيتها ، ولو أخذ بيدها الى مجتمع الاحياء ووجهت عزيمتها الى مجاراتهم في الاعمال الحيوية واستعملت مداركها وقواها العقلية والجسمية لصارت نفسا حية فعالة بقدر ما تستهلك ، لا كما هي اليوم عالة لا تعيش الا بعمل غيرها ، ولكان خيرا لوطنها لما ينتج عنه من ازدياد الثروة العامة والثمرات العقلية فيه . . . » كما قال « المرأة ، وما ادراك ما المرأة ، انسان مثل الرجل لا

تختلف عنه في الاعضاء ووظائفها ، ولا في الاحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الانسان من حيث هو انسان الا بقدر اختلافها في الصنف . . . فاذا فاق الرجل المرأة في القوة البدنية والعقلية فذلك انما لأنه اشتغل بالعمل والفكر أجيالا طويلة ، وكانت المرأة فيها محرومة من استعمال القوتين المذكورتين ، ومقهورة على لزوم حالة من الانحطاط ، تختلف في الشدة والضعف على حسب الأوقات والاماكن[٩] » كما تعرض لموضوع الفائدة التي ستعود على المجتمع في حالة خروجها الى العمل فقال « من عوامل الضعف في كل مجتمع انساني ان يكون العـدد الاعظم من أفراده كلا عليه لا عمل له فيما يحتاج اليه ، وان عمل كان كالآلة الصماء أو الدابة العجماء لا يدرس ما يصدر منه . . . » **مجمل القول** : ان الفكر الاسلامي كمدرسة ظهرت منذ القرن التاسع عشر لتحديث المجتمع العربي في ظل أوضاع معينة وباتجاهين مختلفين : تمثل الاتجاه الاول في آراء المفكرين المصلحين ، والاتجاه الثاني في آراء المفكرين التغريبيين[١٠] ، وكان لهما أثر واضح في تدعيم نشاط الحركات النسائية في معظم بقاع العالم وكان لهما أثر واضح في تدعيم نشاط الحركـات النسائية في العـالم العربي ،. الذي تجسـد - على سبيل المثال - في المشاركة التي قامت بها المرأة المصرية في ثورة سنة ١٩١٩ والتي لم تكن مقطوعة الصلة بالظروف السابقة عليها[١١] . . . فالتغيرات التي صاحبت ثورة سنة ١٩١٩ في وضع المرأة وفي دورها ومكانتها الاجتماعية تعتبر نتيجة لفكر المفكرين الاسلاميين . . . . . الا أن الحركات النسائية بحكم ارتباطها بالشريحة البرجوازية لم تعبر عن القاعدة العريضة للمرأة ، ولذا تحول جزء كبير من الحركة النسائية الى الاعمال الخيرية ، مما أدى في النهاية الى تحجيم الحركات النسائية وفشلها في ازالة الفروق بين الرجل والمرأة ، والى الفشل أيضا في الاسراع بعملية التغيير الاجتماعي بالدرجة التي يحتاجها واقع المجتمع

العربي[١٢] . . . . . بل ان بعض التغيرات التي طرأت على وضع ودور المرأة في العالم النامي أثقلتها بأعباء تتناقض فيما بينها وتفوق قدراتها مما جعلها تتعثر في أداء الواجبات والحقوق التي أكتسبتها .

وبعد أن اشرنا الى الاتجاهين الاساسيين في معالجة قضايا المرأة نطرح وجهة نظرنا الخاصة : فحقيقة الامر أُن مكانة ودور المرأة في المجتمع يختلفان باختلاف البناء الاجتماعي الذي تعيش فيه ، اذ ان وضعها نتاج للبناء الاجتماعي الذي قد يختلف من زمان الى زمان ومن مكان الى مكان ، وتمثلت هذه الاختلافات في : كتابات كل من افلاطون وارسطو التي عبرا فيها عن حالة البناء الاجتماعي العبودي الذي احتقرت فيه المرأة اذ قال افلاطون في (تيماوس « ان المرأة شريرة بطبيعتها فالآلهة قد صنعت الرجل كاملا بشرط المحافظة على كماله ، وفي حالة الاخلال يعاقب بأن يولد مرة ثانية في صورة امرأة . . . . » ويؤيد ارسطو رأي افلاطون في قوله ان الطبيعة قد فضلت الرجل الاكثر عقلا وكمالا من المرأة . . . » ويرى ان وظيفة المرأة مقصورة على العناية بالاطفال والمنزل تحت سيطرة الرجل ، وانه ليس بها مجال في العمل السياسي او الخدمة . . . . كما عبر أيضا فلاسفة العصر الوسيط الذي تميز بالطابع الاستغلالي المتمثل في النظام الاقطاعي عن حالة البناء الاجتماعي في ذلك الوقت ، فاعتبروا المرأة مخلوقا عرضيا وناقصا . . . وتغيرت النظرة الى المرأة والى وضعها في المجتمع في عصور الثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، فشاركت الرجل في الانشطة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١٣] . . . . وفي المجتمع الزراعي المتخلف تكون السيطرة والسيادة للذكر لقيامه بأعمال تحتاج الى مجهود عضلي قد تعجز المرأة عن القيام بها ، ولضيق فرص العمل في الزراعة ولغيبة النشاطات الاخرى كالتصنيع ، ولشيوع نمط الملكية الفردية لصالح الرجل ، ولوجود الاسرة الممتدة العصبية ، وما يترتب عليها من تفضيل للذكور الذين يدعمون

عصبية العائلة داخل المجتمع المحلي ، والى ما يصاحب التخلف الزراعي من الاعتماد على الطبيعة ، والاعتقاد في القوى الخارقة والتفكير السلفي الذي يؤكد تبعية المرأة للرجل وسيطرته عليها[١٤] . . . كما تعكس مؤشرات البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات النامية مكانة المرأة وتبعيتها للرجل اقتصاديا ، فان تميز المجتمع بحالة البطالة والبطالة المقنعة ـ على سبيل المثال ـ يقلل من فرص العمل أمام المرأة ، ولا تستطيع تحقيق ذلك الا بتغيير البنية الاقتصادية للمجتمع واعادة تشكيلها . وهذا يؤكد ان وضع المرأة في العالم النامي مرآة عاكسة ومؤشر لبنية هذا المجتمع ولقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . .

مجمل القول ان مكانة ودور المرأة يتغيران ويختلفان طبقا للحالة البنائية للمجتمع ، وخاصة اذا ما طرأ على البناء الاجتماعي تغييرات جذرية او سريعة في الأوجه الاقتصادية والاجتماعية ، مثل ما حدث في الثورة البلشفية ، فلقد أعلن لينين في حديثه إلى اول مؤتمر للنساء العاملات في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ ان « الاشتراكية قادرة على تحرير المرأة من وضعها العبودي وأن هذا التحرير لن يتم تلقائيا وانما يشترط فيه فاعلية النساء العاملات[١٥] . . . . »

* * *

ويرجع الاهتمام بقضية المرأة والتنمية في الربع الأخير من القرن العشرين الى استقلال الامم الحديثة ، ومحاولتها ايجاد حلول لمشاكلها التي ظهرت بعد حصولها على الاستقلال . . . فلقد لجأ قادة وجماهير تلك المجتمعات الى علاج المشاكل التي تراكمت في الماضي بانماء الاوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتهم ، وبالتخطيط الطويل المدى وبخلق ايديولوجية تحدد الاهداف التي تصبو اليها مجتمعاتهم . . . كما قد يرجع الاهتمام بموضوع المرأة كمشكلة مجتمعية

في عملية التنمية إلى أن تحديات دور المرأة في الدول النامية تختلف عن تحديات ودور المرأة في الدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[١٦] . وتدلل د . سلوى الخماش على ذلك بقولها « بالرغم من ان الكتابة عن مشاكل المرأة في الوطن العربي قد بدأت منذ حوالي قرن حين تعرض بعض رواد النهضة الاوائل لهذه المسألة مطالبين بضرورة اتاحة فرص التعليم للمرأة والتخفيف من بعض القيود الاجتماعية المفروضة عليها ، وبالرغم من ان هذه المطالبات قد اتسعت وتعمقت خلال هذا القرن باتساع وتعمق المطالب الاجتماعية بعامة ، والانفتاح النسبي على ثقافات العالم المتحضر ، وبالرغم من ان الفارق بين مكانة المرأة ودورها الاجتماعي في أواخر القرن الماضي ومكانتها في الوقت الحاضر لايمكن اغفاله او التقليل من أهميته وخاصة في المدن ـ الا ان التغيير ما زال محدود العمق في ذات المرأة ، وفي ذهنية الرجل ومواقفه . . . وما زال المجتمع العربي يسوده الانغلاق فكرا وممارسة ، وينقسم طوليا الى شقين يعلو احدهما الاخر وينفرد به ـ عموما ـ في ادارة شؤون المجتمع بأسره ، . . . وقد يرجح أيضا الاهتمام بمشكلة المرأة لكونها مشكلة مجتمعية تخص كلا من الرجل والمرأة ، وأن علاجها لا يكون الا من خلال مشاركة المرأة والرجل معا ـ كما سبق ان أشرنا ـ في عملية الانماء وفي تغيير الأوضاع المتخلفة التي يعاني منها العالم النامي .

واختلف علماء العالم النامي في تعريف مفهوم التنمية . فالسسيولوجيون وغيرهم من العلماء قد اهتموا بمعالجة ودراسة موضوع التنمية ومفاهيمها من عدة أوجه . . . . وهذا يعتبر دليلا على أن جميع العلماء أحرار في اختيار أسلوبهم ومنهجهم العلمي ، بما يلائم الظروف الاجتماعية . . . ولكن يجب ان نلاحظ ان تلك الحرية العلمية المنهجية مثل أي نوع من أنواع الحرية ، مقيدة بالواقع الاجتماعي وليست محددة بميول الباحث الذاتية . . . فالدول النامية في حاجة الى دراسة واقعها

الاجتماعي الذي يختلف كما وكيفا عن الواقع الاجتماعي للدول المتقدمة ، ويرجع الاختلاف الى عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية متنوعة ، تخص تلك المجتمعات النامية التي تمر الآن بمرحلة التغير السريع ، وتحاول انماء مجتمعاتها واعادة تقييم تجربتها في عملية التنمية لمعرفة الايجابيات والسلبيات لكل فترة زمنية ، وتعتمد الدول النامية في ذلك على الدراسات التحليلية للاتجاهات الرئيسية في النظرية الاجتماعية . . . فللاتجاهات السسيولوجية دور في توجيه البحث والدراسة ، اذا ما استخدمت بحكمة ودراية . . . وخاصة اذا ما عرفنا أن كل اتجاه يتأثر بالحوادث والظروف المحيطة به . . . فاذا ما تأملنا في كتابات ماركس مثلا نجد أنها تمركزت في دراسة مشاكل أوروبا من أجل توضيح الحاضر ، والوضع نفسه فيما يتعلق ببارسونز وبصفة عامة يمكن القول باننا اذا أردنا معرفة أثر الاتجاهات السسيولوجية ، فإننا يجب ان نجيب على السؤالين التاليين :

- ما هي اجابة كل اتجاه على الحوادث التي عاصرها ؟
- وما هي الحلول المقترحة او التي تبناها في هذا المجال ؟

وكان الحل - على سبيل المثال - عند ماركس متمثلا في الثورة وفي الخروج من دائرة الحلقة التقليدية وكسرها باستخدام القوة ، فالانسان في نظره كائن يتميز بالعقلانية وبالمقدرة على التحكم في النفس . . . . أما بارسونز فكان متأثرا بالاتجاه الليبرالي وبالعقلانية ، وكان تفسيره يتميز بالتكامل والتقارب بين اكثر من وجهة نظر للافكار السابقة . . . . الخلاصة انه يمكن القول بأن كلا من الاتجاهين قد قام بثورة في محيط بيئته الاجتماعية ، اذ حاول كل منهما اقامة وانماء نموذج للمفاهيم والافكار كمحاولة لفهم المجتمع . . . .

والتنمية من وجهة نظرنا الخاصة ، قد تعني ايديولوجية واستراتيجية

وأهداف الافراد في وضعهم الحالي ، وفيما يجب ان يكونوا عليه . . . فالتنمية عملية تخطيطية لتغيير البناء الاجتماعي ، وهي في نفس الوقت عملية ديناميكية تهدف الى تحقيق التقدم في الاوجه الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، بالاستخدام الفعال الكفء لموارد ومصادر المجتمع ، كما أنها عملية يتم من خلالها اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى استمرارية الفرص أمام الأفراد لتحسين طاقاتهم وقدراتهم . . .

ونرى أن دراسة وتحليل عملية التنمية ودور المرأة فيها في كل مجتمع من المجتمعات النامية ـ تعني دراسة العناصر الآتية :

العنصر الأول :

تحليل عملية التنمية من خلال الواقع الاجتماعي للمجتمع في المراحل التاريخية المختلفة ، على ان يؤخذ في الاعتبار ـ أثناء عملية التحليل ـ الأوضاع الداخلية والتناقضات الداخلية . . .

العنصر الثاني :

أن يستخلص من التحليل الاتجاهات العامة للتنمية في المجتمع محل الدراسة ، بهدف الوصول الى ايديولوجية قومية للتنمية تخص مجتمع الدراسة ، وتعبر عن أهداف الأفراد في وضعهم الحالي ، وما يجب أن يكونوا عليه للوصول الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، اذ أننا لا نعني بالتنمية تحقيق نموذج أو نظرية معينة بقدر ما نعني فهم أفضل الوسائل التي تحقق عملية انماء المجتمع .

العنصر الثالث :

ان تحقيق عملية انماء المجتمع تستلزم المرور بمرحلتين :

(١) مرحلة راديكالية تتسم بسمات الثورة الاجتماعية .

(٢) مرحلة التخطيط التي تلي الثورة الاجتماعية ، اذ ان التنمية ـ من

وجهة نظرنا ـ تعني عملية تخطيطية تغير البناء الاجتماعي لتصل بالمجتمع الى أفضل الوسائل التي تحقق العدالة الاجتماعية . . .

وتتصف مرحلة التخطيط بالديناميكية وتهدف الى تحقيق التقدم في الاوجه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالاستخدام الفعال الكفء لموارد ومصادر المجتمع . . . . وتتخذ من خلالها الاجراءات التي تؤدي الى استمرارية الفرص امام الافراد لتحسين طاقاتهم وقدراتهم . . .

العنصر الرابع :

الا يكون الهدف من التنمية نمو الدخل القومي بقدر ما يكون الهدف هو القضاء على المشاكل التي تعانيها الدول النامية مثل الفقر والجهل والمرض . . . . الخ فليس المقصود من التنمية رفع مستوى دخل الفرد الى حد معين ، وانما المقصود هو القضاء على المشاكل التي يعانيها المجتمع . . . ويتحقق ذلك بالاستغلال الامثل للموارد والايديولوجية الخاصة بالمجتمع . . . فالايديولوجية هي الوسيلة الأساسية في تعبئة الافراد لعملية التنمية .

العنصر الخامس :

أن يكون أساس تطبيق عملية التنمية هو التصور الجماعي والموقف الجماعي اللذان قد يتخذان مستويين :

(١) المستوى الخاص بالدول النامية ، ومظهره المؤتمرات العالمية التي تنعقد لمناقشة التفاوت والتباين المؤديين الى فقدان الثقة بالدول المتقدمة لعدم جديتها في مساعدة الدول النامية في عملية التنمية، وفي القضاء على الفجوة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

(٢) المستوى الداخلي لكل مجتمع على حدة ، وفيه يجب التأكد من وعي الأفراد بهدف التنمية التي تبغي مصلحة الغالبية العظمى من

أفراد المجتمع رجالا ونساء .... ويتحقق ذلك بممارسة القيادة الجماعية الممثلة لجميع فئات المجتمع ... اذ يستلزم تحقيق الموقف الجماعي مشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم ومعرفتهم بأمور المجتمع الذي يعيشون فيه . فأساس المشاركة تغيير مكانة الفرد في عملية اتخاذ القرارات التي تتم على مستوى جميع التنظيمات والخلايا ... وهذا يعني اتباع نظام التسيير الذاتي الذي يعطي لكل فرد سواء كان رجلا أو امرأة حق المشاركة في اتخاذ القرارات ، كما يعطيه الحق في ان يقرر عمله ونوعيته ، والحق أيضا في ان يحمي مبادئه واهتماماته ، سواء على مستوى العمل او على مستوى المشاركة في النظم الاخرى خارج العمل ... فتجربة التسيير الذاتي يتجسد أثرها في تغيير اهتمامات كل من المرأة والرجل من اهتمامات فردية لا يعني الفرد بها الا بمصالحه الشخصية الى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى ان نظام التسيير الذاتي يحول اهتمامات الافراد من مصالحهم الشخصية الى الاوجه الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وذلك يؤدي الى خلق وعي بين الافراد بأمور مجتمعهم الى جانب وعيهم بأمورهم الشخصية ... وبالتحليل التاريخي لنظام التسيير الذاتي نجد انه ليس بالنظام الحديث وأن أشكاله تختلف في المجتمعات الرأسمالية عنها في المجتمعات الاشتراكية .

ونتتقل الى محاولة استخدام نموذجنا المقترح بعناصره الخمسة لتعريف التنمية في تحليل دور المرأة في تجربة التنمية المصرية التي بدأت سنة ١٩٥٢ .

العنصر الأول :

بدأت عملية التحديث في مصر في مطلع القرن الماضي عندما

شرع محمد علي في اقامة دولة عصرية صناعية رأسمالية ، أراد بها ان ينتقل بالمجتمع المصري من مجتمع اقطاعي الى مجتمع رأسمالي . . . وانعكست اهداف الحاكم على المرأة بمحاولة الاهتمام بتعليمها وبالحاقها ببعض الاعمال التي تتلاءم مع طبيعة تكوينها البيولوجي ومع الايديولوجية الحاكمة في ذلك الوقت . . . وانتهى الاهتمام بالمرأة بانتهاء عهد محمد علي ، وببدء عهد الغزو الاقتصادي الاوروبي المصري . . . وعاد الاهتمام النسبي بالمرأة للمرة الثانية في عهد اسماعيل الذي حاول ان يتخلص من التدهور الذي مرت به مصر بعد عصر محمد علي وبدا لبعض الوقت ان اسماعيل سوف يعيد مجد محمد علي بمحاولته تحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا . . . ولكن محاولته عاصرت تكالب اوروبا على أفريقيا وعلى مواردها الطبيعية فاجهضت تجربة التحديث التي بدأها اسماعيل وانعكس ذلك على محاولته النهوض بالمرأة لتغيير مكانتها داخل المجتمع . . .

العنصر الثاني :

اذا حاولنا أن نلخص اتجاهات التنمية في تاريخ مصر الحديث منذ وقت عملية التحديث التي بدأت في عهد محمد علي نجد أن تاريخ مصر الحديث خلال القرنين قد بلور اتجاهات التنمية اذ كانت تميل الى التجديد في فترات القوة والازدهار وتعود الى كل ما هو قديم في فترات الضعف والخمول . . . كما كان المجتمع المصري يتجه الى أن يكون مجتمعا تقليديا ـ في الانتاج ـ والمعتقدات وفي الاحكام والسلوك الفردي والجماعي في فترات الضعف . . .

وإذا ما حاولنا أيضا ان نلخص دور المرأة في اتجاهات التنمية في تاريخ مصر الحديث لوجدنا أن المرأة في تطورها في عملية التحديث قد مرت بمراحل تطورت في بعضها وتخلفت في البعض الاخر اذ كان دورها

يميل الى التجديد والتحديث في النطاق الزمني والمكاني لتعريف التجديد من حيث أخذ المجتمع المصري بأسلوب التحديث . . . كما كان دورها ومكانتها تتقلص وتضمحل وتعود الى كل ما هو قديم في فترات الضعف . . . ويعتقد أن محمد علي هو صاحب الفضل في انشاء أول نواة لعمل المرأة التي تمثلت في مدرسة الممرضات سنة ١٨٣٠ اذ ان خروجها الى العمل قد غير قليلا من وضعها الاجتماعي ، وأضاف اليها الجديد في اتجاه التطور . . . ولم يظهر بعد وفاة محمد علي أي اتجاه نحو تعليم الفتيات . . . الا ان عصر اسماعيل تميز بالعناية بشؤون المرأة عامة وبتعليمها[١٧] .

واننا لنعتقد ان المجتمع المصري خلال المراحل التاريخية السالفة الذكر لم يحقق اتجاها ايديولوجية قوميا يعبر عن اهداف الافراد من حيث وضعهم الحالي وما يجب ان يكونوا عليه ، ومرجع ذلك ان القائمين على عملية التنمية والتحديث لم يعبروا عن اهداف المجتمع المصري ، وانما كانوا يعبرون عن أهداف فئات او شرائح طبقية منفصلة عن الواقع الاجتماعي المصري . . . وانعكس ايضا فقدان تحقيق الايديولوجية على مكانة ودور المرأة خلال تلك الفترات التاريخية . فمدرسة المولدات التي أنشأها محمد علي ـ على سبيل المثال ـ كانت تخص الجواري اللاتي لا يتمتعن بالحرية في تقرير مصائرهن وتلبي حاجة الصفوة لهذا النوع من العمل ، ولم تعبر عن احتياجات أو اهداف المرأة المصرية خلال تلك الفترة ، ولذا لا يمكن اعتبار مدرسة المولدات مؤشرا للتغير الذي طرأ على مكانة المرأة المصرية وانما يعبر عن اهداف القائمين على المجتمع كما سبق ان ذكرنا . .

وظل الحال على هذا المنوال حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ حيث تجمعت كافة تيارات التقدم في المجتمع المصري لتجديد مصر بمقومات

الحضارة الحديثة التي انحصرت في الاستقلال الوطني والديمقراطية. . . فقد كانت الدولة بين ثورة سنة ١٩١٩ وثورة سنة ١٩٥٢ منحازة في كافة عهود الحكومات الدستورية لقيم المجتمع التقليدي القديم . . . ومجمل القول ان العمليات الراديكالية التي مر بها المجتمع المصري في المراحل التاريخية الحديثة والتي تجسدت بصورة واضحة في ثورة سنة ١٩١٩ لم تحقق الثورة الاجتماعية لانحصارها في محاولة تحقيق الاستقلال السياسي والديمقراطية ، ولذلك فرغت الحركات النسائية والتغير الذي طرأ على المرأة من مضمونه المجتمعي وكان تغييرا وقتيا مرتبطا بحدث أو مواقف معينة يتجمد بانتهاء او انحسار الموقف الذي ساعد على تغيير مكانة المرأة . . . فنكسة الثورات السياسية ترجع الى الفصل بين الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . . هذا الى أن مشاركة المرأة في الثورة السياسية سنة ١٩١٩ اقتصرت على صفوة نساء المجتمع المصري بل على صفوة نساء المجتمع القاهري ، ولم تعبر عن القاعدة العريضة لشريحة نساء المجتمع المصري ، سواء في القطاع الحضري أو الريفي .

العنصر الثالث :

ونميز فيه بين أربع فترات زمنية رئيسية منذ قيام ثورة ١٩٥٢ (من ٥٢ ـ ٥٦) (٥٦ ـ ٦١) (٦١ ـ ٧١) (٧١ : ٧٧) .

وبصفة عامة يمكن القول أن الهدف الاول من الثورة هو تعديل بناء القوى بغرض خلق أمة حديثة مستقلة ، وخلق مجتمع صناعي يشارك فيه كل من الرجل والمرأة . . . وكان تحقيق ذلك يستلزم تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي . . . ومما لا شك فيه أن الثورة قد نجحت في بدايتها وفي السنوات القليلة اللاحقة لها . . . ولكن لم يتضح نوعية النسق الاقتصادي ولم يتقرر ذلك الا بعد مرور ما يقرب عن عشر سنوات على الثورة . . . فمن الصعوبة بمكان تحديد سمات الثورة في السنوات الاولى

من قيامها حيث انها لم تحدد مسبقا الايديولوجية الخاصة والتي تبغي تحقيقها لمصر . . . وكان هناك فقط المبادىء الستة المشهورة ، ولكن لم تكن هناك خطة شاملة لانماء المجتمع المصري . . .

وحرصت الثورة على تغيير مكانة ودور المرأة تغييرا جذريا ، وكان وسيلتها في ذلك أو أداتها هي سن التشريعات التي تناولت معالجة حقوق وواجبات المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . . . اذ كان من الضروري استرداد المرأة لانسانيتها المفقودة لكي تقوم بدور فعال في عملية التنمية ، وذلك بخروجها الى مجال العمل وبحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية متساوية في ذلك مع الرجل . . .

وبمحاولة تقييم دور المرأة المصرية في تجربة التنمية المصرية من خلال الدراسة الامبريقية التي اجريناها لبعض القيادات المتوسطة والعليا العاملة في مجال الانتاج الصناعي ـ لتقييم الدور الذي قامت به المرأة في مجال العمل ، وفي ممارستها لحقوقها السياسية تبين من تحليل البيانات أن غالبية أفراد العينتين ـ القيادة المتوسطة والعليا ـ بنسبة تقرب من (٧٨,٣٪) من المجموع الكلي تؤيد نزول المرأة ميدان العمل . . . وهذا من وجهة نظرنا الشخصية ـ يعتبر مؤشرا على تغير اتجاه الرجل للمرأة ، ثم ما يقرب من (٢١,٧٪) لم يؤيدوا نزول المرأة ميدان العمل ، وبسؤالهم عن اسباب عدم موافقتهم على نزول المرأة ميدان العمل تبين ان أعلى نسبة بين هؤلاء ـ الذين رفضوا نزول المرأة الى ميدان العمل ـ نحو (٥٧,٧٪) من المجموع الكلي لهم يعتقدون أن طبيعة المرأة لا تسمح لها بالعمل خارج المنزل وأن أسمى رسالة لها هي التي خلقت من أجلها ، وهي ان تكون أما وربة اسرة ، يلي ذلك من اعتقد ان الظروف الاجتماعية للمرأة المصرية والمشاكل التي يعاني منها المجتمع القاهري ـ على سبيل المثال ـ كالمواصلات لا تساعد المرأة عل نزولها الى ميدان

العمل ، مثل هذا الرأي نحو (٢٦,٩٪) من المجموع الكلي للافراد الذين رفضوا نزول المرأة الى العمل ، ثم هناك من ذكر أن سبب رفضه نزول المرأة الى العمل هو ان التحاقها بميدان العمل ادى الى ارتفاع معدل البطالة المقنعة ولذلك يفضل اصحاب هذا الرأي بقاء المرأة في المنزل ولقد مثل هذا الرأي نسبة تقرب من (١٥,٤٪) ثم نجد من ذكر ان عمل المرأة يزيد عن القوة الشرائية مما يزيد من الاستهلاك وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار كما ان هناك البعض الذي اعتبر عمل المرأة وخروجها يعني الانحلال والفساد ، وذكر فريق ثالث أنه لا يوافق على خروج المرأة للعمل قبل أن تتغير القيم الاجتماعية في هذا الصدد ، واخيرا ذكر فريق رابع بأنه لا يؤيد خروج المرأة الى العمل بسبب التدين ، ولقد كان ذلك بنسبة تقرب من (٣,٩٪) لكل رأي من الآراء الاربعة الاخيرة .

أما فيما يختص بوجهة نظر أفراد العينتين في حصول المرأة على حقوقها السياسية فقد تبين ان غالبية افراد العينتين بما يقرب من (٧٢,٥٪) يرون أن المرأة قد اثبتت وجودها في ممارسة حقوقها التي منحت لها في المجال السياسي ثم من يرى ان الحقوق السياسية التي اكتسبتها المرأة لم تكن الا تغييرا شكليا ومظهريا فقط ، ومثل هذا الرأي نسبة (١٧,٥٪) يلي ذلك من اعتقد ان المرأة قد فشلت في اثبات وجودها على المستوى السياسي وفي ممارستها للحقوق الممنوحة لها . ومثل هذا الرأي نسبة تقرب من (٥,٨٪) ثم من ذكر ان حصول المرأة على حقوقها السياسية يعتبر تغييرا على المستوى السياسي ، كما رأى البعض أن المرأة لم تستغل الحقوق السياسية التي منحت لها وأن مرجع ذلك هو ان الظروف الاجتماعية لم تتغير لتلائم التغير الذي طرأ على مكانة المرأة ، هذا الى جانب مشاكل الاسرة التي تعاني منها المرأة المصرية وذلك بنسبة تقرب من (٢,٥٪) لكل من الرأيين الاخيرين ،

يليهما من اعتقد ان حصول المرأة على حقوقها السياسية مظهر من مظاهر تقليد الدول المتقدمة ، كما كان هناك من رأى انه مظهر من مظاهر الحضارة والتقدم ، واعتقد فريق آخر ان عمل المرأة في المجال السياسي لا يعبر عن دور المرأة المصرية بصفة عامة في حقل السياسة بقدر ما يعبر عن صفوة السيدات اللائي وصلن الى درجة من الوعي والثقافة ، ولقد كان ذلك بنسبة تقرب من (٨,٠٪) لكل من الاراء الثلاثة السالفة الذكر . . .

وتثير تنوع البيانات التحليلية السابقة عدة تساؤلات حول دور ومكانة المرأة في عملية التنمية وحول المعوقات والتحديات التي واجهت المرأة المصرية في تجربة التنمية المصرية . . .

وتستلزم اجابة هذه التساؤلات تقييم الاداة او الوسيلة التي استخدمت في تغيير مكانة المرأة الا وهي التشريع كأداة للضبط اعتمدت عليه الثورة لوضع نظم اجتماعية جديدة ، تؤدي الى صنع تصورات فكرية جديدة . . . ولكن يلاحظ ان هذا التغيير الذي اعتمد على التشريع لم يحدث تغييرا جذريا في ايديولوجية واتجاهات الافراد ! سواء الرجل او المرأة ـ ازاء مكانة او دور المرأة في عملية التنمية ـ كما وضح في تحليل البيانات السالفة ـ فلقد ادى التغيير الايديولوجي لقوانين سنة ١٩٦١ ـ على سبيل المثال ـ الى اشتراك العمال في مجال الادارة ـ ولكن هذا لم يؤد بالضرورة الى المشاركة الفعلية للعمل . هذا الى جانب ان الذين يمارسون العمل في المؤسسات التي أنشأها التغيير الايديولوجي الجديد ، افراد تختلف ايديولوجيتهم عن الايديولوجية التي تبناها المجتمع خلال هذه الفترة . ومرجع ذلك هو حدوث خلل في المعايير القديمة بعد قيام الثورة وفقدانها لكثير من سلطانها ، وفي نفس الوقت لم تتكون المعايير الجديدة الا بقوة التشريع . . . . مما ادى الى لبس وبلبلة

في المعايير التي صنعتها الثورة والى خلق فجوة بين فصل التشريعات الممنوحة للمرأة وبين تطبيق هذه التشريعات فبالرغم من ان التشريع المصري ـ على سبيل المثال ـ لم يفرق بين الجنسين في تولي الوظائف الا ان السلطة التقديرية المتروكة لتقدير الصلاحية الوظيفية تتجه في بعض الوظائف الهامة كالقضاء الى وضع شروط الصلاحية للرجال فقط دون النساء ، وعلى هذا أصبحت التفرقة بين الرجال والنساء في بعض الوظائف الهامة بمثابة تقليد تحرص الدولة على اتباعه(١٨) . . . . وتتجسد هذه البلبلة ايضا في ازدواجية الادوار التي تقوم بها المرأة اذ عليها ان تعمل خارج المنزل طبقا للمعايير الجديدة كما عليها ان تعمل داخل المنزل نفس الواجبات التي كانت تقوم بها طبقا للمعايير القديمة لان كل من الرجل والمرأة لم يتغيرا ولم يتقبل الرجل بعد ان يقدم لها اي نوع من المساعدة في القيام بواجبات الزوجة والام وربة المنزل . . . ومجمل القول ان تعدد أدوار المرأة المصرية انعكس على إنتاجيتها كعاملة تساهم في دفع عجلة الانتاج من أجل انماء المجتمع ، كما انعكس على دورها كأم مسؤولة عن تربية أولادها . . . وأخيرا فان اختلال المعايير قد افرز مشاكل المرأة العاملة في العمل كالغياب وعدم اجادتها لعملها ، وفي المنزل في عدم رعايتها لاولادها ولزوجها ولمنزلها طبقا للمعايير القديمة . .

كما ان اجابة تلك التساؤلات تحتاج ايضا الى معرفة : من الذي قاد عملية التنمية ؟ ومن اجل من كانت عملية التنمية ؟ والاجابة ان العسكريين بمفردهم دون مشاركة من جانب المرأة ـ هم الذين تولوا القيادة والتنظيم لعملية التنمية ، وان التنمية كانت في المقام الاول لصالح ثلاث فئات رئيسية ، وهي العسكريون والعمال والفلاحون .

وتستلزم الاجابة على التساؤلات ايضا التعرض لاهم السلبيات التي

أفرزتها تجربة التنمية ، كسوء تنفيذ الخطة وضعف الانتاج الصناعي والزراعي ، والاهتمام بالنواحي الكمية دون الاهتمام بالاوجه الكيفية . . . هذا الى جانب تغيير مجرى الخطة الى خدمة الانتاج الحربي . . . وفقدان عنصر الترشيد . . .

العنصر الرابع :

ولم يتحقق العنصر الرابع بالقدر المطلوب بالرغم من مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل فاعادة توزيع الدخل قد تم اساسا لصالح طبقة ـ غير منتجة ـ من وجهة النظر الاجتماعية ـ وهي الرأسمالية الطفيلية التي تعمل للكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ . . . فهذه الطبقة تتميز بارتفاع ميلها لانماط الاستهلاك الترفي . . . وتعمل هذه الانماط من خلال أثر التقليد والمحاكاة ، على خلق التناقض بين التطلعات الاستهلاكية والدخول المتواضعة ، الامر الذي يؤدي الى السعي وراء كسب المال بأي وسيلة . . .

وانعكس ذلك على الهدف من نزول المرأة الى ميدان العمل الذي انحصر اساسا في تلبية الرغبات الاستهلاكية للاسرة ، فوقف التغيير الذي طرأ على وضع المرأة عند المستوى الكمي دون تغيير يذكر على المستوى الكيفي . . . بالرغم من أن الثورة في بدايتها قد استجابت للضرورة التي جابهتها لتصفية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت الى حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي(١٩) .

العنصر الخامس :

أما فيما يتعلق بالقيادة الجماعية الممثلة لجميع فئات الشعب فلم تتحقق بالقدر المطلوب . وقد يرجع ذلك الى عدم وعي المرأة بايديولوجية التغيير الذي طرأ على المجتمع ككل ، وعلى وضعها المجتمعي نتيجة لعدم مشاركتها الايجابية في هذا التغيير ، فالتغيير الذي

طرأ على وضع المرأة يعبر عن ايديولوجية الصفوة الحاكمة ولم ينبع من القاعدة النسائية العريضة ، سواء العاملة او غير العاملة . . . كما يرجع ذلك ايضا كما يقول د . علي الدين هلال الى ان مصر في تجربتها التنموية قد انتقلت من حركة القيادة الكاروزمية الى الشرعية المستمدة من القانون والمؤسسات . . . . وان هذا التحول ارتبط بايديولوجية النظام وصياغاته الفكرية . . . فكان اساس التطوير في هذا المجال ورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤ . وورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي سنة ١٩٧٤ ، وقرار المنابر الذي أصدره المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي سنة ١٩٧٥ ، ولجنة مستقبل العمل السياسي سنة ١٩٧٦ الخاصة بدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية ، واثر ذلك على مستقبل العمل السياسي في مصر وصدور قانون الاحزاب السياسية سنة ١٩٧٧ . . . . وهنا يثير د . على الدين هلال سؤالا هاما عن مدى تأثير التطور الذي حدث على تمثيل الشرائح والايديولوجيات الاجتماعية . . . وخلاصة القول ان عدم فاعلية النظام السياسي المصري وعدم مشاركة المرأة بطريقة فعالة ترجع الى ان النظام السياسي المصري يقف في مفترق الطرق ، وهو في مرحلة الانتقال من حالة الى حالة ، وفي مرحلة البحث عن شكل نظامي مستقر ، واطار ايديولوجي يستند الى رضاء عام .

وبعد ان انتهينا من تحليل وضع المرأة في العالم النامي ودورها في تجربة التنمية المصرية . . . نطرح بعض القضايا التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار في عملية التنمية في العالم النامي . . .

- ان تخلف المرأة في العالم النامي يرتبط بتخلف الرجل ، وتخلفهما يعتبر مرآة عاكسة لتخلف المجتمع ، او بمعنى آخر ان تخلفهما نتاج لتخلف المجتمع ، ولذلك يعتبر تخلف المرأة مشكلة مجتمعية لا

تخص المرأة بمفردها ، وانما تخص المجتمع ككل . . .

ـ ان على المرأة دورا اساسيا في تحرير ذاتها ، ويجب عليها الا تنتظر حتى يتنازل الرجل عن انتصاراته ومكاسبه التي حصل عليها عبر المراحل التاريخية ،وهنا تذكر الدكتورة/سلوى الخماش « فليست هناك طبقة سادة في التاريخ تنازلت عن امتيازاتها لطبقة العبيد » ويذكر الدكتور/يحيى الرخاوي « ان تحرير المرأة لا يتم بمحاولة المساواة بالرجل وهو في نقصه المرحلي يتخبط ولكنه يتم بالتكامل الذاتي بعد تخطي مرحلة التكامل بالاندماج او التكامل بالاعتماد » . . . . ولذا فيجب على المرأة ان تعي بتخلفها ان يكون التغيير نابعا من داخلها وليس مفروضا عليها من الصفوة الحاكمة ، فالمرأة كانسان لها قيمتها الذاتية لقدرتها على العطاء والانتاج والابداع ، وليس لكونها مخلوقا ملحقا بالرجل . . . وعليها ان تدرك هذه الحقيقة بتخطي التقاليد والعادات والقيم السائدة في العالم النامي منذ قرون ، ويستلزم ذلك منها أن تعي وتعمل على تغيير تركيبها النفسي تغييرا جذريا يتلاءم مع متطلبات تغيير وضعها في المجتمع ودورها في عملية التنمية كما يستلزم ذلك ايضا تصحيح بعض المقولات ، كالقول بان الرجل ينتج ويعطي والمرأة تستهلك ما ينتجه ويعطيه . . . والتصحيح يكون باسلوب عملي واقعي .

ـ ان المدخل الاساسي لتغيير وضع المرأة ومكانتها في عملية التنمية هو التنمية المجتمعية الشاملة ، التي تعتمد على فكر واضح يعي به جميع افراد المجتمع ، ويشاركون في تنفيذ عملية التنمية . . . وأن يعبر هذا الفكر عن احتياجات الواقع الاجتماعي .

ملحق جداول

(٢٠) وقد اعتمد في اعـداد الجداول الخمس الأولى على دراسـة اجراهـا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن قوة العمل في مصر وقـد جمعت بيانات هذه الدراسـة في مايـو ١٩٧٧ . اما الجـدول السادس فلقد تم استخراجه من بحث ميزانية الاسرة بالعينة في جمهورية مصـر العربية والذي تم اجرائه بمعرفـة نفس الجهاز ايضـا من خلال دورات اربع على مدى عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وفيما يلي بيان بهذه الجداول الاحصائية :

جدول رقم (١) اسهام الاناث في قوة العمل .
جدول رقم (٢) اسهام الاناث في قوة العمل حسب الانشطة .
جدول رقم (٣) اسهام الاناث في قوة العمل حسب اقسام المهن .
جدول رقم (٤) توزيع الاناث في قوة العمل حسب الحالة العملية .
جدول رقم (٥) الحالة الثقافية للاناث بقوة العمل .
جدول رقم (٦) الانفاق السنوي للاسرة المصرية عام ١٩٧٥ .

جدور رقم (١)

اسهام الاناث في قوة العمل

(الاعداد بالمائة)

السنوات	البيان	مشتغلون			متعطلون			جملة قوة العمل			جملة عدد السكان		
		الجملة	عدد الاناث منهم	النسبة	الجملة	عدد الاناث منهم	النسبة	الجملة	عدد الاناث منهم	النسبة	الجملة	عدد الاناث منهم	٪
١٩٦٠	حضر	٢٧٤١١	٢٨٠٢	٪١٠	١١٨٧	٢٢٥	٪٢١,٥	٢٨٥٩٨	٣٠٥٧	٪١٠,٧	٩٨٦٣٧	٤٨٤٢٩	٪٤٩
	ريف	٥٠٩٣٩	٣٤٥٢	٪٦	٥٦١	١٠٢	٪١٨,٢	٥١٥٠٠	٣٥٥٤	٪٧	١٦١٢٠٤	٨٠٧٣٢	٪٥٠
	جملة	٧٨٣٥٠	٦٢٥٤	٪٧,٩	١٧٤٨	٣٥٧	٪٢٠	٨٠٠٩٨	٦٦١١	٪٨	٢٥٩٨٤١	١٢٩١٦١	٪٤٩
١٩٧٠	حضر	٣١٤٩٤	٣٢٩٣	٪١٠	١٣٩٥	٢٥٢	٪١٨	٣٢٨٨٩	٣٥٤٥	٪١٠	١٣٣٥٦٠	٦٧٧٩٩	٪٥٠
	ريف	٥٣٠٧٧	٢٢٦٧	٪٤	٥٨٥	٨٣	٪١٤	٥٣٦٦٢	٢٣٥٠	٪٤	١٩٤٦٠٠	٩٧٢٥١	٪٤٩
	جملة	٨٤٥٧١	٥٥٦٠	٪٦	١٩٨٠	٣٣٥	٪١٦	٨٦٥٥١	٥٨٩٥	٪٧	٣٢٨١٦٠	١٦٥٠٥٠	٪٥٠
١٩٧٧	حضر	٤٣٨٠٤	٥٨٣٩	٪١٣	٢٠١٩	٦٩٩	٪٣٤	٤٥٨٢٣	٦٥٣٨	٪١٤	١٦٢٥٠٦	٧٨٥٨٥	٪٤٨
	ريف	٥٧٣٩٢	٢٧٥٩	٪٤	٩٤٢	١٦٤	٪١٧	٥٨٣٣٤	٢٩٢٣	٪٥	٢٠٤٨٤٦	١٠١٤٩٤	٪٤٩
	جملة	١٠١١٩٦	٨٥٩٨	٪٨	٢٩٦١	٨٦٣	٪٢٩	١٠٤١٥٧	٩٤٦١	٪٩	٣٦٧٣٥٢	١٨٠٠٧٩	٪٤٩

جدول رقم (٢)

اسهام الاناث في قوة العمل حسب الانشطة الاقتصادية

(مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمائة)

الحالة الحضرية / النشاط الاقتصادي	الحضر			الريف			الجمهورية			التوزيع العام للاناث٪
	جملة	اناث	٪	الجملة	اناث	٪	الجملة	اناث	٪	
الزراعة والغابات والصيد	٤٢٩٠	٣٦٧	٨,٥	٣٧٨٨٤	٩١٤	٢,٤	٤٢١٧٤	١٢٨١	٣	١٨
استغلال المناجم والمحاجر	١١٨	٢	١,٧	٨١	-	-	١٩٩	٢	,٨	-
الصناعات التحويلية	١٠١٥٣	٦٠٩	٦	٣٣٩٤	٨٤	٢,٥	١٣٥٤٧	٦٩٣	٥,١	٩,٧
الكهرباء والغاز	٤١١	٥٠	١٢,٢	١١٣	٧	٦,٢	٥٢٤	٥٧	١,٩	,٨
التشييد والبناء	٢٥٦٨	٣٤	١,٣	٧٨٣	٢٠	٢,٦	٣٣٥١	٥٤	١,٦	,٧
التجارة	٦٢٢٦	٣٣١	٥,٣	٢٩٢٦	١٣٠	٤,٤	٩١٥٢	٤٦١	٥	٦,٥
النقل والمواصلات والتخزين	٣٣٧٧	١٥١	٤,٥	٩٠٧	٤	,٤	٤٢٨٤	١٥٥	٣,٦	٢,٢
التحويل والتأمينات	٨٧٤	١٨٧	٢١,٤	٢٠٢	١٣	٦,٤	١٠٧٦	٢٠٠	٧,٦	٢,٨
الخدمات	١٢٦٤٦	٢٩٣٥	٢٣,٢	٥٣٤٨	٤٣٢	٨,١	١٧٩٩٤	٣٣٦٧	١٨,٧	٤٧,٣
غير مبين	١٧٨٠	٦٨٩	٣٨,٧	٨٦٢	١٦٣	١٨,٩	٢٦٤٢	٨٥٢	٣٢,٢	١٢
المجموع	٤٢٤٤٣	٥٣٥٥	١٢,٦	٥٢٥٠٠	١٧٦٧	٣,٤	٩٤٩٤٣	٧١٢٢	٧,٥	٪١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع الاناث في قوة العمل

حسب اقسام المهن

(مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمائة)

أقسام المهن	اجمالي قوة العمل	عدد الاناث	نسبة الاناث ٪	توزيع الاناث ٪
اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٧٢٨٨	١٩٢٥	٢٦,٤	٢٧
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن اليهم	١٣١٣	١٢٨	٩,٧	١,٨
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٦٢٤٣	١٤٠٣	٢٢,٥	١٩,٧
المشتغلون باعمال البيع	٧٠٧٣	٣٤١	٤,٨	٤,٨
العاملون بالخدمات	٨٤٠٨	٧٢٧	٨,٧	١٠,٢
المشتغلون باعمال الزراعة وتربية الحيوان والصيد ومن اليهم	٣٩٧٥٦	٦٢١	١,٦	٨,٧
عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والعتالون	٢٠٦٤٠	٤٨٩	٢,٤	٦,٩
غير مبين	٤٢٢٢	١٤٨٨	٣٥,٢	٢٠,٩
الجملة	٩٤٩٤٣	٧١٢٢	٧,٥	١٠٠

جدول رقم (٤)

توزيع الاناث في قوة العمل
حسب الحالة العملية
(مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمئات)

	حضر			ريف			المجموع			توزيع الأناث
	جملة	اناث	٪	جملة	اناث	٪	جملة	اناث	٪	٪
يعمل بأجر نقدي	٢٩١٦٧	٤٣٢٣	١٤,٨	٢٠٢٣٩	٩٨٤	٤,٩	٤٩٤٠٦	٥٣٠٧	١٠,٧	٧٤,٥
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	٦٣٣٠	٢١٠	٣,٣	٩٩١١	٢٥٢	٢,٥	١٦٢٤١	٤٦٢	٢,٨	٦,٥
صاحب عمل ويستخدم عماله	٣١٣٥	٦٣	٢	٩٧٧٠	١١٧	١,٢	١٢٩٠٥	١٨٠	١,٤	٢,٥
يعمل لحساب الاسرة بدون اجر	١٧٩٢	٦٠	٣,٣	١١٦٣٨	٢٥٠	٢,١	١٣٤٣٠	٣١٠	٢,٣	٤,٤
متعطل سبق له العمل	٢٣٨	٨	٣,٤	٧٧	-	-	٣١٥	٨	٢,٥	٠,١
متعطل ولم يسبق له العمل	١٧٨١	٦٩١	٣٨,٨	٨٦٥	١٦٤	١٩	٢٦٤٦	٨٥٥	٣٢,٣	١٢
المجموع								٧١٢٢		١٠٠

جدول رقم (٥)

الحالة الثقافية للاناث بقوة العمل بجمهورية مصر العربية عام ١٩٧٧

(الأعداد بالمائة)

البيان	حضر			ريف			المجموع			توزيع الاناث بقوة العمل على الحالة الثقافية
	جملة	الاناث	٪	جملة	الاناث	٪	جملة	الاناث	٪	
أمي	١٣٦٣٧	١٠٠١	٪٧	٣٦٢٣٣	١٠٨٨	٪٣	٤٩٨٧٠	٢٠٨٩	٪٤	٪٢٩,٣
يقرأ ويكتب	١٣٣٨٩	٣٧٢	٪٢	١١٥٧١	١١٣	٪٠,٩	٢٤٩٦٠	٤٨٥	٪١	٪٦,٨
شهادة أقل من المتوسط	٣١٦٩	٢٦٤	٪٨	١٠١٥	٣٠	٪٣	٤١٨٤	٢٩٤	٪٧	٪٤,١
شهادة متوسطة	٦٤٠٦	١٩٤٣	٪٣٠	٢٣٠٣	٣١٠	٪١٣	٨٧٠٩	٢٢٥٣	٪٢٥	٪٣١,٦
شهادة فوق المتوسط وأقل من الدرجة الجامعية	١٤٩٩	٦٩٩	٪٤٦	٧١٧	١٣٢	٪١٨	٢٢١٦	٨٣١	٪٣٧	٪١١,٧
شهادة في مستوى البكالوريوس أو الليسانس	٤٠٧٦	١٠٣٢	٪٢٥	٦١٩	٧٥	٪١٢	٤٦٩٥	١١٠٧	٪٢٣	٪١٥,٦
شهادة أعلى من البكالوريوس الليسانس	٢٣١	٣٣	٪١٤	٢٠	٦	٪٣٠	٣٥١	٣٩	٪١١	٪٠,٦
غير مبين	٣٦	١١	٪٣٠	٢٢	١٣	٪٥٩	٥٨	٢٤	٪٤١	٪٠,٣
المجموع								٧١٢٢	-	٪١٠٠

جدول رقم (٦)
هيكل الانفاق للاسرة المصرية
عام ١٩٧٥

أوجه الانفاق	القاهرة والاسكندرية٪	حضر وجه بحري٪	حضر وجه قبلي٪	ريف بحري ٪	ريف قبلي ٪	اجمالي الجمهورية ٪
الطعام والشراب	٤٨,٩	٥٢,٧	٥١,٦	٦٠,٢	٦٣,٧	٥٢,٨
الأقمشة والملابس	١١,٣	١٣,١	١١,٧	١٢,١	٩,٩	١١,٦
السكن ومستلزماته	١٣	١٢,٥	١٣,١	١٠,٣	١٠,١	١٢,٣
الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	٣,٧	٣,٥	٣,٦	٢,٩	٢,٣	٣,٤
الانتقال والمواصلات	٥,٤	٢	٢,٧	١,٩	١,١	٣,٦
الثقافة والترفيه	١,٤	١	١,١	,٤	,٣	١,١
التعليم	٢,٣	٢	٢,١	١	,٧	١,٩
النفقات الطبية والعلاجية	٢,١	١,٧	١,٦	١,٣	,٩	١,٧
أوجه الأنفاق الأخرى	١٠,٨	٩,٤	٩,٩	٨,٥	٩,٤	١٠
جملة الانفاق الاستهلاكي	٩٨,٩	٩٧,٩	٩٧,٤	٩٨,٦	٩٨,٤	٩٨,٤
المدفوعات التحويلية	,٩	١,٩	٢,٤	١,٤	١,٥	١,٤
أقساط مدفوعة مقدما	,٢	,٢	,٢	-	,١	,٢
جملة الانفاق السنوي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الهوامش

(١) د . مصطفى سويف وآخرون ، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ص ٢
- وأيضا : د . عبد الباسط عبد المعطي ، الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- وأيضاً - Buvinic , Mayra, Women and world development an annotated Bibliography, Overseas development council, 1976, pp. 1- 5.

(٢) د . سلوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، دار الحقيقة ، بيروت ، ص ٢ .

(٣) د. ناهد رمزي ، عوامل التنشئة الاجتماعية بوصفها متغيرات سيكوسسيولوجية في علاقتها بالقدرات الابداعية لدى الاناث ، رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٧٦ ، ص ٤٩ : ص ٥٣ .

وأيضا : Buvinic, Mayra, women and world development, development an annotated Bibliography, overseas development council, 1976, pp. 11- 16

(٤) د . نوال السعداوي ، المرأة والصراع النفسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت سنة ١٩٧٧ ، ص ٦٢ .

(٥) د . يحيى الرخاوي ، تحرير المرأة وتطور الانسان ، من ص ١٥٧ : ص ١٧٨ ، المجلة الاجتماعية ، العدد الثاني والثالث سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

(٦) د . فرج أحمد فرج ، علم النفس وقضايا المرأة من ص ١٢٩ : ص ١٥٦ ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثاني والثالث ، سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

(٧) د . سلوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، ص ١٣ مرجع سابق .

(٨) المرجع السابق ص ٤ .

(٩) د . ناهد رمزي وآخرون ، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة من ص ٩٨ : ص ١٥١١ مرجع سابق .

(١٠) هشام شرابي ، المثقفون العرب والغرب، دار النهار للنشر ، بيروت الطبعة الثانية ص ١٨ ، سنة ١٩٧٨ .

(١١) د . محمد فرغلي وآخرون ، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة مرجع سابق ص ١٥٧ .

(١٢) د . سلوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، ص ٥ ، مرجع سابق .

(١٣) د . مراد وهبة ، المرأة وقضية عامة من ص ١٨٠ : ص ١٨١ ، مجلة الطليعة ابريل سنة ١٩٧٥ ، الاهرام ، القاهرة .

- وأيضا د . سيد عويس ، حديث عن المرأة المصرية المعاصرة ، مطبعة أطلس القاهرة سنة ١٩٧٧ ، ص ٥٠ .

- وأيضاً : Boserup, Ester, Women's Role in Economic Development, George Allen and Unwin London, 1970, pp 174 - 178.

(١٤) د . عبد الباسط عبد المعطي ، الوضع الاجتماعي للمرأة في القرية المصرية من ص ١٢١ : ص ١٣٧ ، مرجع سابق .

(١٥) د . مراد وهبة ، المرأة قضية عامة ، مرجع سابق .

(١٦) د . سهير لطفي ، دراسة سسيولوجية لاتجاهات التنمية للعالم النامي ، مع اشارة خاصة لتجربة مصر التنموية . (بحث مقدم لملتقى تونس المقرر عقده في ٨ ديسمبر الى ١٢ ديسمبر عن التنمية والتكنولوجيا في العالم النامي) .

(١٧) أساس دراسة التجربة المصرية ، الـدراسة الامبريقية التي أجرتها كاتبة الورقة ، هذا الى جانب الاستعانة بالمراجع الآتية .

- صبحي وحيدة في أصول المسألة المصرية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- د . عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام الثورة ١٩٥٢ الى نهاية مارس سنة ١٩٥٤ ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- محمد عودة ، الوعي المفقود ، الثقافة العربية ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- د . محمود عودة وآخرون ، نيقولا تيماشيف ، دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩١٤ .
- د . محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي ، معهد الاتحاد العرب ، بيروت سنة ١٩٨٠ .
- د . علي الجريتلي ، خمسة وعشرون سنة دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٧ .
- د . محمود متولي ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٣٤ .
- د . رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨ .

ـ د . اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٦ .
ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، استراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨ .
ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، الاقتصاد المصري في ربع قرن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٨ .
ـ المؤتمر الدولي الثالث للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية سنة ١٩٧٨ المجلد الاول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، جامعة عين شمس .
- Bernstein, Henry, underdevelopment and development penguin Boods, London, 1973.
- Bottomere, T. B. Elites and Society, apelican Bood, England, 1973.
- De Kadt, Emanuel, Williams, Cavin, Sociology and development; Tavistock publications, London, 1974.
- El - Kammash, Magdi M. economic development and planning in Egypt, Frederck A. Preager publishers, London, 1968.
- Frank, Andre Cunder, Latin America: underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, London, 1970.
- Heilbroner, Robert L., Between Capitalism and Socialism A Ventage Books, New York, 1970.
- Kard, George K. The U.A.R. in development A Study in expansionary Finance, prager publishers, New-York, 1966.
- Mead Donald, growth and structual, change in the Egyptian economy, Richard D. Irwin, Homewood, III inios, 1967.
- Myrdal, Gunner, Asian Deama, An inquirs into the poventy of Nations», Volume III pengwin Books, England, 1968.
- O'Hrien, Patrick, The revolution in Egypt's economic system, from Private enterprise to Socialism, 1952 - 1965, eoxford university Press, England, 1966.
- Mahmoud Abdel-Fadil, Development, income distribution and social Change in Raral Egypt- 1970, Cambridge University Press, London, 1975.

الابحاث والتقارير والدوريات العربية :

ـ الاهرام الاقتصادي .
ـ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ـ أحصاء الجيب سنة ١٩٧١ .
ـ الطليعة من يناير سنة ١٩٧٥ الى سبتمبر سنة ١٩٧٥ .
ـ متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، متابعة تقييم المصالح الاساسية للتنمية الجزء الاول ، وزارة التخطيط سنة ١٩٦٦ .

(١٨) د . ناهد رمزي وآخرون ، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة ، ص ٨٤ . ص ٨٥ .
(١٩) المرجع السابق ص ١٠٣ : ص ١٠٥ .

ادماج المرأة في خطط التنمية
مشاكل وامكانيات

د. حيدر ابراهيم علي
كلية الآداب ـ قسم الاجتماع
جامعة الامارات العربية المتحدة

١ ـ مقدمة :

لقد شغل موضوع التنمية وموضوع المرأة حيزا كبيرا في الكتابات والمؤتمرات والمناقشات خلال الفترة الاخيرة ومع ذلك أو بسبب ذلك يظل من اعقد المواضيع لكثرة وجهات النظر وتشعبها وتعدد المناهج وطرق المعالجة واختلاف النتائج . ويظل هذا المجال وعرا ويتطلب دراسات ومحاولات عديدة وعميقة لضرورة ايجاد منهج اشمل وليس احادي المنطلق فمثلا الاحصائيات اساسية ولكن الموقف النظري الواضح مهم لتفسير الاحصائيات. كما ان معنى التنمية لم يتوصل الباحثون الى بناء مثالي او مفهوم للتنمية كما لم يعط الواقع نموذجا مبرءا في السقطات يقلل مجهود الضياع في التجريد والبحث عن مفهوم، فكل التجارب المعاصرة تتعرض في جانب من جوانبها للنقد سواء لاسباب اقتصادية (استمرار التبعية) او اجتماعية (سوء توزيع وظهور طبقة جديدة) أو سياسية (التنمية على حساب الديمقراطية) .

بالنسبة للموضوع الآخر أي المرأة فهو ما زال تابو أو محرم مقدس يعرض من يجرؤ على التطرق له الى تهم تمتد من محاولات الافساد حتى المروق من الدين. ورغم ذلك تزداد حدة معالجة الموضوعين المرتبطين ببعضهما واكتسب مثل هذا البحث اهمية عملية وعلمية لا

نستطيع القفز عليها ويظل هاجس ومسؤولية المثقف والمتعلم العربي وجزءاً من معركته الحضارية الشاملة .

هناك مشكلة فنية عامة في البحوث تواجه محاولات الكتابة (وهي مشكلة تخلف ايضا) وهي عدم وجود اجهزة مركزية ومعاهد ومؤسسات للاحصاء تزود الباحث باحصائيات دقيقة او موثوقة بها وحديثة تمكن الباحث من الاقتراب من حقائق ونتائج اكثر عملية ولذلك كثيرا ما تكمل نقطة الضعف هذه باللجوء الى التخمين والتعميم وهذه مشكلة تظهر ضمن هذه الورقة .

٢ ـ تحديد بعض مفاهيم الدراسة :

في مدخل هذه الدراسة لا بد من تحديد معاني بعض المفاهيم لتداخل استعمالاتها حتى صارت وكأنها مترادفات ذات معاني يختلط محتواها بالذات التنمية والتحديث والتصنيع كذلك المقصود من التخلف. يضاف الى ذلك تصنيف مصطلح الخليج العربي مع مراعاة بعض اختلافات تحكم مجتمعات الخليج رغم الصفات المشتركة العامة كالدين واللغة والموقع ووجود النفط. هذه الاختلافات ادت لتطورات مختلفة بالذات في التنمية واتجاهاتها وفي دور المرأة .

١ ـ مفاهيم التنمية والتخلف :

يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لانه استعمل في بداية الخمسينات وكان له معنى جزئيا اذ كان يستعمل « التنمية الريفية » مما يعني الاهتمام بمشاكل الريف واللحاق بالحضر بالذات في الدول غير الاوربية والصناعية ولكن في السنوات الاخيرة صارت كلمة تنمية تعني تنمية المجتمع ككل في دولة ما .

هذا المفهوم ارتبط بمصطلحات اخرى يمكن ان تكون جزء من

عملية التنمية وليس مرادفا أو مقابلا لها مثل التحديث Modernisation أو التغريب Westernization أو التصنيع Industrialisationولكن كل هذه المصطلحات تكاد تصب في النهاية في مجرى واحد، فهي تعني نقل المجتمعات التقليدية الى مستوى معين يجعلها قادرة على التوجه نحو تحقيق النموذج الغربي في بلادها ويشمل ذلك الشكل الاقتصادي اي التصنيع وعلاقات انتاج رأسمالية وقيم المنافسة والربح، والشكل السياسي اي نظام الحكم الاوربي الغربي برلمانات ودساتير وفصل السلطات وادارة تعتبر تقليدا لما هو موجود اصلا في الدول المستعمرة او الدول الأم .

في بعض الاحيان يكون التركيز على التصنيع باعتباره قاطرة للتطور في هذا الاتجاه ويعتبر روستو Rostow اهم منظري هذا المفهوم فهو يعتقد بوجوب انطلاقة اقتصادية سريعة Take - off حيث تنتشر وسائل الانتاج الحديثة ويتمكن المجتمع من الاستثمار والتصنيع ليصل الى مجتمع الاستهلاك الوفير. قد تعرض روستو لكثير من النقد كما ان التاريخ لم يثبت نجاح اي نموذج سار على خطى هذا الافتراض . فالتصنيع لا يعني بالضرورة التنمية فاقطار مثل البرازيل لم يستطع التصنيع مساعدتها في التغلب على مشاكل التخلف فهو تصنيع مزروع ولم ينتج عن الاحتياجات والتغيرات الحقيقية في الدولة ، فلذلك اتى بكثير من السلبيات مثل الفروق الطبقية الحادة والتطور غير المتكافىء بين الريف والمدينة واهمال قطاعات اقتصادية اخرى مثل القطاع الزراعي. هذا المفهوم يقترب اكثر من مفهوم النمو Growth ولكن كلها قد يعني تحسنا في الدخل(فئات معينة) دون ان يحدث تغيرا ملموسا يؤثر على الجوانب الثقافية والاجتماعية بنائيا ووظيفيا لصورة متكاملة. حتى فيما يخص المرأة ـ موضوع الدراسة ـ فقد يمنحها التصنيع او التحديث بعض الحقوق الاقتصادية ولكن يظل جزءا من شخصيتها يخضع للاستغلال والتشيوء .

تشترك هذه المفاهيم مع مفهوم التنمية في الاقرار بوجود « التخلف » وضرورة تجاوزه ولكن تختلف السبل والنظرة لاسباب ومعنى « التخلف ». فكلمة التخلف قد توحي في بعض الاستعمالات بشيء من المركزية الثقافية من منظور اقتصادي اجتماعي على الاقل. وذلك باعتبار التقدم مرتبط بدول العالم الاول والثاني ،والتخلف مرتبط بدول العالم الثالث وبالتالي فالدول تلك هي الاحسن والافضل. وهذا المعنى قد يجعل السبب في التخلف كامنا في طبيعة او فطرة شعوب هذه البلدان وهي في غالبيتها مستعمرات سابقة دخلها الرجل الابيض ـ كما يدعى ـ من اجل انقاذها من الجهل والبربرية والحاقها بالحضارة (اي المسيحية + الرأسمالية الغربية) واسماها مسؤولية أو عبء الرجل الابيض White man's burden . وكثيرا ما ارجع التخلف الى اسباب تعود الى فطرة الناس التي تميل الى الكسل والخمول واللعب بسبب الجو مثلا أو لسبب القيم والثقافة السائدة. وهذا الفهم قد يعطي الرجل الأبيض الحق مرة اخرى ان يتحمل « مسؤوليته الحضارية » وهذه المرة في شكل ربط هذه الدول المتخلفة به (الاستثمارات ونقل التكنولوجيا) وجعلها تتبنى نماذج تطوره وتقدمه .

هذا لا ينفي حقيقة وجود سمات معينة في مجتمع ما تجعله يواجه مشكلات تعجزه عن الحركة وتشل قدرته من اجل تلبية احتياجات المواطن المادية وغير المادية وتخليصه من الحاجة. ومن خصائص هذا المجتمع الذي في طور النمو أو « المتخلف » أو التابع : ـ

(١) وجود خلل في توزيع الدخل القومي بسبب سوء توزيع واستعمال هذا الدخل نتيجة الانفجار السكاني والنهب الامبريالي (في شكل ارباح الاستثمارات والتبادل التجاري غير المتكافىء) وليس السبب دائما قلة الدخل القومي بل احيانا تبذيره في صرف استهلاكي وتفاخري

وفي مجالات غير تنموية (الامن ، الحزب الواحد، الدعاية . .)
.ينتج عن هذا الخلل في التوزيع قصور في الخدمات الصحية والتعليمية (عدم تساوي فرص التعليم، زيادة وفيات الاطفال، وانخفاض معدل العمر، نقص عدد الاطباء والاسرة في المستشفيات بالنسبة للسكان . . الخ) ومن الطبيعي انخفاض مستوى المعيشة عامة وانتشار الامية والفقر .

(٢) سيطرة قطاع زراعي تقليدي حيث تستعمل الادوات البدائية وتسود علاقات انتاج اقطاعية أو شبه اقطاعية. ومن الملاحظ الآن وجود قطاع اقتصادي زراعي تقليدي وقطاع صناعي حديث ينعدم التكامل بينهما فالتفاوت بين انتاجية القطاعين بنسبة ١٠/١ وهي في الدول الصناعية ٣/١ ولهذا بينما يعمل ٨٠٪ من السكان في الزراعة في البلدان النامية فانهم يساهمون بـ ٤٠٪ فقط من الانتاج القومي الاجمالي[1].
تركز الصناعة في المدن يولد هوة بين الريف والمدينة ويتسبب في الهجرة غير المنظمة نحو المدن تتركز فيها الخدمات وفرص العمل.
كما ان القطاعات الاقتصادية الثلاثة لا تنمو بصورة متوازية فهناك تضخم في قطاع الخدمات يمتص الفائض الضئيل ويوزعه في شكل مرتبات لاعداد كبيرة من الموظفين غير المنتجين (عطاله مقنعة وجزئية) .

(٣) اعتماد القطر على الموارد الاولية المعدنية (البترول) او زراعة المحصول الواحد(القطن، البن ، الكاكاو) في صادراتها وعلاقاتها مع السوق العالمية تصير بالتالي غير متكافئة ـ بيع المواد الخام بأسعار منخفضة وشراء السلع المصنعة والآلات بأسعار مرتفعة. هذه السمة حدت ببعض الكتاب أن يستبدلوا مفهوم التخلف بالتبعية وهي عند سمير أمين علاقة الهامش والمركز ويحددها في الخضوع للسوق

العالمية خلل في البنيان الاقتصادي والتفاوت في انتاجية القطاعات المختلفة .

العرض السابق هو تمهيد للوصول الى مفهوم التنمية نسترشد به خلال هذه الدراسة وفي فهم تطور مجتمع الخليج المتغير خاصة بعد ظهور البترول الذي اختصر مشاكل تخلف معينة وابدلها بمشاكل تخلف اخرى. ويمكن هنا أن نصل الى تعريف مختصر هو ان التنمية تعني بناء الانسان في مجتمع معين بتحريره من الخوف والحاجة كاملا باطلاق قدراته وطاقاته وامكانياته المادية والروحية ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون قيود أو تفرقة بسبب الجنس أو العنصر او الثقافة . فالتنمية يجب ان تتجه نحو تغيير وتحرير الانسان مباشرة بتنفيذ خطط شمولية متكاملة تحقق للفرد والمجتمع احتياجاته وتوقعاته وطموحاته الطبيعية . والانسان في مثل هذه التنمية هو أغلى رأسمال وهو الوسيلة والهدف . بمعنى ان خطط التنمية يحققها هو ويجب ان تعود له في النهاية نتائج التنمية .

هذا التعريف عام وغير مفصل وبالرغم من أنه يحمل استراتيجية التنمية ، وبتفصيل اكثر نجد ان للتنمية ثلاثة اشكال هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية وهي باشكالها الثلاثة تهدف الى الكفاءة في الانتاج والعدالة في التوزيع ومجاوزة حالة التخلف بانهاء التبعية الاقتصادية . بالنسبة لمنطقة الخليج بالاضافة لهذه الاهداف علينا ان نركز على نقاط معينة مثل تطوير الموارد البشرية الذاتية وادماجها بفعالية لتصير قوى وطنية منتجة وذلك بتعبئة كل المجتمع والقضاء على الامية وتوظيف التعليم وربطه بخطة التنمية . كذلك توجيه فائض البترول نحو احتياجات التنمية الواقعية وترشيد الاستثمار مع ضرورة تنشيط القطاعات الانتاجية الاخرى الصناعية والزراعية وتحديث القطاعات

التقليدية كالصيد والرعي التي كانت سابقا المصدر الرئيسي للاقتصاد. وضرورة التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية مع بعضها البعض وايضا بينها وبين مجالها الحيوي الوطن العربي ككل.

٢ ـ تصنيف دول الخليج حسب التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي : ـ

مع تقدم الدراسات المهتمة بالمنطقة صار هناك شبه اتفاق حول تحديد دول الخليج وصار يقتصر تقريبا على: الكويت ، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان ، العراق، والمملكة العربية السعودية واحيانا يمتد المصطلح ليشمل اليمن الشمالي واليمن الديمقراطي ولكن يسمى « دول الخليج وشبه الجزيرة العربية »وهذا لا يقتصر على الدول المطلة على الخليج العربي ويشمل الساحل الذي يلف كل من شبه جزيرة العرب من شمالها الشرقي وحتى جنوبها الغربي، ومن المتعارف عليه الآن هو أن الدول الخليجية هي الدول البترولية التي تقع على هذا اللسان المائي ـ والدراسات تهتم بخصوصية هذه الدول بالذات . هناك ملاحظة عارضة ـ ان اتجاه التركيز على دول الخليج صار واضحا في كثرة المؤتمرات والحلقات الدراسية والكتابات بصورة متضخمة وتترك اثارا جانبية سلبية خاصة بالنسبة للباحثين العرب حتى وكأن الوطن العربي قد تقلص واصبح هو منطقة الخليج فقط ومشاكل واوضاع الخليج .

هذا الاتجاه رغم المبالغة فيه احيانا ولكن يغفر له الاهمية التي تكتسبها المنطقة الخليجية بالذات اقتصاديا واستراتيجيا ودوليا بالاضافة للتغيرات الفجائية السريعة (تقدما ونكوصا) التي سببها ظهور البترول وبالرغم من ان هذه المجتمعات كان يصيبها التغير كخاصية حتمية لأي مجتمع بشري ولكن مجرى المتغير الحالي تخطى التوقعات والمتابعة وجذب الانتباه . ومن اسباب الاهتمام ايضا ان هذه الدول قدمت نموذجا مختلفا للتنمية فالطبيعة منحت هذه المجتمعات فرصة لتحقيق التنمية مع

تجاوز مشكلة اساسية هي طريقة تمويل هذه التنمية ومشاريعها ففائض انتاج البترول يعطي رأسمالا فلكي الارقام . فهذا تقدم اتى بالصدفة واختصر المجهود ولكن الى اي مدى ساعد هذا في تحقيق تنمية شاملة حقيقية للفرد والمجتمع والاهداف السابقة ؟ بصورة اخرى هل الامكانيات المتاحة تساوي الخطوات المنجزة والتي تسير بها هذه المجتمعات في سبيل تنمية حقيقية شكلا ومضمونا ؟ الاجابة صعبة وتختلف من قطر لآخر وهذا مما اوجب هذا التصنيف . فهذه الدول رغم ارتكازها على ارضية جغرافية وحضارية متشابهة الا انها عاشت ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية متباينة وهذا بالطبع ينعكس على درجة التنمية الحالية وينعكس ايضا علىٰ شكل واتجاه التنمية الذي يعتمد بدوره على نوعية القوى السياسية المسيطرة التي تنفذ خطط التنمية وعلى التطور الاجتماعي القائم ويسرع في التنمية وسيرها .

حاول بعض الباحثون تصنيف دول الخليج حسب درجة تطورها أو اختلاف اوضاعها ولكن من اكثر هذه التصنيفات دقة واعتماده على معطيات مقنعة هو تصنيف هاليداي[٢] . وهو لا يقول بدول خليجية بترولية وكأنها حقيقة واحدة متماسكة ولكن يتخذ ثلاثة نماذج للدول البترولية ككل ومن بينها بالطبع الخليجية أو بالاصح اهمها الخليجية . وهذا التقسيم ضروري لكي لا نضع هذه الدول في سلة واحدة، ودمغها بتسمية واحدة دون أن نراعي الفروقات والاختلافات في التطور التاريخي القديم والحديث أو في التشكيلات الاجتماعية- الاقتصادية (مثل وجود مجتمعات رعوية وزراعيـة ، سيطرة نظام عشائري، حكم مركزي ، نظام اقطاعي ، شبه اقطاعي) وانعكاسات ذلك على التكوين السكاني وشكل الدولة والنشاطات الاقتصادية والثقافة السائدة .

تتوزع هذه الدول على نموذج اول يمكن اعتباره ما يصنف عادة

كمثال نمطي للدول النامية وهذه ترجمة بتصرف لمصطلح « Standard Developing Cuntries» أو «S D Cs»» . وهذه الاقطار خلافا لغالبية الدول البترولية الخليجية تضم عدد سكان كبير نسبيا يتوزعون اساسا في مناطق ريفية يضاف الى ذلك الملامح الرئيسية الموجودة في الدول النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية (سيطرة القطاع الزراعي التقليدي، انخفاض دخل الفرد . . الخ) وهذه الدول لولا وجود البترول لتوجب عليها اعتصار القطاع الزراعي والتعجيل بالتصنيع من اجل زيادة الدخل القومي وانتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية للتنمية. ومن اجل ذلك كانوا سيتعرضون لنفس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الآن دولا مثل الهند والمكسيك وبيرو وتنزانيا لانجاز مشاريعها التنموية. وقد ساعد البترول في التقليل من الاعتماد أساسا على القطاع الزراعي التقليدي من اجل توفير فائض يستثمر في التنمية ومشكلة ايجاد رأسمال نتيجة لذلك تكاد تكون شبه مستحيلة فهذه الدول (غير البترولية) تعاني بشدة من نقص رأس المال وهذه العقبة ليست موجودة في رصيفاتها البترولية ويعطي هذا قدرة للنمو الاقتصادي على الاقل . ويعتبرها هاليداي مؤشراً مهماً لما يحدث في الدول النامية حين يغيب احد عوائق التنمية بينما تستمر الظروف والعوامل الاخرى (من حيث السكان، الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية عدا البترول) . فيما يخص القوى العاملة فهذه الدول تواجه نفس مشاكل الدول النامية الاخرى مثل: ـ وجود عدد كبير من العمال غير المهرة، تعاني من العطالة والاستخدام غير الكامل، زيادة سكانية اكبر من الوظائف المتاحة، المراكز الحضرية تنمو ضعف عدد السكان بعامة ، تميل الى عدم التكافؤ في توزيع الدخل حتى لو اظهرت ارتفاعا شكليا في مستوى دخل الفرد. من الجانب الآخر عجز في الكوادر الماهرة، والادارية مع استمرار ارتفاع نسبة الامية. وهذه الدول تعاني من فائض في العمالة وعجز في العمالة في نفس الوقت لم يؤثر البترول في تخفيف

الاولى وابرز المشكلة الثانية، فلم تتمكن هذه الدول من التشغيل الكامل للموارد البشرية الذاتية وقامت في نفس الوقت باستيراد العمال المهرة والخبراء من الخارج . تقع في هذا التقسيم ايران والجزائر وفنزويلا ومن دول الخليج العراق. ولذلك يمكن ان نعتبر ان التنمية في العراق لها محتوى وشكل يختلف عن بقية الدول الخليجية العربية نتيجة للملامح السابقة. من جوانب الاختلاف: عدم حاجة العراق الماسة الى استيراد المواد الغذائية ويمكن للزراعة ان تساهم في هذا المجال لانها أساساً مجتمع زراعي قبل ظهور البترول. كما ان مشكلة جلب الايدي العاملة الاجنبية ليست ضرورة ولا تسبب مشكلة كما هو الحال في الدول الخليجية الاخرى قليلة السكان (عدا مشروع الخالصة وهذا المشروع له بعد سياسي قومي اكثر من اقتصادي بحت) . يضاف الى ذلك اهتمامها بالصناعة والبتروكيماويات بصورة اكبر من تلك الدول، ويبقى هذا الاختلاف نسبيا فتخطي التخلف بصورة شاملة ما زال هدفا في الافق .

النموذج الثاني اسماه هاليداي دول الصحراء Desert States ويعتقد انه من بين مصادفات نمو اكتشافات المواد الخام ان اكثر بترول العالم وجد في دول تعتبر حسب المقياس السائد شذوذا في قاعدة نشوء الدول. فهي دول لم تكن لها وحدة اقتصادية واجتماعية في الماضي ولكن مجموعات سكانية صغيرة مبعثرة توحدت بصورة غريبة وحكمتها انظمة عسكرية سياسية . فالسعودية ظهرت نتيجة فتوحات التحالف الذي قادته الاسرة السعودية(كانت المناطق المزروعة ٢٪ فقط فهي صحراء كاملا) أما عمان فقد تم توحيد الشمال والجنوب (منطقة ظفار) بواسطة الادارة البريطانية في ثمانينات القرن الماضي . من سمات هذه الدول الضآلة الملحوظة في عدد السكان بالنسبة للمساحة مع قلة المناطق الزراعية وانتشار الصحراء تعتبر الدول المشابهة لها جغرافيا من افقر دول العالم الآن (تشاد، النيجر ، موريتانيا، مالي) . ومشكلة الدول الصحراوية

البترولية هو نقص الايدي العاملة بكل انواعها الماهرة وغير الماهرة فهي تستورد من الخارج .

اما الفئة الثالثة فهي المدن ـ الدول City States وهي البحرين، قطر، الكويت، دولة الامارات العربية، وهي أساسا مدنا وموانىء على الخليج اكتسبت القوة السياسية والاقتصادية بسبب ظهور البترول، وهي تتشابه مع الدول الحصراوية ومصادرها غير البترولية محدودة جدا وتشكو من نقص الايدي العاملة ولذلك تستورد العاملين من الخارج حتى صاروا احيانا اغلبية بالنسبة للسكان وهذه مشكلة تختلف عن النموذجين السابقين(٣) .

لو أدرجنا اليمنين في هذا التقسيم للخليج والجزيرة العربية فالدولتان يعانيان من العقبة الاساسية وهي رأس المال للتنمية ويقف عقبة امام الانطلاق السريع للتنمية الاقتصادية رغم تخطيط الدول في اليمن الديمقراطي ورغم تدفق التحويلات والمعونات على اليمن الشمالي ولن نركز عليها في هذا السياق لانها مشاكل عامة مثل بقية الدول النامية الفقيرة لم تتعرض للمشكلات الخاصة التي نجمت عن الغنى المفاجىء نتيجة تدفق البترول .

٣ ـ مشكلات التنمية في الخليج : ـ

التصنيفات السابقة يمكن ان تساعد في تحديد مشكلات التنمية في دول الخليج واضعين في الاعتبار ايضا انها تلزمنا بملاحظة وجود اختلافات معينة في كل دولة على حدة مع اشتراكها في المشكلات العامة. فعقبة او مشكلة مثل التخلف الثقافي بالتأكيد فهي تختلف بين السعودية والعراق رغم وجود ملامح عامة مشتركة وانعدام بعض الصفات، وهذه المشكلات هي اكثر بروزا في الدول من الفئتين الثانية والثالثة .

١ ـ القوى العاملة والهجرة الاجنبية : ـ

بالرغم من وجود « تقدم » في جانب معين في التنمية وهو انعدام مشكلة تمويل خطة التنمية مهما كانت طموحة فان مشكلة العمالة لا يقل تأثيرها في تشويه النمو عن مشكلة نقص المال اللازم في الدول الفقيرة لانها مشكلة العمال يتدخل فيها عامل بشري يأتي معه بكثير من المشكلات والتعقيدات والهموم اكثر مما هو الحال في جلب رأس المال .

من الملاحظ عامة في الوطن العربي محدودية فرص العمل والتشغيل الكامل وتعرف هذه الظاهرة حسب الفرق بين من هم في سن العمل ومن يشتركون فعليا في قوة العمل. نجد ان ٢٤٪ (أي ٣٦ مليون فرد) لا يعملون بشكل منتظم حتى نعدهم من العاملين فعليا وهذا اهدار ضخم للطاقة البشرية ويفسرها اولا ضآلة مساهمة المرأة في قوة العمل رغم انها نصف السكان، وتشير الارقام المتوفرة ان المشاركة العليا بلغت ١٥,٣٪ كاقصى حد و٣٪ كأدنى حد بين جملة السكان فوق سن ١٥ عاما[٤] .

هذه الظاهرة اكثر وضوحا في الدول البترولية الخليجية فهي تعاني من عدم وجود عمالة دائمة تعتمد عليها هذه الدول في تحقيق خطط ومشروعات التنمية فالايدي العاملة في الغالب مهاجرة تأتي من الخارج . ومن أهم العيوب الكامنة في انجاز التنمية بايدي عاملة اجنبية بعيدا عن الفاقد الاقتصادي والعوامل الاقتصادية المحضة هو انعدام الواعز والشعور الوطني او القومي في العمل حيث سيسود بالتأكيد قانون السوق العرض والطلب فقط. فهنا شكل من أشكال الاغتراب الكامل المتعددة الاوجه في العمل ونتاجه . ان كل الحماس والاندفاع نحو تحقيق التنمية والانجاز ينعدم كما كان يمكن ان يكون الموقف في حالة العمال الوطنيين أو العرب(مع وجود الوعي والشعور القومي من خلال المعاملة مثلا) فهم

يعملون ايضا من اجل الرزق المادي وايضا من اجل المساهمة والتضحية الوطنية والقومية. هنا يفقد عنصر عام في التنمية وهو خلق انسان عربي جديد يتفوق على نفسه من خلال العمل ولكن الآن تسرع هذه الدول في تنفيذ خطط ومشاريع للتنمية وتبني مصانع ومنشآت اقتصادية وتجلب آلات حديثة ويبقى تكامل الانسان مع هذه الادوات الحديثة شيئا منفصلا وتنعدم علاقة الانسان المتطورة مع الآلة والتي تعكس آثاره على تفكيره وسلوكه .

تعطى الاحصائيات مؤشرات خطيرة في ازدياد الاعتماد على العمالة الاجنبية بصورة لا تتراجع كل عام وهذا نتيجة للزيادة الهائلة في مشروعات التنمية عقب زيادات فائض البترول بعد عام ١٩٧٣ مع انه يبشر بنمو في هذه الدول ولكنه في نفس الوقت يبرز استمرار وتعميق الاعتماد على الايدي العاملة التي تبقى مؤقتة بالرغم من ان الحاجة لهم قد تمتد وتطول حتى بعد الانتهاء من انشاء المشروعات الصناعية والبناءات الاساسية من اجل الاستمرار في تشغيلها وصيانتها ناهيك عن التوسع يبقى من الصعب القول بقرب انتهاء دور العمالة الاجنبية والاكتفاء ذاتيا في المستقبل القريب .

الجدول التالي يظهر تدني العمالة الوطنية بالمقارنة مع العمالة الاجنبية : ـ

جدول بالعمالة الوطنية وغير الوطنية في ٥ دول خليجية (١٩٧٥)

الدولة	العمالة الوطنية	النسبة المئوية(٪)	العمالة غير الوطنية	النسبة المئوية(٪)	العمالة الكلية
السعودية	١,٠٢٦,٥٠٠	٥٧,٠	٧٧٣,٤٠٠	٤٣	١,٧٩٩,٩٠٠
الكويت	٩١,٨٠٠	٣٠,٦	٢٠٨,٠٠٠	٦٩,٤	٢٩٩,٨٠٠
الامارات العربية المتحدة	٤٥,٠٠٠	١٥,٢	٢٥١,٥٠٠	٨٤,٨	٢٩٦,٥٠٠
البحرين	٤٥,٨٠٠	٦٠,٤	٣٠,٠٠٠	٣٩,٦	٧٥,٨٠٠
قطر	١٢,٥٠٠	١٨,٩	٥٣,٨٠٠	٨١,١	٦٦,٣٠٠
الاجمالي	١,٢٢١,٦٠٠	٤٨	١,٣١٦,٧٠٠	٥٢	٢,٥٣٨,٣٠٠

المصدر : .Birks and Sinclair 1980 p. 131

هذا الجدول يبين العمالة الوطنية بالنسبة للقوى العاملة الفعلية ولكن لو نظرنا للنسبة حسب تعداد السكان الكلي نجد التدني واضحا في مشاركة المواطنين وفي اغلبها نجد ان اكثر من $\frac{٣}{٤}$ ارباع السكان هم خارج العملية الانتاجية كلية .

جدول نسبة القوى العاملة الوطنية الى اجمالي السكان

الدولة	عدد السكان	القوى العاملة	نسبة المشاركة(٪)
السعودية	٤,٥٩٢,٥٠٠	١,٠٢٦,٥٠٠	٢٢,٤
الكويت	٤٧٢,١٠٠	٩١,٨٠٠	١٩,٤
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٢,٥
البحرين	٢١٤,٠٠٠	٤٥,٨٠٠	٢١,٤
قطر	٦٧,٩٠٠	١٢,٥٠٠	١٨,٤
عمان	٥٥٠,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠	٢٤,٩

* نفس المصدر ص ١٣١ .

هناك ظاهرة خطيرة اخرى داخل هذه الزيادة غير الصحية في نسبة العمال غير المواطنين وهي زيادة العنصر غير العربي في عدد العاملين. ففي حالة الهجرة العربية لاعتبرنا ذلك خيرا كثيرا وخطوة غير رسمية في سبيل الوحدة العربية (بالرغم من ان واقع هجرة العمال العرب يعكس واقعا سلبيا ومضادا للوحدة بسبب المرارة والقهر الذي يشعرون به في بعض الدول البترولية) ويصعب ادماج وتمثل هذه العناصر غير العربية في المجتمعات التي تعمل فيها وتظل غالبا هامشية في ثقافتها وسكنها (Slums) وتنقل عوامل تفكك اجتماعي وثقافي (الجرائم ، العادات ، اللغة .. الخ) ولكن الاتجاه هو زيادتهم خاصة الشركات الاجنبية تفضل دائما العمالة الاجنبية خاصة من اقطارها (كوريا الجنوبية) وذلك يعود الى اسباب سياسية والى انخفاض اجورهم .

تبين هذه الجداول عدد العمال الاجانب حسب جنسياتهم ونسبهم مع العرب ونأخذ الإمارات العربية المتحدة كنموذج مفصل لهذه الظاهرة .

جدول بالعمال حسب جنسياتهم في ٧ دول عربية (١٩٧٥)

الدول المخدومة	الاصل									
	العـــرب		آسيويـون		اوربيـون		آخرون		الاجمالي	
	عدد	نسبة(٪)	عدد	نسبة(٪)	عدد	نسبة(٪)	عدد	نسبة(٪)	عدد	نسبة(٪)
السعودية	٦٩٩,٩٠٠	٥٦,٢	٣٨,٠٠٠	١٠,٩	١٥,٥٠٠	٤٠,٥	١٠,٥٠٠	٢٣,٥	٧٧٣,٤٠٠	٤٥,٠
ليبيا	٣١٠,٤٠٠	٢٤,٩	٥,٥٠٠	١,٦	٧,٠٠٠	١٨,٩	٩,٥٠٠	١٠,٩	٣٣٢,٤٠٠	١٩,٣
الامارات العربية المتحدة	٦٢,٠٠٠	٥,٠	١٦٣,٥٠٠	٤٦,٧	٥,٠٠٠	١٣,٥	٢١,٠٠٠	٢٤,٠	٢٥١,٥٠٠	١٤,٦
الكويت	١٤٣,٣٠٠	١١,٥	٣٣,٦٠٠	٩,٦	٢,٠٠٠	٥,٤	٢٩,١٠٠	٣٣,٣	٢٠٨,٠٠٠	١٢,١
عمان	٨,٨٠٠	٠,٦	٥٨,٧٠٠	١٦,٨	٢,٨٠٠	٧,٦	٤٠٠	٠,٥	٧٠,٧٠٠	٤,٢
قطر	١٤,٩٠٠	١,٢	٣٤,٠٠٠	٩,٧	٨٠٠	٢,٢	٤,٠٠٠	٤,٦	٥٣,٧٠٠	٣,١
البحريـن	٦,٢٠٠	٠,٥	١٦,٦٠٠	٤,٧	٤,٤٠٠	١١,٩	٢,٨٠٠	٣,٢	٣٠,٠٠٠	١,٧
الاجمالي	١,٢٤٥,٥٠٠	١٠٠	٣٤٩,٩٠٠	١٠٠	٣٧,٠٠٠	١٠٠	٨٧,٣٠٠	١٠٠	١,٧١٩,٧٠٠	١٠٠
النسبة المئوية حسب الجنسية	٧٢,٥		٢٠,٣		٢,١		٥,١		١٠٠	

نفس المرجع ص ،١٣٣

اذا استبعدنا نسبة العرب من السعودية وليبيا (٨١,١٪) فنسبة العرب هي ١٩,١٪ من مجموع العمال الاجانب وهذا جدول لهذه الدول حسب جنسية العمال في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ وهو يبين تناقص نسبة العرب بصورة واضحة مع ازدياد نسبة الاسيويين (عدا الايرانيين) والجدول للعمال في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر : -

الأصل العرقي	١٩٧٠		١٩٧٥	
	عدد	نسبة مئوية(٪)	عدد	نسبة مئوية (٪)
العرب (غير المواطنين)	١٦٥,٩٠٠	٥١,٠	٢٢٦,٤٠٠	٤١,٧
الاسيويون	٨٣,٩٠٠	٢٥,٨	٢٤٧,٧٠٠	٤٥,٧
الايرانيون ،الاوروبيون،اخرون	٧٥,٣٠٠	٢٣,٢	٦٨,٤٠٠	١٢,٦
اجمالي بدون المواطنين	٣٢٥,١٠٠	١٠٠	٥٤٢,٥٠٠	١٠٠
المواطنون	١٤٧,٦٠٠	٣١,٢[1]	١٩٥,١٠٠	٢٦,٥[1]

(١) نسبتهم من الاجمالي . المرجع بيركز وسنكلير ص ١٣٦ .

أما الجدول التالي فهو تفصيلي حسب الجنسيات في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥ :

الوطن الاصل او المنطقة	العــدد	النسبــة
الباكستان	١٠٠,٠٠٠	٣٩,٨
الهند	٦١,٥٠٠	٢٤,٥
ايران	٢١,٠٠٠	٨,٣
الاردن وفلسطين	١٤,٥٠٠	٥,٨
عمان	١٤,٠٠٠	٥,٦
مصر	١٢,٥٠٠	٥,٠
اوروبا وامريكا	٥,٠٠٠	٢,٠
لبنان	٤,٥٠٠	١,٨
سوريــا	٤,٥٠٠	١,٨
اليمن الديمقراطي	٤,٥٠٠	١,٨
اليمن الشمالي	٤,٥٠٠	١,٨
آسيويون آخرون	٢,٠٠٠	٠,٨
السودان	١,٥٠٠	٠,٦
الصومال	١,٠٠٠	٠,٤
العراق	٥٠٠	٠,٢

نفس المرجع ص ١٥٧ .

يرى المهتمون بالتنمية الاقتصادية بالذات في منطقة الخليج خطورة هذه المشكلة على مستقبل الخليج الاقتصادي ويوصون بوجوب اتخاذ سياسة واضحة وحازمة لتخفيض الطلب على العمال الاجانب. في هذا المجال يشير تيم نبلوك في دراسة عن « المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية غير النفطية في الخليج العربي » : ـ

« على الحكومات أن تتبع سياسة للتنمية تهدف الى تخفيض الطلب على الايدي العاملة. ويتضمن ذلك قصر عملية التوسع الاقتصادي على تلك المجالات التي تبشر بقاعدة انتاجية في الاقتصاد على المدى الطويل (مثل البتروكيماويات) ، وحشد وتدريب قوة العمل المحلية حتى تستطيع ان تحقق انتاجية اكبر، وزيادة التنسيق والتكامل بين دول الخليج. ويؤدي ذلك الى تحاشي الضياع في طاقة العمل بسبب قيام كل وحدة صغيرة بادراة الخدمات الخاصة بها وظهور حالة من الازدواجية في قيام المشروعات في الدول المتجاورة. وتتطلب هذه السياسات ان يتم التحكم في الاستثمارات الخاصة، وقصرها على مجالات محددة وواضحة . وان تتخذ الحكومات خطا حازما ضد تمويل مشروعات للبنية الاساسية هدفها التباهي (مثل مشروع بناء المطارات الدولية »)[٥] .

بالرغم من اهمية هذه المقترحات ولكن يبقى الاعتماد على تعبئة الموارد البشرية الذاتية (على نطاق الاقطار مفردة أو مجموع الدول العربية لو اعتبرنا الوطن العربي مصدرا ذاتيا كاملا وليس مصدرا خارجيا) ، وحشد طاقات المجتمع بشقيه الرجال والنساء، وتوجيه الافراد حسب قدراتهم وتخصصاتهم وتدريبهم وتوزيع الافـراد حسب القطاعات الانتاجية: كمثال توجيه الرجال الى ما يسمى بالاعمال الرجالية الشاقة نسبيا والتي تحتاج الى جهد عضلي يتناسب وتكوين الرجال. ويجب التركيز على عدم ترغيب المنتجين المواطنين في العمل الحكومي وتقليل الامتيازات والمكانة التي تعطى للموظفين ولكن هذا يرتبط بعوامل اخرى كثيرة منها السياسي والثقافي .

٢ ـ اختلال القطاعات الاقتصادية بسبب تضخم قطاع البترول : ـ

يعني هذا الاختلال عدم التكامل بين القطاعات المنتجة المختلفة ويصبح ـ في هذه الحالة ـ البترول هو المركز الانتاجي ويرتبط نمو

القطاعات الاخرى (الخدمات، الطرق، صناعات، الزراعة، الوظائف) اساسـاً بعائد البترول. وضمن القطاع الصناعي الذي يشمل البترول يفضل المصدر الرئيسي والوحيد للدخل في الصناعة والدخل القومي .

هناك ملاحظة مهمة وهي ان نسبة التشغيل وايجاد الفرص للعمل في هذا المجال لا تتناسب مع الدخل الهائل للبترول Capital - Labour Ratio وهذا يكاد يكون قانونا في كل الدول البترولية(٦) . ويعتقد هاليداي ان نسبة رأس المال للعمل ليس معطيا طبيعيا ولكن نتيجة لقرارات شركات البترول التي تتعمد انقاص عدد العاملين في قطاع البترول لاسباب تكنولوجية في جهة ومن جانب آخر ان تجعل المردود اقل تعرضا للضغوطات السياسية كما حدث في حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

يتزايد دخل البترول عكسيا مع نقص العاملين في كل هذه البلدان خاصة بعد الانتاج فمرحلة التنقيب تتطلب عمالا اكثر من المراحل اللاحقة فالانتاج يحتاج الى عدد محدود من الاداريين والفنيين والعمال. واكثر مجالات البترول كثافة عمالية وحاجة لهم هو عمليات تصنيع المادة الخام ولذلك يصبح التكرير وصناعات البتروكيماويات هما اهم مجالات العمل ولكنها تقع خارج البلدان المنتجة للبترول وهي التي تشغل ملايين العمال في اوروبا الغربية، ولو وضعت هذه التسهيلات في الدول المنتجة للبترول فذلك يعني بالتأكيد زيادة كبيرة في عدد العاملين في البترول وصناعاته المختلفة تتناسب ودخل البترول .

لهذا السبب نجد ان بعض البلدان التي بها صناعات او عمليات وسيطة في صناعة البترول بها عمال اكثر مثال ذلك ايران والبحرين زاد عدد العمال نسبياً بسبب وجود مصافي لتكرير البترول(١) .

البيانات التالية تعطي دليلا على التطور العكسي بين البترول ودخله وبين عماله :

العمالة في السعودية والكويت حسب القطاعات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)

السعودية

القطاع	عدد العمال بالآلاف
البترول	١٥
الرعي	١٤٥
الزراعة	٣٣١
البناء	١٤٢
التجارة	١٣٠
الصناعة	٥٢
الخدمات	١٣٨

الكويت القطاع	الكويتيين عدد	الكويتيين (٪)	الاجانب عدد	الاجانب نسبة	الاجمالي	نسبة الكويتيين على الاجمالي (٪)
الزراعة والصيد	٣,٩٨٠	٤,٦	٣,٥٣٠	١,٧	٧,٥١٠	٥٣,٠
المناجم	١,٧٨٠	٢,٠	٣,٠٨٠	١,٥	٤,٨٦٠	٣٦,٦
التصنيع	٢,٢٦٠	٢,٦	٢٢,٢١٠	١٠,٥	٢٤,٤٧٠	٩,٢
البناء	١,٧٦٠	٢,٠	٣٠,٥٠٠	١٤,٣	٣٢,٢٦٠	٥,٥
الكهرباء الغاز المياه	٢,٠٣٥	٢,٣	٥,٢٤٠	٢,٥	٧,٢٧٠	٢٧,٩
التجارة	٦,٣٣٠	٧,٣	٣٣,٢٣٠	١٥,٧	٣٩,٥٦٠	١٦,٠
النقل والمخازن والمواصلات	٤,٥٧٠	٥,٣	١١,١٢٠	٥,٣	١٥,٦٩٠	٢٩,١
الخدمات	٦٤,٢٦٠	٧٣,٩	١٠٢,٥٤٠	٤٨,٥	١٦٦,٨٠٠	٣٨,٥
الاجمالي	٨٦,٩٧٠	١٠٠,	٢١١,٤٥٠	١٠٠	٢٩٨,٤٢٠	٢٩,١

المصدر: ستكليز بيركز ص ١٥٢ .

وتوزيع العمال على القطاعات المختلفة يشير ايضا الى جهة انفاق عائدات البترول فهي لا تستثمر في الصناعات مثلا او الزراعة المصنعة ولكن يذهب الى الخدمات والادارات الحكومية وواجب الحكومة خلق وظائف لاستيعاب عمالة كان يجب ان توجه نحو تنفيذ برامج التنمية المنتجة حقيقة. كذلك يتضخم قطاع البناء على حساب الصناعة والزراعة ايضا . ويمكن معالجة ذلك أي بطء النمو الصناعي بالابتعاد عن النمط الاستهلاكي في التنمية وخلق انتاجية ثابتة ودائمة لمواجهة احتمال نضوب البترول. وحتى يتم ذلك لا بد من توجيه استثمارات فوائض البترول بطريقة تجنبها الخسارة المترتبة بسبب التضخم وتدهور الدولار فيمكن ان تشارك في تنمية اقتصاديات الدول العربية الاخرى خاصة ذات الامكانيات الزراعية .

٣ - التخلف أو الهوة الثقافية : Cultural Lag

لازم الفورة الاقتصادية والغنى الفجائي في الدول الخليجية البترولية عدة ظواهر اجتماعية ثقافية نتيجة تطور مادي أي في جانب زيادة الثروة النقدية وجلب التكنولوجيا وثمارها والتوسع في البناء والهياكل الاساسية وزيادة الاتصال بالعالم الذي صار قرية صغيرة بسبب تقدم وسائل الاتصال والاعلام وسهولة السفر والحركة. ولكن من ناحية اخرى فالتطور غير المادي لا يسير بنفس سرعة وكثافة التطور او التغير المادي هذا الافتراض ينطبق حتى على المجتمعات التي يكون تطورها المادي طبيعي بمعنى نتاج احتياجات وحلول المجتمع نفسه تفرضها ظروف تطور تاريخي- كما حدث خلال الثورة الصناعية. ولذلك يكون الحال في المجتمعات التي تنتقل اليها التكنولوجيا وبسرعة وايضا غالبية العاملين على تلك التكنولوجيا بالتأكيد تصبح المسألة اكثر تعقيدا .

يصلح مفهوم الهوة الثقافية او التخلف الثقافي كما استعمله أوغبرن Ogburn في كتابه « التغير الاجتماعي » جزئيا لوصف مجمل الظواهر الملازمة للتطور غير المتكافىء والمتوازن في دول البترول الخليجية. فهو يرى أن مجتمعا ما باستعماله ادوات وآلات مادية معينة في حياته الاقتصادية والمادية فهذا يدخل معه ايضا تعديلات في جوانب اخرى غير مادية مثل العادات والعقائد والفلسفات والقوانين والحكومات اي ما أسماه سمنر Sumner في وصفه لعديد من عمليات التعديلات «الاعراف mores ولكن التكيفات تشمل ما هو اكبر من العرف ويأتي بشكل آخر ـ ثقافي موازي يسميه اوغبرن ثقافة تكيفية Adaptive Culture ، وهنا تعني الجانب غير المادي الذي تعدل وتكيف حسب تغير الاحوال والاوضاع المادية. النتيجة انه عندما يحدث تغير في الناحية المادية تحدث ايضا تغييرات في الثقافة التكيفية (الجانب اللامادي) ولكن التغيرات الثقافية لا تتزامن Synchronize في نفس الحين مع تغير الجانب المادي. وهذه هي الهوة التي يمكن ان تدوم لفترة طويلة وليس بالضرورة ان تتعدل وتتكيف كل الثقافة فقد تستمر بعض عناصر ثقافية عتيقة رغم تقدم الجانب المادي خطوات كبيرة (مثال التفكير الخرافي والايمان بالتنبوء والحظ Horoscope) وفي المانيا الغربية تبيع دور نشر هذه الكتيبات بملايين الماركات في نهاية كل سنة أن يحتفظ كثير من الالمان بكتب تحدد حظه خلال العام المقبل) .

هذه الصورة للتخلف الثقافي هي تحصيل حاصل في المجتمعات الخليجية، خاصة وهي لم تمر بمراحل مجتمعات زراعية ثم الى صناعية وثورة صناعية عالية الكفاءة، وبالتالي حدوث التطورات الملازمة في وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج ويصاحبها تشكيل بناء فكري وثقافي وايديولوجي يعكس (ولو نسبيا) الظروف التاريخية التي اوجدته . هذه الدول زرعت فيها الصناعات والآلات الحديثة مثل عمليات زرع القلب

في الطب وقد لا تكون ردة الفعل مثل الجسم البشري ولكن ينتج عن ذلك عواقب سلبية. الوضع في دول الخليج لم يكن مأساويا بسبب محدودية التكنولوجيا المنقولة واقتصارها على الجانب الاستهلاكي السطحي واحضارها كسلع جاهزة ولم يتم قيام مصانع تجهز هذه السلع في البلاد نفسها .

التطور في الجانب غير المالي والتجاري والبناء لم يرتفع الى مستو عال من حيث الكم والكيف بنسبة تتفق مع القفزة الاقتصادية والثروة الهائلة، وحتى حين يكون هناك انفاق على مجالات مثل التعليم والثقافة والتوسع فيها. يبقى سؤال آخر حول ما هو مردود ومضمون هذا التوسع التعليمي مثلا ؟ والى أي مدى يساعد في تنمية وخلق انسان جديد يعيش في مشارف القرن الحادي والعشرين ؟ وما الجوانب السلبية في اتجاهات وقيم وعادات الذين يعيشون في هذه الدول نتيجة للتغيرات التي حدثت حتى نقارن بين حالة الفقر السابقة والحياة الآن ؟ نستطيع ان نستعرض بعض الجوانب التي لم يتغير مضمونها كثيرا بالرغم من تغير الشكل الخارجي .

نجد أن التعليم بالرغم من التوسع الشديد في عدد المدارس وتنويع المراحل التعليمية، فان المناهج ما زالت عقيمة لم تتغير بصورة جذرية تربط التعليم بالمجتمع فما زال الهدف هو تخريج موظفين يديرون الجهاز الحكومي وظلت الدراسة النظرية تغلب على التعليم الفني والمهني واليدوي، واصبحت الطرق والنظم التعليمية الاجنبية (الامريكية بالذات) هي السائدة والمثل الاعلى . لم يعمم التعليم خارج الفصول فنسبة الامية ما زالت عالية والمجهود الشعبي(خاصة الطلاب والمتعلمين) لا يذكر كواجب وطني على الاقل كرد جميل للوطن الذي صرف بسخاء على تعليم الصفوة، كما ان نسبة التعليم بين البنات متدنية بالمقارنة مع اعداد

اللائي في سن التعليم. يضاف الى ذلك التسرب في التعليم بسبب نظم الامتحانات والمنافسة وضيق الفرص كلما تقدم الطالب في المراحل العليا (خاصة التعليم الجامعي والفني) فنظم التقويم تحد من ديمقراطية التعليم ومن القدرة على الكشف والقرارت بطريقة سليمة. يلاحظ ايضا ان البعض ينكص الى الامية بسبب عدم متابعـة القراءة والكتابة بعد ترك الدراسة لانعدام الوسائل الثقافية وسهولة الحصول عليها .

(٢) الانفاق على مجالات الثقافة والاعلام والاتصال ليس متناسباً مع دخول هذه الدول. وفي محاولات تقليد النموذج الغربي للحياة صار مصدر الثقافة ايضا يقتضي اثر تلك المجتمعات فالتلفزيون (ببرامجه الخاوية ومسلسلاته الركيكة) هو المصدر الأساسي والاهم في تكوين الانسان العربي ، واصبح الناس هنا مثل افراد المجتمعات الصناعية المتقدمة المنطوية التي يستهلكها العمل فلا تجد غير الجلوس امام شاشة التلفزيون لتنام .

تشجيع مجالات اخرى والاهتمام بها مثل المسرح والفنون التشكيلية وفنون الرواية والقصة والشعر والنقد والفولكلور وكذلك انشاء المتاحف والحدائق العامة والملاهي للاطفال وانتشار الكتب والمجلات الرياضية والمتخصصة وجعل اسعارها في متناول يد الجميع، كل هذه الاطارات الثقافية لم تأخذ حجمها ودورها المطلوب لتتواكب مع القفزة المادية. واستمرت الثقافة بالرغم من انتشار التعليم ثقافة سماعية ومرئية واقتصرت القراءة على الصحف وبخاصة صفحة الرياضة .

بالرغم من نقدنا المتواصل للغرب وماديته وتفسخه وانحلاله، ولكن ثقافة الغرب وطريقة حياته تدهشنا وتعجزنا أمام مقاومة عيوبه، فما زال الغرب قبلة البعثات التعليمية والرحلات السياحيـة ومصدر ثقافتنا . وهذا استلاب وتبعية تبعدنا عن تراثنا الاسلامي والعربي وتفقدنا اصالتنا وهويتنا

وتكرس توجهنا واعتمادنا الكامل على الغرب. لا بد من الانعتاق ثقافيا وتقوية جذورنا التي تضرب في تاريخ مجيد .

(٣) أريد الوصول الى مفهوم يشمل كثيرا من السلوكيات والتصرفات والاتجاهات التي تكون مع بعضها لتشكل ما يمكن تسميته : « ثقافة البترول Oil Culture ». فلو اعتبرنا الثقافة هي موقف وعلاقة بين الطبيعة والانسان في ظرف اجتماعي - اقتصادي معين في محاولة للفهم والتكيف من اجل زيادة انسانية الانسان وسعادته بتفوقه على الطبيعة المادية وبتقاربه مع الآخر. على ضوء هذا الفهم للثقافة يمكن ان تجمل ظواهر ثقافة البترول فيما يلي : -

- تزايد الاتجاه الاستهلاكي كنمط حياة .

-احتقار العمل وخاصة العمل اليدوي .

- تقديس أو فتشية النقود Money Fetishism فهي المعيار للمكانة الاجتماعية بدون الاصل القبلي والعشائري.

-طريقة التعامل مع الآلة كمثال السيارات وكما يقول هشام الشرابي عن احد الاجتماعيين « ان سلوك الافراد في مجتمع ما يظهر على حقيقته في أدب قيادة السيارات »[٧] .

- نمو مركزية ثقافية Ethoncentrism تجاه الاجانب (التقسيم الى وطني وأجنبي يشمل حتى المسلم والعربي) يتبع ذلك تقديس للجنسية او التابعية لا يلازمه شعور بالمواطنة الصحيحة كمجموعة حقوقه وواجبات تجاه الوطن ولكن مجرد امتيازات ويتغلب الاحساس والمطالبة بالحقوق على الشعور بالواجب والتضحية .

- انتشار الاخلاقية المزدوجة Double Standard وأحسن مثال لها هو الاتجاه المحافظ والمتشدد لدى البعض في أوطانهم والتحرر حتى

درجة الانحلال خارج اوطانهم .

هذه ملامح سريعة ومختصرة لانتشار ثقافة البترول والتي اعتبرها من اكبر المعوقات في التنمية خاصة التنمية الاجتماعية وتغير الاتجاهات والشخصية السلبية. بانتشار ثقافة البترول يصبح الاحتكاك الثقافي كعامل التغير غير فعال . وبالرغم من انتشار التعليم ايضا تستمر فائدة الاحتكاك الثقافي غير ايجابية وتتعقد عملية التعليم والتعلم واختزان التجارب من خلال العلاقات مع الآخرين سواء في الداخل (بواسطة العمال الاجانب المهاجرين الى هذه البلاد) او في الخارج (بالسياحة والبعثات والمؤتمرات) بالاستفادة الواعية من الزمن الذي يقضي في الدول الاجنبية .

هذه الظواهر الثلاث هي من اهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذات تأثير شديد السلبية على ايقاع سرعة التخلص من التخلف والتبعية في كل صورها نهائيا .

٤ ـ المرأة والتنمية :

١ ـ اشكالية وضع المرأة بعامة :

احتل موضوع دور المرأة في الانتاج او العمل او التنمية مكانة مهمة في السنوات الاخيرة ليس بالنسبة للمرأة في العالم الثالث او الوطن العربي فقط ولكن كموضوع انساني عام . يمكن ان يكون ذلك نتيجة للاهتزاز الذي أصاب كثيرا من الصناعات الثابتة في الحقبة الاخيرة خاصة بعد حرب فيتنام وحركات الشباب عام ١٩٦٨ ونتائج ذلك مثل انتشار الحركات النسائية وظهور اليسار الجديد ومقولاته عن القمع والمؤسسات القمعية بما فيها العائلة او بالذات العائلة قبل النظام التعليمي والسياسي . وكان بحث القمع في اشكاله الابوية والجنسية هو الذي ابرز دور المرأة

بصورة حادة. لم يقتصر موضوع اشكالية دور ووظيفة المرأة على هذا بل اصبح يأخذ حيزا كبيرا على الصعيد الثقافي والسياسي والمجامع الدولية، وظهرت كثير من الحركات النسوية النشطة واصبحت لها مجلاتها ومنابرها ونظمت الامم المتحدة في العقد الحالي مؤتمرين : المكسيك ١٩٧٥ وكوبنهاجن ١٩٨٠ لدور المرأة كما جعلت للمرأة عاما .

هذا الاهتمام يتطور ايضا مع تطور وتحسن وضعية المرأة نسبيا ومطالبتها بحقوق اكثر ووعيها لقضيتها ومشكلتها ووضعيتها بصورة احسن مع تطور المجتمع ككل وازدياد حاجته لمساهمة كل افراده وتغير نظرته تدريجيا نحو النصف الآخر. لم يعد بالامكان تجاهل مشكلة او دور المرأة وعدم بحثها ودراستها في اي مجتمع سواء سلبا (لاقرار حرمانها وتأكيد دونيتها وتحديد وظائفها) او ايجابا (التأييد والانصاف المتراوح في تحفظة او حماسه) .

لكن الخطورة تكمن في اعتبار قضية المرأة موضوع منفصل او مستقل عن قضية المجتمع ككل او محاولة بحث حلها خارج الاطار العام لمشكلة تحرير المجتمع كله، بجميع افراده. فتحرير المرأة يسير او لا يتم الا بتحرير الرجل كاملا وأي اضطهاد او قمع او استغلال للرجل في اي مجال حياتي ينعكس مباشرة على تعامله مع المرأة . بعض الحركات النسائية المتطرفة اعربت عن خيبة املها ويأسها في ان تحل مشكلة المرأة في اي مجتمع (طالما هو رجالي وابوي) بدون ان تقوم النساء انفسهم بهذه المهام وضربن مثالا لذلك بالمجتمعات الاشتراكية التي بالرغم من محاولاتها مساواة المرأة فقد عجزت عن تحقيق ذلك . فهي وان نجحت نسبيا فيما يخص الدخول والتشغيل والتعليم والتدريب والمشاركة السياسية ومحاولة تقليل عبء العمل المنزلي (دور الحضانة ورعاية الطفل) فقد استمرت اللامساواة . وهنايصلن الى استنتاج هو ان حل مشكلة المجتمع

لا يعني تلقائيا حل مشكلة المرأة . يجب علينا ان نتذكر ان هذه المجتمعات التي اخذت كنموذج ما زالت في طور التجربة وما زالت تتسم ببعض القصور ليس فقط في مسألة المرأة ولكن المعنى في التطور الاقتصادي وتوسيع المشاركة السياسية(فشل خطط اقتصادية في الاتحاد السوفيتي وغيره في بلدان المنظمة الاشتراكية ، اضرابات عمال بولنده ، ربيع براغ ١٩٦٨) .

حقيقة ان الاضطهاد عند المرأة مزدوج (جنسي + طبقي) ولكن هذا لا يمنع ان تحرير المرأة يبدأ بتحرير الرجل والمجتمع لان الحر لا يضطهد لو تحرر حقيقة .

(٢) المرأة والاقتصاد :

سأحاول قصر الصفحات التالية على جانب أساسي هو الذي اتخذه هذا البحث عنوانا اي ادماج المرأة في التنمية او العملية الانتاجية وكيفية تغيير ادوارها وتحسين مكانتها من اجل الادماج الكامل وقد كان هذا الهدف هو اهتمام مؤتمر المكسيك عن المرأة عام ١٩٧٥ وكذلك مؤتمر كوبنهاجن الذي انعقد اخيرا ١٤ ـ ١٨ يوليو ١٩٨٠ لتقييم التقدم الذي احرزته المرأة خلال هذا العقد. كان من اهداف تلك المؤتمرات وغيرها من الحلقات الدراسية والكتابات ان تزيد ربط المرأة بالاقتصاد والانتاج وكذلك تقليل الهوة بين عطاء العمل بما في ذلك العمل المنزلي والحمل والولادة والتربية والرعاية من جهة ، والمردود الاقتصادي (الدخل) والاجتماعي (المكانة) من جهة اخرى . كما حاولت الربط بين خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وادماج المرأة في خطط التنمية . ومن الطريف ان نفس العلاقة غير المتكافئة بين الدول النامية والصناعية والخلل بين الانتاج والمردود يمكن سحبها على النساء في العالم تجاه الرجال . فالنساء يمثلن نصف سكان الكرة الارضية ويؤدين $\frac{٢}{٣}$ ساعات العمل

الاجمالية التي يؤديها كل البشر (الاعمال المنزلية، الزراعة) ولكن دخلهن يساوي ١٠٪ من دخل العالم الكلي، ويمتلكن ١٪ من العقارات في العالم .

اذن هي مشكلة عالمية وعامة، وبالرغم من وجود توزيع ومساهمة غير متكافئة في التنمية حسب الاقليم والعنصر والجنس الا ان البعد الجنسي في هذه التفرقة وجد الاهتمام اخيرا. وعلينا حين نتحدث عن دور المرأة الاقتصادي في التنمية ان نضع في الاعتبار بعض التأثيرات الاجتماعية والسياسية المنعكسة على اي تغيرات اقتصادية . في حالة تقسيم العمل والادوار حسب الجنس خاصة في المجتمعات الرجالية ـ فهذا قد يكون غير اقتصادي ولكن هناك وضعية اجتماعية معينة ما زالت اقوى من الجانب الاقتصادي البحت . كما أن تصور هذا المجتمع لاستراتيجية الانتاج والتنمية (سياسي وايدولوجي) يؤثر على دور المرأة حتى حين يكون الانتاج موجها نحو تحقيق تنمية يقصد بها الانسان كافة فالتفاوت (رجال ـ نساء) يكون موجودا وبالتأكيد يصبح الوضع اكثر دونية واستغلالا حين يكون للانتاج هدف اساسي هو الربح. فالقاعدة التي تقول من ينجب الاطفال (الأم) مسؤول عن تربيتهم اي ربط الدور البيولوجي بالمسؤولية الاجتماعية للرعاية والتنشئة بالنسبة للاطفال، هذا يقلل من دور المرأة في العملية الانتاجية. كما ان الاقتصاد الربحي لا يعتبر العمل المنزلي وانتاج منتجين (للاطفال كأيدي عاملة مستقبلية) مساهمة اقتصادية ، بل العكس يعتبر ان عمل المرأة بسبب ذلك غير اقتصادي ومنتج . فهذا الافتراض ـ الدور البيولوجي ـ في المجتمعات التي تضع تأكيدا اعظم للنمو في الانتاج Growth of Production اكثر من تنمية المجتمع يعني ان عمالة المرأة في القطاعات الانتاجية بالاضافة لدورها البيولوجي ـ غير اقتصادي طالما تتطلب هذه العمالة استثمار كبير في الخدمات الاجتماعية لرعاية الطفل وتتطلب ظروف عمل متقدمة وساعات

عمل مرنة (مثل اجازات الوضع . . .) اكثر مما هو الحال عند الذكور .
وهذا مرتبط بالمقدمة بأن هدف الانتاج هو التبادل من اجل الارباح[٨] .

هنا يجب ان تفترق الدول النامية عن الانماط الواردة من الدول الصناعية والتي تعلي من قيمة الربح وبالتالي أولوية وضرورة برأس المال الحادة في خططها التنموية . رأس المال ضروري ويجب ان يتوفر لمشاريع معينة ولكن على هذه الدول ان تعتمد مبدئياً على الموارد البشرية الذاتية وتستفيد منها اقصى فائدة وان يعتبر الانسان ـ رجال ونساء ـ هو اغلى رأسمال للتنمية . وهناك مشاريع كثيرة يمكن تنفيذها بالقدرات الذاتية (رغم ان ذلك يبدو مستحيلا) لو رفعنا من قيمة العمل والانسان في مجتمعات العالم الثالث. ولكن يجب الا نهون من تأثير القيم الثقافية السائدة التي تحجم دور ومساهمة المرأة ، بالرغم من الحاجة الاقتصادية لأن عملها يزيد من الحرية ويجعلها مستقلة اقتصاديا كما يعرضها الظهور امام الاخرين، وعلينا ان نبحث عن السبل التي تمكن من التعامل مع مثل هذه القيم. على كل حال ان تقليل قيمة العمل والاعتماد على رأس المال لن يحقق تحرير المجتمع وبالتالي المرأة فالمجتمع الغربي ـ بالرغم من انه فتح باب العمل منذ مدة طويلة ولكن حسب قانون العرض والطلب فما زالت المرأة مستغلة وتخضع النساء ثلاثيا للتمييز : ـ

(١) كربات بيوت وامهات خاضعات للرجال على الصعيد المنزلي .

(٢) خاضعة كنساء في اعمال مقسمة حسب الجنس (اجورها غير متساوية ، ومرهقة كأعمال السكرتارية) .

(٣) خاضعات كمنتجات مبعدات عن المستويات العليا في الادارة في المؤسسات الخاصة والحكومية (فقدان الحق في الاشتراك في عملية اتخاذ القرار وتقرير المصير[٩] .

٣ ـ قياس مشاركة المرأة بفعالية في المجتمع : ـ

العلاقة الخاصة بمشاركة المرأة تتسم بجدلية تمثيل في اعتبار اسهامات المرأة في التنمية وتطور المجتمع مرتبط بدورها ومكانتها كما ان ذلك تغير من دورها ومكانتها وبالتالي يحدد شكل ومدى مساهمتها . قياس المساهمة مرتبط بعملية توزيع الادوار وايضا بالمكانات والمواقع الاجتماعية اي تحديد من هو ادنى ومن هو اعلى ؟ فالمكانة العليا مثلا هي ببساطة عندما ينظر الاخرون لاصحابها الى اعلى، واعطاؤهم مجالات اكبر للحركة كذلك مكافآت مثل المال، القوة او الحب والمكانة الدنيا في المقابل هي حرمان شخص ما من تقدير الاخرين مع تضييق مجال حرية الاختيارات والراحة المادية والرضاء العاطفي كما يكون صاحب المكانة الدنيا دائما عرضة للغضب[١٠] .

يضيف Blumberg بان المكانة تتحدد حسب قدرة الانسان حين يعطى الفرصة والامكانية لاتخاذ القرارات الهامة التي تمس حياته ويعطى بلومبرج انواعا متعددة لما يسميه « اختيارات حياة » Life Options منها مثلا قرار هل يتزوج ؟ ومن يتزوج ؟ وقرار فصل رابطة ما ، التصرف في الحرية الشخصية، الوصول الى فرص تعليمية كافية، اقتسام الاعباء المنزلية كامر واقع، السيطرة على النسل بطريقة تجعل حجم الاسرة معقولا . ويضيف، المشاركة السياسية كمؤثر لارتفاع مكانة المرأة . وعلى ضوء المناقشات حول الاختيارات الحياتية Zollinger بستة نماذج رئيسية للنشاط البشري موجودة وتنجز في اي مجتمع معروف وتحدد دور ومكانة المرأة[١١] :

(أ) التعبير السياسي : ـ

هل تمتلك النساء نفس الحقوق مثل المشاركة في قرارات الجماعة، هل لها حق التصويت، تمتلك وتتقلد المناصب التي يتمتع بها

الرجل ؟ هل تظهر قطاعات كبيرة من النساء علامات عدم الرضا أو الاحساس بعدم العدالة مقارنة بالرجال ؟

(ب) العمل والحركة : ـ

هل تحركات النساء محدودة بقصد اكثر من الرجال ؟ هل هن نشطات في القوى العاملة ؟ هل الاجور متساوية تقريبا ويتمتعن بنفس اوقات الفراغ والراحة ؟

(جـ) تكوين العائلة : ـ

هل النساء عرضة للضبط والتحديدات في اختيار شريك الزواج اكثر من الرجال ؟ هل لهن نفس الحق في الطلاق ؟ ما هي نتائج حالة عدم الزواج او الترمل على وضعيتها .

(د) التعليم : ـ

هل فرص التعليم متساوية ؟ هل النهج الدراسي واحد ؟ هل يصلن الى نفس المستويات حسب الطموح والقدرة التعليمية ؟

(هـ) الوضع الصحي : ـ

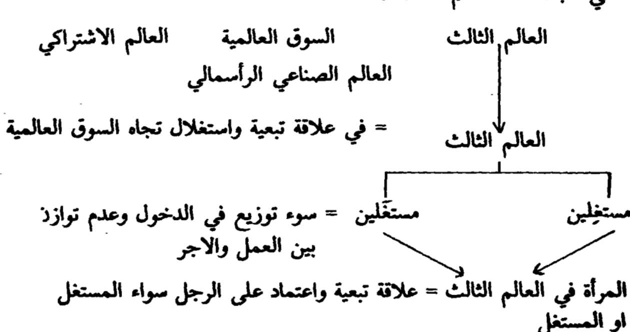
هل النساء عرضة للموت(نتيجة الاهمال) والامراض الجسمانية والعقلية الخطيرة اكثر من الرجال ؟ مدى الحق في تنظيم النسل ؟

(و) التعبير الثقافي :

هل مساهمة النساء واضحة في الثقافة الدينية والفنون والمبتكرات والحرف اليدوية والعملية ؟ هل صورتهن الرمزية تبرز ان لهن قيمة الرجال ومثل استحقاقهم للاحترام ؟

هذه المقاييس كلها او بعضها قد تصلح كمؤثرات من اجل البحث للمعايير السائدة او المفروض ان تكون والتي تحدد مكانة ودور المرأة

وقدرتها على المشاركة بفعالية وحرية في تنمية وتطور مجتمع ما بصورة متكاملة وشاملة بالرغم من اننا نضع في الاعتبار ان مثل هذه المقاييس نسبية وقد تعكس ثقافة معينة قد تختلف عن ثقافة المجتمع قيد الدراسة ولكنها في الوقت الحاضر يمكن ان نتعامل في تقييم دور المرأة على ضوئها . نتجية لذلك تكون مشاركة المرأة في المجتمع وبالذات في العالم الثالث ما زالت ضعيفة ومكبلة بكثير من القيود التي تعوق حركتها ، ففي هذه المجتمعات ما زالت الظروف السائدة تؤمن بتفوق الرجل الكامل والذي يسيطر على كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وحتى حين تشارك المرأة فان المشاركة تتأتى وفقا للمنظور الرجالي وهو الذي يحدد ذلك للمرأة . ويترك الرجل في هذه المجتمعات للمرأة شؤون الاسرة ولكن هذا نفسه ليس تنازلا عن حق ولكن للتفرغ لاعمال اهم، حتى في الاسرة تظل الكلمة النهائية للقرارات الهامة (مثل تزويج البنات) للرجل طالما هو غالبا مصدر الدخل الوحيد ومصدر الرزق في حالة عدم مشاركة المرأة في ميزانية البيت باي صورة . ويمكن القول بأن المرأة هي ايضا العالم الثالث داخل العالم الثالث لو استعملنا مقياس التخلف والتبعية في العلاقات القائمة بين الرجال والنساء في مجتمعات العالم الثالث : ـ



٤ ـ دور المرأة في العالم الثالث : ـ

انحسرت في العصر الحالي سلطة الادوار والمكانات الموروثة وزادت فرصة اكتساب الادوار والمكانات من خلال القدرة على تغيير معطيات المجتمعات تدريجيا او جذريا وعدم اخذ تلك المعطيات كمطلقات طبيعية حتى في اشد المجتمعات طبقية فهي تحاول ان تتكيف لكي لا تفلت من يدها فرصة توجيه التغير والحركة الاجتماعية والسيطرة عليها . هذا يعني صعوبة الحديث عن مكانة او دور ثابت للمرأة وعكس ذلك نلاحظ تغيرات هائلة حدثت للمرأة في العالم الثالث فقد ازداد خروجها للتعليم والعمل ومشاركتها في مجالات عديدة يجعلنا نفترض انها تترقى الى مكانة اعلى وتكتسب ادوار جديدة أحسن . هل يعني هذا ان تطور المرأة في العالم الثالث خطى Linear نحو تقدم دائم نحو الاحسن ام انها عرضة لانتكاسات في مسيرتها ؟ هذا ما تجيب عليه الملاحظات التالية .

من جانبي لا اخذ في هذا المجال من تصنيف Zollinger السابق الا العمل كمقياس اساسي لقياس دور ومكانة اي انسان لأنه بالعمل اختلف الانسان عن الحيوان لأن العمل مرتبط بالتفكير ووجود تصور قبل الفعل او خطة قبل بداية اي فعل او تصرف . ومدارك الانسان وقدراته تفتحت من خلال محاولته السيطرة على الطبيعة وبواسطة العمل الاجتماعي يوحد شخصيته وثقافته ضمن هذه العلاقة فقط وبصيرورة العمل. باختصار الانسان يتحقق بالعمل ويكتسب مكانة حسب القيمة التي يعطيها المجتمع للعمل هذا الفرض قد ينتفي في المجتمعات التي تتميز بوجود نظام عبودي او نظام رق فهذه المجتمعات تحتقر العمل اليدوي كما هو الحال في المجتمع الاغريقي القديم. حتى ان اصل كلمة عمل Labour كانت تعني النشاط المزعج او نشاطا يتعارض مع الرفاه والراحة التي كانت من خصائص الانسان الحر المتفرغ لنشاطات تختلف

عن الاعمال اليدوية والصناعة (اي التأمل والنشاط الفكري المحض) وقيمة العمل كانت متدنية وعلامة على مكانة حقيرة في السلم الاجتماعي وما زالت هناك رواسب في مجتمعات العالم الثالث التي كانت عرضة لانظمة عبودية وهي قريبة عهد بهذه الظاهرة اكثر من الدول الاوربية مثلا هذا احد الاسباب في الفرق بين العمل في الدول النامية والدول الصناعية .

يرى البعض ان النظرة للعمل لا ترتكز على المقابلة بين الدول النامية والدول الصناعية الرأسمالية ولكن تعتمد على النظرة الى العمل المنتج والالتزام بالتشغيل الكامل مقابل اعتبار العمل كسلعة ومثل عوامل الانتاج الاخرى عرضة لذبذبات السوق والعرض والطلب . لذلك حين يكون عمل الشخص نفسه هو المصدر الوحيد او الاساسي للدخل تزداد العمالة النشطة والتشغيل الكامل للموارد البشرية. فلو عقدنا مقارنة بين نسبة العمالة النشطة في دول العالم الثالث والدول الصناعية الرأسمالية نجدها ٢٦٪ في الاولى و٣٣٪ في الثانية، ولكنها في نفس الوقت نجدها ٥١٪ في الاتحاد السوفيتي مقابل ٣٤٪ في الولايات المتحدة الامريكية. قد يسبب هذا نوعا من البطالة المقنعة كما هو الحال احيانا في القطاع العام ورأسمالية الدولة ولكن العيب ليس في المبدأ نفسه ـ وجوب ايجاد عمل ـ بل العيب في التخطيط والاولويات[١٢] .

ملاحظة اخرى هي ان ادخال الاقتصاد الرأسمالي في الزراعة في العالم الثالث وكذلك التصنيع والتحديث لم تجلب بالضرورة تحسينا وتقدما في دور ومكانة المرأة في هذه المجتمعات. ولا يمكن انكار ان التحديث والتصنيع كان سببا في ادخال تغييرات على حياة النساء وحررهن من بعض القيود ولكن كان سببا في انزال فئات عديدة من موقعها الاجتماعي المتميز الذي كانت تحتله سابقا. فقد كانت المرأة في المجتمعات الافريقية التقليدية مثلا تقوم بكثير من الاعمال الزراعية خاصة

الملحقة بالمنزل (البستنة) ، وكانت استقلاليتها ومشاركتها واضحة ومكانتها عالية طبقا لذلك وبازدياد السكان والتوصل الى الزراعة بالمحراث والتوسع في الزراعة قلت مشاركتها في الانتاج وبالتالي هبط موقعها في السلم الاجتماعي وتقلص دورها واقتصرت على المنزل. نلاحظ ان دور المرأة في المجتمعات البسيطة القائمة على جمع الثمار والصيد والزراعة الصغيرة المتنقلة اي في المجتمعات ما قبل الزراعية او الريفية. واثبتت عدد من الدراسات الانثروبولوجية في بعض مجتمعات امريكا اللاتينية الهندية لقبائل المرتفعات البيروفانية ان مكانة المرأة حين تعمل في مجموعات مع غيرها من النساء او عندما تشارك زوجها العمل والنشاطات الانتاجية. ومن الامثلة الجيدة نساء الآيبو Ibo في نيجريا والاسرة التقليدية في غانا المجتمعات قبل الزراعية . مع زيادة الزراعة التجارية والاعتماد على المحاصيل النقدية تراجع دور المرأة لان المعايير الجديدة للعمل لم تهتم بالانتاج كاشباع لحاجات الانسان في تحقيق ذاته بالعمل الى جانب تدبير القوت الضروري ولكن وضعت الاهمية لنمو الانتاج بزيادة الارباح لان الاستثمارات اعتمدت على الانتاج الزراعي الكبير Mass Production والتحول من زراعة وعمل قائم على الوحدة الاسرية حد من اشتراك المرأة بل حاولت الحكومات الاوروبية المستعمرة القضاء بسرعة وتحطيم هذا الانتاج الاسري وذلك بفرض ضرائب عالية نقدية وعينية . (بالمناسبة قاومت النساء بالذات السياسات الضرائبية مثال تظاهرات نساء الايبو عام ١٩٢٩ في نيجريا المشهورة بحوادث أبا حيث فتح الشرطة النار وقتلوا ٣٢ وجرحوا مثل هذا العدد كذلك تضامن معهن نساء اليوريا[١٣] .

في حالات ادخال التصنيع في العالم الثالث ضمن التحديث والتغريب فان مكانة المرأة لم ترتفع خاصة وان انتشار الآلات والماكينات كان يمكن ان يقضي على حجة عدم قدرة المرأة على العمل العضلي

بسبب ضعفها الجسماني فاستعمال الماكينات يقلل من المجهودات العضلية والجسمانية فقد يحتاج تشغيل هذه الماكينات الى الضغط على زر صغير مثلا وهذا يتطلب فقط تدريبا فنيا ولكن هذا العمل ايضا استمر مقصورا على الرجال. بعض البلدان مثل البرازيل نقلت اليها صناعات كثيرة من اوروبا بسبب رخص الايدي العاملة وقربها من السوق في امريكا الجنوبية والشمالية ولكن هذا التصنيع الكثيف لم يرفع من نسبة مشاركة المرأة في الانتاج بل قلل من حجم مشاركتها. فقد كانت اعلى نسبة لمشاركة النساء في القوى العاملة في البرازيل هي ٤٥,٥٪ من اجمالي المشتغلين عام ١٨٧٥ ولكن النسبة انخفضت الى ١٥,٣٪ عام ١٩٢٠ بسبب التدهور في الزراعة . اما بالنسبة للصناعة بالذات فقد زاد الوضع سوءا فقد كانت النسبة عالية جدا تفوق الرجال بسبب صناعة النسيج التي اعتمدت على النساء حيث مثل النساء ٩١,٣٪ من القوى العاملة عام ١٩٠٠ ولكنها نزلت الى ٢٧,٩٪ عام ١٩٢٠ وابرزت احصائيات ١٩٧٠ ارتفاعا ضئيلا ٢١٪ (بالمقارنة لما قبلها) ولكن حين نضع في الاعتبار ضخامة التطور الصناعي في البرازيل خلال الخمسين عاما الماضية نجد انخفاضا واضحا في مشاركة المرأة في الانتاج . كذلك من الملاحظ تشغيل النساء في الصناعات الخفيفة مثل تجميع قطع الثياب وموصلات الالكترونيات وتعبئة السجائر لانهن اكثر صبرا ولكن هذا الوضع يحد من تقدم المرأة في شغل مناصب عليا في المصانع .

تظل القضية في العالم الثالث ليس النمو في حد ذاته او التحديث او التغريب. فهذا يسبب تطورا جزئيا ولكن يعطل من التطور الكلي المتوقع لمكانة المرأة في الاقتصاد والتنمية - تظل مسألة اختيار دول العالم الثالث للطريق السليم لتطورها وتحديد اتجاه هذا التطور هو العامل الحاسم في زيادة مشاركة جميع افراد المجتمع في التنمية دون اي اعتبارات تتسبب في التفرقة- كما اسلفنا - مثل الجنس أو الاقليم او الأصل .

٥ ـ المرأة والتنمية في الخليج وشبه الجزيرة العربية :

٥ ـ ١ : مقدمة :

بعد هذا الاطار الكلي لمفاهيم التنمية والتغيير ودور المرأة في ذلك كأحد القضايا الهامة في السنوات العشر الأخيرة نحاول الآن وضع الجزئي (المرأة في الخليج وشبه الجزيرة العربية) داخل تصور هذا الاطار وتحديد مدى مشاركة المرأة في التنمية واحتمالات اطلاق قدراتها وادماجها في خطط التنمية الشاملة. فالمرأة هنا تندرج ضمن مشكلة المرأة عامة وتتعرض لظروف ومعطيات العالم الثالث النامي بالاضافة لذلك خصوصية اخرى هي وجودها في ثقافة مختلفة كامرأة عربية مسلمة بالاضافة ايضا لكونها في هذه المنطقة بالذات صاحبة السمات والخصائص الجيوبولتيكية والاقتصادية ـ الاجتماعية المتفردة، وعلينا ان نضع في الاعتبار ان دور المرأة صار مؤشرا هاما لمعرفة درجة التنمية الاقتصادية والحضارية في أي مجتمع . فالمرأة من ناحية احصائية بحتة تمثل نصف المجتمع، كما ان تطورها يساعد في عملية تنشئة وتربية النصف الأخر ايضا فهي التي تُعدّ الرجال . سنركز على فرضية ان مساهمة المرأة في العملية تظهر وتنمو من خلال التعليم والعمل في الأساس ويضاف الى ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية الأخرى التي هي متغيرات تابعة تتأثر بالعاملين الاوليين .

٥ ـ ٢ ادماج المرأة في التنمية : ـ

زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة كما ذكرنا بادماج المرأة في التنمية (مؤتمرات الأمم المتحدة) وزادت الدعوة الى مشاركة المرأة الكاملة في الانتاج الاجتماعي، ولكن مع ذلك ظل الهدف بعيدا كمثال لذلك التشغيل الذي وقفت عقبات كثيرة في سبيل زيادته مما زادت نسبة النساء العاملات الى الرجال ومجموع القادرين على العمل غير مرتفعة ، كما ان

نسبتهم في القطاعات المختلفة ما زالت غير متكافئة والمرأة قليلة التمثيل في بعض القطاعات الثلاثة: القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، هذا وقد ذكرت تقارير الأمم المتحدة والمؤسسات المهتمة بهذا الموضوع الاسباب التي قللت من ادماج المرأة في التنمية . ويمكن تصنيف الاسباب كما يلي : ـ

أ) أسباب فنية وثقافية :

١ ـ نقص التدريب العملي .
٢ ـ نقص التوجيه المهني والاستشارات عند اختيار المهن والدراسة .
٣ ـ ارتفاع الأمية .
٤ ـ التمييز في التعليم .

ب) أسباب اقتصادية :

١ ـ تقسيم العمل حسب الجنس(السكرتارية للنساء والهندسة للرجال . . مثلا)
٢ ـ المشروعات التنموية التي تزيد من اللامساواة .
٣ ـ قلة فرص العمل أمام النساء .
٤ ـ العمل غير المدفوع او غير المقيّم ، كذلك العمل المنزلي يقلل من انتاجيتها في المصانع والمكاتب .

جـ) أسباب اجتماعية : ـ

١ ـ الاتجاهات التقليدية في النظرة الى المرأة عند الجنسين .
٢ ـ القوانين التي تكرس الأمر الواقع مثل قوانين الأحوال الشخصية .

سنركز كما اسلفنا على عوامل قليلة ورئيسية يمكن ان تشمل ضمنا

كثيرا من الاسباب المذكورة ويمكن من خلالها معالجة الوضع الحالي ورؤ ية الممكن بالنسبة للمرأة الخليجية وتعديل ادوارها في التنمية وزيادة فعالية شخصيتها بابراز الجوانب الايجابية فيها وعدم ربطها بأحكام مسبقة تدمغ المرأة بصفات طبيعية أو فطرية لا تستطيع الخلاص منها . تقول سيمون دوبوفوار في أي كتاباتها عن التأنيث او الانثوية انه لا يولد مع المرء بل يصبح المرء امرأة ليس هناك حتم بيولوجي أو نفسي اقتصادي يحتم ذلك الشكل الذي تمثله المرأة في المجتمع انها الحضارة ككل هي التي انتجت ذلك المخلوق .

بعيدا عن المفهوم الوجودي وهو ان الانسان هو ما يكون فهذا المعنى يعطي للتربية والتنشئة الاساس الحاسم في تشكيل المرأة وتحديد وظائفها وأدوارها الاجتماعية .

٥ ـ ٢ ـ ١ : التعليم :

للتعليم وظيفة هامة في احداث التغيير تتراوح حسب مضمون التعليم ومناهجه وأهدافه ولكن التعليم بالتعريف ينقل الانسان من حالة الى حالة أفضل والتعليم يمكن ان يكون أداة هامة في تحرير الانسان (كما يمكن أيضا أن يكبله) وطالما ان الانسان هو أغلى رأسمال موجود فأي استثمار في مجال التعليم يجب الا نتردد في زيادته واقـراره لأن المردود لا يقاس بأي ثمن مادي .

أهمية التعليم في التنمية والتغير متعددة الجوانب يمكن ان نختصرهما على ضوء بعض الدراسات فيما يلي :

أ ـ تساعد التربية للارتقاء وتحسين مستوى المعيشة مما يساعد الموظفين على الحراك الاجتماعي الى مستويات أعلى .

ب ـ يحصل الفرد على خبرات ومعارف ومهارات واتجاهات وقيم يكون

لها أثرها الفعال في تطوير نظرة الفرد لنفسه وقيمته في الحياة والمجتمع وما حوله . ومجمل هذا التغيير الحاصل على الانسان تنعكس آثاره لا شك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ما يكتسبه الفرد من قيم وصفات ستؤثر على أداء الواجبات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

جـ - يساهم التعليم والتربية في زيادة الدخل القومي بالاضافة الى الدخل الفردي فقد أظهرت الدراسات (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)خلال سنة واحدة لمحو الأمية بين العمال زادت انتاجيتهم الى أكثر من ثلاثين في المئة) ان العائدات الاقتصادية الناجمة من التعليم تفوق احيانا ما تعطيه رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة والصناعة والتجارة نتيجة الاضافات التي يسهم رأس المال البشري كالتطور في المخترعات التكنولوجية مثلا والذي يعتبر من العوامل الاساسية في زيادة الانتاج .

د - يؤدي التعليم الى ارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي مما يزيد كفاءة المؤسسات المختلفة في القيام بدورها في عملية التنمية والتقليل من حدة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كما أن التعليم يسهم في زيادة مشاركة الافراد في الحياة السياسية[١٤] .

هذا ينطبق بالتأكيد على تعليم البنات والبنين ولكن تقرير حديث للبنك الدولي(الخليج نيوز ١٥/١٠/١٩٨٠، ص ٦) كان عنوانه تعليم البنات استثمار جيد فبعد ان يستعرض حقائق أصبحت معروفة عن الأمية وضررها يقول بأن الدراسة وجدت ان ٥٠٪ من العمل الزراعي في بعض المجتمعات تقوم به المرأة الى جانب الأعباء المنزلية ويرى التقرير ان التعليم يعطي البنات فرصا لايجاد عمل خارج البيت كما ان التعليم يقلل من زيادة النسل الذي يبتلع نتائج التنمية ففي بعض دول أمريكا اللاتينية

وجدت الدراسة ان النساء اللواتي أكملن تعليمهن الأوليّ عندهم متوسط أطفال يقل باثنين عن غير المتعلمات كما اثبتت الدراسات في كينيا وبنغلادش وكولومبيا ان نسبة الوفيات بين الأطفال تقل بين الامهات المتعلمات في حالة انخفاض الدخل ،وتستعرض الدراسة للبنك الدولي كثيرا من الشواهد التي تؤيد ان التعليم للبنات هو أحسن استثمار .

٥ ـ ٢ ـ ٢ : ـ تطور تعليم البنات في الخليج :

بدأ التعليم النظامي بعامة متأخرا في الخليج عدا العراق وبعض مدارس الارساليات في البحرين والكويت واستمر في الدولتين كتعليم خاص بواسطة افراد من أعيان البلاد وذلك من العشرينيات من هذا القرن وبالرغم من تأخر التعليم بعامة في الخليج فان تعليم البنات أخذ فترة بعد أن تأسس تعليم البنين، فقد جاء تعليمهن بعد معارك طويلة استماتت فيها القوى المحافظة لأنها حسب رأيها ـ لم تر فيه أي فائدة ولم تستطع رؤية الجانب الايجابي مثل معرفة البنات لتعاليم دينها وامكانية حسن تربية الأم المتعلمة لابنائها ولكن ارتبط التعليم عند البعض بأنه وسيلة لانحلال وتفسخ البنات الخلقي، يمكن أن نستشهد بنموذج لتلك الآراء من كتاب خير الدين الألوسي : (الاصابة في منع البنات عن الكتابة) يقول: « فأما تعليم البنات القراءة والكتابة فأعوذ بالله ، اذ لا أرى شيئا أضر بهن لأنهن لما كن مجبولات على الغدر، كان حصولهن على هذه الملكة من أعظم وسائل الشر والفساد، وأما الكتابة فأول ما تقدر المرأة على كلام بها فانه يكون رسالة الى زيد ورقعة الى عمرو، وبيتا من الشعر الى عزب وشيئا آخر الى رجل آخر . فمثل النساء والكتب والكتابة كمثل سفيه تهدي اليه سيفا، أو سكير تعطي له زجاجة خمر فاللبيب من الرجال من ترك زوجته في حالة الجهل والعمى فهذا أصلح لهن وأنفع[١٥] .

هذا موقف يمثل نظرة لتعليم البنات في العراق المتقدمة عن بقية

دول الخليج في مجال التعليم وهو نموذج موجود بصورة أكثر تشددا كلما كان التطور الاجتماعي الاقتصادي اقل في درجته ولكن تعليم البنات فرض نفسه وزادت أعدادهن بسرعة وان استمرت نسبة الطلاب أكبر من نسبة الطالبات، والعراق التي انتشر فيها التعليم مبكرا يعطي نموذجا للتطور في تعليم البنات وازداد عدد الطالبات ولكن استمرت النسبة غير متساوية مع الطلاب :

المرحلة الدراسية	مجموع الطالبات عام ١٩٦٧	مجموع الطالبات عام ١٩٧٦	النسبة المئوية
الابتدائية	٢٩٢,٣٩٨	٦٨٧,٢٠٠	٪٢٣٥
الثانوية	٦٠,٩٥٢	١٦٣,٨٠١	٪٦٢٩
الجامعية	٧٨٥٦	٢٣,٥٧٠	٪٣٣٣

كما نرى الزيادة ضخمة ولكن الجدول التالي يبين النسبة بين الطلاب والطالبات :

المرحلة الدراسية	نسبة الطالبات الى مجموع الطلاب ١٩٧٦	نسبة الطالبات الى مجموع الطلاب ١٩٦٧
الابتدائية	٪٣٦	٪٢٩,٥
الثانوية	٪٢٩,٥	٪٢٤
الجامعية	٪٣٤	٪١٨,٥

المصدر : كتاب الانسان والمجتمع ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

بالنسبة للدول الخليجية الأخرى فقد ابتدأ تعليم البنات متأخرا وبالتالي لم يحقق تطورا ملحوظا قبل ظهور البترول، ولكن في السنوات الأخيرة ازداد بصورة طيبة، ففي الكويت افتتحت أول مدرسة ابتدائية خاصة (الأحمدية) عام ١٩٢١ وكانت اول مدرسة ابتدائية للبنات عام

١٩٣٧ /١٩٣٨ م وزاد عدد الطالبات من ٣٠٠ طالبة عام ١٩٣٨ الى ٦٦١٢٩ طالبة عام ١٩٧٣/٧٢ م وفي دولة الامارات العربية المتحدة افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات عام ٦٣ في أبو ظبي، وفي عام ٦٧ كان عدد الطالبات ٧٣٤ ثم ارتفع عام ٩٧٢ الى ٢٥٥٣ . أما على مستوى دولة الامارات كلها فيذكر اول احصاء رسمي عام ١٩٧٤/٧٣ أن هناك ١٥٥ مدرسة يبلغ عدد الطلاب ٥١٤٧٦ منهم ٢٠,٤٦٤ من الاناث اي حوالي ٤٠٪ . أما في البحرين فقد بدأ التعليم مبكرا فقد افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنين ١٩١٩ وأول ابتدائية للبنات عام ١٩٢٨ ، في عام ٧٤/٧٣ كان عدد الطلاب اجمالا ٥٥,٧٢٦ بينهم ٢٤,٥١٩ طالبة، وفي قطر افتتحت اول مدرسة ابتدائية للبنين عام ١٩٥٢ وبعد أربع سنوات افتتحت اول مدرسة للبنات وفي عام ١٩٧٢/ ١٩٧٣ بلغ عدد الطلاب اجمالا ٢٣,٣٩٢ بينهم ١٠,٣٥٤ طالبة .

لا يقتصر التمييز بين البنات والبنين في الاعداد وتأخر التعليم ولكن في نوعية التعليم أيضا مما يحرمها من فرص العمل مستقبلا بسبب عدم التكامل بين التعليم والتشغيل، التعليم المهني والفني محدود للغاية بالنسبة للبنات وهذا المجال يقتصر على معاهد تدريب واعداد المعلمات والمعاهد التجارية(السكرتارية) أما فرص العمل أمام البنات للعمل كمهندسات وفنيات فهي تكاد لا تذكر. كما ان الهرم التعليمي يضيق بالنسبة لعدد البنات عندما يصل الى قمته اي التعليم الجامعي بخاصة اذا وضعنا في الاعتبار تسرب البنات خلال المراحل التعليمية السابقة .

هنا لا بد من التوقف قليلا لابداء ملاحظة عامة حول التعليم تشمل البنات والبنين، فالمرء كثيرا ما يتساءل الى أي مدى يستطيع التعليم بصورته الحالية ان يساعد الفرد في اطلاق طاقاته وتحقيق نفسه ويكسبه شخصية جديدة خلاقة ومبتكرة ويزيد من ذكاء الفرد الاكاديمي والاجتماعي، فقد

زادت أعداد الطـلاب والطالبات ولكن المردود ما زال هو تخريج موظفين فقط، ولم ينتج التعليم بالرغم من كل الانفاق بمحتواها المتواضع الحالي مفكرين ومثقفين وترديد ما يقوله الاساتذة أو يكتبونه في المذكرات ثم كتابة ذلك مرة اخرى في الاجابة على الامتحانات ومثل هذا التعليم لن ينجب خلاقين ومبتكرين وكما يقول فريري عن أمثال هؤلاء التلامذة الذي سيكونون كوادر المستقبل . .

« ان التلميذ الجيد لا هو عنيد ولا صعب المراس ولا تخامره شكوك ولا رغبة في معرفة العلل الكامنة وراء الحقائق انه لا يتجاوز الأنماط التي يوحى بها اليه. وهو لا يفكر في ادانة فئة بيروقراطية تفرخ البلادة والركاكة وهو لا يرفض ان يكون مجرد شيء على العكس في هذا النوع من التعليم، التلميذ الجيد هو الذي يردد ما يقال له . . وهو الذي يلائم نفسه مع الأنماط القائمة ويجد لذة في ان يتحول الى خرتيت[١٦] . »

تظل ضرورة تجديد وتغيير محتوى المناهج التعليمية الهدف الملح من أجل توظيف العلم والتعليم والتعلم في التنمية وزيادة المشاركة الاجتماعية لبناء المجتمع وهذا يعني الجنسين وبخاصة المرأة لكي تتمكن من اللحاق بالرجل على الأقل في التعليم والعمل .

أخيرا لا بد من تعبئة وحشد الجهود من اجل القضاء على الأمية وفق جدول زمني قصير المدى وجعلها قضية وطنية وليس مهمة حكومية ونسبة الأمية بالرغم من كل المجهودات التي بذلت ومؤتمرات وقرارات وتوصيات جامعة الدول العربية ما زالت عالية من ٧٠ ـ ١٩٧٥ وصلت ٧٠٪ عامة رجال ونساء و٨٥٪ بين الاناث وهي أرقام تقديرية والنسبة تختلف بين الريف والمدينة وبين الرجال والنساء كذلك نضع في الاحتمال التسرب وارتداد البعض الى اميتهم بسبب عدم المتابعة وانعدام

وسائل ثقافية مبسطة تربطهم بالقراءة خاصة في الأرياف وبين النساء .

٥ ـ ٢ ـ ٣: تشغيل المرأة الخليجية : ـ

لا نريد تكرار الأهمية البالغة للعمل للانسان ولكن نركز على كيفية مساهمة من خلال العمل في التنمية . . ؟ وكيف نستفيد من تعليمها، وهل تجد التدريب العلمي والفني الكافي الذي يمكنها من العمل . . ؟ هل هناك تقسيم واضح للعمل يقوم على الجنس بغض النظر عن الكفاءات والقدرات والمهارات . . ؟ هل تطور وضع المرأة في العمل يتناسب مع القفزة المادية في السبعينات . . ؟

من المفارقات أن مشاركة المرأة الخليجية في مجتمع ما قبل البترول كانت واضحة فقد اعطى المجتمع فرصة للمرأة لمشاركة الرجل في كسب الرزق أو مساعدته في عبء المعيشة فقد كانت في اقتصاد الغوص بالذات في أبو ظبي، تقوم بمهام في البحر احيانا مع زوجها كما كانت تقوم بالاضافة لاعمالها المنزلية باعمال تدر دخلا مثل الخياطة او المتاجرة في سلع بسيطة او تربية الماشية ولكن مع استقرار هذه المجتمعات تدنت مكانة المرأة وحبست في المنزل الى أن بدأ انتشار العلم والتعليم يفتح لها فرص العمل ببطء .

عدد النساء العاملات في الأعمال التي تعتبر انتاجية لا يزيد عن ٢٪ في دولة الامارات كما نلاحظ ان نسبة النساء تتركز في الأعمال غير المرئية والتي تعتبر انتاجية(ربات البيوت، أعمال منزلية) وهذه كما أسلفنا لا تعد اعمالا ولكن جزءا من الوظيفة البيولوجية وهذا الجدول يعطي فكرة عن مشاركة المرأة مع ملاحظة ان هذا العدد يقيم المواطنات وغير المواطنات .

حجم القوى العاملة فيمن تزيد اعماره عن ١٠ سنوات (١٩٧٥ م)

الفئات السكانية	الذكور	الاناث	المجموع
العاملون فعليا	٢٨٠٨٣٨	٩٤٩٣	٢٩٠٣٣٠
غير العاملين	٥٧١٨	٤٦٨	٦١٨٦
ربات البيوت	-	٧٦٦٢٤	٧٦٦٢٤
الطلبة	٢٧١٤٣	١٧٢٩٣	٤٤٤٣٦
غير الراغبين في العمل	٢١٨٨	٢١٣١	٤٣١٩
غير القادرين على العمل	٨٢٢٩	٦٥٩١	١٤٨٢٩
غير مصنفين	٧٣٣	٢٦٠	٩٩٣
المجموع	٣٢٤٨٤٨	٢٢١٨٦٠	٤٣٧٧٠٨

المصدر / الانسان والمجتمع في الخليج العربي ١/ ٢٩٢ .

وفي الكويت التي تعتبر نسبيا متطورة فان التفاوت في فرص العمل وفي تقسيم العمل قائم بصورة واضحة ففي عام ١٩٧٤ م كان عدد العاملين في دولة الكويت يمثلون ٢٥,٥٪ من أبناء الكويت و٧٤,٥٪ من غير الكويتيين وتشكل المرأة الكويتية ٣,٥٪ بينما زاد عدد الطالبات الى اكثر من ٤٢٪ هذا وقد وعت المرأة الكويتية هذه المشكلة واهتمت بالحركة النسائية بها وضرورة معالجة وضعها بطريقة علمية وواقعية، ومن هذه المجهودات الحلقة الدراسية عن وضع المرأة الكويتية في العمل التي اقامتها جمعية النهضة الاسرية في شهر فبراير من عام ١٩٧٤ م وقد أصدرت توصيات تتصل بموضوع تشغيل المرأة وتحسين أوضاع عملها الحالية ومن بين هذه التوصيات :

أ) تشكيل لجنة دائمة تلحق بمجلس الوزراء،لجنة شؤون المرأة،على

أن يتم تعيين أعضائها ممن لهم اهتمامات في امور المرأة وذلك بهدف تشجيع المرأة الكويتية على العمل وتوجيهها للعمل الذي يتناسب مع طموحها وآمالها وحماية حقوقها .

ب) المشاركة في اللجان التي تشكل بهدف سن التشريعات التي تخص الأسرة والتي تكون المرأة طرفا فيها وذلك لأنها اقدر على فهم ما يحيط بها من ظروف .

جـ) تطالب الحلقة بافتتاح مراكز التدريب المهني تقبل بها النساء من مستويات علمية مختلفة اعتبارا من الشهادة الابتدائية والثانوية لتأهيل المرأة .

د) العمل على انشاء دور حضانة .

هـ) حث المرأة على الاشتراك في نقاباتها العمالية لحماية حقوق المرأة العاملة والمستخدمة، وغيرها من التوصيات والمطالبة بتعديل بعض قوانين العمل مثل المادة ٧٣ باجازة الوضع وابقائها ٦٠ يوما .

من العوامل التي تزيد سوء وضع المرأة في مجال العمل الاتجاهات التي تقسم الاعمال حسب الجنس أو النوع، ولكن أصحاب هذا الرأي لا يلتزمون بقوانين اللعبة فالرجال يحتلون ايضا ما يسمى باعمال نسائية فهناك تناقض واضح في ثقافة تميل الى احتقار العمل اليدوي وبالتالي يميل افرادها الى العمل المكتبي والخدمات وتبعد عن التعليم الفني والمهني الذي يعدها الى وظائف اخرى اكثر رجولة وفي نفس الوقت الذين يعتبرون ان المرأة تصلح للاعمال الخفيفة فهم لا يفسحون للنساء فرصا للعمل في تلك الوظائف .

ففي الكويت مثلا : ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات او الاعمال الحكومية في الكويت ففي عام ١٩٦٥ كانت نسبة العاملين في

هذه القطاعات هي ٣١,٣٪ من الكويتيين ولكنها ارتفعت الى ٤٤٪ وفي البحرين يعمل حوالي ٤١٪ وقدرت نسبة العاملين في الخدمات في أبو ظبي عام ١٩٧٣ بحوالي ٣٠٪، حتى في حالة اعطاء المرأة فرصة العمل في هذه الوظائف فان الحراك داخل الوظائف التنفيذية والادارية العليا ضعيفة للغاية .

من أسباب هذا التمييز في مشاركة المرأة فيرجع ايضا الى النظرة الى العمل ككل، فالعمل ليس مقدسا وله قيمة عليا كما هو الحال في المجتمعات الأخرى ان اتجاه دول البترول نحو ان تكون دولة رفاهية اي اعطاء مرتبات ومخصصات بدون عمل بالنسبة لعامة الناس، هذا ينقص من الحاجة للعمل وفائدته يضاف الى ذلك عدم الجدية والاهتمام بالعمل خاصة الحكومي وكثرة الغياب والتسيب والتهرب من المسؤوليات والواجبات وتعطيل الأعمال بدون سبب أي باختصار انعدام اخلاقيات العمل Work Ethics كما ان علاقة الثروة بالعمل الاجتماعي غير واضحة ـ ينجم عن كل هذا عدم الحماس لعمل المرأة خاصة لو امنا لها وسائل المعيشة الرغيدة والرفاهية بدون مجهود .

ذلك من خلال :

١) نسبة النساء العاملات الى مجموع القادرين على العمل .

٢) الزمن الذي تشتغله المرأة من عمرها (هل تعمل حتى سن المعاش ؟ هل تعمل مؤقتا ؟ هل يكون الانجاب سببا في توقفها عن العمل ؟

٣) الاتجاهات والقيم السائدة نحو عمل المرأة .

٤) التشريعات والسياسات الحكومية التي تحكم عمل المرأة وفوائد خدمتها تقول Zollinger في هذا الصدد بوجوب ايجاد شيء مشترك في بناءات العمل بين العمل والحياة العائلية للنساء والرجال اي

تقسيم عمل داخل العائلة او تقليل الاعباء المنزلية كما يمكن ان يضاف الى ذلك الحقوق في الثروة والعلاقة الزوجية والاستفادة من اوقات الفراغ . . . الخ .

وهناك تركيز على أن زيادة عدد الاطفال يحد من استقلالية المرأة ويقلل مشاركتها العامة .

٥ ـ ٢ ـ ٤ : ـ الجوانب الثقافية والاجتماعية في ادماج المرأة في التنمية : ـ

في النهاية لا بد من استعراض بعض الظواهر التي تواجه ادماج المرأة في التنمية وهي مجرد نماذج للجانب المتعلق بالعادات والتقاليد والثقافة خاصة صورة Image المرأة وأدوارها حسب هذه الصورة .

من أهم الملاحظات حول صورة المرأة هو معنى مفهوم الانوثة فماذا نعني حين نقول بأن العمل يفقد المرأة انوثتها . . ؟ هل هي الغنج والرقة والجمال الجسدي والضعف والجهل . . ؟ وما هي حدود الانوثة التي يريدها الرجل لزوجته واخواته وبناته دون ان تصل هذه الى درجة الاغراء والاغواء والانحلال والنظر الى صاحبة الانوثة الكاملة بانها امرأة سهلة؟ . . المشكلة عند الرجل هو انه دائما يريد ان يرى الانوثة الزائدة او التحرر الزائد عند النساء اللائي لا يربطهن به صلة قرابة مثلا فهو يقول أريد زوجة اماً لاطفالي وليست عارضةازياء او ملكة استعراض ولكن يدخل في المحظور حين يدخل على انوثة المـرأة ويركز عليه بحيث لا يفسدها العمل .

تسهم اجهزة الاعلام في اعطاء صورة زائفة لحقيقة المرأة بعيدة عن حقيقتها في تراثنا العربي الاسلامي الصحيح فهي تقربها من النموذج الغربي الذي يجعل من المرأة شيئا جميلا وسلعة وأداة ، متعة للرجل وعدم افساد تلك الصورة بالعمل والتفكير، وهذه ليست حقيقة المرأة

العربية حفيدة اروى بنت أحمد اعظم ملكات العرب في الاسلام شاركت زوجها في حكم اليمن في القرن العاشر الميلادي (الخامس الهجري) وعندما استغرقه الطرب والشرب فوض الأمر لها ، ويقول أحد المؤرخين انها استعفته أي زوجها في نفسها وقالت له : « إن امرأة تراد للفراش لا تصلح لتدبير فدعني وما أنا بصدده » فلم يفعل[١٧] . فهي لم ترض ان يجعلها امرأة للفراش فقط، فقد كانت لها أدوار اخرى ادتها بكفاءة عالية. هذا واحد من الجوانب المشرقة في حضارتنا لا بد من تأصيلها في التراث وبعثها (راجع شهيرات النساء في اليمن والعراق) وتشارك المرأة ايضا في صحافتها النسائية (بلقيس، حواء) في ترسيخ شيئية المرأة وحصرها في المودة والمشاكل العاطفية فقط .

هناك جانب آخر مهم في صورة المرأة وهو موضوع الشرف كقيمة أساسية عالية في المجتمع وكون المرأة مصدر ومكان الشرف ففي هذا اعلاء لمكانتها وقيمتها من جانب غير مباشر كونها سادنة أو حارسة قيمة المجتمع الكبرى ومن الجانب الآخر طرق حمايتها وحماية الشرف وبالتالي يجلب معه وسائل عديدة لمنع العار منها كمثال ابعاد المرأة عن التعليم والعمل للمحافظة على الشرف . ولكن السؤال هو هل زيادة عزلة المرأة وتجهيلها هو الضمان لعدم انزلاقها ، وهذا يجعلها ضعيفة امام أي تحد أم الأجدر أن تسلح بالعلم والثقافة وقوة الشخصية لتقف أمام اي صعوبة او تحد أو محاولة للنيل منها ؟

هناك جانب ثقافة مهم هو انه بالرغم من صورة المرأة السلبية فاننا نترك لها حرية تربية وتنشئة الاطفال شئنا أم أبينا، فالرجل يعتبر دوره وكأنه مقصور على الانفاق فقط، وصلة الرجل بالبيت ضعيفة فهو مرتبط باجواء وعمل خارج المنزل حتى صار وكأن للرجل عالمه وللمرأة عالمها فهو يخرج باستمرار ويقضي وقته بين العمل والاصدقاء اكثر مما بين أطفاله

وزوجته ولذلك يفقد الحوار داخل الاسرة وهذا يقود ايضا الى تعميق الفروق في التجارب بين الرجل والمرأة خاصة ان لم تكن تعمل. فالرجل يستطيع من خلال العمل والحركة خارج البيت أن يلتقي بالكثيرين ويستطيع ان يكسر الملل والرتابة (مهما كانت الوسائل غير مفيدة كثيرا) ولكن المرأة تجد البديل في الاستهلاك والاهتمام بالمظاهر والتفاخر مع الجارات في اللبس والشراء وانواع الطعام .. الخ ، وهذا أيضا تسرب لموارد البيت المادية مباشرة كان يمكن ان توجه للانتاج .

بالنسبة لدور الرجل في التضامن مع المرأة أو مساعدتها فنجد ان الرجل المتعلم أو المثقف قد يبلغ درجة كبيرة من العصرية فهو عصري وحديث ومتقدم في الكثير من الأفكار والسلوكيات وطريقة الحياة والمواقف السياسية ولكن يأتي موضوع وقضية المرأة فهو يتقهقر بطريقة غير منتظمة لا تتماشى مع مستوى التقدم والحداثة في المسائل الاخرى ـ فهو تقدمي وعصري في كل الامور ما عدا الموقف من المرأة فهو كعب أخيل المثقفين العرب .

٦ ـ الخاتمة :

تضمنت هذه المحاولة لتحديد دور المرأة في الخليج بصورة مباشرة بعض التعليقات والملاحظات التي يمكن ان يستنبط منها القارىء توصيات بالمعنى التقليدي السائد في أوراق البحث. لكن المشكلة كيف نتحول الى واقع من خلال تنفيذها في فترة زمنية قصيرة معقولة. وهذا يثير مسائل خارجة عن هذا الموضوع وهي صلة المثقفين بالسلطة وقدرتهم على تحويل معارفهم النظرية وقناعاتهم الفكرية الى أسس لمجتمع جديد في طور التحقق. وهناك فرق ان يفكروا ويخططوا للسلطة حين تطلب منهم وبين أن يتنبأوا ويحلموا بما يجب ان تنفذه السلطة من نظريات ودراسات ومواقف تفرض نفسها ولا يصح الا الصحيح. هذه المقدمة لا

تمنع من ذكر بعض التوصيات بالرغم من الموقف المتشكك من التوصيات التي لا تتحول قرارات وقوانين وعمل، وهذا مرتبط بتغيير الواقع من خلال العمل والنظر ـ والتوصيات جزء من الأخير :

توصيات عامة وخاصة : ـ

١) الاهتمام بالبحث العلمي والاجهزة الاحصائية من معاهد ومراكز لجمع الحقائق المجردة التي ندفن رؤوسنا في سبيل مواجهتها حتى وان كانت تخجل واقعنا . وان تكون الاحصائيات والدراسات قادرة على كشف الواقع وتفاصيله فمثلا: نسب التعليم والعمل يجب ان تركز على الفروق الناجمة عن التمييز وأن تبرز ما يمكن أن ينقد أكثر من ابراز ما يمكن ان يمدح .

٢) الاهتمام بتأصيل ثقافتنا وتراثنا وعاداتنا وتقاليدنا العربية، الاسلامية بتأكيد وترسيخ الجوانب الايجابية والمشرقة فيها خاصة فيما يتعلق بمواضيع هامة كموضوع، فالتراث العربي الاسلامي ينصف المرأة ويعلي من قيمتها ولكنها تأخذ ما تسرب الينا في فترات مظلمة من تاريخنا ونجعله هو الأصل وبالتالي نظلم أنفسنا وتاريخنا .

٣) ضرورة الاتجاه نحـو التشغيل الكامل للمرأة بما يتفق واحتياجات المجتمع وظروف تطوره، وهذا لا يعني تقليد النموذج الغربي الذي انتقص حق المرأة واستغلها بصورة جديدة .

٤) إعطاء الفرصة لجميع أفراد المجتمع في التدريب المهني والفني وفتح معاهد بوليتكنيك اكثر من التركيز على الجامعات والتوسع فيها، ومراجعة مناهج التعليم كلها وربطها بالمجتمع اكثر .

٥) رفع قيمة العمل اليدوي على الأقل من ناحية مادية في الأول وذلك باعطاء مرتبات للفنيين والمهنيين اكبر من مرتبات خريجي الكليات

النظرية وبالتالي يمكن ان يتوجه الكثيرون الى هذه الوظائف وبالتالي تفتح فرص للنساء من ناحيتين: المنافسة في هذه الوظائف وتوسيع الفرص في المهن غير الماهرة او الادارية والحكومية .

٦) اصدار التشريعات العمالية والاجتماعية التي تقلل من عبء المرأة في العمل المنزلي (مثل فترات الاجازات والاستفادة من دور الحضانة . . الخ) كذلك المساواة في الاجور والامتيازات .

٧) حملات التوعية وهذا واجب الاتحادات النسائية التي عليها ان تباشر ادوار جديدة والا تقتصر على الأعمال الخيرية فقط بل عليها ان تقوم بالمشاركة في محو الامية والتنمية الريفية بالذهاب الى القرى والريف لنشر الوعي الصحي والتدبير المنزلي والصناعات المنزلية والتغذية الصحية . . الخ .

٨) زيادة مشاركة المرأة في النقابات والمؤسسات السياسية ومجالس الحكم المحلي واللجان الاجتماعية وان يكون ذلك متناسبا مع المكاسب التعليمية مثلا .

الهوامش

(١) سمير أمين ـ التراكم على الصعيد العالمي ـ ص ٤٠ .

(٢) اعتمدت على تقيم هاليداي بطريقة تكاد تكون حرفيه .

Fred Halliday: Migration and the Labour Force in the Oil producing - States of the Middle East. In Development andChange8(1977) p. 2658.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦٧ .

(٤) دراسة اعدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ نشرتها جريدة القبس يوم ١٩٨٠/٩/٢٠ ص ١٤ .

(٥) Tim Niblock: Dilemmas of non- oil economic development in the Arab Gulf. (London ,1980) p. 12.

(٦) ففي فنزويللا يعمل ١,٦ ٪ من العمال (٥١,٠٠٠) في قطاع البترول عام ١٩٧٥ ولكن يمثل دخل البترول ٩٣٪ من الدخل القومي، في ايران يوجد ٤٠,٠٠٠ عامل من ٨ ملايين في قطاع البترول ودخل البترول ٩٥٪ وفي الجزائر ١٦,٦٠٠ من مليونين ونصف عاملين ودخل البترول ٨٠٪ .

راجع موضوع هاليداي في .Development and Change ,8,1977»

(٧) أورد هذا محمد الرميحي في كتاب معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ص ٤٨ .

(٨) Nash, J . Women In Development p. 161 - 162.

(٩) نفس المرجع .

(١٠) Hochshild في كتاب Women: Roles and Status ,1977,p. 3

(١١) نفس المصدر .

(١٢) Nash: p. 166

(١٣) Nash, op. cit ,p. 174.

(١٤) بحث في المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب بغداد ١٩٧٥ ـ ادارة التخطيط والتدريب دولةالكويت ـ دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة ـ راجع عادل شكارة ص ١٩٢ كتاب الانسان والمجتمع في الخليج العربي ١٩٧٩ م .

(١٥) كتاب الانسان والمجتمع ص ٤٠٥ عن عبد الرزاق الهلال: حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق، مجلة آفاق عربية عدد ١١ تموز ١٩٧٨ ص . ٨٩ ـ ١٠٥ .

(١٦) عن « التعليم والتنمية » لي فان خوى : مجلة الثقافة الوطنية القاهرة يناير ١٩٨٠ ص ٤٢ .

(١٧) ناجي، سلطان: في الانسان والمجتمع ص ٣٨٧ وما بعدها .

المراجع

* الانسان والمجتمع في الخليج العربي. بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ١٩٧٩ (الانسان والمجتمع) .
* جهينة سلطان سيف العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ١٩٧٩ الكويت ١٩٧٩ م .
* سلطان ناجي : الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في جنوب الجزيرة العربية في الانسان والمجتمع ٢/٣٨٧ ـ ٤٤٦ .
* سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي ـ نقد نظرية التخلف ـ دار الطليعة بيروت (ب . ت) .
* عادل شكارة: التنمية وآثارها على انســان الخليج المعاصر في كتاب « الإنسان والمجتمع ـ ١/١٧٨ ـ ٢٤١ .
* د . عامر الكبيسي : أضواء وآراء حول ازمة الطاقة البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة في كتاب« الانسان والمجتمع » ١/٢٨١ ـ ٣٣٨ .
* عباس ياسر الزيدي : دراسات عن المرأة في الخليج العربي، في المرجع السابق الجزء الثاني ص ١٤٩ ـ ٢٣٢ .
* د . فوزية العطية: الحضارة والتغيير الاجتماعي وأثرهما في مساهمة المرأة في منطقة الخليج العربي نفس المرجع الجزء الأول ص ١٠٠ .
* محمد أحمد الزعبي : التغيير الاجتماعي بيروت : ١٩٧٨ م .

* محمد الرميحي :
أ ـ البترول والتغيير . الكويت ١٩٧٧ م .
ب ـ معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة . الكويت ١٩٧٧ م .
* لي فان خوى : التعليم والتنمية ، ترجمة سعد زهران في مجلة الثقافة الوطنية يناير ١٩٨٠ م . القاهرة .

- J. Briks and C.A. Sinclar :Internatioal Migration and Development in the Arab Region. ILO Geneva 1980.
- Tim Niblock: Dilemmas Of non - Oil Economic Development in the Arab Gulf ,London 1980.
- Fred Halliday :Migration and the Labour Force 1977
- June Nash: Women in Development - in «Development and Change ,8, 1977, pp. 161 - 182».
- J. Zollinger Giele (ed.) :Women :Roles and Status in Eight Countries 1977.

دور المرأة العربية في التنمية في الثمانينات

د. نعيمة محمد عبد
أستاذ المناهج ورئيس قسم التربية
بجامعة الامارات العربية المتحدة

المقدمة

قال الله في كتابه العزيز ﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين ﴾

وقال تعالى ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ﴾ .

وقال تعالى ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ .

صدق الله العظيم .

وهكذا تبين الآيات الكريمة ، مكانة المرأة من الرجل ، فهما شريكان تجمعهما المودة والرحمة .

وتلقى المرأة المسلمة نفس التكريم من النبي صلى الله عليه وسلم فقد جاء في الحديث الشريف « إنما النساء شقائق الرجال » .

وجاء في حديث شريف « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .

ففي القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة أقوال ناصعة ، ترفع من شأن المرأة وتكرمها ، وتكفل لها من الحقوق ما لم تحصل عليه من

قبل . فنجد الاسلام يعطي المرأة حق الميراث وحق الملكية الشخصية وحق التعلم . كما يمنحها حق التصرف في أموالها كما تشاء دون وصاية زوج أو أب .

ونجد في سورة النساء تنظيماً وتشريعاً من الله يوفر للمرأة حياة زوجية كريمة ويضمن لها حقوقها عند الزواج والطلاق والعدة والميراث .

وهكذا تحصل المرأة المسلمة في ظل الشريعة الاسلامية على كل ما يحفظ عليها كرامتها وانسانيتها ، في الوقت الذي نرى فيه المرأة الغربية تفقد اسمها وأهليتها عندما تتزوج ، فليس لها أن تبيع أو تشتري ، ويوكل أمرها الى زوجها وحتى اسمها الأسري يتغير فتحمل اسم زوجها بدلاً عنه .

ولو درسنا القرآن في محكم آياته لوجدنا ان المرأة المسلمة من جنس الرجل ، يتكاملان ويكونان أسرة مسلمة متآلفة يجمعها الحب والعمل الصالح والايمان بالله ورسوله .

واذا عدنا الى العصور القديمة أيام اليونان والرومان لنتعرف على موقف تلك الشعوب من المرأة ، فإنا نجد أن بعضها كان يعتبر المرأة مجرد وعاء للتكاثر ، ومن ثم تقتصر مهمتها على الانجاب ورعاية الأبناء والأسرة . والبعض الآخر كان يرى في المرأة شريكة للرجل ، تحمل معه أعباء الحياة ، ومن ذلك ما نقرأه في الكتابات التي تركها لنا الكاتب الأغريقي القديم « كزينوفون » .

لقد ساوى هذا الكاتب بين المرأة وزوجها في كل شيء ، وأقام حياتهما على التعاون المشترك وخلع على هذا التعاون معاني دينية وقانونية سامية .

أما عن حقوق المرأة في صدر الاسلام وحتى القرن الرابع

الهجري ، فقد كان لها من الحقوق والواجبات مما لم تعهده من قبل . وقد تعلمت المرأة في تلك الفترة العلوم الدينية ، والأدب والموسيقى والغناء ، والطب الى جانب عدد من العلوم المتفرقة الأخرى .

كذلك نبغ عدد من النساء في الطب والتمريض وقمن بما تقوم به منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في وقتنا الحاضر . وحتى الحروب لم تتخلف عنها بعض النساء وهناك أمثلة لفارسات مجيدات مثل نسيبة وخولة بنت الأزور وعكرشة بنت الأطرش وغيرهن .

وهناك ميادين أخرى طرقت المرأة العربية أبوابها كالسياسة ، والهندسة والعلوم والزراعة ، والتمثيل النيابي ومنصب الوزيرة .

وفي كل هذه المناصب أثبتت المرأة العربية نجاحاً وتفوقاً ملموساً . اذن ماذا يقول هؤلاء الذين يعارضون انفتاح المرأة العربية على العلم والحياة ؟ يقولون ان المرأة أقل من الرجل في قدراتها العقلية ومن ثم لا يمكن ان تتساوى معه ، ولكن اذا عدنا الى الدراسات النفسية والتربوية التي اجريت للتعرف على الاختلافات بين الجنسين ، نجدها كلها تؤكد ان القدرات العقلية للمرأة لا تختلف عن قدرات الرجل ، بل أثبتت أن الفروق بين أفراد الجنس الواحد تفوق الفروق بين الجنسين .

ومع ذلك نجد عدداً كبيراً من الرجال يؤمنون بوجوب التفريق بين المرأة والرجل في العلم والعمل ، رغماً عن الأمثلة القديمة والمعاصرة لنساء متعلمات متبحرات في العلم ، حاملات لمسؤوليات اجتماعية وتربوية داخل المنزل وخارجه ، يقمن بواجباتهن على أحسن ما يكون القيام والآداء .

وإذ يقول هؤلاء المعارضون لقيام المرأة بواجباتها التي كفلها لها الدين بأن نسبة النساء المتعلمات والنساء العاملات ضئيلة بالقياس الى زملائهن من الرجال ، فإن الرد بأن الظروف الاجتماعية التي قيدت المرأة

العربية هي السبب في ذلك ، والعيب ليس في قدرات النساء على الاطلاق .

ولقد أقرت شعوب العالم بحق المرأة في الاسهام والمشاركة فى صنع الحياة وخصص عام ١٩٧٥م ليكون عام المرأة ، تدرس فيه مشكلاتها ، وتبحث قضاياها ، ولذلك نجد الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر قرارات خاصة بحقوق المرأة كان من أهمها :

١ ــ تقرير المساواة بين الرجل والمرأة .

٢ ــ تأمين الأدماج الكامل للمرأة في جميع جهود التنمية ولاسيما ابراز مسؤولية المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .

٣ ــ الاعتراف بأهمية اسهام المرأة المتزايد في تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفي دعم السلام العالمي[١] .

ومن هذه القرارات يتبين بوضوح ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تخطت بمسؤوليات المرأة وواجباتها حدود مجتمعها الاقليمي الى آفاق وحدود العالم الفسيح .

نظرة تحليلية لواقع المرأة العربية في الوقت الحاضر :

لا شك أن المرأة العربية في اطار الاتجاهات الايجابية للأمة العربية قد اكتسبت بعض الحقوق في التعلم والعمل وفي المشاركة في بعض الأنشطة المهنية كالاشتغال بالطب والتعليم . كذلك نالت المرأة العربية بعض الحقوق السياسية فحصلت على حق الترشيح النيابي . وهذه كلها مبادرات طيبة تستهدف بلا شك اشراك المرأة في عمليات تطوير المجتمع وتنميته الشاملة .

ومن بين الاتجاهات الايجابية نحو المرأة في البلاد العربية ان

---

(١) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حقوق المرأة .

اتيحت لها فرص التعليم على مختلف مراحله بدءاً بالمرحلة الأولى الى الدراسة الجامعية .

ويذكر للمهتمين بشؤون المرأة كذلك محاولاتهم توفير المناخ السليم للتوفيق بين أدوارها المتعددة ، فاهتمت بالاعداد الثقافي واهتمت في نفس الوقت بالاعداد النسوي فأدخلت المواد التي تفيد الأسرة على المناهج مثل التدبير المنزلي وتربية الطفل والاقتصاد المنزلي . . . الخ .

ولكن يؤثر على هذه المجهودات الطيبة ، والنوايا الحسنة ، أن هناك عقبات توضع أمام المرأة حين تمارس بالفعل حقوقها المشروعة خارج اطار مهمتها الأولى كزوجة وربة منزل منها :

تحليل بعض معوقات النهضة النسائية في بلادنا :

أ - رغم كفالة الدول حق المرأة في التعليم ما دام لديها القدرة والاستعداد الطبيعي لذلك ، الا ان الاحصاءات تدل على انتشار الأمية بين النساء العربيات بصورة مذهلة ، ونسبة الأمية لا تقل في أحسن صورها عن ٧١٪ وتصل في بعض المناطق الى ٩٥٪ من جملة النساء . وهي ظاهرة تهدد القوة والكفاءة الانتاجية لنصف المجتمع بالإهدار .

ب - يلاحظ أيضاً قلة عدد النساء الحاصلات على مؤهلات عالية فهي لا تزيد على ٣٪ من مجموع النساء ، وهذه النسبة تقل كثيراً في المناطق النائية حيث لا يصل الوعي التعليمي الى نفوس الآباء والأزواج ، وهذا خطر ثان على الانتاج والكفاءة النسوية .

حـ - من بين معوقات تطور المرأة العربية الزواج المبكر حيث تنقطع صلة الفتاة بالتعليم إن كانت بدأته بالفعل أو لا تدخل المدرسة أصلاً . وفي كلا الحالين تضاف الفتاة الى قائمة الملايين من النساء الأميات .

وجدير بالذكر هنا أن انقطاع الفتاة عن الدراسة بسبب الزواج

المبكر أو لأي سبب آخر يجعلها ترتد الى الأمية ، وبذلك لا تفضل زميلتها التي لم تذهب الى المدرسة نهائياً . وهذه الردة الى الأمية ترفع نسبة الفاقد من المتعلمات وتزيد من رصيد الأمية بين النساء .

د - لوسائل الاعلام تأثير ونفوذ كبير على اتجاهات الأسرة رجالاً ونساء وأطفالاً ، وهذه الوسائل على اختلاف نوعياتها تعطي صوراً مشوهة عن المرأة . والأمثلة واضحة فيما يعرضه التلفزيون من نماذج نسائية غير صادقة . فهو يعرض المرأة العربية أما على أنها مخلوق سلبي ساذج أو على أنها منحلة مستهترة أو في صورة خادمة لعوب ، الأمر الذي يسيء الى كل امرأة ، ويعطي للرجال المبررات الملموسة لمنع بناتهم من الخروج للمدرسة أو للعمل .

هـ - وهناك ظاهرة مؤسفة لا بد من الاشارة لها في معرض تحليل معوقات النهضة الحقيقية للمرأة وهي سيطرة الرجال على مجالات الأعمال ، وتفضيلهم تشغيل الرجال على تشغيل النساء مهما كانت كفاءة المتقدمات للعمل . ويتعلل الرجال بكثرة غياب المرأة لسبب أو لآخر ، الأمر الذي يؤثر على سير العمل ، وعلينا نحن النساء أن نغير هذه الصورة من أذهان الرجال .

مما تقدم يمكن أن نحدد بعض الحقائق عن واقع المرأة العربية فيما يلي :

١ - كفل الاسلام للمرأة حقوقها وبين واجباتها ، ووضع لها أسس الحياة الكريمة .

٢ - الأمية وباء مستشرٍ بين النساء العربيات بما يهدد التنشئة السليمة للأبناء ، وبما يؤثر على كفاءة القدرة الانتاجية للمرأة .

٣ - الزواج المبكر لا يزال هو الظاهرة العامة لدينا - الأمر الذي يؤدي

الى زيادة عدد الأميات والارتداد الى الأمية لدى نصف المتعلمات .

٤ ـ تساعد أجهزة الإعلام وخاصة التليفزيون على تشويه صورة المرأة العربية .

٥ ـ المرأة المثقفة الواعية تشكل أقلية بين مجموع النساء العربيات .

٦ ـ وهناك عدد من المؤثرات الأخرى التي تضعف من فعالية المرأة كجزء أساسي في المجتمع ونتيجة للزواج المبكر تكون الكثرة في عدد الأولاد مما يؤثر على صحة الأم ، كذلك ظاهرة تعدد الزوجات بدون تنظيم مما قد يضر بكيان الأسرة إذا لم توضع لها الضوابط اللازمة .

ومـــاذا بـعـــد ؟

وإن الثمانينات فترة تحول علمي وتكنولوجي كبير ، فبحوث الفضاء على أشدها والبحوث والدراسات العلمية تخرج علينا كل يوم بالجديد من الاكتشافات التي كنا نراها من سنوات قليلة أضغاث أحلام . والثمانينات فترة تحد خطير للوطن العربي المصدر الأساسي للطاقة في العالم ومطمع الدول الكبرى .

فالعالم يتجه الآن بكل كيانه نحو المنطقة العربية يتحرى طبيعتها ويدرس مشاكلها ويخطط ويدبر للسيطرة عليها ، وعلى مواردها الاقتصادية والبشرية وهو اذ يرسم للضغط والسيطرة يتحسس مواطن الضعف في هذا الجزء من العالم فيهاجم من خلالها .

وقد كان ظهور النفط في النصف الثاني من القرن العشرين نقطة تحول اقتصادي للمجتمع العربي حيث زادت الثروة القومية والثروة الفردية ، الأمر الذي أدى بالكثيرين من أفراد الأمة الى الانفاق غير الرشيد

فيما لا ينفع في أغلب الأحيان . وقد سارعت الدول الغربية تشبع هذه الرغبة في الانفاق فأغرقت الأسواق العربية بسلع وكماليات ضررها الاقتصادي والاجتماعي واضح بيّن . وما السيارات الفارهة التي تستبدل كل بضعة شهور ، والسفرات الترفيهية ومظاهر الفخفخة التي نلمسها في كل شيء الا بعض مظاهر ذلك الهوس الإنفاقي .

وأستطيع أن أقرر بكل ثقة أنه لو كانت الزوجة أو الأم متعلمة مستنيرة لما تفشت هذه الظاهرة أو لقلت أضرارها الى حد كبير ولقد صدق الشاعر حين قال :

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

وإلى جانب هذا التحول الاقتصادي لا ننسى تلك الهزات السياسية التي يتعرض لها العرب ، سواء من جانب العدو الصهيوني أو بسبب الفرقة والوقيعة التي يقوم بها أعداؤنا . وهنا أيضاً أقول أن للأم دوراً أساسياً في الوعي القومي وتعزيز الشعور بالانتماء لأمة واحدة ووطن واحد هو المنطقة العربية من المحيط الى الخليج .

ولكن اذا توجهنا الى الأم أو الزوجة العربية نجد أن القاعدة العريضة من النساء ، أميات سلبيات منعزلات عما يدور خارج بيوتهن .

ولذلك فأمام القيادات النسائية الواعية تحد خطير يكمن في التخطيط السليم لكي تخرج المرأة العربية من العزلة التي فرضتها عليها ظروف قاسية ، وتشارك بفاعلية وحماسة في بناء المجتمع وتقويم تلك المظاهر التي أسلفنا ذكرها .

ان أعظم ثروة تتباهى بها أمة من الأمم هي ما تملكه من بشر متعلم مستنير . فالبشر هم أعظم استثمار وهم أعظم الطاقات الخلاقة ، فإذا أهدرت نصف هذه الثروة فلا شك ان المجتمع يفقد الكثير من مصادر نموه وتطوره .

واليوم تتجه الأمم المتقدمة الى استغلال طاقات نسائها ورجالها يقيناً منها بأن المرأة عامل أساسي في عمليات التطوير الاجتماعي الشامل أو ما يطلق عليه عمليات التنمية الشاملة .

تحديد مفهوم التنمية الشاملة كما ورد في هذه الدراسة :

يقصد من استخدام مصطلح التنمية الشاملة استثمار كل طاقات المجتمع ، وكافة مصادره البشرية والطبيعية استثماراً يحقق مطالب المجتمع من نهضة اجتماعية واقتصادية ويوفر له الحماية العلمية والعسكرية بما يجعله بمأمن من الأخطار التي تتهدده .

بمعنى آخر فإن التنمية الشاملة هي أن يختار العرب طريق التحول الى العلم والتسلح بالمعرفة ، وتحقيق الوعي الاقتصادي ، حتى يستطيع المجتمع أن يواجه التحديات الكامنة في أطماع الغرب في ثرْوات العرب والتهديدات الصهيونية المستمرة .

ونستطيع وصف التنمية الشاملة بأنها مفهوم اجتماعي واقتصادي وسياسي في آن واحد ، وهي عملية انسانية في المقام الأول ، تتم بالانسان رجلاً كان أو امرأة وتتم من أجل الانسان . وهي عملية تتكامل فيها جميع أنواع الأنشطة الحياتية ، وتحرك المعطيات المتعددة للمجتمع ، وتوجهها نحو حسن الأداء ، وتعديل مسار الطاقات البشرية للأمة لما فيه خيرها وعزتها .

والتنمية عملية مستمرة ما استمرت الحياة ، وليس لشعب ان يقف في منتصف الطريق ويدعي أنه حقق لأفراده التنمية الشاملة ، فمثل هذا الشعب سوف يجد نفسه في المؤخرة ، فإن من لا يتقدم يتأخر ويتخلف . ولذلك فإن التنمية الشاملة تحمل معنى الاستمرارية الانتاجية في شتى مجالات العلم ، والاقتصاد والثقافة ، بحيث تؤلف هذه المجالات فيما بينها كلا متكاملاً متسقاً يقوم عليه مجتمع ناهض قوي .

ولا شك أن الوطن العربي في شتى أجزائه واع تماماً بأهمية التنمية وقيمتها الحيوية ، إذ اهتمت أجزاؤه بتنمية الاقتصاد القوي واستثمار مصادره ، وحظيت القوى البشرية بقسط وافر من اهتمام الدول العربية ، فأقامت الجامعات والمعاهد ودور العلم ، ودربت المتخصصين من شبابها ووفرت البعثات العلمية للنابهين منهم ، كما استعانت بالخبرات العربية وغير العربية لدراسة وتخطيط العديد من المشاريع العمرانية والاقتصادية ، وكلها جهود تستهدف تطوير المجتمع واستمرارية البناء الاجتماعي على أسس قوية سليمة .

غير انه لا يسعنا في هذا المجال الا ان ننبه الى ان دور المرأة في هذه العمليات لا يزال محدوداً اذا قيس بنسبة النساء الى الرجال في المجتمعات العربية وهي نسبة تقارب النصف تقريباً . ولسنا في معرض الحديث مرة أخرى عن الأسباب ، فهي تكمن فيما كررناه سابقاً من عراقيل ومعوقات وقفت وتقف أمام النهضة النسائية الحقيقية ، أو ما نستطيع أن نصفه هنا بأن عملية التنمية الشاملة في هذا القطاع من المجتمع عملية شبه مشلولة .

ونحن اذا كان هدفنا الحقيقي تحقيق التنمية الشاملة بمفهومها السليم فيجب ان نجعل نصب أعيننا طاقات المرأة المعطلة ، فنعمل جاهدين على احيائها وبعث الحماس العلمي والاجتماعي الكامن فيها .

واجب الدولة والقيادات النسائية نحو المرأة :

أولاً : اثبات حق كل امرأة وكل فتاة في التعليم فهو حق شرعي من حقوق الانسان ، فرضه الإسلام ، واشتملت عليه لائحة حقوق الانسان في العصر الحديث ، ونصت عليه جميع الدساتير .

وفي حديث ابن مسعود : « اغد وعالماً أو متعلماً ، ولا خير فيما سواهما » فلا بد من تكثيف الجهود لتوعية الرجال بوجوب تعليم بناتهم ،

فاقتناع الرجل بأن العلم حق مقدس لابنته هو خطوة كبيرة نحو تذليل تلك العقبة في سبيل التطور والتنمية الا وهي عقبة انتشار الأمية بين النساء العربيات .

وتعليم المرأة يحررها من الجهل ، ويحررها من الخرافات والأباطيل التي تنقلها الى أطفالها فتؤثر في تفكيرهم واتجاهاتهم المختلفة .

وينبثق من اثبات حق كل فتاة في التعليم ، وجوب تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للبنت مثلها مثل أخيها تماماً ما دامت لديها القدرة والاستعداد اللذين يؤهلانها للتعلم .

وتعليم الفتاة التي تملك الاستعداد للتعلم عملية استثمار اقتصادي لها عائد ومردود عظيم على الاسرة والمجتمع ، كما أن تهيئة الفرص التعليمية للفتيات أسوة بالفتيان فيه مساواة بينهما في الحقوق والواجبات ، واعداد للجنسين لتحمل مسؤولياتهما في مواجهة الحياة والتفاعل الكامل مع المتغيرات العالمية ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

واذا كان لنا ان نقول بأن الثمانينات بما تحمله من تحديات اجتماعية واقتصادية هي فترة امتحان لصلابة عود المواطن العربي فإنها أيضاً فترة اشراق وازدهار لنشاط المرأة العربية إذ تهيىء سبل التفاعل الكامل مع المتغيرات المجتمعية ، وهذا يتوقف على مدى نجاحها في اثبات حقها في التعليم والعمل .

ثانياً : تأصيل المنهج الاسلامي في تربية المرأة :

إن فتاة الثمانينات في حاجة ماسة الى تأهيل ديني مكثف يستهدف تزويدها بحقائق الاسلام وقواعده وفروضه . والاسلام من حيث هو عقيدة ونظام وتشريع قوام الحياة الانسانية السليمة ولا بد من أن تستوعب المرأة

ما جاء به الاسلام من مبادىء وقيم فتتفهمها وتتمسك بها وتنميها في أطفالها عن طريق القدوة الحسنة والسلوك السوي والثقة المتبادلة بين الأم الرشيدة وأطفالها .

وتأصيل المنهج الاسلامي في تربية المرأة يجعلها تتحلى بالتهذيب الروحي والفكري والخلقي والجمالي والحسي . وكلها نواح تدل على مكانة الانسان بنوعيه ، وتحث على التعاون والتكامل والتكافل الاجتماعي .

ولكي تنجح أية حركة اصلاح نسائية لا بد أن يكون هذا الهدف على رأس أهدافها .

ثالثاً : تحقيق العدل وتكافؤ الفرص المهنية بين الجنسين :

ونعني بذلك تحقيق العدالة فيما يتعلق بفرص العمل ما دامت الكفاءة متعادلة ويزعم بعض المتزمتين بأن الرجل يرعى أسرة ومن ثم يجب التفريق بينه وبين المرأة في فرص العمل وفي الأجور . وهذا القول عار عن الصحة فقد أصبحت الفتاة ترعى أسرتها اذا فقدت الأب أو العائل فمن الظلم ان نتنكر لهذه الفتاة المناضلة وقد ندفعها بضغط الحاجة والعوز الى امور لا نرضاها لبناتنا .

وتحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي من ناحية أخرى تحقيق التوازن بين مالها من حقوق وما عليها من واجبات حيال زوجها وأسرتها وأولادها . فلا بد ان تتوازن حقوق المرأة مع واجباتها التي من أهمها حسن رعاية الاسرة واحترام الزوج والاسهام في كل ما ينفع المجتمع ويخدم اهدافه .

رابعاً : توفير فرص التعليم الذاتي والتعليم المستمر للمرأة :

لم يعد التعليم يقتصر على جنس معين أو سن معينة ، فالتحول الاجتماعي العالمي يقتضي مداومة الدراسة والاطلاع حتى بعد التخرج من الجامعة وإلا تخلف الفرد ، وبالتالي تخلف المجتمع عن ركب

الحضارة الذي يسير بسرعة صاروخية .

ومن واجبات القائمين على شؤون التعليم العمل على ايصال التعليم بمختلف أنواعه الى كل مواطن ومواطنة ، وتيسير سبله لسكان المناطق النائية .

وفي تلك المناطق حيث الكثافة السكانية قليلة ، بحيث لا يمكن تخصيص مدرسة بمعداتها وأجهزتها لعدد قليل من الطلاب ، يمكن تطبيق نظام المدارس ذات الفصل الواحد ، بحيث تخدم المتسربات من تلميذات المدارس النظامية لبعدها عن مساكنهن .

ويمكن استغلال هذه المدارس لتنظيم دورات دراسية للأميات من ساكنات تلك المناطق ، أو تخصيص أوقات بالمساجد غير أوقات الصلاة واستغلالها لتلك الدورات .

ويمكن استغلال أجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحافة في عمليات التعليم ، ولو احسن توظيف هذه الأجهزة لكانت نتائجها عظيمة .

والجهود التي يمكن ان توجه نحو تيسير التعليم وضمان استمراريته لا بد وان توفر المواد القرائية التي تشبع كافة الميول والحاجات .

ووضع الخطط السليمة لمكافحة الأمية ضروري لكي لا يوصم المجتمع بأنه مجتمع الأقلية ، يخدم فئة بعينها ويتهاون في حقوق فئات من المحرومين من التعليم وعلى رأس هذه الفئات النساء على مختلف الأعمار والبيئات .

خامساً : اعداد المواطنة العربية السليمة :

ان تقديم كل ما سبق من خدمات للمرأة العربية يبقى عملاً ناقصاً اذا أهمل مخططو عمليات تطوير أوضاع المرأة العربية بما يتلاءم وأهداف التنمية الشاملة التي نصبو اليها ـ القضايا الآتية :

١ ـ وضع القواعد واللوائح التي تنظم الزواج والطلاق وتعدد الزوجات بحيث تحدد السن الملائم للزواج والذي تستطيع الفتاة بموجبه القيام بواجباتها كاملة نحو زوجها وأبنائها . كما يجب ان ينظم الطلاق وتوضع له ضوابط تضمن سلامة الكيان الأسري وعدم تشتت الأولاد بسبب تسرع الزوج في طلب الطلاق . كذلك بالنسبة لتعدد الزوجات ، يجب ان تكون هناك تنظيمات وقواعد لضمان حماية الأسرة والعائلة .

٢ ـ وإذا ظلت أجهزة الاذاعة والتلفزيون تعرض تلك الصور الهزيلة للمرأة العربية فلن يقتنع الرجل بحق المرأة في المشاركة في صنع الحياة . ولذلك فواجب القيادات النسائية ان تسرع بالتصدي لهذه القضية بحيث لا تعرض تلك الأجهزة الا ما يشرف المرأة ويشجع الرجل على تعليم ابنته والسماح لها بأن تعمل عن إيمان بدورها وثقة بأن العلم سلاح يحمي الفتاة .

٣ ـ وعلى القائمين على تخطيط مناهج تعليم المرأة ألا يكتفوا بتزويدها بأنواع المعارف والعلوم المختلفة ، بل لا بد من توجيه تلك العلوم نحو تأكيد تأثيرها على سلوك المرأة وتغيير اتجاهاتها نحو بعض أساليب الحياة الخاطئة ، وعلى سبيل المثال ، يجب ان تهدف هذه المناهج الى الترشيد الاقتصادي للمرأة ، وإلى تعميق السلوك الديني في نفسها بحيث تكون تعاليم الاسلام هي منهجها وشعارها .

سادساً : توفير فرص التعليم غير النظامي لكافة قطاعات النساء :

تحصر معظم مناهج التعليم غير النظامي أنشطتها داخل أطر ضيقة تقتصر في غالبيتها على محو الأمية وبعض معلومات أولية عن التربية الصحية وأشغال التطريز وتدبير المنزل . ومنذ بدأت محاولات محو الأمية نجد ان معظم البرامج قد جمدت نفسها في هذا الاطار .

ولما كان هذا النوع من التعليم لا يعتمد على امتحانات أو أية

وسيلة من وسائل التقويم ، لذلك فإن نجاحه أو فشله يتوقف على مدى اجتذابه للدارسات ومدى شعورهن بأنه يجدد في حياتهن ويضيف اليها أشياء مفيدة . أما اذا شعرت الدارسات بأنه لا يستثير اهتمامهن فإنهن ينسحبن منه دون تردد ، وهذا هو الحاصل في معظم الحالات .

ولذلك يجب أن يكون برنامج هذا التعليم موضوعاً بعد دراسة متأنية لظروف الدارسات ومطالب حياتهن ، بحيث يشعرن أن وقتهن الذي يمضينه في الدراسة لا يذهب عبثاً بل يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهن .

سابعاً : وأخيراً يجب الاهتمام الكامل بمعلمة الدارسات الأميات بحيث يجري اعداد وتدريب معلمات دارسات لسيكولوجية المرأة الأمية ، وما يحكم سلوكها من عوامل وديناميات .

وإلى جانب تدريب الكوادر النسائية المناسبة لا بد من توفير المواد التعليمية بحيث تستثير اهتمام الدارسات ، ومع الأسف نجد في بعض مراكز محو الأمية أن معلمات رياض الأطفال أو معلمات المرحلة الابتدائية يقمن بالتدريس للأميات الراشدات وقد تكون لديهن الخبرة والكفاءة في معاملة الأطفال ولكن شتان بين تعليم الطفل وتعليم المرأة الراشدة .

ونفس الشيء ينطبق على المواد التعليمية فكتب الأطفال لا تصلح على الاطلاق للنساء الراشدات .

بل يجب الاشارة هنا الى وجوب تنويع المادة التعليمية تبعاً للبيئة الاجتماعية للدارسات فالمادة التعليمية للنساء البدويات لا بد وان تختلف عن المادة الدراسية للنساء الريفيات وهكذا . ومن هنا يجب تحديد الاحتياجات التعليمية لكل فئة من النساء وتخطيط مناهج الدراسة على أسس تلك الاحتياجات .

خـاتـمـة

انطلاقاً من تكريم الدين الاسلامي للمرأة ، وتحقيقاً لمطالب المجتمع العربي في احداث التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السليم ، وحرصاً على سلامة تنشئة الأجيال القادمة ، واستثماراً للطاقة المعطلة لنصف المجتمع وهو المرأة ، فإن الدراسة الحالية قامت لتؤكد عدداً من الحقائق وهي : -

١ ـ لا يختلف اثنان على ان المرأة المتعلمة هي الركيزة الأولى للمجتمع الناهض .

٢ ـ لا بد من بذل الجهود المكثفة من أجل تغيير الاتجاهات المعارضة لتعليم المرأة مع الاستعانة بأجهزة الاعلام المختلفة .

٣ ـ تستطيع المرأة بعلمها وثقافتها ان تحطم الكثير من القيود التي تقف حائلاً دون حقوقها التي شرعها الدين الحنيف .

٤ ـ للقيادات النسائية أدوار هامة في عمليات التحول الاجتماعي .

٥ ـ يجب فتح أبواب التعليم الى أعلى مستوياته لكل فتاة لديها الاستعداد والقدرة .

٦ ـ يجب مراجعة برامج التعليم الوظيفي بحيث تتلاءم واحتياجات الدارسات في البيئات الاجتماعية المختلفة حتى يقبلن على مؤسساته .

وأخيراً فلن يأخذ بيد المرأة الأمية الا أختها المتعلمة ، وعلى ذلك أتوجه الى النساء المتعلمات في كل مكان ، لكي تقوم كل واحدة منهن بواجبها نحو أخواتها الأميات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

36. Roles may be imprisoning, especially if "over-determined"; see R.H. Tawil, **My Home, My Prison,** Rinehart and Winston, New York, 1980.

37. E. L. Peters, "The Status of Women in Four Middle Eastern Communities" in Beck and Keddie, op cit.

38. C. Nelson, "Women and Power in Nomadic Societies in the Middle East", in Nelson ed. **The Desert and the town,** Inst. of International Studies, Univ. of Calif., 1973.

39. E. L. Peters, quoted by Nelson, op cit.

40. Peters, "The Bedouin Sheikhs, Aspects of Power among Cyrenaican Pastoralists", paper presented at a Seminar on Leadership and Development in the Arab World, American University of Beirut, Nov. 1979.

41. J.F. Collier, op cit.

42. B. Aswad, "Women, Class and Power: Examples from the Hatay, Turkey", in Beck and Keddie, op cit.

43. S. Farsoun, "Family Structure and Society in Modern Lebanon" in L. Sweet, ed. **Peoples and cultures of the Middle East,** Natural History Press, New York, 1970, vol 2.

44. S. Joseph, "Zaynab, an Urban Working-Class Lebanese Woman", in Fernea and Bezirgan, op cit.

45. C. Makhlouf-Obermeyer, **Changing Veils,** Croom Helm, London, 1979.

46. See especially Fanon, op cit; C. Fluerh-Lobban, "Agitation for Change in the Sudan" in A. Schlegel ed., **Sexual Stratification: A Cross-Cultural View,** Columbia Univ. Press, 1977; M. Molyneix, "Women and Revolution in the People's Democratic Republic of Yemen" **Feminist Review** no 1, 1977; Y. Haddad, "Palestinian Women : Patterns of Legitimation and Domination", in Nakhleh and Zureik eds., **Sociology of the Palestinians,** Croom Helm, London, 1980; B. Rahbek. "Oppressive and Liberating Elements in the Situation of Palestinian women", mimeo, 1980.

47. L. Sweet, "The Women of "Ain ad Dayr" Anthropological Quarterly vol 40 no 3, 1967.

48. F. Turki, "Passions of Exile", **Journal of Palestine Studies,** vol. IX no 4, Summer 1980.

21. In spite of its size and resources, the Arab Near East has so far produced little research on the situation of rural and poor urban women, compared with Sub-Saharan Africa, Latin America, and the Far East.

22. F. Mernissi, **Beyond the Veil,** John Wiley, New york, 1975.

23. N. el Saadawi, op cit.

25. M Rihani, **Development as if women mattered ... New trans Century Foundation, Washington, 1978 : Introduction.**

26. See A. Leeds' critique in Anthropological Quarterly vol. 49, 1976

27. L. Sweet points to the Middle East as an area of "high stress" in "In Reality: Some Middle Eastern Women", Matthiasson ed. **Many Sisters,** The Free Press, New York, 1974. Sweet was one of the earliest ME anthropologists to question the public/private dichotomy, and to develop the concept of "complementarity" in relation to women's roles. See also B. Denitch, "Sex and Power in the Balkans" in Rosaldo and Lamphere, op cit.

28. Women of peasant origin in a Palestinian camp may criticise neighbours of bedouin origin for their less strict control of daughters. But both will criticisie Lebanese women as being more interested in "going out" than looking after their children.

29. The term "family" is used throughout to denote any level of kin-based group: a'ileh, beit, hamula, 'ashira, etc.

30. See **Anthropological Quarterly,** vol. 40, July 1967 : Symposium on Aspects of the Economic and Political Functions of Women in the Mediterranean Area, especially Friedl. Also Sweet, op cit, p 391.

31. Rosaldo, op cit.

32. R. Reiter, "Men and Women in the South of France : Public and Private Domains" In Reiter ed., **Toward and Anthropology of Women,** Monthly Review Press, 1975.

33. Groups practicising a high degree of seclusion and gender segregation are described by E. Fernea, in **Guests of the Sheikh,** Garden City, New York, 1969; and by D.H. Dwyer, **Images and Self-Images; Male and Female in Morocco,** Columbia Univ. Press, 1978.

34. J.F. Collier, "Women in Politics", in Rosaldo and Lamphere, op cit.

35. On the difficulties of defining "status" see any anthropological teaching text. N.H. Youssef distinguishes two components : "rights" and "respect" in "Status and Fertility Patterns" in Beck and Keddie, op cit.

3. F. Fanon, **Studies in a Dying Colonialism,** Monthly Review Press, New York, 1965, pp 37 to 41.

4. M. Z. Rosaldo, "A Theoretical Overview" in Rosaldo and Lamphere, **Women, Culture and Society,** Stanford Univ. Press, 1974 p 28, fn 9.

5. Said, op. cit.

6. For Soviet Russia's policies in Central Asia see G. Mansell, **The Surrogate Proletariat,** Princeton Univ. Press, 1974.

7. Fanon, op cit, Ch 1 ("Algeria Unveiled")

8. Fanon, op cit, reprints an interesting FLN manifesto on the place of women in the struggle: p 64.

9. G. Tillion, **Le harem et les cousines,** Ed du Seuil, 1966.

10. D.C. Gordon, **Women of Algeria,** Centre for Middle Eastern Studies, Harvard Univ. press, 1968.

11. **Les enemis complementaires,** Ed. de Minuit, 1958.

12. **Le harem et les cousins,** p 199.

13. Said, op cit.

14. H. Miner and G de Vos, **Oasis and Casbah; Algerian Culture and personality in Change,** Ann Arbour, 1960.

15. Brutality to women in war may have a military objective, to draw men away from the front. On the massacre of Deir Yassin see R. Sayigh, **Palestinians: from Peasants to Revolutionaries,** Zed Press, London, 1979, p 75/6.

16. Fadela M'rabet, **Les Algeriennes,** 1969; excerpted in E.W. Fernea dn B.Q. Bezirgan, **Middle Eastern Muslim Women Speak,** Univ. of Texas press, Austin, 1978.

17. Tillion shifts the focus from an "unchanging Islam" to an earlier semitic social formation; but the emphasis on unchanging traits is exactly the same.

18. Quoted by A. Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age,** Oxford univ. press, 1962, p 168.

19. Already done competently by M. Mogannam, **The Arab Women** and the Palestine Problem, Joseph, London, 1937.

20. V. Maher, "Women and Social Change in Morocco" in Beck and Keddie eds, **Women in the Muslim World,** Harvard Univ. press. 1978.

dangerous boundaries in times of tension, sustaining communication between feuding factions, hence contributing in significant ways to Druze communal cohesion. Turki, describing the first Palestinian Congress in the United States, notes how, at a moment when the Congress was about to break up in insoluble conflict "an older woman, in her traditional Palestinian dress, starts ullulating from the gallery. A couple of other women follow suit. The ullulations drown out the verbal confrontations."[48]

In neighbourhood quarrels I observed in Bourj Barajneh camp, it was **women** who instantly set to work, with the skill born of long practice, to patch things up. Further research would undoubtedly discover other para-political activities in òther milieus - the fact that they do not take recognisable Western forms, such as party membership, or voting in elections, does not make them any less political.

Summary

It is not my intention to argue that the situation of women in the Arab Near East is not to be criticised. Even less is it useful to raise up the image of an idealised past - neither "modernisation" nor "tradition" are the real issues. On the contrary, what I am suggesting is that we need more studies of women's **real** situation, as it is now, and as it has been in various historical transitions. Such studies should be carried out with the least possible ideological bias, whether "modernising" or "reactionar". In particular, it should not be assumed that early Islam was a golden age for women, nor that "modernisation" is automatically beneficial to them. We need to know far more about the pressures created by urbanisation, labour migration, sedentarisation, and the unequal distribution of all public services (legal, educational, medical, etc) to rural and poor urban areas.

The main purpose of this paper has been to suggest that Arab feminism needs to find new roots - its own - far from the perspectives of Orientalists. Defending Islam has been legitimate within the context of Western ignorance and bias, but it should not block research from raising new and more pressing issues, theoretical and practical. The need for a shift in focus is the more urgent because of the way, increasingly, Arab women are caught in the cross-fire of political cultural warfare between East and West. Arab feminists like Nawal Saadawi and Fatimeh Mernissi have already shown how Western tutelage can be rejected, social oppression of women be condemned, and women's creativity fe celebrated, in an integrated sweep. What needs to be done now is to enlarge the beachhead.

1. E. Said, **Orientalism,** Pantheon Books, New York, 1978; especially pp 211 seq on "bad" sexuality. N. el Saadawi, **The Hidden Face to Eve,** Zed Press, London, 1980, Preface and Ch 16.

2. Lord Cromer, **Modern Egypt,** London, 1908.

quarrels between sisters-in-law, or pressing for separate households, women may diminish intrafamily male solidarity, "flatten" lineages, and encourage factionalism. They may precipitate tensions between males, and raise issues[41]. Effects like these have not yet been explored among Arab groups.

At the more conscious, more purposeful level of action denoted by the term "role", Arab women's share of kin and community interaction is heavy to the point of specialisation. Because of its informality and undirected nature, this form of social activity escaped the attention of earlier anthropologists, yet, in most milieus, the major work of maintaining community social relations falls on women; and it is a question for further research whether the lkng practice of this activity has not engendered a special form of female social consciousness.

Moreover, interaction that appears at first purely social has economic and political dimensions, and this is true even in those conservative areas and groups where women only see kin, because of the size of families and their political/economic functions. Women's visiting can consolidate class and party ties as well as those of families[42], and even if such purposes are more explicit at the upper and middle class level[43], they are not absent from the visiting of low-income women either. Joseph's portrait of woman in a low-income Beirut suburb[44] shows astonishingly high rates of extra-family interaction, given the heaviness of domestic labour. Among camp-residing Palestinians, women's visiting fulfills many purposes besides those of recreation and self-expression: communication of news: exchange of sevices, advice; maintaining kin, neighbourhood and community ties; upholding community values; developing nationalist consciousness. It may also preserve or create patron/client relationships. While the **tafritas** of upperclass women in Sana' appear more "purely" recreational and of satire of men's worlds.

Though visiting is usually phrased as a "family" obligation, and seen as an essential part of woman's **domestic** role, Arab women display a social consciousness more specialised, and in some ways stronger, than men's. It is mainly they who hasten to help other families in crisis; it is often they who store community histories, geneologies, popular culture. And doubtless it is from this firm social basis that springs Arab women's participation in national liberation struggles. The literature on this topic is growing[46], but not much has been done on forms of struggle other than enrollment in resistance groups. In Palestinian communities, for instance, it is mainly women, whether spontaneously or as party members, who visit and sustain the families of the **shuhada'** (martyrs).

Political consciousness is obvioushy higher among women of groups in crisis. Yet even in the Druze community, known for its conservatism towards women, Sweet [47] observed women engaged in peace-making, crossing

succeeded in doing so. It is merely to point to the continuing vitality of local/family level politics, and of women's still largely unresearched role in them.

Through focussing on "status" 35, orientalist approaches to Arab women ignored their roles and activities, thus giving a false picture of passivity. When the focus is shifted from status to roles, the picture changes 36. As Peters points out in a paper rare in its rigour and use of controlled comparison 37, status cannot usefully be studied in the abstract, detached from the sets of rights and obligations allocated to women and men in particular communities, in relation to specific others, and in different phases of the life-cycle. Nor can these rights and obligations be detached from roles, nor from the political and economic regimes that give rise to them.

It is to field studies carried out in the Arab area over the last ten or fifteen years (still very slight in comparison to the vastness of the area, and its variations) that we owe new light on the multifaceted roles of women. Many, though not all, of these studies have been carried out by women, and a growing number by Arab women. They are signs of a double revolution: of women social scientists against male neglect of women's perspectives; and of Arabs against an anthropology dominated by western perspectives.

What these studies make clear is that Arab women's conventional roles and function a stronger element of the social, economic and political than used to be understood. 38. At a minimal level, especially among agricultural and pastoral groups, women's functions are perceived as crucial to group integration.

> The pivotal points in any field of power in this, a superficially dominant patrilineal, patrilocal and patriarchal society, where the male ethos is vulgar in its brash prominence, are the women. What holds men together, what knots the cords of alliance are not men themselves, but the women who depart from their natal households to take up residence elsewhere with a man, and who, in this critical position, one group to another.[39]

In another paper peters demonstrates how marriage alliances among pastoralists in Libya provide vital access to grazing, water, loans, wasta, resources crucial to group survival in difficult times[40]. Though it is women's centrality to these arrangements that entails their subordination, yet the need for their willing compliance gives women a certain bargaining leverage, which they use more or less successfully according to personality and circumstances (the advice of other women plays a role here, suggesting the existence of hitherto invisible "women's collectiviities").

Research carried out among other groups with strong patrilineal family organisation suggests that even women whose functions appear exclusively domestic may have an impact on male politics. Through

women's subordination to family authority is linked to these crucial functions and to the fear that they would perform them less efficiently if they were more free. In this perspective, the ideology of honour can be seen as working to crystallize women's subordination to mystify its material basis, and to make the control of its female members a matter of central concern to the whole group, by linking it to their reputation. For, in any system of competition for scarce resources [27]the young men of a group must be constantly ready to defend its interests with violence 27. It is not hard to see how women would have become central to the ideology of honour: a value at once necessary and dangerous, to be protected and controlled.

Further, one may speculate that values concerning women have had a symbolic and integrating function in an area plagued with alien rulers and internal conflict. Classes and sects at differed widely in almost every respect shared a similar ideology in relation to women. Slight variations still remain a basis for group discrimination [28].

Where families [29] have crucial political, economic and cultural functions, as they do in the Arab Near East, it makes no sense to draw a hard line between the "public" and the "domestic" sphere[30] . A basic tool of western social science, this analytical distinction is used both by feminist theorists trying to explain the subordination of women[31] , and in orientalists' approaches to Arab women, which focus on their exclusion from the "public" sphere. Yet the separateness of "public" and "domestic", as their relative prestige, are historically and culturally variable 32: in pra-state societies there is very little distinction between the two, while in the contemporary industrialised west there is extreme separation, and peripherality of the home. But the Arab Near East presents a more complex public/domestic relationship. Heirs to ancient empires, its people are sensitive to the prestige of the public domain, while the degree of gender segregation practised in certain regions and classes 33 seems to make homes areas of pure domesticity. However the "closed home is not, and has probably never been, the predominant type; in many Arab groups, eg palestinian peasants, the home is a recognised area of social interaction, with a high level of family/community interpenetration. And even in extreme cases of closure, there is no reason to suppose that women have no extra-domestic functions simply because their domestic/sexual ones are more obvious 34.

In trying to come to grips with the contradiction between the apparent absence of Arab women from the "public" domain and their crucial role in the survival of small groups, it may be helpful to distinguish between two levels within the public sphere: one, the level of the state, official discourse and "high" culture; the other the community level, urban or rural, at which kin groups interact. Absence from the first does not mean absence from the second level; and it is this that is the primordial arena of contests and alliances. To say this is not to say that the state has no impact on families and women - obviously this is not true. Nor is it to say that Arab women should not enter the state-level public sphere - they should, and some have

challenged long-accepted ideas about Islam and sexuality, and about the status of women in pre-Islamic Arabia. Saadawy[24], while fully documenting the sexual/domestic oppression of Arab women, has torn down the idealised back-cloth of Western society against which such a presentation would have been made (if they had dared) by earlier feministers. And Rihani[25] has challenged the assumption that "modernisation" equals progress for Third World men. All these are signs that the orientalist hegemony over approaches to Arab women in declining.

The third section of this paper will suggest the broad lines of new approach to the topic of Arab women, drawing on recent research, feminist theory, and on my own work among Palestinians in Lebanon. I shall by-pass the problem of whether women form a group that can legitimately be subjected to social analysis[26]. It would be inconsistent to criticize Orientalists for singling out women, and then do the same; but to state the obvious fact that women are **members of groups,** and share group vicissitudes does not alter the fact that these groups allocated them roles and functions **as women.** External forces negative or positive - reach them only via their positions as women in family and class structures. My main point is that this does not reduce them to total passivity or total serfdom. But I think it does, like any other form of involuntary role-casting, justify special study.

C. A new approach

A new approach to Arab women would begin, not with Arab "difference", nor with Islam, but with social formations and the political and economic forces that shape them. The focus would not be on unchangeability but on historical change, not an ideal-typical "Arab women" but on variations between regions, groups and classes. For what has been continuous throughout the history of the Arab near East is invasion, empire-building, flux of dynasties and borders, military rule. Economically the region has been in decline from the Mongol invasions to the present oil age. In conditions like these (conditions that are only superficially different today), membership in kin-based groups is the indiviual's chief guarantee of security and access to resources - hence the necessity for strong group maintenance mechanisms. Arab "familism" (or "tribalism") must be viewed, not as a culture trait, but as a very ancient adaptive response to insecurity; group cohesion is as important for survival under state oppression as it is for survival in the absence of the state. (It also ensures continuing control of the resources of the state.)

Though its precise forms cannot be taken for granted, "familism" tends to produce an elaborate system of control over women: they are essential to the reproduction of the family group and the contmnuation of its claim to position and resources; they provide the possibility of alliances between families - creating new ones or reinforcing old ones according to need; and they are an essential domestic/subsistence labour force. Undoubtedly

this point well in her paper on "Women and Social Change in Morocco"[20] when she says "women have been forced to represent a traditional model of social reality for the purposes of men".

Polarisation within Arab society has been reproduced on different social levels: between "reactionary" and "progressive" institutions, governments, and sectors of public opinions; between regions (coastal littoral vis-a-vis hinterland); and between classes. Within the women's movement it widens the gap between the urban, educated women who lead it, and the hardly educated rural, nomadic and poor urban women who remain largely outside it. The problems of these, the majority of Arab women, remain for the most part unstudied and unknown.[21]

Except in rare moments of national crisis no Arab women's movement has been a mass movement. The conception and execution of programmes has remained in the hands of educated Urban women who belong to the same class, or the same political party, as the national leadership. Such women have long ago crossed the gap between the "traditional" and the "modern" sector, and they look back at the mass of women across this gap. To them, the mass or women appear "ignorant", just as, in 1899, all Arab women appeared "ignorant" to Arab male reformists, and as, fifty years before, all Arabs seemed "ignorant" to European travellers. It is a dangerous label to apply, and carries within in the seeds - not of "progress" but of the loss of all skills and knowledge not contained in the modern educational system.

Many examples could be given of the dissociating effects on the ranks of Arab women of the "educated"/"ignorant"/dichotomy (or the equivalent "modern"/"traditional" one), but I shall cite only one, Mernissi's finding[22] that poor urban women in Morocco avoid using public medical facilities because of the arrogant behaviour of nurses towards them. Arab medical personnel generally use a foreign language (English or French), which may have an intimidating, excluding effect on lowincome patients.

> (3) Assumptions that "modernisation" is automatically beneficial for women, and that its benefits will automatically trickle downwards and outwards from metropolican centres to the masses, have blocked research on change at the micro-level among rural and poor urban women. Current Arab economic and social development policies have not been assessed from this angle, and dependence of the various women's movements on government support retards their undertaking of such assessments.

In concluding this brief section, I shall point to recent signs of rebellion against the state of affairs outlined above. Where earlier generations of Arab women - or feminists - accepted Orientalist presentations of their situation (while defending Islam), today we find entirely new prospectives being opened up. I shall take space for only three examples: Mernissi[23] has

institutions and government. In the Arab women's movement this view has remained practically unchallenged until today, the only alternative being an Islamic fundamentalist reaction based on an idealisation of the past.

My purpose here is not to try to summarise the changes in women's situation since the time of the reform - an impossibly complicated task - but rather to focus on some damaging consequences of the way the "woman issues" has been raised, initially from the outside, and in a polemical rather than a scientific style. My remarks are limited to the sphere of ideology and thought, and are deliberately superficial. A proper study of the Arab women's movement remains to be undertaken.

(1) Because of the implication of Islam in Orientalist critiques of Arab women's status, an enromous amount of Arab intellectual effort, female as well as male, has been invested in defence. While some of this work was necessary to correct European/Christian bias and ignorance, there has been a great deal of repetition and rather little original inquiry.

There exists a wide range of historical problems that call for research besides the "pure" Islamic position as exemplified in the sacred texts, for example the causes of deterioration in women's position in the late Islamic period, or the effects of European penetration. Yet until now almost the only study to bring new sources and fresh insights to bear on women's situation in the time of the Prophet is Fatimeh Mernissi's **Beyond the Veil;** most merely re-stated the relevant sura (or a selection from them), and the few well-known examples of outstanding Arab women before the decline[19]. Perceptions of historical transitions remain limited to four main phases: pre-Islamic; early Islamic; decline; the modern period. Primary sources have not been explored. New questions have not been raised. The controversy has remained on the whole a sterile one, and absorption in it has led to an idealist focus on women's religio/legal status to the neglect of their real situation, and on the past rather than the present. At the same time our understanding of the past has not been expanded.

(2) Western penetration of the Arab East has set up a polarising dynamic where women are concerned, between "progressives" and "reactionaries". This polarisation is not necessarily beneficial to women - on the contrary it tends to rigidify positions taken toward them, make them more "visible", more likely targets for reactionary or anti-imperialist currents.

Displacement of struggle between the imperialist powers and the Arab nationalist movement from the political to the ideological level has made of women a symbolic token in the East/West culture war. Vanessa Maher puts

status of Arab women is assumed to be indicated by a limited set of discrete institutions arising from family organization and the control of sexuality (perhaps because it was these that appeared most alien to European observers); (3) It is assumed that the meaning of given institutions (eg veiling) can be inferred by the observer without consulting male or female culture-members; (4) There is no attempt to view women's "status" via their social roles, or in relation to men's: (5) Family, class, economic regime and social formation are disregarded; (6) Even women's narrowly domestic activities are not defined carefully, and their broader social, economic and political activities are ignored; (7) The role of the state, and its links with family structure are ignored, while the role of Islam monopolises attention[17]; (8) Historical change is minimized, as well as variation between regions and classes; (9) The effects of colonialism are ignored, or presumed to be "progressive" "modernisation" is identified with emancipation; (10) Finally, all phenomena observed within this narrow focus are interpreted as specific and unchanging Arab or Muslim culture traits - research thus is closed off from the historical past by the summarising label "traditional", and from cross-cultural comparisons by the label "Arab/Muslims". A broader historical and cultural perspective would surely show both change within the area and similarly outside it.

B. Reflections of Orientalism in Arab Approaches to the "woman question".

Leading intellectuals from Abduh onwards have rested the link between Arab 'backwardness" and women's status. Comparison with Europe, the West has remained, explicit or implied, in the context of these statements, even for those writers who opposed the reformist trend, or who went on to emphasize amelioration.

In his **Tahrir al-mara',** published in 1899, Qassem Amin put the argument with particular force: the Muslim community is in decline; decline is caused by loss of "moral strength", which in turn is caused by ignorance, and ignorance is bred in the family, debased by its denial to women of freedom and education. In a famous passage [18], Amin contrasts East and West:

> Look at the eastern countries; you will find women ensalved to man, and man the ruler ..... Then look at the European countries; the governments are based on freedom and respects for personal rights, and the status of women has been raised to a high degree of respect and freedom of thought and action.

By applying an evolunist perspective to Arab/Muslim society, the Egyptian intellectuals of the period set a pattern of imitative change ("catching up with the West") that was to be the dominant one for the next half century or more, diffused by all but a few educational

and its Arabicity. After describing how peasant women were raped by French troops during the war he concludes "for many, if not most, of Algeria's feminine masses the revolution was a curse, more than anything else, of which they were tragically the victims" - an astonishing transposition of guilt. Manipulative aspects of the leadership's mobilization of women in the national struggle are emphasized, French treatment of women prisoners minimized. While great stress is laid on the deterioration in women's position after the establishment of the state, he makes no attempt to analyse the casue of this relapse, though it is precisely here that he could have made a useful contribution to Algerian women, and to Arab studies.

It is the absence of any new element of analysis in Gordon's study that makes it, in spite of its unbane style, a polemic rather than an academic study. To expose Fanon, whose books were playing a part in the radicalisation of American students in the 'sixties, appears to be one aim; another, similar to Tillion's, a reply to decolonisation. France had been humiliated by the loss of Algeria, the Western confederation had been dealt a blow, and there was no ready form of retaliation. The "woman issue" constituted, however slightly, a riposte. We can sense this clearly in an exchange Gordon quotes between the French historian C-A Julien and some North African students:

> I asked them to enumerate their reasons for keeping women in an inferior situation. When they had finished I took up their arguments, one by one, and showed that each one had been used, in almost identical words, by colonialists to oppose the liberation of their colonies. I concluded that after de-colonised, they should have the heart to decolonize their women.[15]

Even though Gordon's main thrust is to classify the subordination of women as an unalterable Arab culture trait, he makes no case for placing the "woman issue" within the context of a (possibly transient) Algerian need to reassert an Arab identity that had been suppressed by a hundred years of French occupation. Even less does he take up Fadela M'rabet's suggestion of an organic link between gender and class oppression[16]. Nor does he raise the question whether women's situation in the new Algeria had less to do with Arabicity than mass unemployments and a neo-colonial order that needed the revival of the "Arabo/Islamic heritage" to hide the slightness of its difference from the past. By closing off all theoretically interesting questions, Gordon is forced to the flat conclusion that "Algeria has become just another Arab country".

It would be unjust to suggest that the two studies I have been examining are particularly biased examples of the Orientalist approach to Arab women. But they do illustrate a number of general characteristics which I shall list briefly in concluding this section: (1) It is assumed that women's status is an unproblematic term that requires no prior definition or discussion; (2) The

suppressed awareness of the reality of colonialism is shown here, accompanied by an inavowable bitterness caused to a French patriot by the decolonisation of Algeria.

In common with other Orientalists, Tillion makes no attempt to discover historical, regional or class variations in women's situation. In fact, her starting point is a naive, and at bottom racist, theory of fundamental structural difference between a "republic of citizens" (Northern Europe) and a "republic of cousins" (the mediterranean basin). This "republic of cousins" is projected backwards to the neolithic period, and presented as unchangeably tribal, aggressive, expansionist, pronatalist, endogamous, and oppressive to women. It is an ideological formulation that rests on an idealised view of European social structure, and totally ignores the role of the state in structuring social relations.

Women of Algeria appeared in 1968, two years after **Le Harem et les Cousins,** and six years after the establishment of an independent Algeria. Not himself a social scientist, Gordan takes Tillion's book as the main empirical basis for a study whose theoretical approach is of the "modernising" school. It appears to be a scholarly study, prompted by sympathetic concern for Aglerian women, and based on a careful sifting of evidence from a variety of sources: anthropological studies, Tillion, newspaper reporters, and the work of two Algerian feminists, Assia Djebar and Fadela M'rabet. The style is urbane, and positions taken are moderate, yet the attentive reader will notice several betrayals of prejudice and ethnocentricity, besides the absence of critical method that characterises Orientalism[13]. This flaw is very evident in the way Gordon adopts existing social studies, with all their gaps and weakness, as if they were direct reflections of social reality. A particularly flagrant example is his use of a small (sample = 64) "attitude" study of Algerian rural workers by Miner and de Vos[14] to caricature Algerian male attitudes towards women ("women are like animals, highly sexed and willing to have intercourse with any man"), and from here to conclude that "male Algerian attitudes towards rural women are similar to those of the Arab Moslem world in general." Since no largescale surveys of Arab male attitudes to women have ever been carried out, we can only infer that this is part of the sacred Orientalist canon, an inference strengthened by the later remark that "the real behaviour of even progressive Moslems to their (sic) women in obvious to anyone who has spent any time in a Moslem society". It is hard to guess who would be more irritated by this statement: Muslim men, women or social scientists.

Though Gordon does not claim that the French occupation emantipated Algerian women, he **is** concerned to show that their participation in the liberation struggle did not, as Fanon predicted it would in **L'Anv de la Révolution Algérienne,** liberate them from social and family oppression. He does not ask why this did not happen - for him it is enough to shift accusing glances from the French occupation to the Algerian revolution

Further study will unravel the political from the sexual in colonialist policies towards women in the Third World. A hypotheses to be explored is that •particular "feminist" moments within Orientalism have been connected to specific phases and types of frustration in the course of European penetration of the Arab area. Imperialist goals were only achieved at great cost, and many were never achieved. The failure of Christian missionaries to convert Muslims gave rise to more than one polemic on the "Muslim family"; and Lord Cromer's sour view of "Muslim society" was surely not unconnected with the rising nationalist challenge to Britain's hold on Egypt. Though not perhaps the most striking example of trying to enlist women as a "collaborating class"[6], France in Algeria provides a classic case of frustration.

The French administration had made sporadic attempts to "emancipate" women[7], and though this policy was never pursued with the energy needed to give it impact, it prompted an unusual number of studies of women's situation - more among the minorities - by French anthropologists[8]. French public opinion has continued to react sensitively to this topic - witness the number of books and articles that appeared during the Algerian war, and after it, pointing to the continuing exclusion of Algerian women from public life. Of these, probably the best known are G. Tillion's **Le Haren et les Cousins**[9] and D.C. Gordon's **Women of Algeria**[10]. Each in its way offers a good example of the Orientalist treatment of the "Arab woman issue".

It may be significant that Tillion's study was begun in 1961, the year before the signing of the Evian agreement. Moreover, she had written an earlier book on the Algerian struggle[11], in which she argued that French and Algerians should be viewed as "brothers" (i.e. part of a single political structure). Though she had tkaen part in the French Resistance Movement, she did not adopt an equivalent attitude in the case of Algeria. These facts help to clarify racialist elements in the thesis she presents in here best-known book on women.

Tillion had spent some years as an ethnologist in North Africa, but her area of expertise was archeology rather than contemporary society, and she had made only slight study of women's situation. Her book is carried along by a deep-felt moral indignation, in which decolonisation clearly plays a part:

> A notre époque de déconomisation géneralisee
> l'immense monde féminin reste en effect a bien des egards
> une colonie. Tres generalement spoliee malgre les lois, vendue quelquefois, battue souvent, astreinte au travail force, assassinée presque impunément, la femme mediterranéenne est un des serfs de temps actuel.[12]

The passage is a suggestive one, not merely for what it says about women, but because, if this is what is done to women, and if women-colony, then Tillion is admitting that this is what Frenchmen had done to Algerians. A

ROLES AND FUNCTIONS OF ARAB WOMEN: A CRITIQUE

Rosemary Sayigh

A. Orientalism and Arab Women

It is surely important, both on a theoretical and practical level to try to disentangle the topic of Arab women from any involvement with Orientalist perspectives. Useful work has been begun in this direction[1], and it is the intention of this paper to follow up these beginnings by looking more closely at the Orientalist approach, its reflections in Arab thinking, and some findings of recent research that help to put the questions of Arab women into a different framework from the conventional one of comparison with the West.

Almost from the beginning, European penetration of the Arab/Muslim works focussed upon women as a summarizing sign of a society that remained, in spite of its proximity, mysterious and alien. Though all currents within Orientalism cannot be summarised in a single statement, it is reasonable to say that one of its 'theories" explained Arab social weakness, or "backwardness", through the subordination of women. No scholar, it was Lord Cromer who put the point with maximum bluntness: "Islam as a social system has been a complete failure", he wrote in 1908[2]: among the three factors Cromer blames for this "failure" he lists first "the inferior status of women". This spurious association did not fail to find a reflection in the writings of Arab intellectuals.

It was convenient for the empire-building European states of their dimination should be viewed not as a consequence of greed and expansionism, but as the result of fatal social and moral flaws on the victim's part. To point an accusing finger at the Arab man, shaming him as a petty tyrant in the family, though politically impotent outside it, was useful both as an ideological smokscreen, and as part of day-to-day administration[3]. It added touches of the Perseus and Galahad myths to Europe's "mission" in Asia.

Colonisers and missionaries seem to have singled out women as potential allies in other parts of the Third World, not just in the Arab or Muslim East[4]. Often this singling out took the form of simple sexual exploitation, but in the Arab area this appears to have been less common, perhaps because of its dangers. However, rape and the threat of rape have been used for political ends. And few would question that there is an element of sexual aggression mixed up with Orientalism, however covert and varied its expression.[5]

القسم الثاني

العوامل الاجتماعية والتربوية والنفسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في التنمية

العقبات امام المرأة العربية والتنمية مع التركيز على مشكلات المرأة الخليجية

د. نوال السعداوي

كاتبة وطبيبة متخصصة في شؤون المرأة / جمهورية مصر العربية .

أولا : عقبات سياسية واقتصادية عامة :

١ ـ ان العقبات التي تعترض المرأة العربية لتنمو وتتطور وتسهم بكل طاقاتها في دفع حركة التنمية الحقيقية هي في جوهرها العقبات نفسها التي تعترض المجتمع العربي كله رجالا ونساء لتحقيق هذه التنمية. فالتنمية الحقيقية تقتضي حسن استغلال الموارد البشرية والمادية من اجل توفير الصحة والغذاء والثقافة والتعليم والعمل المنتج والعدالة والحرية لجميع افراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو الفئة أو الدين. وحيث ان النساء يمثلن نصف الموارد البشرية في اي بلد فان التنمية الحقيقية لا يمكن ان تتحقق في اي بلد بدون مشاركة النساء . والمشاركة هنا لا تعني مجرد الخروج للعمل أو ذلك الشعار الذي انتشر في العالم وفي مشاريع الأمم المتحدة وهو : « ادماج المرأة في التنمية ». ان هذا الشعار غير صحيح، لأن اغلبية النساء العربيات (بحكم الحاجة الاقتصادية الملحة) يعملن طوال النهار وجزء من الليل في الحقول أو البيوت أو الصحراء أو البحر أو المتاجر أو غيرها من انواع الاعمال المختلفة التي تقوم بها هؤلاء النساء دون الاعتراف بهن كعاملات منتجات ودون حصولهن على الاجر .

٢ ـ لا يمكن ان ننكر ان التنمية الحقيقية بأبعادها المتعددة (الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية) لم تحدث بعد في اي بلد عربي .

لقد حدثت بعض اشكال من التنمية الزائفة في بعض البلاد العربية، وخاصة في البلاد المنتجة للنفط، اذ ساعدت الثروة النفطية على احداث ارتفاع في مستويات الدخل ولكن التنمية الحقيقية لم تحدث، وظل المجتمع العربي متخلفا في جوهره بالرغم من بعض المظاهر السطحية للتقدم أو التشبه بالغرب . وقد أدى هذا الى نوع من التشويه وعدم التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ان هذا التوسع الكبير في السوق الاستهلاكية ، ونمو تلك الانماط الاستهلاكية المغرقة في الكماليات، وشدة المضاربات والتبعية الاقتصادية للغرب وما صاحبها من ارتفاع صارخ في الاسعار ونمو التضخم وتغلغل رأس المال الأجنبي كما حدث في بلاد عربية كمصر، كل ذلك ليس الا بعض الامثلة على ذلك التشويه الاقتصادي الذي حدث بسبب أشكال من التنمية الزائفة.

أما التشويه الاجتماعي والثقافي فهو أوضح ما يكون في أجهزة اعلامنا وما يغزوها من ثقافة غربية سطحية وحلقات بوليسية أجنبية ترتكز على الجريمة والجنس، واعلانات عن كماليات وبضائع اجنبية لا نحتاج اليها، وتظهر التناقضات واضحة بين القيم التجارية الاستهلاكية وبين القيم الدينية، وتنعكس هذه التناقضات على شخصية المرأة العربية بالذات، فنرى امرأة عربية تقود سيارة امريكية فاخرة او ترتدي ثيابا فرنسية حديثة ومع ذلك تظل تؤمن بخزعبلات قديمة أو تعتقد ان الرجل سيدها. وقد نرى امرأة عربية تعلمت لكنها لا تؤمن بالعمل لمجرد انها امرأة او لمجرد انها في غير حاجة الى الكسب المادي .

٣ ـ ان البلاد العربية لديها(لو حققت الوحدة والتكامل فيما بينها) من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة، الا ان معظم هذه الموارد تضيع بسبب سوء توزيع الثروة وسوء توزيع السلطة، ويسبب ازدياد الصراع بين البلاد العربية، ويسبب ان البلاد العربية (بالرغم من الاستقلال السياسي الظاهري) لا تزال واقعة تحت السيطرة الامبريالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ونفسيا .

ان رأس المال الوفير لا يشكل العنصر الوحيد للتنمية، بل لا بد من توفر الاستقلال الحقيقي سياسيا واقتصاديا، ولا بد من توفر الخبرة والعلم وعدالة التوزيع. وهذه أمور لا تزال قاصرة في بلادنا العربية مما أدى الى عدم الاستفادة بثرواتنا الطبيعية وأصبح استخدامها خاطئا بل ومعوقا للتنمية بسبب التبذير الشديد من ناحية وتهجير الثروات الى البلاد العربية من ناحية اخرى .

٤ ـ ان التبعية الاقتصادية للمعسكر الرأسمالي تستنزف الكثير من مواردنا العربية، وتستدعي أيضا الميزانيات الضخمة التي تنفق لشراء الأسلحة للدفاع عن المصالح الغربية والطبقات المسيطرة في بلادنا العربية. كما ان من طبيعة هذه التبعية انها تحول دون التنمية الحقيقية ودون التكامل العربي الاقتصادي. انها تزيد من حدة الفرقة والصراع بين البلاد العربية على حين تشجع الغرب والتعامل مع اسرائيل والقوى الصهيونية والامبريالية . وتقود هذه التبعية الى أن يصدر العرب الى الغرب البترول والمواد الأولية ورؤوس الأموال والكفاءات البشرية رجالا ونساء، ثم نستورد من الغرب الغذاء والدواء والسلاح . لقد أصبحت بلادنا سوقا كبيرا لاستهلاك البضائع الغربية الضروري منها والكمالي، وازدادت تبعية بلادنا للبلاد الرأسمالية التي يسودها النظام الطبقي الأبوي .

لذلك كان من مظاهر هذه التبعية ازدياد الهوة بين الفئات والطبقات، وازدياد الهوة بين الحضر والريف أو البادية، وازدياد القهر الواقع على النساء بالرغم من مظاهر المدنية الزائفة .

٥ - ان مشكلات المرأة في الوطن العربي لا تنفصل عن مشكلات المجتمع العربي كله رجالا ونساء في مواجهة القوة العسكرية والاقتصادية للبلاد الرأسمالية المتقدمة صناعيا (والمتخلفة فكريا ونفسيا واجتماعيا) . ان العالم العربي جزء من العالم الثالث الذي عانى ولا زال يعاني من الاستعمار القديم والجديد الذي فرض على البلاد العربية نمطا من الاقتصاد المتخلف الذي يقوم على بيع النفط او عدد محدود من المحاصيل التي تنتج لتباع في الاسواق الغربية بأسعار منخفضة . أما الأغذية والسلع الاساسية اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية للاغلبية الساحقة من النساء والرجال والاطفال فانها تستورد من البلاد الغربية بأسعار عالية. وعلى هذا ينطبق علينا المثل الذي يقول: « نحن ننتج ما لانأكل ونأكل ما لا ننتج »، وبدلا من أن ينمو ويتطور انتاجنا بمختلف انواعه الى اشكال أكثر تقدما وتنوعا لتفي بحاجاتنا الاساسية نظل ندور في دوامة التبعية والاعتماد على الغرب، وما ينتج عنها من اهمال لانتاجنا وتخلف لصناعتنا ومزيد من الفقر للكادحين من الرجال والنساء ومزيد من الثراء للأثرياء والعاطلين .

٦ - ان غياب النظرة العلمية وغياب الحرية والديموقراطية في بلادنا العربية من الاسباب التي تعرقل التنمية الحقيقية وتعرقل تقدم النساء العربيات ومشاركتهن في هذه التنمية. فان التنمية لا تعني مجرد الاستثمار في المشاريع، وهي ليست مجرد مشاريع تأتي من أعلى، من الحكومات أو مساعدات من الأمم المتحدة او هبات من الغرب، ولكن التنمية

هي اشتراك جميع المواطنين رجالا ونساء في خطط التنمية وفي تنفيذها وفي الاشراف على التنفيذ والمراقبة الشعبية من اجل انجاحها . وهذا أمر لا يمكن ان يتحقق الا اذا توافرت الحرية والديموقراطية الحقيقية .

كذلك فان غياب النظرة العلمية وعدم الفصل بين الدين والدولة يعرقل حركة المرأة العربية للمشاركة بكل طاقاتها في أعمال التنمية. ولا تزال كثير من الافكار المتخلفة (والتي ليست نابعة من جوهر الاسلام) سائدة في بلادنا العربية تفرض على المرأة العربية قيودا في الفكر والحركة مما يعطلها عن العمل المنتج البناء .

ان التنمية الحقيقية تحتاج الى العلم والخبرات المتنوعة بمثل ما تحتاج الى الحرية والديموقراطية وتشجيع التفكير الحر الخلاق ومحاربة التفكير الخرافي وتحطيم القيود على عقل الانسان رجلا كان أو امرأة .

٧ ـ تتحمل المرأة اكثر من الرجل نتائج فشل التنمية أو استمرار التخلف في بلادنا العربية لأنها الجنس الأدنى الخاضع لسيادة الرجل قانونا وعرفا، وبالتالي فهي تعاني اكثر، ونصيبها من التخلف أو الفقر أو الجهل او المرض او الارهاق اكثر من نصيبه . وتزداد معاناتها كلما هبطت في السلم الاجتماعي بحكم النظام الطبقي الابوي الذي يسود العالم .

وتصبح معاناة النساء الكادحات في البادية او الريف مضاعفة، لان التخلف اشد، وفرص التعليم غير متاحة، والعمل المضني بغير أجر يستنزف الجهد والعمر، وكثرة الاطفال تمتص الصحة والجسد، والخدمات الصحية غير متوفرة ، والغذاء غير كاف، وراحة البال غير

موجودة في ظل قوانين تعطي الرجل السيادة الكاملة وحق الطلاق المطلق .

ان هؤلاء النساء الكادحات عاملات منتجات بالدرجة الاولى ومرهقات بالعمل، وهن في غير حاجة الى مزيد من العمل، وفي غير حاجة الى ادماج في التنمية ، لأنهن مندمجات أصلا، لكن التنمية الحقيقية تعني انصاف هؤلاء النساء المرهقات، وتوفير الراحة لهن، وتوفير التعليم لهن والتدريب والأدوات والمكنات الحديثة التي توفر عليهن الجهد والوقت، وتوفير الصحة الجسدية والنفسية لهن، وتوفير الأجر العادل والقانون العادل الذي يحفظ حقـوقهن ويضمن استقلالهن .

أما هؤلاء النساء العاطلات بغير عمل داخل البيت او خارجه، هؤلاء النساء المنتميات للطبقات المستريحة اقتصاديا واللائي لا يسعين الى العمل لأنهن في غير حاجة للكسب، ويستأجرن في بيوتهن الخدم والحشم، فان التنمية تعني تدريبهن وتشغيلهن في أعمال منتجة، وتزويدهن بالثقافة الحقيقية والحد من استهلاكهن الزمني، وتعريفهن بحقوقهن وواجباتهن تجاه المجتمع الكبير .

ان نجاح تحقيق التنمية الحقيقية في بلادنا العربية يحتاج الى تحرير ثقافي بمثل ما يحتاج الى تحرير اقتصادي، ويحتاج الى تحرير النساء من سيطرة الرجال بمثل ما يحتاج الى تحرير البلاد العربية من سيطرة الغرب والرأسمالية العالمية. ان نجاح التنمية في بلادنا يحتاج الى تغييرات جذرية في أسلوب تفكيرنا، وفي مشكلة السلطة والثروة وفي التحرر الكامل السياسي والاقتصادي وليس مجرد التوصية بنظام اقتصادي دولي جديد كما تدعو لذلك الأمم المتحدة. ان التنمية الحقيقة تعني اتاحة فرص الحياة والغذاء والتعليم والصحة والعمل

المنتج للجميع بالتساوي بصرف النظر عن الجنس او الطبقة او الدين. ولا يكفي توفير المدارس والمعاهد والجامعات ولكن يجب تخطيط التعليم والتدريب ليلبي الحاجات الاساسية في بلادنا، وبحيث تتوفر الخبرات والايدي العاملة العربية في البلاد العربية وخاصة البلاد الخليجية التي لا تزال تستعين بالأجانب في معظم اعمالها ومشاريعها. ولا بد من فتح جميع الابواب والمجالات امام المرأة العربية، والمرأة الخليجية بالذات لتشارك بجهدها وعرقها، وعقلها في صنع المجتمع العربي المتقدم .

ثانيا : عقبات خاصة بوضع المرأة في الاسرة والمجتمع :

١ ـ ضعف النساء السياسي :

لا تزال الاغلبية الساحقة من النساء في بلادنا العربية محرومات من الحصول على القوة السياسية التي تناسب عددهن كنصف المجتمع. ان القوة السياسية في بلادنا تقتصر على قلة من الافراد يملكون المال السلطة وحق اصدار القرارات التي تتحكم في مصائر الناس وحياتهم، ومنها القرارات الخاصة بمشاريع التنمية. ولهذا تأتي هذه القرارات في معظم الأحيان لتلبي مصالح الاقلية على حساب مصالح الاغلبية .

وحيث ان التنمية الحقيقية هي تلبية مصالح الاغلبية وسد احتياجاتهم المادية والفكرية فإن هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق الا بقرارات تصدر عن الاغلبية .

ولكن كيف يمكن لاغلبية النساء في بلادنا ان يملكن حق اصدار القرارات او حق الاشتراك في اصدار القرارات المصيرية سواء في المجتمع أو داخل الاسرة ؟ ان امتلاك هذا الحق لا يأتي هبة من الحكام، ولكنه نضال طويل من أجل الحصول على القوة السياسية التي تنتزع هذا

الحق. وقد ثبت لنا أن القوة السياسية لا تتحقق للنساء بحصولهن على الحقوق ـ التقليدية السياسية او حق الترشيح والانتخاب في مجلس الامة أو مجلس الشعب ان مثل هذه الحقوق قد تساعد قلة قليلة من النساء على دخول البرلمان الا ان الأغلبية الساحقة من النساء تظل فاقدة للقوة السياسية الحقيقية وعاجزة عن المشاركة في صنع القرارات .

لقد حصلت المرأة السورية على حق الانتخاب عام ١٩٥٠، والمرأة المصرية عام ١٩٥٦، والمرأة التونسية عام ١٩٥٩، والمرأة اللبنانية عام ١٩٦٠، والمرأة الليبية عام ١٩٦٤ . . الخ وحصلت النساء في معظم البلاد العربية على تلك الحقوق . كذلك ان نساء الخليج العربي غير محرومات نظريا من هذه الحقوق . ان نصوص الدساتير في الكويت والبحرين مثلا لم تقصر حق الانتخاب على الذكور دون الاناث ووردت عامة في منطوقها . ولكن بالرغم من ذلك هل يمكن ان نقول ان اغلبية النساء في بلادنا العربية أصبحن يمتلكن اي قوة سياسية يمكن ان تؤثر في السياسات العامة أو مشروعات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية؟.

ان العقبة أمام المرأة ليست في الحصول على تلك الحقوق السياسية التقليدية في ظل الأنظمة الطبقية الابوية ، ولكن العقبة أمام المرأة هي ان أي حقوق في ظل هذه الانظمة تظل حبرا على ورق، أو تظل دساتير ومواثيق عامة تساوي بين البشر، ولا تفرق بين ذكر وانثى، كتلك الخاصة بحقوق الانسان، والتي ترددها الدول والقوانين العامة والأمم المتحدة الا ان الانسان هنا لا يعني الاغلبية الساحقة من الرجال والنساء والاطفال، وانما يعني القلة القليلة صاحبة السلطة والثروة .

من المعروف ان القوة السياسية لأي مجموعة بشرية لا تتحقق الا عن طريق التنظيم السياسي الذي يسمح لهذه المجموعة ان تتحد في أي وقت وتشكل قوة اجتماعية وسياسية قادرة على الضغط والرفض والتظاهر

والاضراب وبهذا تفرض حقوقها وتضع احتياجاتها ومصالحها موضع الأولوية في أي مشروع للتنمية. لكن النساء بحكم انعزالهن كأفراد داخل البيوت وتحت سيطرة الازواج من مختلف الطبقات والفئات عاجزات، في معظم الوقت عن الاتحاد والتجمع في تنظيم سياسي متماسك. ان كل الانظمة الطبقية الابوية ابتداء من النظام القبلي والاقطاعي الى النظام الرأسمالي لا بد وان تحارب اي فكرة من هذا القبيل حماية للنظام الطبقي الأبوي القائم اصلا على اخضاع المرأة للرجل واخضاع الاجير او العامل لصاحب الأرض او المال . ان مثل هذه الأنظمة تقاوم اي تنظيم سياسي للنساء بمثل ما تقاوم التنظيمات السياسية والنقابية للعمال والفلاحين .

أما الانظمة الاشتراكية او التي تسعى نحو الاشتراكية فهي ايضا لا تشجع التنظيم السياسي للنساء باعتبار ان النساء لا يمثلن طبقة كطبقة العمال أو الفلاحين ولكنهن ينتمين الى جميع الطبقات من اعلى السلم الاجتماعي حتى أدناه . ان اقصى ما يمكن تشجيعه في هذه الأنظمة الاشتراكية هو ان تكون النساء جناحا داخل الحزب السياسي وتحت سيطرة الحزب والتي هي سيطرة الرجال في معظم الأحوال .

وفي بلادنا العربية بصفة عامة حيث تتباين الانظمة الحاكمة تباينا كبيرا ففي بعض البلاد لا تزال الانظمة قريبة من النظام القبلي، وهناك الأنظمة الاقطاعية، وهناك اشكال من الاشتراكية المتعثرة، أو تحولات نحو الرأسمالية المتخلفة صناعيا والتابعة أساسا للغرب. وعلى هذا فان أقصى ما يمكن السماح به للنساء في معظم بلادنا هو التجمعات النسائية غير السياسية أو الجمعيات الخيرية التي يمكن ان تقوم ببعض الانشطة الاجتماعية وبشرط الا تتدخل في الانشطة السياسية. ان احد البنود الاساسية في قانون الجمعيات الخيرية في مصر هو عدم النشاط السياسي .

في بعض البلاد العربية التي خاضت الحروب أو ثورات التحرير من الاستعمار الغربي شاركت النساء العربيات في المعارك الحربية والسياسية، شاركت المرأة المصرية في ثورة ١٩ وفي الحركات الوطنية ضد الاستعمار القديم والجديد، وشاركت المرأة الجزائرية في حرب ـ التحرير ضد المستعمرين الفرنسيين، وكذلك المرأة السورية واللبنانية والتونسية والمغربية ، ونساء اليمن والكويت، وفي البحرين شاركت المرأة في المظاهرات السياسية ومنذ بدء الحركة الوطنية في بداية الخمسينات . اما المرأة الفلسطينية فهي لا تزال تخوض مع الرجال حرب التحرير ضد الصهيونية والامبريالية العالمية .

ان مثل هذه المشاركات الايجابية في حروب وثورات التحرير هي الطريق الصحيح نحو اكتساب النساء العربيات للقوة السياسية المنشودة واثبات وجودهن كنصف المجتمع والمشاركة في الحكم وصنع القرارات المصيرية. الا ان مثل هذه المشاركات لم تكن كافية، ولم تكسب المرأة من ورائها الحقوق المنشودة، ربما كسبت بسببها أو اثناءها بعض الحقوق او بعض الحرية التي تسمح لها بالاشتراك في الحرب وقتال المستعمر، الا انها كثيرا ما تفقد هذه الحرية بعد انتهاء الحرب. ذلك ان مثل هذه الحروب والثروات لم تكن ثورات تحريرية شاملة او كاملة. بل كانت تهدف أساسا الى استرداد الارض المحتلة او طرد المستعمر. ان ثورة التحرير الحقيقية لا بد الى جانِب هذا التحرير الترابي او الارضي ان تشمل أيضا التحرير الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري والنفسي والاخلاقي . لا بد ان تكون ثورة جذرية شاملة تقتلع من الأرض العربية وتقتلع من العقل العربي كل أوارق الفكر الاستعماري وسيطرة دولة على دولة أو سيطرة طبقة على طبقة او سيطرة جنس على جنس .

٢ ـ القهر الاقتصادي الواقع على النساء :

أ ـ يتمثل القهر الاقتصادي على النساء العربيات في أن معظمهن عاملات منتجات أو فلاحات يشاركن مشاركة فعالة في الدخل القومي سواء كان زراعيا او صناعيا او رعوياً او تجارياً، او على شكل خدمات متعددة خارج البيت وداخله لها مردود انتاجي غير مباشر، ومع ذلك فان هذه الأغلبية من النساء لا تنتمي رسمياً او احصائيا الى قوة العمل الاقتصادي المنتجة لسبب أساسي، هو انها لا تحصل على اجر نظير عملها. ويصبح القهر هنا مضاعفا يشبه القهر الذي كان يقع على العبيد وعمال السخرة من حيث العمل المستمر المضني ثم الحرمان من نتائج هذا العمل وعدم الحصول على الحقوق الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية أو الشخصية التي يوجبها هذا العمل. ان الفلاحات مثلا بالرغم من انهن اغلبية النساء في بلادنا، وبالرغم من انهن عاملات منتجات الا انهن محرومات من التأمينات الاجتماعية مثلا لأنهن غير محسوبات ضمن قوة العمل النسائية. وكذلك حال الزوجات والأمهات والخدامات والعاملات في البيوت وفي الريف وفي البادية وغيرهن ممن لا تشملهن مظلة التأمينات أو قانون النقابات العمالية. ان هؤلاء النساء يعشن تحت سيطرة الرجل المطلقة، ولا يملكن حق التصرف في انفسهن، وبالتالي تهدر حقوقهن من كافة المستويات، وتهمل احتياجاتهن الاساسية داخل الاسـرة وفي المجتمع، وهذا يفسر لنا السبب في أن معظم مشاريع التنمية في بلادنا تتجاهل الاحتياجات الضرورية لهؤلاء النساء سواء كانت تعليمية او غذائية او صحية او على الاقل لا تعطيها الاولوية الواجبة

ومثال ذلك ان توفير التليفزيون الملون في بلادنا يحظى بالأولوية عن توفير مياه الشرب النقية في الريف أو توفير مراكز الصحة لرعاية الفلاحات وأطفالهن . ان الاحصاءات الرسمية في بلادنا لا تضم الى

قوة العمل الا النساء العاملات بأجر، ولهذا تبدو هذه النسب ضئيلة تتراوح ما بين ٣٪ الى ١٠٪ في مختلف البلاد العربية، وكأنما اغلبية النساء عاطلات وخارج قوة العمل، في حين انهن عاملات مرهقات بالعمل، ومنسحقات في ظلام الجهل والمرض والفقر بالاضافة الى اشكال اخرى من القهر الجسدي أو النفسي .

ب ـ ان الدساتير وقوانين العمل في بلادنا العربية بما فيها بلاد الخليج بصفة عامة تكفل حق المرأة في التعلم والعمل، ولا تشكل عقبة اساسية أمام مشاركة المرأة في التنمية، الا ان قوانين الزواج والطلاق والتقاليد والعرف السائد كثيرا ما يحول دون خروج المرأة للعمل (خاصة في الطبقات المستريحة اقتصاديا) او يوجهها لاعمال محدودة معينة. ان بلاد الخليج مثلا تعاني نقصا شديدا في الايدي العاملة والخبرات في معظم المجالات، وهي تعتمد في معظم اعمالها على الاجانب،ومع ذلك تظل كثير من النساء الخليجيات المتعلمات مبعدات عن العمل المنتج، أو تفرض عليهن مجالات معينة في الحكومة او في التدريس لرياض الاطفال ومدارس البنات وفي الوظائف الكتابية البعيدة بقدر الامكان عن التعامل مع الرجال .

جـ ـ بسبب سيطرة الرجل المطلقة على المرأة وخاصة في الريف فان الرجل هو الذي يستفيد غالبا من برامج ومشروعات التنمية الزراعية. ان معظم هذه المشروعات تركز على توفير الآلات والمكنات لزراعة المحاصيل النقدية التصديرية، لأن الحكومات تحصل على الجانب الاكبر من ايراداتها، ويحصل الرجل على ما يتبقى منها بحكم احتكاره لانتاج هذه المحاصيل. أما المرأة الريفية فتظل تكد وتعمل بالأدوات البدائية القديمة في انتاج المحاصيل الغذائية وتوفير الطعام والخدمات الاساسية التي لا تدر عليها نقدا. ان معظم الدراسات

ومشروعات التنمية(الحكومية أو مشروعات منظمات الأمم المتحدة) لم تكن تهتم الا في القليل بمشاكل المرأة الريفية. كما ان معظم هذه المشروعات والدراسات كانت تتسم بالنظرة الفوقية والروح المكتبية والاستغراق في التفصيلات دون جوهر. وكان يغلب عليها الفكر الغربي وسيطرة البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعيا على بلاد العالم الثالث .

ولهذه الاسباب فشلت معظم هذه المشروعات لتحقيق التنمية لاغلبية النساء والرجال في بلادنا ولم تستفد منها بلاد العالم الثالث بصفة عامة بقدر ما استفادت منها بلاد العالم الاول، سواء كان ذلك في زيادة الدخل او تصريف بعض البضائع او الآلات الزراعية او الصناعية او ما سمي باستيراد التكنولوجيا الحديثة التي استوردتها بلادنا دون ان نكون في حاجة اليها او دون توفير الخبرات او الظروف المناسبة لتشغيلها .

د ـ لقد أدى تدفق البترول في بعض البلاد العربية الى نوع من الثراء المالي السريع لم يصاحبه الثراء المطلوب في نواحي الحياة الاخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد أدى ذلك الى تناقضات وعقبات جديدة أمام مساهمة المرأة في التنمية الحقيقية. مثلا بالرغم من الازدياد السريع في معدلات ـ التعليم للنساء الخليجيات فان هذا التعليم لم يتخذ مضمون وجوهر الاعداد للعمل المنتج بقدر ما اتخذ شكل التباهي واكتساب مكانة اجتماعية. ولذلك لم يستطع هذا التعليم ان يغير كثيرا من سطوة التقاليد القديمة التي لا تزال تفرض على النساء وظيفة الزوجة والأم كالوظيفة الاساسية والوحيدة في الحياة. كما ان الثراء المالي قد وفر للمرأة الخليجية بصفة عامة نوعا من الضمان الاجتماعي دون اشتراط عجزها عن

العمل (كما هو الحال بالنسبة للرجل). وحيث ان مفهوم عمل المرأة لا زال قاصرا على كسب الرزق الضروري فان هذه الضمانات تساعد النساء على الكسل وعدم الدخول في سوق العمل ويعشن في ظل الخدم عاطلات . والبطالة هنا اشد خطرا على شخصية المرأة لأنها بطالة طوعية او اختيارية وقد لا يفرضها عليهن في بعض الاحيان الا رواسب القهر النفسي الداخلي .

هـ ـ لا زال مفهوم عمل المرأة خارج البيت في بلادنا العربية بصفة عامة محدودا وقاصرا على مساعدة الاب او الزوج اقتصاديا. وهذا يؤدي الى ان يظل العمل في حياة المرأة مرهونا بارادة الرجل وحاجته الى هذا العمل. فاذا ما أصبح الرجل في غير حاجة الى عمل المرأة او اذا شاء ألا تعمل لسبب من الاسباب فهو يفرض عليها البطالة او الخدمة داخل البيت فقط. لهذا السبب لا يصبح العمل في نظر المرأة او نظر المجتمع حقا أساسيا (العمل أحد حقوق الانسان) وهذا يقود الى سهولة الاستغناء عن النساء العاملات عند الضرورة، أو فرض العمل الموسمي عليهن وبأجور أقل من الرجال، أو عدم الاهتمام بتدريبهن التدريب الكافي، أو حرمانهن من الاعمال الهامة او الرئيسية بحجة انهن قد يتركن العمل، او الدعوة الى عودتهن الى البيت او العمل بنصف الأجر اذا ما تأزمت الحالة الاقتصادية وانخفضت فرص العمل بأجر وقد حدث ذلك في مصر مثلا في السنين الاخيرة وارتفعت بعض الاصوات العالية تنادي بعودة النساء الى حظيرة البيت لرعاية الاطفال والازواج ولاخلاء سوق العمل للرجال .

و ـ ان خروج المرأة العربية للعمل بأجر لم يحقق في معظم الاحيان الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي بسبب قوانين الزواج والطلاق التي تخضعها لحكم زوجها. كما ان عملها خارج البيت لم يحررها من

عملها داخل البيت بل أصبحت تجمع بين العملين في أحيان كثيرة خاصة في الطبقات المتوسطة والأدنى حيث لا يكون هناك خدم . كما ان الرجل العربي لا زال ينظر الى اعمال البيت ورعاية الاطفال كأعمال نسائية صرفة. الا ان السبب الاهم هنا هو غياب التخطيط الشامل لمشاكل المرأة العاملة وعدم الاهتمام بتوفير الظروف والامكانيات التي تساعدها على العمل خارج البيت. وهذا جزء لا يتجزأ أو نتيجة طبيعية لضعف النساء السياسي والاقتصادي ولزيف المشروعات التي أطلق عليها مشروعات التنمية والتي تطلبت خروج النساء للعمل دون توفير الامكانيات المادية والثقافية لذلك العمل.

٣ ـ عقبات خاصة بتعليم المرأة وتدريبها :

أ ـ لم يعد التعليم بحد ذاته محرما على المرأة العربية في كل البلاد العربية تقريبا، ونافست البنات الأولاد في كثير من المدارس والجامعات في بعض البلاد كمصر. اما في البلاد الخليجية فقد كانت البحرين سباقة وبدأت ـ حركتها للتعليم مبكرا بالنسبة للبلاد الخليجية الأخرى. مثلا ان اول مدرسة للبنات افتتحت في الخليج العربي كانت في البحرين سنة ١٩٢٨، وقادت الحركة الوطنية في البحرين في بداية الخمسينات والتي اشتركت فيها النساء الى ان تنتزع المرأة بعض الحقوق مثل حق السفر الى الخارج للتعليم. وفي الكويت افتتحت الجامعة سنة ١٩٦٦ وازداد عدد الطالبات الكويتيات بها حتى ضاعف عدد الطلاب الكويتيين في جميع الكليات الموجودة . وفي دولة الامارات كانت الشارقة هي اول ما بدأ تعليم البنات في بداية الستينات .

لا شك ان هذه الزيادة العددية في المدارس والمعاهد وفي عدد

الطالبات والتلميذات قد لعبت دورا هاما كي تغزو المرأة العربية بعض مجالات العمل الا ان هذه المجالات لا تزال محصورة في نطاق معين من أجل تأهيل البنت للزواج أو لتربية الأطفال او للتمريض او التدريس وغيرها من المجالات النسوية والتي تعتبر هامشية لأنها لا تدخل في صلب الأعمال الهامة السياسية والاقتصادية، هذا بالاضافة الى ان الاغلبية الساحقة من النساء العربيات لا زلن بعيدات عن التعليم، ولا زلن يعشن في ظلام الجهل والأمية وارهاق الفقر والمرض .

ب ـ بالرغم من الانتشار والتوسع في التعليم الا ان كثيرا من الاسر العربية لا تزال تنظر الى تعليم المرأة كنوع من الخطر الذي قد يفتح عينيها وعقلها على أمور يجب أن تظل مجهولة، وقد يجعلها تتمرد على خضوعها للرجل داخل الأسرة، مما قد يعرض الاسرة للتفكك وكأنما تماسك الأسرة لا يتحقق الا بخضوع المرأة للرجل في حين ان التماسك الاسري الحقيقي لا يتحقق الا في جو من الحرية والعدالة بين أفراد الاسرة جميعا. كما ان التعليم شكلا ومضمونا لا زال عاجزا عن تلبية الحاجات الاساسية للتنمية الحقيقية في بلادنا. ذلك اننا لم نطور بالقدر الكافي جوهر التعليم الذي أخذناه عن البلاد الغربية الاستعمارية، ولم نخلق بعد أسلوب التعليم ومناهجه التي تلبي حاجاتنا وتؤكد شخصيتنا العربية وأصالتنا وتحرر المرأة من سيطرة الرجل، وتحرر المجتمع من السيطرة الأجنبية والثقافية الغربية، ونفوذ مصالح الأقلية .

جـ ـ بسبب التفرقة بين البنات والاولاد فان البنت لا تحظى بالتعليم مثل أخيها الولد اذا كانت الموارد الاقتصادية للأسرة محدودة. وكثيرا ما تحرم البنت من مواصلة تعليمها الجامعي لعجز الاسرة عن دفع

النفقات او لاحتياج الأم لابنتها لتساعدها في أعمال البيت او الرغبة في تزويجها من رجل ميسور الحال. وبسبب المفهوم التقليدي لمعنى الشرف كثيرا ما تحرم البنات من التعليم (خاصة في سن المراهقة) خوفا من الاختلاط بالرجال. وتسعى معظم الأسر لتزويج بناتها مبكرا (من ١٤- ١٨ سنة) حتى يحميها الزواج. وبذلك تفوتهن فرص التعليم.

٤ ـ عقبات قانونية أمام المرأة:

لا تزال بعض القوانين في بلادنا العربية وخاصة قوانين الزواج والطلاق تحرم المرأة من كثير من حقوقها الانسانية الاساسية. هناك بعض البلاد العربية كتونس واليمن الجنوبية والصومال قد طورت من هذه القوانين ومنحت النساء بعض الحقوق الا ان اغلبية النساء في معظم البلاد العربية لا زلن محكومات بهذه القوانين المجحفة. وفي معظم هذه القوانين تحرم المرأة من حق تزويج نفسها بالرغم من أن الشرع أعطاها هذا الحق. هناك بنود تنص على أن: «لا ينعقد نكاح البكر والبنت الصغير ومن في حكمها الا باذن من أبيها أو جدها». مع ان الشرع اشترط رضا المرأة وموافقتها. ولهذا فاننا نرى كثيرا من الآباء يجبرون بناتهم على الزواج بمن لا يرغبن. وقد اعطى هذا الحق كاملا للرجل، بالاضافة الى حق تعدد الزوجات وحق الطلاق المطلق.

هناك بعض الشروط التي يمكن للمرأة ان تشترطها في عقد الزواج كاشتراطها ان تكون العصمة بيدها او اشتراط الا يتزوج عليها زوجها الا أن قليل جدا من النساء من يعرفن هذه التفصيلات وأقل منهن من تستطيع ان تنفذها.

وبالرغم من ان قوانين العمل لا ترحم المرأة من العمل في معظم البلاد العربية الا ان قوانين الزواج والطلاق تسلب من المرأة هذا الحق

وتعطيه لزوجها بحكم وصايته عليها وحقه في منعها من العمل اذا أراد .

٥ ـ العقبات الاجتماعية والثقافية والتربوية :

لا تزال التقاليد والعرف السائد في بلادنا العربية يضع القيود على حركة النساء وتفكيرهن ومساهمتهن في أعمال التنمية المختلفة خارج البيت. كما ان التربية في معظم الأسر لا تزال تقوم على التفرقة بين الذكور والاناث واعتبار المرأة اقل من الرجل. ويساعد على تثبيت هذه التقاليد والمفاهيم البالية شبكة ثقافية واعلامية ضخمة تدخل البيوت من خلال أجهزة الراديو والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات. وتعتمد هذه الثقافة السطحية على اعتبار المرأة جسدا يزين لاغراء الرجل، وتنتشر تلك الاعلانات عن العطور ومساحيق الوجه وغسول الشعر(وكلها من البضائع الاجنبية المستوردة) لتغري البنات والنساء للانشغال بمظهرهن على حساب الجوهر. كما تقوم الافلام والفنون بصفة عامة على الاغراء الجنسي وتعرية جسم المرأة والرقص الخليع وقصص الحب والغرام السطحية التي تصور المرأة مجرد أداة للجنس أو وعاء للانجاب. كل ذلك من أجل ترويج فنون وبضائع كمالية، وتحويلنا الى سوق لتصريف منتجات البلاد الرأسمالية .

وفي الوقت الذي تغرق فيه أجهزة الفنون والثقافة والاعلام في ترويج الخلاعة والجنس الرخيص والبضائع الفاسدة والمفسدة تتشدد القيم الأخلاقية والدينية في فرض القيود على البنات والنساء . وعلى هذا تتناقض القيم الدينية مع القيم التجارية في معظم بلادنا العربية وتسبب الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية للبنات والنساء وتسبب أحد العقبات الاساسية امامهن من اجل المساهمة الفعالة في التنمية الحقيقية .

الخلاصة :

١ ـ التنمية الحقيقية في بلادنا مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحررنا السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والنفسي والفكري من الاستعمار القديم والجديد ومن التبعية للرأسمالية العالمية بكافة انظمتها الطبقية الابوية .

٢ ـ ان هذا التحرر لن يتحقق الا بجهودنا وامكانياتنا المادية والبشرية رجالا ونساء لاكتساب العلم والمعرفة والتدريب في كافة مجالات الحياة، والتخطيط الشامل لمشاريع التنمية التي تلبي الحاجات الاساسية لملايين الرجال والنساء والاطفال، والعمل على زيادة التصنيع وزيادة الاغذية والسلع الاساسية لتنتج في بلادنا بدلاً من استيرادها من الخارج، ولسد الثغره في التنمية بين الريف والحضر والبادية، وبحيث يحدث التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتتغلل التنمية في اغوار المجتمع العربي فتغيره وتطوره مضمونا لا شكلا فحسب .

٣ ـ ان التنمية الاقتصادية لا تقود تلقائيا الى تنمية اجتماعية ورفع القيود على حركة المرأة العربية وفكرها، ولذلك لا بد أن تصاحب التنمية الاقتصادية تنمية اجتماعية وثقافية وتربوية ونفسية من خلال القضاء على القيم الطبقية الابوية ومحاربة الثقافة الغربية السطحية ورفع مستوى الفنون والآداب، والقضاء على التفرقة بين الجنسين داخل الاسرة وفي المجتمع .

٤ ـ في البلاد الخليجية لا بد من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والثقافية، ويجب عدم الاعتماد على النفط وتصديره فحسب. ان الرصيد النفطي مهدد بالنفاذ عاجلا او آجلا ولا بد من التخطيط الشامل

للمستقبل، والتوسع في الصناعات البترولية وفي الانتاج الزراعي والحيواني، ولا بد من تعليم وتدريب النساء في كافة المجالات لتحل الخبرات الوطنية محل العمال الأجانب، ولا بد من فتح جميع مجالات العمل أمام المرأة والاهتمام بمشاكل الاغلبية الساحقة من النساء .

العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية

د. انعام سيد عبد الجواد
خبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر
وتعمل حاليا بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت

أولا : هدف البحث وفكرته :

تشكل المرأة العربية في المجتمع الخليجي نصف المجتمع تقريبا . ويشير التراث المتعلق بالأسرة وبالتنمية الى أهمية ادوارها خاصة اذا أتيحت لها مشاركة اجتماعية بالمعنى الشامل للكلمة . فالمجتمعات الخليجية في معظمها تتجه بطريق أو بآخر نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويشير واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الى اهمية المورد البشري كعنصر في هذه العملية ، بل انه يعد محور التنمية وسيلة وهدفا .

ولما كان المجتمع الخليجي فقيرا نسبيا في موارده البشرية مما يدفعه الى استيراد عمالته من الخارج بقصد مواصلة عملية التنمية ، فمثلا يتراوح حجم الجاليات الوافدة من حوالي ربع السكان في السعودية والبحرين الى النصف في الكويت وارتفع الى حوالي الثلثين في قطر والامارات سنة ١٩٧٥[١] ، ويعد هذا دافعا للاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة والتي تمثل المرأة الخليجية عنصرا أساسيا فيها ، على أن تشارك هذه الطاقات مشاركة فعلية لاحداث التغيير المنشود والذي هو جوهر عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

واذا كانت المجتمعات الخليجية المعاصرة قد حظيت مع بداية النصف الثاني لهذا القرن بثروة كبيرة من الموارد النفطية وبعوائدها المالية، واذا كانت ايضا قد عملت على احداث بعض التغييرات تمثلت في توفير كثير من الخدمات وتوزيع الثروة ، فان معظم السياسات كانت خدمية واستهلاكية أكثر منها انتاجية مما ترتب عليه وجود انسان مستهلك أكثر منه منتج .

والقضية الأساسية هنا تكمن في مستقبل هذا المجتمع والذي لم نهتم به بعض الخطط الاهتمام المطلوب . ولما كانت الثروة النفطية ثروة مآلها للزوال ، فان الاستمرار في توزيع الثروة واستغلالها بهذا الشكل لا يمكن تصوره عمليا بأنه دائم . فالأمر اذن في حاجة الى ترشيد أفضل لهذه الثروة عن طريق سياسات اقتصادية بديلة من الأستثمار الأمثل للقوى البشرية[٢] . ومن هنا تأتي أهمية المرأة البشرية للتنمية في الدول الخليجية والتي تعد مشاركة المرأة عنصرا أساسيا فيها .

وتشير الكتابات حول مشاركة المرأة الخليجية رغم ندرتها الى محدودية هذه المشاركة بالقدر الذي لا يجعلها تساهم في عملية التنمية ويرجع ذلك الى طبيعة البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات ونمط الانتاج السائد فيه ، ونمط التنمية المطروحة . فالمجتمعات الخليجية تعاني من عدم قدرتها على تحقيق قدر من الأستقلال الاقتصادي ، والغاء التبعية ، وغياب عدالة التوزيع في عوائدها مما يسفر عن وجود فوارق اجتماعية كبيرة وسوء الاستثمار الأمثل للموارد البشرية وطاقات الانسان المنتجة الخلّاقة[٣] . كل هذه تمثل عوائق بنائية تنعكس على علاقة المرأة بالرجل وبالمجتمع مما يحول دون مشاركة المرأة .

وينهض البحث على قضية أساسية مؤداها أن تخلف الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الخليجي تنعكس على أوضاع المرأة

فيه ، وتجعلها أكثر تخلفا . ولعل أهم مظاهر هذا التخلف تبدو في محدودية مشاركتها .

لكل هذا يتصور البحث الراهن أن محاولة فهم طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمعات الخليجية من خلال فهم نمط الانتاج السائد فيها ، ونمط التنمية المطروح وما يرتبط بذلك من مصاحبات اجتماعية واقتصادية يعد مدخلا هاما في دراسة هذه المعوقات .

ثانيا : مفهومات البحث :

انطلاقا من أهمية تحديد مفهومات أي بحث كي يسير الباحث في ضوئها لا بد أن يتعرض البحث باختصار لبعض المفهومات التي قد تنير الطريق . من هذه المفهومات مفهوم المشاركة الاجتماعية ونمط الانتاج ونمط التنمية المطروحة في المجتمعات الخليجية .

١ ـ مفهوم المشاركة :

بالرغم من وجود تعريفات متباينة حول مفهوم المشاركة الاجتماعية بمعناها العام فمعظم التعريفات تتفق على أنها تعني فرصة متاحة للمساهمة في صناعة القرارات واتخاذها وتنفيذها ، والادارة الاجتماعية الديمقراطية للمجتمع[٤] . وفي هذا يؤكد « جونار ميردال » في دراسته الشهيرة الدراسة الآسيوية على أن المشاركة الشعبية تعني أول ما تعني مشاركة الجماهير في الاعداد للقرارات والاسهام في تنفيذها ، وهذا يتطلب احداث تغيرات في بعض مكونات البناء الفوقي ، سواء كانت تشريعية أو سياسية أو قيمية من شأنها أن تحدث تغييرات في طريقة تفكير من تنحصر عنهم المشاركة ، ومن يجب أن تتاح لهم فرص هذه المشاركة . هذا بجانب اعتبار المشاركة حقا من حقوق المواطنين في مجتمعه[٥] .

وتكاد تتفق معظم الدراسات التي تناولت أهمية المشاركة في التنمية على أنها تعد بعدا هاما من أبعاد انجاح هذه التنمية ، وان عدم وجود هذه المشاركة يعد عنصرا أساسيا في تفسير فشلها .

والمشاركة الشعبية يمكن أن تكون رسمية أي محددة بالقوانين ، وغير رسمية ناتجة عن تفاعل مجموعات ذات مصالح متقاربة بناء على مستوى نضج وعيهم .

واذا ما حاولنا ربط هذا المفهوم بموضوع البحث الراهن يمكن القول أن المقصود بمشاركة المرأة الخليجية جملة الادوار الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بها في المجتمع الخليجي للتأثير في القرارات الخاصة بقضايا المرأة ، وبالقضايا الخاصة بالمجتمع الخليجي بشكل عام . وتتمثل أنماط هذه المشاركة في مشاركتها في العمل والتعليم والمشاركة السياسية ، والمشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل عام . وتجدر الاشارة هنا الى أن مشاركة المرأة الخليجية ليس المقصود منها مظهرا للتعبير عن درجة تقدم المجتمع ، وانما تعد مشاركتها في هذه المجتمعات التي تتطلع الى تنمية مسؤولة أمام الاجيال القادمة حقا وحاجة . فهي حق للمرأة بوصفها عضوا في هذا المجتمع ، وحاجة من قبل هذا المجتمع الذي يعاني من النقص في موارده البشرية .

٢ ـ النمط الانتاجي السائد في المجتمعات الخليجية :

يمكن تشخيص أهم ملامح النمط الانتاجي في المجتمعات الخليجية في أنه رأسمالي تابع ، وأنه نمط استخراجي استهلاكي . وتشير بعض الدلائل على وجود هذا النمط في المجتمعات الخليجية منها ما يلي :

أ) تعتمد هذه المجتمعات في اقتصادها على مواردها النفطية ، وباستثناء

البحرين الفقيرة في هذا النوع من الموارد ، فيتحكم النفط النشاط الاقتصادي . فقد تعدت نسبة الناتج الناشئة عن الصناعة الاستراتيجية الثلثين في الدول العربية الخليجية ما عدا العراق والبحرين في منتصف السبعينات . وحتى في العراق التي تتنوع مواردها الطبيعية فقد نجم عن الصناعة الاستخراجية أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي .

ب) تتضح سمة النمط الاستخراجي لهذه المجتمعات في السيطرة المطلقة لقطاع النفط على النشاط الاقتصادي في الدول الخليجية من تشكيل النفط لأكثر من ٩٠٪ من صادرات الدول العربية الخليجية عام ١٩٧٦ ، باستثناء البحرين التي تنخفض فيه هذه النسبة ولكن الى ٧٧٪ فقط بل تصل هذه النسبة الى ١٠٠٪ في باقي الدول باستثناء الكويت . وهي بذلك شديدة الارتباط والانفتاح على السوق الدولية . ويمكن بذلك اعتبارها بلدانا ذات اقتصاد مفتوح يتأثر بالعوامل الخارجية .

جـ) يخلق هذا النمط من الانتاج نمطا تابعا لدول العالم الخارجي . فالبلدان الخليجية تعتمد في نشاطها الاقتصادي على التعامل من الخارج . فقد تعدت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي النصف في العراق ، وحوالي الثلثين في عمان ، وحوالي ٨٪ بالامارات والكويت والسعودية ، وتعدت مائة بالمائة في البحرين حيث تشكل اعادة التصدير جزءا هاما من تجارة البحرين الخارجية . كل هذا بالاضافة الى أن هذه الدول تستورد كل احتياجاتها الاستهلاكية بما في ذلك المواد الغذائية والانتاجية من خارجها .

د) ان التعامل التجاري مع العالم الخارجي باستثناء البحرين يتركز مع مجموعة الدول الرأسمالية المصنعة ، حيث تراوح نصيب هذه الدول

من واردات الدول العربية الخليجية بين ستين وأكثر من ٨٠٪ في منتصف السبعينات[٦] .

هـ) يقوم اقتصاد هذه البلدان على تدعيم الملكية الخاصة فعلى سبيل المثال ينص الدستور الكويتي على « ان الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي ، وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » وهذا النص وما يتضمن من تعزيز للملكية الفردية ينسحب على معظم البلدان الخليجية[٧] .

ولما كان نمط الانتاج السائد في هذه البلدان هو النمط الرأسمالي الذي يقوم على التناقض الكبير في توزيع وسائل الانتاج وفي التقسيم الاجتماعي ، فقد أدى ذلك الى تكوين بناء طبقي قائم على تناقض العلاقات التوزيعية وفرص الحياة الاجتماعية لأفراده[٨] . ففي البلدان الخليجية يكاد يستولي على أمور الثروة عدد من الجماعات الطبقية التي تأتي نتاجا وتجسيدا لأنماط العلاقات الانتاجية الرأسمالية . ومن هذه الجماعات الجماعة البورجوازية التجارية وتتضح ملامحها من خلال حجمها في دول الخليج ، ففي البحرين تشكل هذه الجماعة شريحة سياسية خاصة بعد فرض قيود على التجار غير البحرانيين مما أفضى الى تكاثرها . فقد زادت عدد المؤسسات التجارية في المنامة من ٣٣٢٦ مؤسسة في سنة ١٩٥٢ الى ٥٣٤٨ في عام ١٩٦٩[٩] . وتعتبر هذه الجماعة من بقايا العائلات التجارية التي كانت مسيطرة في فترة ما قبل النفط ، وأيضا من المستفيدين الجدد من أعمال الانشاءات والمقاولات . وتستحوذ هذه الطبقة على تجارة الاستيراد والتصدير والجملة ووكالات الشركات الاجنبية ، وهي تحيل الى استثمار أموالها في الخارج وتهدف هذه الجماعة الى تحقيق اكبر قدر من الربح وهي تبالغ في الاتجار في

السلع الاستهلاكية والنشاطات العقارية وأعمال الوساطة والمقاولات ، وتكاد تسود هذه الجماعة كل البلدان الخليجية[١٠]

وهناك ما يمكن تسميتها بالطبقة الوسطى والتي تضم ذوي الدخول المحدودة والصغيرة محليين أو وافدين . ورغم أن هذه الطبقة ان صح التعبير تمثل الاغلبية السكانية الا أنها غير متجانسة ، واستهلاكية غير منتجة في أغلبها . تستفيد شرائح منها من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في الدول كما أنها تتجه نحو تكوين الأسر الصغيرة ويسود فيها الانفاق البذخي[١١] .

أما طبقة العمال الكادحين التي أفرزها هذا النمط من الانتاج والذين يعملون لدى الغير مقابل أجر . وبمعنى آخر الذين يضطرون لبيع قوة عملهم في مقابل أجر مادي ، فهي تتكون من أكثرية اماغير عرب أو غير محليين . وتقوم القوانين العمالية مقام الحاجز الذي يحول دون الانصهار فيما بينها . وهي مكونة من عمال البترول والالومنيوم والصناعات التحويلية الصغيرة ومحطات تصليح السيارات وعمال المواني . . . الخ[١٢] .

ويرتبط بالنمط الانتاجي السائد في هذه المجتمعات نمط التنمية المطروح حيث الأعتماد على الخارج هو القاعدة . واذا كان قد أشير الى بعض مؤشرات هذا النمط من التنمية في سياق الحديث عن نمط الانتاج من حيث انه نمط استهلاكي ، فيمكن القول انه بجانب هذه المؤشرات هناك مؤشرات كيفية تشير الى تناقض العلاقات واللاتكافؤ في التعامل والتفاعل في المواقف والفرص المتاحة سواء بين الاجيال أو بين الطبقات أو بين الرجال والنساء أو بين الموظفين والرؤساء . فضلا عن تخلف الوعي العام والخاص بالقضايا التنموية نتيجة لانفصال التعليم كما وكيفا عن متطلبات التنمية وغلبة النمط الأبوي التسلطي في التنشئة الاجتماعية

وانتشار الخرافة والاسطورة وسيطرة قيم المظهرية والمباهاة والاستهلاك[١٣]

وما سبق يعني أن فهم النمط الانتاجي السائد في هذه المجتمعات يمكن أن يسهم في توضيح دور العلاقات الاجتماعية وفي مقدمتها العلاقات الانتاجية ودور الطبقات الاجتماعية ودور الفن الانتاجي المستخدم في البلدان الخليجية في اعاقة مشاركة المرأة . هذا بجانب توضيح دور مكونات البناء الفوقي في علاقاتها الجدلية مع النمط الانتاجي الذي يسود هذه البلدان[١٤] . وانعكاس كل هذا على الوعي الاجتماعي بالمرأة وللمرأة ، واثر ذلك في مشاركتها .

وسوف تحاول الدراسة في الصفحات القادمة توضيح كيفية انعكاس هذا النمط من الانتاج على المرأة الخليجية ومشاركتها الاجتماعية .

ثالثا : انعكاسات النمط البنائي للمجتمعات الخليجية على مشاركة المرأة :

١ ـ لما كانت المجتمعات الخليجية ذات توجيهات استهلاكية تعتمد على الاستيراد من الخارج فهذا يعني محدودية الانتاج ، وبالتالي محدودية فرص العمل المتاحة للمواطنين في الوقت الذي يبدو التناقض فيه في حاجة هذه المجتمعات الى استيراد عمالة من الخارج بالرغم من سوء التوظيف والتشغيل في بعض الاحيان . ومعنى محدودية فرص العمل ان المتاح من هذا المحدود يكون مجالا للمنافسة بين الرجال والنساء تنتهي بسطوة الرجال على معظم هذه الفرص ، وبالتالي حرمان المرأة من ممارسة العمل . وتدلل البيانات على ذلك من خلال محدودية الفرص المتاحة للمرأة سواء الكويتية أو الوافدة ، حيث تشير البيانات الى أن نسبة الاناث المشتغلات الى قوة العمل في الكويت وصلت الى ١١,٦٪ ، وأن

نسبة المشتغلات الى اجمالي الاناث وصلت الى ٧,٨٪ في سنة ١٩٧٥[١٥] . وفي البحرين وصلت نسبة قوة العمل من الاناث الى قوة العمل في المجتمع ٥٪ وتمثل هذه النسبة ٣,٣٪ من نسبة الاناث في المجتمع في سنة ١٩٧١ . وفي السعودية تصل نسبة قوة العمل من الاناث الى قوة العمل ٤,٧٪ وتمثل هذه النسبة ٣٪ من نسبة الاناث في المجتمع سنة ١٩٧٥[١٦] .

هذا بجانب أن فرص عمالة النساء ليست محدودة كميا فقط بل هي متباينة بتباين أنواع المهن وأنماطها ، من حيث كونها مهن خدمية أو مهن منتجة . حيث يستحوذ قطاع الخدمات الاجتماعية على معظم قوة العمل النسائية في دول الخليج . ففي الامارات العربية بلغت نسبة من يعملن في هذا القطاع ٧٦,٨٪ مقابل ٢٧,٦ لدى الذكور في سنة ١٩٧٥ . وفي البحرين بلغت نسبة من يعملن في هذا القطاع ٨٤,١٪ مقابل ٢٧,٤٪ سنة ١٩٧١ للذكور وفي الكويت بلغت النسبة ٩٥,١٪ مقابل ٤٧,٦٪ لدى الذكور من الكويتيين والكويتيات سنة ١٩٧٥[١٧] . ويمكن أن نستنتج مما سبق اي من غلبة عمالة المرأة في قطاع الخدمات عدة ملاحظات أساسية :

أ) انها تشير الى اتجاه المجتمع الخليجي نحو الاستهلاك والخدمات اكثر من الانتاج .

ب) ان الفرق بين العمل الخدمي والعمل المنتج فرق في كم وكيف الخبرة المتاحة أمام المرأة والتي تؤثر في قدراتها ومواهبها وبالتالي في تنمية شخصيتها .

جـ) ان العمل بالخدمات قد يؤثر على التفاعلات بين النساء تأثيرا قد لا يحول دون انضاج وعيهن النوعي فحسب بل أيضا وعيهن العام بالقضايا المجتمعية .

٢ ـ نظرا لاعتماد هذه الدول على الاستيراد في سد حاجاتها فانها تضطر الى استيراد حتى العمالة في الوقت الذي توجد فيه نصف طاقة المجتمع معطلة . فاذا عرفنا ان نسبة المواطنين في قوة العمل اصغر من نسبتهم الى السكان في البلاد ـ باستثناء العراق في منتصف السبعينات ـ فان ذلك يؤدي الى صدّ فرص العمل امام النساء الكويتيات وقد أوضحت البيانات انخفاض مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل ، حيث بلغت نسبتهن في عام ١٩٧٥ ٨,١٪ من جملة قوة العمل الكويتية مقابل ١٣٪ للنساء الوافدات من قوة العمل الوافدة . واذا كان الذكور يمثلوا ٨٧٪ من قوة العمل الوافدة[١٨] فان ذلك يرجع الى ارتفاع نسبة الذكور في سن العمل بين الوافدين فبينما كانت نسبة النوع في الكويت اكثر من مائة وأربعين ذكرا لكل مائة انثى من السكان الوافدين في سنة ١٩٧٥[١٩] فان هذه النسبة ترتفع في الامارات لتصل الى ٣٧٥ ذكرا لكل مائة انثى من السكان الوافدين . مما يوضح الاتجاه السائد في الدول الخليجية حيث مساهمة الوافدين في قوة العمل بنسب ملحوظة في الوقت الذي تنحسر فيه مساهمة المرأة الخليجية .

والمهم في أمر استيراد العمالة ليس تسيير الأمور وادارة المؤسسات والدواوين فقط ، لأنه يترتب على هذا الاستسهال من جانب آخر تأخر التفكير في اعداد العمالة المحلية ذكورا واناثا للوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع . بعبارة أخرى يعني استمرار اتجاه استيراد العمالة استمرارا لتأخر دخول المرأة الى قوة العمل بشكل فعال .

٣ ـ واذا كان النمط الانتاجي للدول الخليجية قد أثر في مشاركة المرأة في العمل ، وعمل على محدودية هذه المشاركة فقد أثر أيضا في مشاركتها في التعليم . انطلاقا من أن التعليم ظل للنظام الاجتماعي الاقتصادي ، وانه يتأثر بأنماط المهن الشائعة فيه ، وقيم التفضيل

المهني . ولما كانت مهنة التجارة وما صاحبها من مهن معاونة هي السائدة ، ونظرا لعدم وجود تكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة فان الرجل دائما يفوز بها وهذا من شأنه أن يؤثر في سياسات التعليم والتدريب حيث توصد كثيرا من الفرص أمام النساء للتعليم الذي يهيئن لهذه المهن . كما ان تخلف الفن الانتاجي في الدول الخليجية الناتج من اعتماده على التجارة وليس على العمل المنتج يؤدي الى تخلف النظرة الى الانسان الخليجي وما يصاحب ذلك من وعي محدود بقدراته وخاصة المرأة الخليجية هذا بجانب محدودية الفرص المتاحة لها في التعليم . فبمقارنة فرصها بفرص الذكور خاصة في التعليم المهني والعلمي نجدها قليلة ، ويرجع البعض ذلك الى تفضيل الآباء لادراج بناتهن في التعليم العام بدلا من التدريب على عمل متخصص . وتصور المواد التي تقوم للفتيات في اطار انثوي (الخياطة والتدبير المنزلي) مع وجود فوارق في نوعية التعليم والمقررات التي تدرس للاولاد وبالطبع الاولى تدعم من وضع الانثى من حيث تدعيم دورها كأم وكزوجة وربة بيت . ففي السعودية مثلا يلاحظ أن للفتيات نظاما تربويا منفصلا[٢٠] . وفي البحرين يميز النظام التعليمي بين الطلبة على أساس الجنس ، فالطالبات كن محرومات من التعليم الصناعي والديني ولم يسمح لهن بالانضمام الى برامج التدريب التجاري الا في سنة ١٩٧٠ ويرجع ذلك أيضا الى نظرة المجتمع الى مهنة التدريس باعتبارها الوحيدة المقبولة اجتماعيا بالنسبة للفتيات[٢١] .

٤ ـ ولما كانت هذه المجتمعات تعتمد على استيراد عمالتها من الخارج فان هذا يؤدي الى تباطؤ اعداد عمالتها الوطنية بما فيها المرأة . فاعداد العمالة يأتي من التعليم أولا لدخول مجالات تعليمية بعينها ، ولما كانت نظرة المجتمع الى المرأة وتعليمها ما زالت متخلفة شأنها في ذلك شأن فنّها الانتاجي الذي يقوم على الاستهلاك فقد أثر ذلك في الفرص

المتاحة أمام الاناث في التعليم وتدلل البيانات على صحة هذا . وكانت نسبة الأمية تعد المؤشر الهام للحالة التعليمية فالملاحظ ان الاعداد المطلقة للأميين في هذه البلدان ترتفع ، والمصدر الاكبر لهذه الزيادة هو الأميات من النساء فقد بلغت نسبة الأمية لدى الاناث سنة ١٩٧٠ في الكويت ٦٣,٨٪ مقابل ٣٣,١٪ لدى الذكور ، انخفضت هذه النسبة لتصل الى ٥٩,١٪ سنة ١٩٧٥ للاناث ، مقابل ٣٠٪ لدى الذكور[٢٢] .

وفي البحرين بلغت الأمية لدى الاناث سنة ١٩٦٥ (٨١,٧٪) مقابل ٦٣,٩٪ للذكور انخفضت لتصل الى ٦٤,٦٪ لدى الاناث ، ٤٢,٥٪ لدى الذكور . اما في قطر فقد بلغت نسبة الامية فيها سنة ١٩٧٥ . ٩٨٪ للاناث مقابل ٦٥٪ للذكور ونفس النسبة تقريبا في عمان والسعودية[٢٣] .

٥ ـ واذا كانت مشاركة المرأة في العمل وفي التعليم قد تأثرت بالنمط الانتاجي للمجتمعات الخليجية وجعلتها محدودة كما سبق وأوضحنا فان مشاركتها سواء بأدوار رسمية أو غير رسمية كالمشاركة السياسية مثلا تأثرت أيضا بهذا النمط وبالواقع الخليجي مما جعلتها محدودة بل قد لا نغالي اذا قلنا انها معدومة . فمن تحليل التجربة الديمقراطية على امتداد ساحة الخليج ومن بعض التجارب تذهب بعض الآراء الى انه نتيجة لشيوع الملكية الفردية ، وبالتالي ان السلطة للقاعدة السياسية والاقتصادية فان معظم أنظمة الحكم ليس على قناعة تامة بمبدأ المشاركة في السلطة . فغياب الديمقراطية في مجتمعات تملك وتسيطر عليها الامور الاقتصادية في المجتمع (الدولة وبالتالي السلطة) تجعل منها في النهاية احتكارا لقلة تنحصر المشاركة فيها ، ويبقى معظم الشعب بعيدا عن مركز اتخاذ القرار أو المشاركة في أي نشاط . فتشير بعض البيانات الى أن المشاركة السياسية للرجل الخليجي ما زالت متخلفة .

فعلى سبيل المثال شارك ٥٠,٤٪ ممن لهم حق الانتخاب في التصويت في الانتخابات قبل الاخيرة في الكويت وان ٦٧٪ من المسجلين في قوائم الناخبين شاركوا في انتخابات المجلس التأسيسي في البحرين . ويرجع ذلك الى تخلف وعي الرجال بضرورة مشاركتهم السياسية والذي يعزيه البعض الى غياب تنظيم سياسي حديث ووعي سياسي[٢٤] .

واذا كان هذا هو حال الرجل الخليجي فإن الأمر يبدو اكثر تخلفا بالنسبة للمرأة الخليجية في المشاركة السياسية . ويتضح ذلك من أن المرأة لم تبدأ بممارسة حقوقها السياسية كالانتخاب وحق الترشيح . فبالرغم من أن الدستور الكويتي قد كفل للمرأة حقها السياسي حيث نص على مبدأ سيادة الأمة والمساواة وان المساواة تعني الرجل والمرأة ، الا أن قانون الانتخاب تجاهل هذا الحق .

أضف الى ما سبق أن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الخليجي وما يسوده من قيم من حيث تبعية المرأة للرجل ودوره التاريخي وعدم قبول الرجل لمساهمة المرأة بجانبه والتي لا تلقى تأييدا واضحا من المجتمع ونتيجة لاحتكار الرجل للسلطة والثروة ، ففي احدى المناقشات التي كانت تدور حول الوعي السياسي لدى المواطن الكويتي اقترح احد الحاضرين بأن يقتصر الحوار على حرية الرجل مع ارجاء الحوار حول حرية المرأة فيما بعد ـ كل هذا أثر على مشاركة المرأة السياسية وجعلها محدودة . واذا كان دستور سنة ١٩٧٣ في البحرين قد تضمن حقوقا متساوية لكل من الجنسين نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع البحراني فان قوانينها الانتخابية للسنة ذاتها لا تخوّل حق التصويت الا للرجل . كما أنه في الكويت يقوم الاتحاد النسائي الكويتي ببعض الانشطة من أجل الحصول على حق التصويت ، غير أن المرأة الكويتية ما زالت محرومة من هذا الحق . وغير ذلك في بلدان

الخليج لم تشعر الجمعيات النسائية بأن الظروف مواتية لاثارة هذه القضية خاصة وأن معظم هذه الدول لا تمارس الانتخاب[٢٥] .

٦ ـ أدى التبلور النسبي للطبقات الاجتماعية داخل المجتمعات الخليجية وما يرتبط بهذه الطبقات من قيم تؤثر في أوضاع الناس أن تفاوتت أوضاع المرأة الخليجية من طبقة الى أخرى . فالمرأة الخليجية في الطبقة الدنيا ليس لها من الحقوق ما تساوي حقوق الرجل ، حيث المبالغة في حقوقه ومكانته وقدرته على الكسب مما يجعل المرأة في هذه الطبقة تستغل اقصى استغلال . ولا يقف استغلالها عند هذا الحد بل هي مستغلة من المجتمع ذاته من خلال قيود يضعها عليها . ومن خلال استغلال المرأة في الطبقة العليا للمرأة في الطبقة الدنيا عن طريق استخدامها في المنازل تبيع جهدها وعملها لقاء مال .

ويمكن التدليل على ذلك من واقع المرأة في المجتمع الخليجي حيث كان تحرير المرأة مقتصر على الأثرياء فقط اما نساء الطبقات الفقيرة في المدن والارياف فقد بقين في الغالب محجبات بل يحظر عليهن مغادرة المنزل او القرية . هذا بجانب انه سمح لنساء الطبقة العليا واللائي يعملن بالعمل كمدرسات في مدارس البنات . وعندما اتيحت للمرأة الخليجية المشاركة أتيحت لنساء الطبقة العليا قبل نساء الطبقات الدنيا فحتى سنة ١٩٥٥ لم يكن في البحرين مثلا أي تجمع نسائي يدافع عن حقوق المرأة ويضمن لها أن تلعب أي دور في المسائل التي تهم المجتمع ، الا أنه عندما أسست أول جمعية كانت تتكون مبدئيا من نساء الأسر النخبة اللواتي قدمن بعض الخدمات الاجتماعية المحدودة للأسر الفقيرة على اساس التبرع[٢٦] .

واذا كانت المرأة الخليجية في الطبقة العليا تحظى ببعض الامتيازات كالثروة والمكانة ، واذا كانت لا تعاني من القهر بمعناه المادي

الا انها تعاني من القهر بمعناه الاجتماعي ، فهي مضطهدة على الرغم من توفر بعض وسائل الرفاه لديها حيث يتوفر لها كل شيء في الحياة من ذهب وحلي وما شابه ذلك ، إلا أنها مهددة بالشريكة التي يسهل على الزوج الميسور الأتيان بها في أي وقت يشاء وقد تكثر الشرائك الى مثنى وثلاث ورباع ، فيزداد بذلك حصر المرأة واذلالها(٢٧) .

كل هذا يعني ان المرأة الخليجية في ظل هذا البناء الطبقي ما زالت أسيرة اضطهاد تاريخي يرتبط بوضعها في المجتمع الخليجي وليس أدل على ذلك من قول المهتمين بقضايا المرأة العربية : ان الاضطهاد في مجتمعنا العربي على ثلاثة أنواع : اضطهاد الفقير ، واضطهاد الطفل ، واضطهاد المرأة(٢٨) .

خلاصة القول ان المرأة الخليجية سواء في الطبقة العليا أو في الطبقة الدنيا تخضع بشكل أو بآخر لنوع من القهر الاجتماعي ، ويرجع ذلك الى تبعيتها الاقتصادية للرجل ، ويبدو ان الاقتصاد التابع كما هو الحال في البلدان الخليجية لا يقف عند حد تبعية نمط انتاجي لنمط انتاجي خارجي بل تصاحبه سلاسل اخرى من التبعية فصاحب العمل التابع للخارج ، يسعى لايجاد شخص آخر تابع به لتصب كل سلاسل التبعية على قاع المجتمع اجتماعيا وليس اقتصاديا فقط ونقصد هنا تبعية الضعيف للقوي والفقير للغني والمرأة للرجل .

٧ ـ زد على كل ما سبق ان الوعي بالمرأة الخليجية سواء وعيها بذاتها أو وعي المجتمع بها لا يأتي من فراغ ، وانما يتحدد بظروف المجتمع الخليجي ذاته ونمط الانتاج السائد فيه أيضا . فلما كان هذا المجتمع يقوم على التجارة والملكية الفردية وانه مجتمع ابوي يعتمد دائما على الرجل فقد كانت أدوار النساء محدودة قاصرة على الادوار المنزلية ، بل انه كان ينظر اليها ككائن ضعيف جسميا وعقليا وأنها لا بد أن تخضع

لسيطرة الرجل واشرافه وحمايته كما ينظر اليها كربة بيت وان اختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لا بد ان يكون في اضيق الحدود وعند الضرورة القصوى وقراءاتها يجب أن لا تتعدى ما تصلح بيتها وشئون أسرتها . كل هذا يرتبط بتاريخ المجتمع الخليجي وبالمكاسب التاريخية التي حققها الرجل في هذه المجتمعات على حساب المرأة أو في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور الماضية فهو دائما صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية[٢٩] والتي توارثتها بدءا من عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة وحيث الفوارق في تربية الاولاد عن البنات وحيث يعطى للولد الاهتمام الاكبر في التربية بل انه من النادر ان تكون البنت مركز الاهتمام الاول في العائلة اذا كان لها اشقاء[٣٠] وانتهاء بضرورة تحمله المسؤولة في الأسرة وجعله السند الوحيد لها . والرجل الخليجي بذلك ونتيجة لعوامل تاريخية معقدة استطاع ان يستولي على الادوار الاجتماعية التي تسمح له بالتسلط اقتصاديا واجتماعيا وأن يضع المرأة في مستوى ادنى من المستوى الذي يوجد هو فيها ، وأن تكون هي موضع استغلاله وتحكمه وهو ليس على استعداد بأن يسمح للمرأة بأن تتحول من وضع التابع له الى وضع الشريك الحر الارادة الكاملة الحقوق[٣١] .

كل هذا ينعكس على النظرة للمرأة في المجتمع الخليجي فهي كما يعرفها البعض ضعيفة ومحتقرة وموصوفة بالسيئات وبجانب ذلك متهمة دائما بالكيد وأنها أساس الشر ، ومهما كان رأيها رائجا لا يمكن أن يؤخذ به (شاوروهن واعصوهن) وان الاشارة اليها في الحديث يشكل عارا اجتماعيا . ففي عمان مثلا يحرم ان يصدر لها جواز سفر الا باسم زوجها أو قريبها .

وشكلت بذلك التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الخليجية سدا

يقف في طريق طموح المرأة بل ان هذه التنشئة قد شوهت صورة المرأة فالطفلة تربى منذ الصغر على نمط من السلوك المعروف الذي يحتقر المرأة ويردد دائما امامها انها أقل من أخيها الولد[٣٢] ، بل ان الأسرة تتصرف مع البنت في عمليات التنشئة على نحو يؤكد لها ان وجودها غير مرغوب فيه ، وانها انما جاءت الى الحياة في سعي الأسرة لكي يولد لها ولد وانها تمثل عبئا في الانفاق عليها بغير عائد . وتعمل معظم العمليات الاجتماعية التي يتعرض لها الولد سواء في البيت أو المدرسة على العمل على استكمال الدراسة حتى نهاية المرحلة الجامعية والتطلع الى عمل مرموق والسعي الى اداء دور هام في الحياة العامة اما البنت فتتآمر عليها كل وسائل التنشئة وأدوات التأثير لتثقيفها بأن تركز كل جهودها في العثور على زوج « يسترها » وعندئذ يلزم أن تتوقف كل تطلعاتها في الحياة لانها تصبح تابعا مسلوب الارادة يدور في فلك الرجل .

كل هذا يقلل من قيمة المرأة . فتصور المرأة الخليجية لذاتها أو تقديرها وامكانياتها وقدرتها على المشاركة بأدوار يمكن أن تلعبها في الحياة وحتى تصور الآخرين لها تنطلق من أرضية تتحدد بتأثير نمط التنشئة السائد في المجتمعات الخليجية فهي لا تتصور نفسها وأدوارها على انها مكملة للزوج أو للرجل وأدواره وانما على انها تابعة وخاضعة له متوقفة عليه عاجزة ان توجد في استقلال ذاتي سواء كان هذا الرجل ابا أو اخا أو زوجا أو صديقا . اما عن تصور الآخرين لها فقد يبدو من خلال تحليل بعض وسائل الاعلام لأهم ملامح صورة المرأة حيث تلخص هذه الصورة ما يشيع في المجتمع الخليجي من قيم ومعايير وافكار ومعتقدات ونظم وغيرها فهي في رأيهم تميل الى السلبية ، غير قادرة على مواجهة المشكلات ولا التكيف بالسرعة المطلوبة مع ما تتطلبه من التحديات ، وهي تبدو في وسائل الاعلام عاطفية في مقابل العقلانية . كل هذا يعكس وعي المرأة بذاتها ووعي المجتمع بها باعتبارها وجهان لعملة واحدة وهي

النمط البنائي للبلدان الخليجية[٣٣] .

٨ ـ استنادا الى أن القوانين نتاج للواقع الاجتماعي وما يسوده من علاقات انتاجية فقد تأثرت القوانين التي تحدد حقوق وواجبات المرأة الخليجية بطبيعة هذه العلاقات . ولما كانت العلاقات السائدة في المجتمع الخليجي علاقات تبعية كما سبق وأشير فقد أتت هذه القوانين مكرسة لهذه التبعية ومدعمة لها ويبدو ذلك من خلال القوانين التي تؤكد على تبعية المرأة للرجل ـ لصاحب العمل خارج المنزل ، وللزوج أو الأب داخل المنزل . كما أن المرأة لا تتساوى مع الرجل في بعض البلدان الخليجية في الحقوق ، ففي الامارات لا يوجد حتى الآن تشريع ينظم عمل النساء . اما قانون العمل في قطر فلا يذكر تحديدا للمرأة ، وان كان لها في قطر حق العمل في القطاع العام[٣٤] .

هذا بجانب عدم وجود نصوص قانونية تحمي المرأة العاملة في القطاع الخاص وتساوهن بمثيلاتهن في الحكومة مما يضطررن الى الخضوع لمنطق صاحب العمل الذي يستغل فرص العرض والطلب .

واضح مما سبق ان العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل هي علاقات تبعية فهي دائما تعامل كمخلوق ضعيف ويمارس عليها الوصاية منذ ولادتها حتى وفاتها وهي غير حرة التصرف بنفسها ولا بجسدها ، والرجل يرفض أن يرفع وصايته عنها يسانده في ذلك القانون والعرف الاجتماعي السائد ، والذي يقوم على تقديس المجتمع الأبوي . فقوانين الاحوال الشخصية على سبيل المثال في المجتمعات الخليجية تسير بما يتناسب ويشدد على المجتمع الأبوي فحضانة الاطفال مثلا في حالة حدوث الطلاق يلاحظ انه في الملل كلها يعود الاطفال الى الاب ويعتبر هذا حقه الطبيعي ، ويؤخذ الاطفال من الأم بعد سن معينة لأبيهم تختلف باختلاف الملل[٣٥] وبغض النظر عن الصلاحية الاجتماعية للأب كأن يكون سكيرا

أو سيء الخلق أو متزوجا بأكثر من واحدة ، بل ان هذه القوانين أتت في معظمها مدعمة للتمييز بين الرجل والمرأة ومدعِمة لسيطرة الرجل داخل الأسرة ، وهي في نفس الوقت تعبر عن صراع بين الرجل والمرأة ، وينتهي حسم هذا الصراع دائما لصالح الرجل ويتضح ذلك من خلال قوانين الزواج والطلاق وما اليه .

ولما كانت المرأة الخليجية تعتمد اقتصاديا على الرجل فقد أدى هذا الى زيادة التعدد مع سهولة الطلاق ، حيث يعد هذا دافعا للزوج للزواج بأخرى والطلاق وقت ما يشاء . وتدلل البيانات على ذلك اذ بلغت نسبة الازواج المتزوجين بزوجتين في الكويت سنة ١٩٦٥ (٦,٢٪) ارتفعت هذه النسبة الى ١٠,٦٪ سنة ١٩٧٥ . كما تشير بيانات تعداد ١٩٧٥ الى أن عدد المواطنين المتزوجين من مواطنات فقط (٦٧٧٢٦) وعدد زوجاتهم (٧٤٨٦٩) أي معدل (١١١) زوجة لكل (١٠٠) زوج . اما المواطنون الذين يجمعون بين الزواج من مواطنات اجنبيات فعددهم ٧٢٤ وعدد زوجاتهم ١٦٩٣ زوجة منهن ٨٠٤ كويتية و٨٨٩ اجنبية . وهذا يعني ان كل مائة من هؤلاء الازواج بعصمتهم (٢٣٤ زوجة) منهن ١١١ زوجة كويتية و١٣٢ زوجة اجنبية .

كما تشكل ظاهرة الطلاق خطورة كبيرة في المجتمعات الخليجية ففي الكويت كان عدد شهادات الطلاق خلال عام ١٩٦٧ (٦٤٩) حالة ارتفع هذا العدد ليصل الى ١٢٩٥ حالة سنة ١٩٧٥ وهذا يوضح حجم هذه المشكلة وانعكاساتها على المرأة والأسرة[٣٦] .

وفوق كل هذا ينظر الى المرأة في هذه المجتمعات من خلال القوانين كسلعة تباع وتشترى شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى في المجتمع الذي يقوم على الربح وانها يمكن أن تشتري حريتها بالمال .

مجمل القول انه اذا قصد فعلا احداث تغييرات في اوضاع النساء

ومشاركتهن في البلدان الخليجية فانه لا بد من احداث تغييرات اجتماعية اقتصادية في هذه البلدان تتيح للمرأة مزيدا من المشاركة وهذا لا يأتي الا من خلال ازالة كل هذه المعوقات البنائية التي تحول دون أي تقدم ودون تعبير المرأة عن امكانياتها وقدراتها كانسان منتج . فازالة هذه المعوقات تعتبر شرطا ضروريا لاحداث التنمية ذلك لأنه ما دام المجتمع الخليجي يقوم على هذا النمط الاستهلاكي وما دام يقوم على التمييز بين الانسان والانسان ، فالأمور اذن ستظل مرهونة بتنمية حقيقية تضع الانسان الخليجي في الاعتبار رجلا كان أو امرأة بهدف اشباع حاجاته الأساسية بما فيها حرية الرأي والفكر والممارسة في احداث هذه التنمية وعدالة توزيع عوائدها حسب اسهام العاملين الحقيقيين بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية .

الهوامش

(١) د . نادر فرجاني ، « الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التطلعات التنموية ، وأهداف التربية في الدول العربية الخليجية » تقرير مقدم الى المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٦ .

(٢) د . محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، دار السياسة ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٧٤ .

(٣) د . ثريا عبيد الشريف ، « المرأة العربية في حركة التنمية » في المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٧٩ ص ١٤٨ ـ ١٦٠ .

(٤) د . عبد الهادي الجوهري ، « المشاركة الشعبية في التنمية » في المجلة الاجتماعية ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٨، ص ٨٥ ـ ١٠٥ .

(٥) Myrdal , Gunnar: **Asian Drama,** Penguin Books, London, 1971 ,P. 12. 7.

(٦) د . نادر فرجاني، مرجع مذكور ، ص ٢٤ ـ ٢٩ .

(٧) د . محمد غانم الرميحي ، مرجع مذكور، ص ٧٢ .

(٨) د . عبد الباسط محمد عبد المعطي ، « بعض الابعاد الاجتماعية المؤثرة في مستقبل التنمية العربية »، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ص ١٥ .

(٩) د . محمد غانم الرميحي ، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠ ! ١٩٧٠ ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤١ .

(١٠) الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر ، دار السياسة، بيروت ، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٢١ .

(١١) معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مرجع مذكور، ص ٢٤ .

(١٢) الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مرجع مذكور، ص ٢٢ .

(١٣) د . عبد الباسط محمد عبد المعطي، مرجع مذكور، ص ٨ .

(١٤) د . عبد الباسط محمد عبد المعطي، « معوقات بنائية للتنمية الريفية في بعض المجتمعات العربية »، في المستقبل العربي ، العدد السادس يونيو ١٩٨٠، ص ٢٤ ـ ٤٣ .

(١٥) المجموعة الاحصائية السنوية، دولة الكويت ، وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء . ١٩٨٠ .
(١٦) د . محمود احمد الشافعي، « تطور استراتيجيات التنمية على الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية وموقع المرأة من هذا التطوير » في الحلقة الدراسية حول ادماج المرأة في التنمية ، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، نيسان الأول ١٩٧٩، ص ١٢ .
(١٧) د . عبد الهادي العوضي ، د . عبد الفتاح ناصف، تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي « في ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ ص ٢٨ .
(١٨) وزارة التخطيط بالكويت ـ الادارة العامة لشؤون التخطيط القوي « القوى العاملة في الكويت ـ خصائصها واتجاهاتها » أغسطس ١٩٧٧ ص ٩٧ .
(١٩) د . نادر فرجاني، مرجع مذكور، ص ٦ .
(٢٠) « التغيرات والاتجاهات الحديثة في وضع المرأة في منطقة غربي آسيا » تقرير مقدم من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى الاجتماع الاقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، ١٩٨٠، دمشق ١٠ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٧٩ ص ٥ .
(٢١) د . محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين . مرجع مذكور، ص ٢٢ .
(٢٢) المجموعة الاحصائية السنوية، الكويت، مرجع مذكور .
(٢٣) د . ثريا عبيد الشريف ، « المرأة العربية في حركة التنمية » مرجع مذكور .
(٢٤) د . محمد غانم الرميحي ، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، مرجع مذكور ص ٢٤٨ .
(٢٥) « التغيرات والاتجاهات الحديثة في وضع المرأة في منطقة غربي آشيا » مرجع مذكور ص ٤٦ .
(٢٦) د . محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، مرجع مذكور ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .
(٢٧) معقوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مرجع مذكور، ص ٤٢ .
(٢٨) هشام شرابي، مقومات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثانية ،الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٥ ص ١١٢ .
(٢٩) د . سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٣
(٣٠) هشام شرابي، مقومات لدراسة المجتمع العربي ، مرجع مذكور، ص ٣٩ .
(٣١) د . عزت حجازي، « المرأة العربية هل تؤدي دورا ذا قيمة في التنمية » بحث مقدم للمؤتمر الاول لعلماء الاجتماع العرب، حول الأسس الاجتماعية للتنمية في الوطن العربي، الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية، بغداد ، ٢ ـ ٦ فبراير ١٩٨٠ ص ٢٥ .

(٣٢) د . غانم الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، مرجع مذكور، ص ٤٣ .

(٣٣) د . عزت حجازي « المرأة العربية هل تؤدي دورا ذا قيمة في التنمية » مرجع مذكور، ص ٥ ـ ٢٥ .

(٣٤) « التغيرات والاتجاهات الحديثة في وضع المرأة في منطقة غربي آسيا » مرجع مذكور، ص ٤٤ .

(٣٥) د . صفية سعادة ، « نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي » في المستقبل العربي، ١٤ يونيو ١٩٨٠، ص ٥٨ ـ ٦٦ .

(٣٦) الزواجية في المجتمع الكويتي، سلسلة الدراسات السكانية، وزارة التخطيط، الادارة العامة لشؤون التخطيط ، يوليو ١٩٧٩ ص ٧ ـ ٩ .

المرأة وعلاقات الانتاج في مجتمعات الخليج التقليدية[1]

اعداد : باقر سلمان النجار

قسم الاجتماع ـ جامعة درهام ـ انجلترا

لعلاقات الانتاج السائدة ، في اي مجتمع من المجتمعات ، كبير الأثر على نمط ومضمون العلاقات الاجتماعية سواء كانت هذه العلاقة : افقية وهي تلك العلاقة القائمة بين أفراد المستوى الاجتماعي الواحد ـ او العلاقات العمودية التي تربط من أعلى الهرم الاجتماعي بمن هم في أسفله .

وتطور او تخلف علاقات المجتمع الاجتماعية تبدو أكثر وضوحا في علاقات افراد النظام الاسري ، القائمة بين ذكور الاسرة وأناثها . . بين شيوخها ورجالها بين هذه الاسرة وتلك ، بمعنى آخر ، أن النظام الاسري في أي مجتمع من المجتمعات . . ما هو الا انعكاس للظروف المادية والشروط الذاتية التي يمر بها المجتمع وان أي تغير في هذه الظروف او تلك الشروط ينعكس بالضرورة بالسلب أو الايجاب على وضع الاسرة ، وبالتالي على مراكز وأدوار افرادها .

وهذه الدراسة ما هي الا محاولة لمناقشة عدة قضايا :

* طبيعة علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما قبل النفط وأثرها على شكل وبناء النظام الاسري القائم .

* اثر العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين القلة المالكة لوسائل الانتاج والكثرة التي تتلمس العيش على هامش الأولي ، على دور مركز المرأة في الاسرة وبالتالي في المجتمع .

* الدور الناجم عن طبيعة ونوع الحرفة (بين مجتمع المدينة ومجتمع القرية) في اختلاف مركز ومكانة المرأة في الثقافة المحلية .... Sub - Culture لتلك المجتمعات .

الاسرة والمجتمع التقليدي :

عرفت الأسرة في مجتمعات الخليج العربي ، بكونها اسرة ممتدة ، افقيا عن طريق تعدد الزوجات ، أو اكثر الاخوة المتزوجين وتمثلها في ذلك الاسرة المركبة ـ او عمودياً ، وهي الاسرة الواسعة التي تضم عدة اجيال ، كجيل الاجداد وجيل الآباء وجيل الابناء . .

وبشكل عام فان الظروف الاقتصادية ونوعية الحرفة لعبت دوراً كبيراً في استمرارية الشكل التقليدي للاسرة في مجتمع ما قبل النفط ، فمن حيث ظروف الارض ـ وهذه في أغلب الاحوال تنطبق على المجتمع الزراعي التقليدي ، في المنطقة الشرقية والبحرين وعمان ـ فان حجم الاسرة قد يتناسب مع حجم الارض المملوكة . . فاتساع الارض مثلا يتطلب عدة ضرورات ، منها الضرورة التقنية ، وهي الحاجة للأيدي العاملة كثيرة العدد ، وقليلة التكاليف ومنها ايضاً الضرورة السياسية ، حيث ان اتساع حجم الاسرة يلعب دوراً كبيراً في استمرارية السلطة الابوية لرب العائلة ، وفي اعطائه دوراً ريادياً في علاقته بالعائلات الأخرى ـ بالاضافة الى كونه يساعد ـ أي حجم الاسرة ـ على نشر الاستقرار السياسي والامان الاقتصادي لأفراد الوحدة القرابية الواحدة . .

اما من حيث ظروف الحرفة ـ وهذا في المجتمع التقليدي المدني ـ

فانها قد لعبت دوراً كبيراً في زيادة حجم الاسرة ، من حيث ان طبيعة المهنة ، وهي مهنة الغوص ـ حرفة الغالبية العظمى من سكان المنطقة ـ تتطلب استخداما واسعا للأيدي العاملة من مختلف الاجيال[٢] . . . ولهذا فكثير ما يتجه « النوخذه » نحو الأكثار من عدد زوجاته او تزويج ابنائه وبناته مبكراً . . . ابتغاء حصوله على أيدي عاملة مجانية ، تساعد على استمرارية سلطته الاقتصادية والسياسية في المجتمع ، وفي هذا ، يشير أحد المهتمين بدراسة المنطقة الى شبكة العلاقات الاسرية خصوصاً تلك السائدة في ظل اقتصاد الغوص . . فيقول .

« ان الروابط العائلية خاصة في العائلة الممتدة ، تزداد ترابطاً لتحقيق وضع اقتصادي افضل ، فترى العائلات تدخل في صناعة الغوص بشكل جماعي ، فرب العائلة يملك سفينة أو عدة سفن يستخدمها للغوص على اللؤلؤ والاخوة والابناء ، وابناء العمومة ، والأخوال ، يعملون بشكل جماعي على ظهر السفينة أو السفن التي تمتلكها العائلة ، وقد يقوم بمساعدتهم بعض الاجراء من الخارج أو بعض العبيد الذين يتبعون العائلة ، فعلى الرغم من ان النظام الاقتصادي يقوي الارتباط العائلي ـ حيث التساند الاقتصادي ـ الا انه في نفس الوقت يدعم مكانة السلطة الابوية المطلقة لرب العائلة او كبيرها مستحوذاً على كل او يستخدم الباقي لصالحه ولصالح ابنائه ، وبالتالي فاننا نرى شبكة العلاقات العائلية متنافرة ومرتبطة في آن واحد ، تنفر من سلوك رب العائلة وسلطاته المطلقة ، الا انها مضطرة الخضوع له وقبول شروطه ، نتيجة لانعدام امكانية الحصول على اعمال اخرى لقلتها او التخوف من الوقوع في ضائقة اقتصادية أسوأ . . .[٣] .

لذلك ، فقد اصبحت الاسرة الممتدة ، هي الشكل التنظيمي الاكثر ملاءمة لظروف العمل المهني والحرفي . . حيث انها تؤمن لرب الاسرة

اولا أيدي عاملة رخيصة ومجانية ، كما تؤمن له ثانياً ، وظيفة اتمام كافة مراحل العمل من ضمن تشكيلة الاسرة نفسها ، فهي تستخدم كافة افرادها ، وتشغلهم فينتجون ومن جهة اخرى تسمح بتقسيم العمل الى مراحل ، فينفذ على وجه الدقة والاتقان ويؤدي الى التخفيف من كلفته وتجويد نوعيته والأكثار منه[٤] .

المراكز والادوار في الاسرة التقليدية :ـ

اعتبر الأب ، أو اكبر أفراد الاسرة سنا في العائلة التقليدية ، الرب الروحي والمعيل الاقتصادي ، والقائد السياسي لهذه الاسرة ، حيث مكنته قوته الاقتصادية وخبرته المهنية ، وكثرة عياله من الذكور ، من الهيمنة التامة على كافة شؤون الاسرة فهو الذي يحدد لأفرادها نوعية العمل الذي سيزاولونه ، وبمن يتزوجون ، او يتزوجن ، والملابس التي يرتدونها والأماكن التي يرتادونها ، او بكلمة اكثر دقة واوسع شمولاً ، ان رب الاسرة، ولكونه احد حملة القيم الثقافية التقليدية والمحافظين على استمراريتها ، يحدد لأفراد أسرته الانماط السلوكية التي ستكون عليها حياتهم المستقبلية ، والتي لا تخرج بشكل أو بآخر عن النمط التقليدي السائد .

ويهذا كانت الاسرة التقليدية بالنسبة لأفرادها المستودع الثقافي الذي عن طريقه يحدد الدور والمركز الذي يحتله افراد الاسرة .

فكانت هناك فئة الأطفال ، وفئة النسوة .وفئة الشباب ، وفئة الشيوخ ، وفئة الخدم ، ويتدنى في ذلك مركز المرأة ، بالنسبة للرجل تدنيا كبيرا ، له عليها كل الحقوق وهي تخضع لسلطاته خضوعاً تاماً . . ويذهب البعض في تفسيره لهذا الى كون المرأة عنصراً استهلاكياً اكثر منه انتاجياً ـ الا اننا لو اخذنا بهذا النوع من التفسيرات ـ التي نعتقد انها جزئية ـ فأنها لا تعطينا تعليلاً حقيقياً للمشكلة فمثلاً : في أغلب

المجتمعات الزراعية تساهم المرأة بشكل كبير في عملية الانتاج وقد تتراوح هذه المساهمة في أغلب الاحيان بين ٣٠ الى ٤٠٪ من قوة العمل الفعلية المشتغلة في الزراعة ، ومع ذلك فالمرأة تحتل مركزاً دونياً ودوراً اتفق على أن يكون هامشياً .

وعموماً فان التفسير الحقيقي الذي نأخذ به في معالجتنا لهذه المشكلة انما تعكسه في الواقع طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع ، والتي نتيجة لتخلفها ، افرزت نمطاً معينا من الانساق القيمية ، جعلت من المرأة جنسا ضعيفاً يحتل مركزاً دونياً قارب أن يكون في ذلك بمستوى متاع البيت . .

وقد تجسدت نظرة المجتمع للمرأة في مظاهر مختلفة(٥) . . . منها مثلاً الامثال الشعبية القديمة(٦) ومظاهر السلوك المختلفة التي تبرز بشكل واضح هذه المكانة فمثلا كانت البيوت القديمة تبنى على شكل جناحين احدهما للرجال والآخر للنساء وكان البعض يخصص حجرات خاصة لاقامة الذكور من أفراد الاسرة واخرى للاناث ، وقد يصل هذا التفريق بالبعض الى أن « يخصص مدخلا خاصا للرجال وآخر للنساء(٧) . . . ومن غير المستغرب أن نجد البعض قد شيد بيوتا من غير نوافذ تطل على الطريق المجاور للبيت خوفا من أن يسمع المارة او الجيران اصوات نسائه(٨) . . .

هذا العزل ، كما يراه البعض قد جعل من المرأة في مجتمعنا التقليدي مجتمعا قائما بذاته له تقاليده وطقوسه بعيداً عن مجتمع الرجال ، حيث ان المجتمع هنا قد احاط المرأة بسياج من العزلة . . واصبح « البرقع » أو « الغشوة » نافذتها الوحيدة المطلة على العالم الخارجي . فهي لا ترى الرجال ولا تجتمع بهم على الاطلاق حتى ولو كان هذا الرجل « عريساً » ستزف له .

ولذا فقد جرت العادة بالسماح للبنت بالخروج من البيت واللعب خارجة حتى إذا ما بلغت سن ١١ ـ ١٢ منعت من الخروج واصبحت بالبيت بعيداً عن أنظار الرجال[٩] ، فتصبح عندئذ « معدة للزواج » واذا ما خرجت التحفت « بالعباءة » او « الدفة » السوداء من الرأس حتى أخمص القدم من الأمام والخلف ، اخفت وجهها بغطاء اسود « الغشوة » ، فقد اعتبر هذا الحجاب الحاجز المانع لذا يمنع المرأة من الاختلاط بالرجال ومن ثم يحميها من المجتمع[١٠] . وقد كان من « العيب » جدا ان يذكر الرجل اسم زوجته او اخته في حضور الرجال ، اذ يكتفي بالاشارة اليهن بكلمة « البيت » او ام فلان « من الذكور » أو « رضيعتي » . . .

المرأة في مجتمع الغوص :

بوسعنا القول أن حرفة الغوص ، هي الى حد بعيد ، حرفة منطقة الخليج من الكويت شمالا حتى عمان جنوباً ، مع اختلافات نسبية في حجم العاملين بها هنا وهناك ، لذا فقد كانت لهذه المهنة اهمية خاصة في بعض المناطق كالكويت والبحرين . . سواء من حيث عدد العاملين بها ، أو الاستعدادات والاحتفالات التي تقام في يومي « الركبة » «القفال » . . او من حيث المشكلات الاجتماعية الناتجة عن طبيعة علاقات الانتاج السائدة في هذه المهنة ، والتي افرزت بالتالي الكثير من المعاناة والألم لدى عنصر الانتاج الرئيسي : الغواص وزوجته واولاده . . وربما تمتد هذه المعاناة لتشمل المجتمع بأسره . . كما هو في سنوات « القحط » و « الطبعة »[١١]

دور ومركز المرأة

يشبه البعض مجتمعات الخليج التقليدية ، في فترات الغوص الكبير ، بمجتمع الاناث بسبب مغادرة الرجال القادرين على تحمل مشاق

البحر ومتاعبه والشباب .. ويعض الصبية في رحلة الغوص والتي قد تستغرق قرابة الثلاثة او الاربعة اشهر ، بعد ان يكونوا قد امنوا لاهاليهم وزوجاتهم كل متطلبات العيش ، وبعد ان عهدوا لبعض أقاربهم أو معارفهم من الشيوخ - او النواخذه - برعاية اسرهم طيلة غيابهم عن اليابسة ..

لقد ساعد غياب الرجل ، عن اسرته ، ولفترات ربما تطول أبداً أحياناً المرأة في تولي بعض مهمات الدور الاجتماعي لرب الاسرة .. والذي ينطوي في بعض الاحيان على مهام بدرجة كبيرة من المسؤولية ، مثل اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالمنزل ومشترياته وتربية النشء ، واستقبال الضيوف .. وتحت ضغط العوز الاقتصادي للاسرة ، تضطر زوجة الغواص - بعد ما ينفذ ما في اليد من المال الى الاشتغال بأي حرفة تدر عليها مردوداً مالياً يحفظ حياءها وأود اسرتها لحين عودة الزوج من المجهول الذي لا يرحم .. كأن تقوم مثلاً بخياطة الملابس النسائية ، أو القيام بغزل العباءات وتطريز الملابس ، وصناعة السلال والحصر والسفيف » .. او العمل كخادمة في بيت « النوخذة » او احد تجار المدينة او القرية .. كما تضطرها الظروف في بعض المناطق الى ان تتجه للبحر تزاول مهنة الصيد أو تساهم في عملية تمويل السفن العابرة او الغوص احياناً »[١٢] .

ولم تقف معاناة المرأة عند هذا الحد بل انسحبت عليها طبيعة علاقات الانتاج السائدة في صناعة الغوص ، حيث انها عانت الكثير من المردودات السلبية لهذا العمل الاجتماعي ، فقد كانت مهددة دائماً ، اما بفقدان زوجها نتيجة لمخاطر المهنة ، أو تشتيت اولادها نتيجة وقوع زوجها في طائلة الدين المستمر ، وكان « لمحاكم السالفة » - محاكم الغوص التقليدية الحق في ان تنتزع ملكية المنزل الوحيد الذي تقطن فيه

اسرة الغواص « لتعطيه » للممول او « النوخذه » والادهى من ذلك ان لهذه المحاكم صلاحيات تتعدى ذلك ، حيث ان لها الحق في حالة وفاة الزوج - الغواص - ان تصدر قراراً بأن يقوم اكبر ابنائه سنا بتسديد دين والده عن طريق العمل في الغوص مع النوخذة او النواخذة الذين يعمل معهم والده ، او عن طريق تكليف زوجته بالعمل في خدمة نساء النوخذة وقد يطالب في حالات كثيرة النوخذة في حالة تعذر طرق السداد دين الغواص بأن يتزوج زوجة الغواص الذي توفى وهو مدين له وبالتالي يمتلكها هي واولادها[١٣] . هذا الاضطهاد الاجتماعي الذي مارسه مالك أداة الانتاج - النوخذة - بحق الغواص - الاجير - وبحق المرأة زوجة الغواص ، يقابله اضطهاد نفسي اشد الما ، فهي عندما يتركها زوجها او اخوها الى عرض البحر يمكن ان تقع فريسة الخيال المحفوف بالتشاؤم ولهذا كانت علاقتها بالبحر علاقة الجفاء والتوجس الدائم . فكم من امرأة ناحت على الشاطىء بعد ان رجع القوم ولم يرجع ابوها او اخوها أو زوجها ، وبعد ان تحول جهده وتعبه الى دراهم ملأت جيوب « عمه » النوخذة . . وكما قال البعض فان طبيعة العمل في هذه الصناعة قد جعل المرأة ذات تركيبة اجتماعية ونفسية حادة ، تتعلق بالأمل المجهول الى اقصى حد . . . تتشاءم حتى العظم . . . فكل صيحة في الحي هي طبعة « اخرى او نكبة جديدة وكل موسم يأتي معه بتهديد ببيع بيت او فقدان لعائل او عزيز[١٤] . .

المرأة في المجتمع الزراعي :

لعبت المرأة في المجتمع الزراعي في منطقة الخليج ، دوراً كبيراً في عملية الانتاج حيث انها كانت تقوم بجانب اعمالها المنزلية ، بمساعدة الاسرة في زراعة الارض وسقيها ، وتلقيح النخيل وجنى الثمار ، وحصاد البرسيم وبيعه احيانا ، وجلب المياه من منابعه « البعيدة » حاملة الجرار

على ظهرها في الصباح والمساء . . بالاضافة لمساهمتها في زيادة دخل الاسرة من خلال بعض الصناعات اليدوية ، كصناعة الحصر والسلال . . أو تربية الماشية والدواجن والطيور وصناعة الألبان . . وفي العادة ينقسم العمل اليومي في حياة الاسرة القروية الى الشكل التالي ، فحين ينصرف الذكور من الاسرة للعمل الزراعي والاتجار فيه ، يتوزع العمل المتبقي على النساء ، وفقا لغدة اعتبارات منها السن والحالة الاجتماعية ، والبعد او القرب من رب العائلة . . فالفتيات اللاتي لا يتجاوزن سن ١٢ سنة غير المتزوجات يقمن بجلب المياه من منابعه على حدود القرية ، او مزرعة الاسرة ـ التي هي في العادة مزرعة احد افراد الاسرة الحاكمة ـ والقيام بغسل وتنظيف الاواني والاطعمة . . الخ . . وفئة اخرى من النساء يقمن بمساعدة « الرجال » في عملية الانتاج الزراعي ، كالزرع والحصد ، ونقل الخضر من والى الحقل ، ويتركز عمل المرأة في فترات الصباح والظهيرة حيث ان الرجال في الغالب ، يقصدون المدينة لتصريف منتجاتهم الزراعية ، وقضاء حاجاتهم وحاجات اسرهم . . وفئة من النسوة يقمن بتدبير امور الاسرة ، سواء اعداد وجبات الطعام اليومية ويقوم باعدادها في العادة ، نساء مخدومي الاسرة ، او تصريف أمور الاسرة الاخرى كالعناية بأطفالها واستقبال الضيوف[١٥] .

وتقل القيود الاجتماعية المفروضة على تحرك المرأة هنا ، عن المدينة فحين ان المرأة في المدينة ، لا تخرج من منزلها الا ملتحفة بالعباءة السوداء . . وتضع على وجهها نوعين من الاحجبة « البطولة » او « البوشية » تجد ان المرأة القروية لا تضع أي نوع من هذه الأغطية بل تكتفي ـ وخصوصاً في مجتمع البحرين القروي بـ « المشمر » وهو غطاء « شفاف » زاهي اللون تلف به المرأة نفسها في غدواتها ورواحها . .

بالاضافة لذلك ، فلا فواصل بين اماكن تواجد سكن النساء

والرجال « فالمجلس » ـ صالة الاستقبال ـ او حجرات النوم او مداخل المنزل ، تتداخل استعمالاتها بين النساء والرجال . . فالاخوة من الذكور ، خصوصاً قبل سن البلوغ يسكنون مع اخواتهم من الاناث في حجرة واحدة، كما ان هنا لديها حرية اوسع الى حد ما ، حيث يسمح لها بالخروج من منزل اسرتها لزيارة اسر الجيران او الاقارب ، حتى ولو كان الوقت ليلاً[١٦] . . . وباعتقادي فأن الحرية النسبية التي اكتسبتها المرأة هنا انما ترجع في الحقيقة لسببين رئيسيين هما : الدور الذي تضطلع به المرأة في عملية الانتاج الاجتماعي والذي اكسبها ـ الى حد ما ـ حرية اكثر من حرية المرأة في المدينة . بالاضافة الى هذا ، فان القرية تعبر في الواقع عن تجانس الوحدة القرابية الواحدة . . حيث تتشكل القرية في الاساس من اسرة او مجموعة اسر ممتدة . . تنحدر من أب أكبر . . ولهذا فان المرأة هنا لا تجد حرجا في معاونة الذكور من أقاربها في عملهم اليومي . كما انها لا تجد مانعا يحول دون زيارة النساء من أقاربها[١٧] . .

الا ان هذا لا يعني ابداً ، ان المرأة لها مكانة مهمة في الحياة الاجتماعية . . تتساوى مع مكانة الرجل او تقترب منه « حيث ان الانساق القيمية المفروضة على مجتمع المدينة او مجتمع القرية . . هي ذات القيم مع فروقات نسبية فرضتها ظروف المجتمع وحاجاته الاقتصادية . . فانتشار شكل الاسرة الممتدة واقتصاد الندرة . . قد دفع بالمجتمع نحو طلب الايدي العاملة الرخيصة غير المأجورة وان هذا لا يتحقق الا من خلال الاستغلال الكامل لكل افراد العائلة ذكوراً واناثاً . . بما يحقق العمل ، على وجهه الأكمل وبأقل التكاليف .

بالاضافة لذلك ، فان لطبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع انعكاسا على الوضع الاسري ، وبالتالي على وضع افرادها ، حيث ان الارض كانت في عموم الخليج العربي تقريباً ، مملوكة لوضع اليد لأفراد

القبيلة الحاكمة يتصرفون فيها كما يشاؤون فالمزارع تنحصر حقوقه في الانتفاع بهذه الاراضي حسب الشروط التي يضعها « المالك » ونتيجة لذلك فقط ظهر هنا شكل من الأشكال القنانة في العلاقات الاقتصادية في القطاع الزراعي[١٨] فطبيعة تأجير الأرض او ما يطلق عليه هنا « بالضمان » حيث يتعهد المزارع بتسديد مبلغ معين بالاضافة الى الاشياء العينية الأخرى - وغالباً ولاسباب موضوعية لا تستطيع المزارع الوفاء بها ، فتصادر بذلك « ممتلكاته الخاصة وفاء لذلك « المالك » . . فتصبح بذلك زوجة الفلاح وأسرته معرضة لضغط اجتماعي واقتصادي كبير . . ويصبح الزوج معرضاً للسجن في حالة عدم التزامه بتسديد تعهداته . . وبالتالي زوجته (وعائلته) معرضة للضياع - والتشرد ، مع احتمال استخدام الزوجة كأجيرة بلا اجر في بيت « مالك » الأرض تعنى بشؤون اسرته ، او كعاملة تساهم في فلاحة ارضه التزاماً منها بتسديد ديون زوجها المسجون[١٩] .

المرأة وعلاقات الزواج التقليدية :

تعتبر العصبية والقرابة الدموية ، الدعامة التي يقوم عليها الزواج في مجتمع الخليج التقليدي هذا الزواج الذي يعرف باسم الزواج الداخلي او من الداخل Endogamous Marriage وهو الزواج الذي يتم بين أبناء العمومة او الأقارب او ابناء الوحدة القرابية او حتى الجماعة المذهبية الواحدة . . على اعتقاد ان ذلك يؤدي الى تقوية العائلة او العشيرة او الجماعة المذهبية[٢٠] . . . وهذا يفسره موقف الجماعات القرابية هنا من عدم تزويج بناتها على الذكور من خارج نطاق العائلة التي ينتمون اليها وذلك حفاظاً على استمرارية الرابط القرابي الذي يربط بين افراد العائلة او العشيرة او القبيلة . . بعضهم ببعض[٢١] . .

ويتم الزواج في العادة في وقت مبكر وغالباً ما يرتبط الآباء بوعد

الزواج باسم ولديهما وهما لا يزالان في سنواتهما الأولى . او حتى عند الولادة عندما يقول الأب او الأم احياناً « اننا قد سمينا ابنتنا لأبن فلان (وتتزوج البنت وهي في سن ١٢ ـ ١٤ سنة والشاب في سنة ١٤ ـ ١٦ سنة . . ويتم الزواج بالاتفاق بين الأهل ، ولا يسمح للزوج برؤية « عروسته » قبل الزواج وتزوج البنت في العادة لأبن عمها وليس لها ان تتزوج بغيره . . واذا ما انتهى اتفاق والد « العروس » مع والد « العريس » يدفع الأخير المهر الذي يتراوح بين (٢٠٠ ـ ٣٠٠) روبية هندية[٢٢] .

وقد جرت العادة ان لا تؤخذ موافقة « العريس » او العروس على الزواج ، على ان يفاتحا بالموضوع الا بعد انتهاء الخطوات والمراحل التمهيدية حتى ولو كانا كاملي الأهلية والنضج العقلي ، فأبو « العريس » هو صاحب الـرأي والمشورة والقرار ، اما رأي « العريس » فثانوي لا يؤخذ به ، لا تفاتح الفتاة باسم الذي ستتزوجه[٢٣] . . وهم اصحاب الكلمة الأولى والاخيرة .

بالاضافة لذلك فان سلطة الأب لا تتحول بعد الزواج ، الى رب العائلة « الناشئة » وانما يبقى الزوج خاضعاً سياسـياً واقتصادياً لابيه ، وهو وزوجته لا يملكان من امرهما شيئاً . . فالأمر بين اكثر افراد العائلة سلطة وجاها لاعتمادهما معيشياً عليه .

ويتم الزواج هنا وفق خطوات ومراسيم متسلسلة ، لا زالت خطواتها جارية الى حد الآن في بعض المناطق (الريفية غير الحضارية منها بالتحديد)[٢٤] .

الخاتمــة

بهذا نصل الى محطة نهائية ، وهي ان طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في مجتمع ما قبل النفط في الخليج العربي ، قد فرضت نمطاً معيناً من الانساق القيمية ـ البناء الفوقي ـ انعكست اثاره الاجتماعية على علاقات افراد المجتمع وبشكل اكثر وضوحا على النظام الاسري ، وخصوصاً تلك العلاقات القائمة بين افراده من الذكور والاناث .

فاحتلت المرأة نتيجة لتخلف هذه العلاقة ، مركزدا دونياً ودوراً هامشياً في مجتمع ما قبل النفط لا زالت اثاره واضحة على علاقات جيل ما بعد النفط الذي يكاد يعيش حالة من حالات الاغتراب الاجتماعي بكل جوانبها ، فابتعاد المرأة عن العمل الاجتماعي بمفهومه العام ، وحالة الخوف والتوجس التي تشوب العلاقة بين الرجل والمرأة في هذه المرحلة ، هي جزء من الارث الاجتماعي الذي حمله الاثنان ، والرجل بصورة اكبر ، خوفاً من تقلص امتيازاته السابقة واستمراراً لعلاقة الخنوع والسيادة .

لذا سيبقى التغيير في هذه المجتمعات مصيباً للقشور ما بقيت علاقات الاساس الاقتصادي ، امتداداً لتلك في مجتمع ما قبل النفط ، ويبقى انسان هذه المنطقة يراوح مكانه وسيبقى الأمل كالسراب ، ودراسه مثل هذه الاشكاليات بجوانبها المختلفة ، تحتاج الى دراسات اخرى اكثر تعمقاً واوسع شمولاً . .

الهوامش

(١) اجزنا لانفسنا ان نطلق تعبير « مجتمعات الخليج » وليس مجتمع الخليج اشارة لاختلاف الثقافات المحلية بين امارة واخرى ، مجتمع وآخر ، كما في اختلاف الثقافة المحلية بين مجتمع الكويت من جهة ومجتمع البحرين من جهة اخرى ، او اختلاف ثقافة المجتمع الحضري التقليدي ، وثقافة المجتمع الزراعي الريفي من جهة اخرى .

(٢) لمزيد من الاطلاع حول ظروف العمل في صناعة الغوص في مجتمعات الخليج التقليدية ـ انظر في ذلك .

د . محمد الرميحي : البحرين : مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٦ ـ ص ٥٣ ، ٦٩ ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ٣١ ـ ٣٧ .

محمد عبده محجوب : الكويت والهجرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ١٩٧٧ .

(٣) الرميحي ، محمد : البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ـ مصدر سابق ص ٢٥ .

(٤) د. حطب،زهير : تطور بنى الاسرة العربية ، معهد الانماء العربي بيروت ـ ٧٦ ص ١٤٢ .

(٥) كانت نظرة المجتمع للمرأة (ستكون دائما وجهة نظر الرجل ، العنصر الاقوى في المجتمع فقد وضع كل التشريعات الأجتماعية التي تكفل له استمرارية حيازته على هذا المركز دون منافس ، وسمح للمرأة ، بان تتحرك في المجتمع من خلال قنوات ضيقة جداً ، اقيمت على اساس التقسيم النوعي للعمل الاجتماعي . .

(٦) هناك الكثير من الامثال الشعبية التي تدل على تدني مركز المرأة الاجتماعي بالنسبة للرجل مثل « ياما تحت الدقة عفاريت ملتفة » ويقصد منها شرور المرأة التي تشبه في ذلك شرور العفاريت . . او المرأة مثل « النعال البسها وافصخها وقت ما أريد » ومنه يشبه مكانة المرأة بالنسبة له كمكانة النعال الذي يلبسه .

(٧) د. الخصوصي بدر الدين : دراسات في تاريخ الكويت ـ ١٩١٣ ـ ١٩٦١ ، وكالة المطبوعات ـ الكويت ١٩٧٢ .

(٨) يحدثنا احدهم ، ان رجلا اراد ان يعمل فتحة لتصريف الدخان في أعلى جدار المطبخ في منزله وبينما هو منهمك مع من استعان بهم للعمل مر احد الجيران ، كان شيخاً وقوراً ، فانتقده قائلاً : اما تدري بأن اصوات نسائك ستسمع في الطريق من خلال هذه الفتحة مستقبلاً » . . فما كان من صاحب الدار الا ان اعترف بخطيئته وقام بسدادها حالا خوفاً على اصوات نسائه من أن تسمع . انظر في ذلك : ايوب حسين الايوبي - مع ذكرياتنا الكويتية - مطبعة الحكومة ١٩٧١ ص ١٤ .

(٩) د. الخصوصي ، بدر الدين : مصدر سابق . .

(١٠) * لمزيد من التفاصيل حول المرأة والاسرة في الوطن العربي انظر في ذلك .

* د. هشام الشرابي : مقدمة لدراسة المجتمع العربي : الدار المتحدة للنشر . . بيروت .

Shilah, Ailon, People and Culture of the Middle East; Random House, N.Y. 1969.

(١١) انظر في ذلك : د. الرميحي : البحرين : مشكلات التغير السياسي والاجتماعي دار ابن خلدون - بيروت - ١٩٧٦ .

(١٢) يشير البعض الى ان النساء قد يتجهن تحت ضيق ما باليد لمزاولة مهنة الغوص على الرغم مما يحيط بها من مشاق وخطورة ، الا اني اجد انه حتى ولو كانت هناك حالات من مزاولة المرأة لمهنة الغوص ، الا انها تبقى حالات فردية ، لا تصل في ذروتها الى ان تكون ظاهرة اجتماعية حيث ان الخطورة التي تحيط بهذا العمل الاجتماعي والمتطلبات الجسيمة في الشخص المزاول له ، كلها امور اعتقد انها لا تتوفر في المرأة . . انظر في ذلك : د. الرميحي . محمد : البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي مصدر سابق ص ٢٥ .

(١٣) رابطة الاجتماعيين الكويتية - الخليج العربي في مواجهة التحدي انظر - د. محمد الرميحي - مدخل الدراسة - الواقع والتغير في الخليج العربي مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر - الكويت ١٩٧٥ ص ٥٦٥ .

(١٤) ترجمة المرأة علاقة الاضطهاد بين النوخذة والغواص من جهة والبحر المرأة - والغواص من جهة اخرى ، في الكثير من أغانيها الشعبية مثل :

ما تخاف من الله يا بحر . . خذيت وليدي يا بحر

خليتهم في الابحار . . . جهنم عبيد السودان

انظر في ذلك . رابطة الاجتماعيين الكويتية مصدر سابق . او . . حصة الرفاعي - اغاني البحر في الكويت - رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

(١٥) Hansen, Henny: Investigation In Shia Village In Bahrain; National Musuem of Copenhagen, Denmark 1968- p. 132.

(١٦) Ibid; p. 132

(١٧) يفرض المجتمع على المرأة في حالة خروجها عن الحدود الأقليمية للقرية بارتداء العباءة والغشوة . . مما يعني خضوعها لقيم وعلاقات المجتمع الكبير .

(١٨) د. الرميحي ، محمد : اسلوب الانتاج وعلاقاته في مجتمعات الخليج قبل النفط ـ بحث مقدم الى الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بالبصرة ١٩٧٩ .

(١٩) انظر : رابطة الاجتماعيين الكويتية . الخليج في مواجهة التحديات مصدر سابق ص ٥٦٥ .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

د. محمد عبده محجوب ـ الكويت والهجرة ـ مصدر سابق .

غنيمة المهيني ـ التغير الاجتماعي وبناء الاسرة في الكويت ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة القاهرة ١٩٧٤م.

د. جهينة سلطان العيسى . الالتقاء الحضاري وأثره على بناء الاسرة في قطر ـ رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة القاهرة ١٩٧٥.

(٢١) د. زهير حطب زهير : تطور بني الاسرة العربية ـ مصدر سابق ص ١٤٢ .

(٢٢) الروبية الهندية تعادل ما قيمته ٣٥ فلس كويتي أي ان ثلاثمائة روبية تعادل عشرة دنانير كويتي ونصف . . أي ما يعادل ٣٨ دولار .

(٢٣) انظر في ذلك النشمي ، محمد أحمد : الزواج قديماً في الكويت : دار السلاسل ـ الكويت ١٩٧٤ .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الزواج وخطواته في منطقة الخليج العربي انظر في ذلك .

د. جهينة سلطان العيسى . مصدر سابق .

هداية السلطان . أوراق مسافر في الخليج العربي ـ مطبعة الحكومة ١٩٧٩م.

الدافعية للانجاز عند المرأة الكويتية
دراسة في العوامل السيكولوجية للتنمية

د. مصطفى احمد تركي
استاذ مساعد ـ قسم علم النفس
جامعة الكويت

١ ـ مقدمة :

لم يعد الاهتمام بعملية تنمية المجتمع ، ودراستها وتحديد عواملها مركز اهتمام حقل واحد من حقول المعرفة ، بل أصبحت مركز اهتمام العلوم المختلفة وخاصة العلوم الاجتماعية كالاجتماع والانثروبولوجيا ، والاقتصاد وعلم النفس . وهذا انعكاس منطقي لاتجاه عملي واقعي سائد الآن في تناول عملية التنمية ، هو أن التنمية يقصد بها تنمية المجتمع ككل ، وليس تنمية جانب من جوانبه فقط . لأن المجتمع كل متكامل ، اذا أردنا أن ينمو ويتطور لا بد من العمل على تنمية هذه الجوانب المختلفة معاً .

ومن الاتجاهات المختلفة في تفسير عملية التنمية الاتجاه النفسي ، الذي اهتم به أيضاً الكثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من أمثال : ماكس فيبر ولنتو (حسين ١٩٧٧) بل ان الكثير من علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع التنمية يركزون على تنمية وتحديث الفرد لأنه أساس المجتمع ، ولأنه العنصر الأساسي الذي يجب أن تبدأ به عملية التنمية « ومن هؤلاء العلماء جوزيف كال وايفرت روجر (العيسى ١٩٧٩م) فلا غرابة إذاً أن نقرأ عن اسهامات علماء النفس في هذا المجال الحيوي وخاصة أن الفرد وسلوكه في الجماعة من صميم مجال علم النفس .

والحقيقة أن اسهام علماء النفس في هذا المجال ـ سواء داخل العالم العربي أو خارجه ـ لا يزال أقل من اسهام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد . فضلا عن أنه أحدث . وان كان اسهامهم يتميز خلال العشرين سنة الاخيرة بالعمق في تحديد المتغيرات ، وتصميم المقاييس المختلفة لتقدير ودارسة التنمية والتحديث .

ومن الإسهامات الرائدة في هذا المجال ، ما قدمه لنا عالم النفس الأمريكي ماكـلـلاند عن الدافعية للانجاز عند الفرد وعلاقتها بتنمية وتحديث المجتمع .

٢ ـ الدافعية للانجاز وتنمية المجتمع :

يدرس علماء النفس وعلماء الاقتصاد منذ الستينات الأطار النظري الذي قدمه ماكللاند والذي يرى فيه أن العوامل التي أدت الى تقدم العالم وتطوره ووصوله الى هذا المستوى من التقدم والرقي ليست هي المصانع ولا المعادن ولا التجارة أو الاسواق فهذه كلها عوامل خارج الانسان ، كما أن العامل المسؤول عن النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة ليس المخططون الاقتصاديون ، وليس السياسيون ، ولكن المسؤول عن هذا وذاك : الدافعية للانجاز .

كما أوضحت البحوث التي اجريت في هذا المجال أن الأفكار السائدة عن رجال الاعمال خاطئة ، فليس المكسب أو الربح المادي في ذاته هو الذي يجعل رجل الأعمال يعمل بجد واجتهاد ويغامر وينافس ، لكنها الرغبة القوية في الإنجاز ، الرغبة في أن يعمل عملا ممتازاً ، أما الربح فهو مقياس من بين المقاييس العديدة التي توضح له ما قيمة العمل الذي أنجزه وما نتيجة عمله ، فليس من الضروري أن يكون هو الهدف ذاته .

ويبرهن ماكللاند على هذا الغرض بنتائج البحوث التي اجراها في الدول الرأسمالية والشيوعية ، ففي دراسة قام بها في ثلاثة مجتمعات هي : الولايات المتحدة الامريكية ، ايطاليا ، بولندا وهي تمثل مستويات وأنماط مختلفة من النمو الاقتصادي ، اتضح من هذه الدراسة ان المـديرين في بولندا يحصلون على درجات مرتفعة في مقاييس الدفاعية للانجاز تماثل الى حد كبير الدرجة التي يحصل عليها المديرون في الولايات المتحدة الامريكية . اما المديرون في ايطاليا فلقد حصلوا على درجات أقل من نظرئهم في بولندا والولايات المتحدة الامريكية . ويرى ماكللاند أن انخفاض درجة المديرين الإيطاليين ـ وبالتالي معظم الايطاليين ـ في الدافعية للانجاز ادى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي (مقدر بمقدار ما تصدره ايطاليا وما تنتجه من قوى كهربائية) في ايطاليا .

ومما يسوقه الباحث للبرهنة على صحة فروضه ، عدم وجود فروق حقيقية في درجة الدافعية للانجاز بين المديرين الذين يعملون في مشاريع حكومية في أمريكا والمديرين الذي يعملون في مشاريع خاصة بهم (ماكللاند ١٩٦٧م) .

ويرجع الإنخفاض في المستوى الاقتصادي في بريطانيا والسويد منذ الخمسينات الى انخفاض الدافعية للانجاز عند الفرد فيهما ، وخاصة عند رجال الأعمال ، كما يرجع التقدم الاقتصادي والتقني في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الى الدافعية للانجاز عند أفراد هاتين الدولتين .

وفي دراسة أخرى أجراها مليكيان وآخرون عن الدافعية للانجاز عند عينة من أفغانستان ، البرازيل ، المملكة العربية السعودية وتركيـا ، وانجلترا ، أوضحت نتائجها أن درجة العينة الانكليزية في الدافعية للانجاز أقل من درجة أي من هذه البلاد النامية ، مما تضيف برهان آخر يؤيد فرض ماكللاند . (مليكيان ١٩٧١) .

٣ ـ تعريف الدافعية للانجاز :

اذا كان ماكللاند يرى أن الدافعية للانجاز هي المحرك الأساسي للتنمية والتحديث في المجتمع ، فما هو الدافع ؟ وما هي الدافعية للانجاز ؟ اصطلح علماء النفس على أن الدافع : حالة من التوتر داخل الفرد تثير وتؤكد وتوجه السلوك نحو هدف محدد .

فالدافع اذا هو الذي يحرك الفرد ، ويوجه سلوكه نحو هدف محدد ، ولولا الدوافع المختلفة لما تحرك الانسان ، وعندما يشبع الانسان دافعاً ، يتجه نحو اشباع دافع آخر . . . وهكذا .

أما الدافعية للانجاز فيعرفها هنري موري بأنها : الرغبة في انجاز شيء ما صعب ، واتقانه في سرعة واستقلال بقدر الأمكان ، والتغلب على العوائق للوصول الى مستوى ممتاز ، والتفوق على الآخرين (موري ١٩٦٤) .

ويمكن أن نصف الشخص الذي يحصل على درجة عالية في الدافعية للانجاز بأنه أكثر اهتماماً بالأنشطة التي تتطلب تدريباً ناجحاً للمهارة اللازمة لانجاز الواجب أو العمل ، فلا يعتمد على المخاطرة أو المصادفة في تحقيق نجاحه وتفوقه ، ويميل الى مواجهة التحدي في انجاز الواجبات متوسطة الصعوبة ، فلا يقبل على الأعمال السهلة أو الصعبة جداً أو الأكثر مخاطرة .

كما أوضحت الدراسات بعض الصفات التي توجد في الشخص الذي يحصل على درجات مرتفعة في الدافعية للانجاز منها :

١ ـ يفضل هذا الشخص المواقف والأعمال التي يتخذ فيها المسؤولية الشخصية عن النتائج والحلول .

٢ ـ يميل الى تحقيق أهداف ذات صعوبة متوسطة ، وأن يقوم بنوع من

المخاطرة المحسوبة ، فاستراتيجيته ملائمة لاحتياجاته .

٣ ـ يحتاج الى عائد ملموس لعمله ، فهـو بعد الانتهاء من عمله يريد أن يعرف كيف أدى عمله ، وما نتيجته ، والى أي مدى يعمل جيداً ، وذلك لكي يشبع دافعية الأنجاز عنده .

وفي مجال الأعمال والمشروعات الاقتصادية يأتي هذا العائد في صورة المال (ماكللاند ١٩٦٧ ، ١٩٧٢) .

ويمكننا القول أنه اذا كان الفرد يقضي معظم وقته في التفكير في أن يعمل الأعمال التي يقوم بـأدائها بصورة أفضل ، فان علماء النفس يقولون أن يملك الأهتمام بالانجاز ، أما اذا كان يقضي معظم وقته في التفكير في الاسرة ، والأصدقاء أو الأقارب فهو يملك الاهتمام بالتواد وبالعلاقات مع الآخرين ، أما اذا كان يفكر كثيراً في كيف يكون رئيساً فانه يهتم هنا بالسيطرة على الآخرين والتحكم فيهم أي يهتم بالقوة ، وفي الحالتين الأخيرتين يكون اهتمامه بالانجاز أقل .

ويمكن أن توجد الدافعية للانجاز عند كثير من الأشخاص الذين يشتغلون المهن المختلفة ، وبدرجات متفاوتة ، ولكنها ترتفع أكثر عند رجال الأعمال ، وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يحصلون على درجات مرتفعة في هذه الصفة في المجتمع ، كلما كان المجتمع منجزاً ومتقدماً .

٤ ـ قياس الدافعية للانجاز :

استطاع علماء النفس تصميم الأدوات ـ سواء كانت موضوعية أو اسقاطية ـ التي تقيس الدافعية للانجاز عند الفرد ، ويوجد العديد منها الآن ، ومتوفر بعضها باللغة العربية (جابر ١٩٦٨ ، قشقوش ١٩٧٩) وكانت المشكـلة الأكثر صعوبة هي قياس الدافعية للانجاز في المجتمع

ككل ، فابتكر ماكللاند طريقة لتحديد مقدار الدافعية للانجاز في مجتمع ما ، وذلك عن طريق دراسة وتحليل مضمون كتب القراءة التي تدرس للطلاب في مدارس ذلك المجتمع . فقام ببحث على ٢٢ دولة لمعرفة العلاقة بين مستوى الدافعية للانجاز في كتب القراءة التي تدرس فيها ، والنمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول (مقدرا بمقدار ما تصدره هذه الدول من منتجات ، وما تنتجه من قوى كهربائية) . فوجد ارتباطاً واضحاً بين المتغيرين .

ونورد هنا نموذجين للقصص التي تدرس للطلاب في كتب القراءات ، النموذج الأول من الهند والثاني من الصين .

النموذج الأول ويدرس لطلاب الصف الرابع الأبتدائي بالهند :

(. . . لا تضمر للانسان شراً أبداً ، فالعالم وهم ، الأطفال والجياد والأبقار كلها مجرد رابطة من القدر . انهم جميعا زائلون ، فكل منهم بعد أن يقوم بدوره في الحياة سوف يختفي . ولذلك يجب ألا تصرخ وراء الأغنياء فهم غير دائمين ، ومهما طالت أيام حياتنا ، فمن الحكمة ألا نقيم علاقات . . . وعلينا ان نقضي حياتنا دون مشاكل ، فليس هذا وقت نهاية الظلم والضيم ، ولذلك من الأفضل أن نحيا ونحن على علم بحقيقة الحياة . . .) .

أما النموذج الثاني فهو يدرس أيضاً لطلاب الصف الرابع ولكن في الصين : (كيف احببت أن تعلم . . كنت قد أرسلت الى مدرسة فنية ، وكنت سعيداً جداً فكنت أصبح مسروراً ، ولكن التعلم ليس سهلاً جداً ، في البداية لم أكن أستطيع فهم ما يعلمه لنا المدرس ، وكنت دائماً أحصل على علامة منخفضة في امتحاناتي ، وكان التلميذ الذي يجلس بجواري متحمس جداً ، ويعتبر تلميذاً بارزاً ، وعندما وجد أنني لا أستطيع حل المسائل عرض أن يريني كيف حلها هو ، ولكنني لم أنقل

منه . . . فيجب علي أن أتعلم من خلال تفكيري أنا ، فأعدت له ورقته وشرحت له أنني جربت أن أحلها بنفسي . . وكنت أحياناً أعمل في حل المسائل حتى منتصف الليل ، واذا لم أستطع الانتهاء منها أبدأ في العمل مبكراً جداً في الصباح ، وأصبحت العلامات المنخفضة في امتحاناتي قليلة جداً ، وهزمت مصاعبي ، وارتفعت علاماتي وتخرجت وذهبت الى الكلية . . .) .

لنقارن بين هذين النموذجين ، الأول بعيد كلية عن الدافعية للانجاز ، ولا يوجه الطفل الى هذا الدافع ، أما النموذج الثاني فيعلم الطفل مجموعة من العادات السلوكية ، مثل المجاهدة ، والاعتماد على النفس في اتمام العمل وعدم اليأس وهي في مجموعها تؤدي الى الدافعية للانجاز .

واذا كان هذان النموذجان من الوضوح بحيث يمكن لغير المتخصص أن يميز بينهما من حيث الدافعية للانجاز ، الا أن هناك العديد من القصص التي تتطلب دقة ومهارة ومران لتحليل مضمونها ، وللخروج منها بنتيجة موضوعية عن تقدير الدافعين للانجاز فيها . ولقد وضع علماء النفس المعايير والطريقة التي تمكنهم من الوصول الى مثل هذه النتيجة ويستخدمونها الآن في بحثوهم .

وقام ماكللاند وزملاءه بتحليل كتب الأطفال في مدارس انجلترا (وعدد من الدول الأخرى) سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥٠ فوجدوا أن ترتيب انجلترا في الدافعية للانجاز عام ١٩٢٥ الخامسة من ٢٥ دولة ، وكان اقتصادها في ذلك الوقت في وضع حسن أما في سنة ١٩٥٠ انخفض مستوى الدافعية للانجاز فيها وأصبح ترتيبها ٢٧ من بين ٣٩ دولة ، ولقد بدأ اقتصادها في التدهور منذ ذلك العام (١٩٥٠) ، والآن يشعر قادتها بالتأثيرات الصعبة على اقتصادها ، ويرجع هذا الى انخفاض روح العمل

والأنجاز . (ماكللاند ١٩٧٢) .

ولوجود هذه الرابطة والعلاقة الواضحة بين تحليل كتب الأطفال في المدارس ومقدار ما به من دافعية للانجاز ـ والمستوى الأقتصادي للمجتمع ، اطمأن ماكللاند الى هذه الطريقة في قياس الدافعية للانجاز في المجتمع .

وان كان هناك طريقة أخرى لقياس وتقدير هذه الصفة وهي تقوم على استخدام الأسئلة الموضوعية ، التي يجيب عليها المفحوص بنعم أو لا ، وتستخدم هذه الطريقة لتقدير هذه الصفة عند الأفراد . والدراسة الحالية اعتمدت على نتائج بحوث استخدمت هذه الطريقة الأخيرة .

٥ ـ العوامل التي تؤدي الى الدافعية للانجاز القوية :

اذا كنا قد حددنا دور الدافعية للانجاز في التنمية وعرفنا ما يقصد بها نتحدث الآن عن العوامل التي تساهم في ظهورها ونموها عندد الأفراد، ، ويكاد يجمع علماء النفس على أن السلالة أو المناخ ليسا من مصادر الدافعية للانجاز ، والدليل على ذلك أن مستوى الدافعية للانجاز بعد عام ١٩٢٥ بدأ في الارتفاع في الاتحاد السوفيتي ، في حين أنه في السويد وانجلترا بدأ في الانخفاض ، وبالتأكيد لم تحدث تغيرات متساوية في الجينات أو المناخ لهذه الدول في نفس هذه الفترة ، ادت الى ارتفاع الدافعية للانجاز في احدها والى انخفاضها في الأخرى .

كما أن الولايات المتحدة الامريكية في وضع حسن لأنها استقبلت مهاجرين معظمهم مرتفعين في الدافعية للانجاز ، ولكن سياسة تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة والحد من عدد المهاجرين قلل من فرص الاستمرار في استقبال مثل هؤلاء الأشخاص . وهذه السياسة استمرت في اعطاء الأفضلية للمهاجرين من أقطار شمال اوروبا الذين انخفضت لديهم درجة الدافعية للانجاز ، وقيدت الهجرة من الأقطار التي ارتفعت

لديها هذه الصفة . وهذا يفسر لنا بداية انخفاضها وتدهورها في المجتمع الامريكي .

ولكن يبقى السؤال دون اجابة : كيف تنشأ هذه الصفة عند الفرد ؟ هل هي موروثة أم مكتسبة ؟

انها مكتسبة وليست موروثة ، فالفرد يكتسبها خلال طفولته من الأسرة والمجتمع خلال عملية التنشئة الأجتماعية . انها تنشأ عند الفرد من القيم والعادات والتقاليد التي تتمسك بها الأسرة وتربي وتنشىء أطفالها عليها ، هذا هو المصدر الحقيقي للدافعية للانجاز .

ويتفق معظم الباحثون على أن الاسرة والعلاقات بين الوالدين والابناء هي العامل الأهم في ارتقاء الرغبة في الانجاز عند الأبناء . كما برهنت الكثير من البحوث على أن منح الوالدين القدر الملائم من الاستقلال للابناء ، وحثهم على الاجتهاد والعمل في مراحل نموهم المختلفة ، يساعد على ارتفاع هذه الصفة عند الابناء . ويجب ان نميز بين تشجيع الوالدين للاستقلال المطلق الغير موجه ، وتشجيعهم على الاستقلال المنجز بصفة خاصة ، فالأول قد يؤدي الى التدليل ، والثاني يؤدي الى الدافعية للانجاز .

كما يجب أن نميز بين علاقة الأب بالأبناء والذكور منهم خاصة ، وعلاقة الام بالابناء وخاصة الأناث ، وأثر ذلك على هذه الصفة عند الابناء ، فلقد أوضحت البحوث التي اجريت على بعض الأسر ، انه بالنسبة للابناء الذكور هناك ثلاثة عوامل هامة في تقوية الدافعية للانجاز عندهم وهي :

معايير والديه مرتفعة للانجاز ـ الدفء العاطفي في الاسرة ، العلاقات بين الوالدين ، وبين الوالدين والأبناء ، التشجيع والحث المستمرين على الانجاز ـ ألا يكون الأب متسلطاً أو مسيطراً .

كما برهنت بحوث أخرى على أن اهتمام الأم بالانجاز عند ابنتها يرتبط بالايجاب بالدافعية للانجاز عد الاناث من الأبناء . ومن الجدير بالذكر هنا فرض هورنر Horner الذي خرجت به عام ١٩٦٨م في رسالتها للدكتوراه ، عندما كانت تدرس الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في المجتمع الامريكي ، وهذا الفرض مؤداه : أن الذكور لديهم الدافعية للانجاز أعلى من دافع تحاشي الفشل ، أما معظم الاناث فلديهن دافع تحاشي النجاح أعلى من الدافع للانجاز . اي ان الذكور يحصلوا على درجات أعلى من الاناث في الدافعية للانجاز ـ وذلك لأن الاناث يخفن من النجاح ، ويشعرن بالقلق من تحقيق هذا النجاح ، لأنهن يتوقعن نتائج سلبية من النجاح أو التفوق ، من هذه النتائج : (النبذ الاجتماعي ، وانخفاض درجة الانوثة عندهن).

ولقد أثار هذا الفرض جدل شديد بين الباحثين في هذا المجال ، وأجريت العديد من البحوث حوله في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوضحت بعض البحوث أنه اذا تساوت الظروف الاسرية التي تشجع على الانجاز وتحث عليه الابناء ذكوراً واناثاً فسوف تتساوى الأناث مع الذكور في الدافعية للانجاز (كاجان ومويس ١٩٦٢) ولا تزال نتائج البحوث غير منسقة في هذا المجال .

٦ ـ الدافعية للانجاز عند المرأة الكويتية :

من المناقشة السابقة يمكن أن ندرك مدى العلاقة بين الدافعية للانجاز والتنمية في المجتمع . فكلما ارتفعت الدافعية للانجاز عند معظم أفراد مجتمع ما كلما ازدادت عوامل تنمية هذا المجتمع ، وتقدم اقتصادياً واجتماعياً .

ويمكننا القول أيضاً أن الأشخاص الذين يحصلون على درجات مرتفعة في الدافعية للانجاز يكون اسهامهم أكثر وأعمق في تنمية

مجتمعهم ، ويكونون قادرين على المساهمة الايجابية النشطة في دفعه نحو الرقي والتطور والارتقاء .

ويتبادر الى الذهن السؤال التالي :

هل المرأة الكويتية تملك ما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية للكويت ؟ أم هي في درجة أقل من الرجل في هذا المجال ؟

وبمعنى آخر ، واتفاقاً مع فرض ماكللاند ، هل الدافعية للانجاز عند المرأة الكويتية أقل مما عند الرجل الكويتي ؟

ومما شجعنا على كتابة هذه الدراسة ، أن الاجابة على هذا السؤال بين أيدينا ، ومن نتائج بحوث أجريت على الدافعية للانجاز ـ خلال العشر سنوات الاخيرة ، في الكويت . ونعرض بايجاز لهذه البحوث ونتائجها لنخرج بالاجابة على السؤال المطروح .

البحث الأول :

أجري هذا البحث على عينة تتكون من ١٠٣ طالب و١٠٨ طالبة من الطلبة الكويتيين بجامعة الكويت ، وتتراوح أعمارهم بين ١٧ ـ ٢٧ سنة .

واستخدم الباحث مقياس الدفاعية للانجاز من اختبار ادوارد للتفضيل الشخصي . وذلك بعد أن تأكد الباحث من ثبات وصدق هذا المقياس في الكويت .

ومن نتائج البحث أن الطلاب حصلوا على متوسط مقداره ١٢,٦٠ بانحراف معياري ٤,٤٩ ، أما الطالبات فحصلن على متوسط مقداره ١٢,٢٨ بانحراف معياري مقداره ٤,٣٨ .

وبدراسة الفرق بين المتوسطين ، اتضح عدم وجود فرق دال بين المجموعتين أي لا يوجد فرق بين الطلاب والطالبات في الدافعية للانجاز

في هذا البحث (تركي ١٩٨٠ أ) .

البحث الثاني :

وفي هذا البحث كانت العينة تتكون من ٣٧ طالب و ٣٧ طالبة من الطلبة الكويتيين بجامعة الكويت . واستخدم الباحث نفس المقياس السابق ، واتضح من نتائج البحث أن متوسط الطلاب في الدافعية للانجاز ١٢,٠٥ بانحراف معياري ٣,٦٠ ، وكان متوسط درجات الطالبات ١٣,٤٣ بانحراف معياري ٤,٣٢ . وعلى الرغم من ارتفاع متوسط الطالبات عن متوسط الطلاب ، الا أن الفرق بين المتوسطين غير دال أي أن هذا البحث أوضح أيضاً عدم وجود فرق واضح بين الطلاب والطالبات الكويتيين في الصفة المدروسة . (د. تركي ١٩٨٠ ب) .

البحث الثالث :

وفي هذا البحث كانت العينة تتكون من ١٠٣ طالباً و ١٠٨ طالبة واستخدم الباحث مقياسين للدافعية للانجاز من اختبار كاليفورنيا ، المقياس الأول يقيس الدافعية للانجاز عن طريق الاستقلال ، ويتميز الشخص الذي يحصل على درجات مرتفعة فيه بأنه : ناجح نشيط ، يخطط للمستقبل ، يحقق ذاته ، عنده قدرات عقلية فائقة .

أما المقياس الثاني فيقيس الدافعية للانجاز عن طريق المسايرة ، ويتصف الشخص الذي يحصل على درجات مرتفعة فيه بأنه : متعاون منظم ، يتحمل المسؤولية متزن ، مخلص ، مثابر ، يفضل النشاط العقلي والانجاز ، يتقبل القواعد .

وتحقق الباحث من ثبات وصدق هذين المقياسين بالكويت .

ويوضح الجدول رقم (١) متوسط درجات الطلاب والطالبات في هذين المقياسين .

جدول رقم (١)

يوضح المتوسط والانحراف المعياري للطلاب والطالبات

في مقياس الدافعية للانجاز عن طريق الاستقلال والدافعية للانجاز عن طريق المسايرة

المقيــاس	طلاب		طالبات	
	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
الدافعية للانجاز عن.طريق الاستقلال	١٣,٨٢	٣,٣٨	١٣,٧٧	٣,٣٠ ،
الدافعية للانجاز عن طريق المسايرة	١٣,٣٠	١,٦٤	١٢,٩٨	١,٥٢

ويتضح من الجدول رقم (١) أن الفرق بين الطلاب والطالبات الكويتيين في المقياس الأول والثاني غير دال . أي ان الطلاب والطالبات في هذه الدراسة في نفس المستوى من الدافعية للانجاز .

البحث الرابع :

تتكون عينة هذا البحث من ١٦٤ طالباً و ١٧١ طالبة من الطلبة الكويتيين بجامعة الكويت ، ومعهد المعلمين ، وتتراوح أعمار أفراد العينة بين ١٨ ، ٢٥ سنة . واستخدم الباحث لدراسة الفرق بين الطلاب والطالبات في الدافعية للانجاز ثلاثة مقاييس :

١ ـ مقياس مستوى الطموح .

٢ ـ مقياس التحمل .

٣ ـ مقياس المثابرة .

ويرى الباحث أن مستوى الطموح ، والمثابرة والتحمل من المكونات الجوهرية للدافعية للانجاز ، على أساس أن من يحصل على درجة مرتفعة في كل منها يتصف برغبته القوية في الانجاز .

ويوضح الجدول رقم (٢) متوسط درجات الطلاب والطالبات الكويتيين في هذه المقاييس الثلاثة .

جدول رقم (٢) يوضح
المتوسط والانحراف المعياري للطلاب والطالبات الكويتيين
في مستوى الطموح ، والتحمل والمثابرة

المقياس	طلاب		طالبات	
	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
الطموح	١٧,٣٦	٤,٠٢	١٦,٠٩	٣,٤٢
التحمل	١٨,٢١	٥,٥٦	١٦,٩١	٤,٤٥
المثابرة	١٤,٢٦	٥,٦٨	٥,٦٨	٤,٠٨٩

وبدراسة الجدول رقم ٢ يتضح أنه على الرغم من ارتفاع متوسط درجات الطلاب على متوسط درجات الطالبات في المقاييس الثلاثة (الطموح ، التحمل ، المثابرة) الا الفروق بين المتوسطين في الاختبارات الثلاثة غير دالة ، أي أن الفرق بين الطلاب والطالبات في الاختبارات الثلاثة فرق غير حقيقي . ويرجع الى الصدفة .

وهذا يعني أنه لا فرق يذكر بين الطلاب والطالبات في هذا البحث

أيضاً في الدافعية للانجاز (عبد القادر ١٩٧٧) .

٧ ـ مناقشة وتعليق :

من نتائج البحوث الأربعة السابقة ، يتضح اتساق نتائجها كلها في عدم وجود فروق دالة بين الطلاب والطالبات في الدافعية للانجاز مع اختلاف العينات والادوات والباحثين . وبناء على هذه النتائج ، وعلى الاطار النظري للعالم الامريكي ماكللاند يمكن القول أن المرأة المثقفة لا تقل في مساهمتها ورغبتها في المساهمة في تنمية مجتمعها عن الرجل الكويتي المثقف . ولا غرابة في ذلك فلقد أصبحت ثقافتنا العربية تسمح للاناث بمنافسة الذكور والتفوق عليهم أحياناً ، خاصة في مجال التعليم وخدمة المجتمع ، ولا يؤدي ذلك الى النبذ الاجتماعي أو مخالفة القيم والعادات أو التقليل من درجة أنوثتها .

وهذه النتائج تتفق مع التفسير القائل بأن دور المرأة في المجتمع يرتبط ارتباطاً بالدافعية للانجاز عندها ، بمعنى أنه كلما كان المجتمع يعطي المرأة فيه دوراً ايجابياً فعالا ويشجعها على العمل خارج المنزل ، وعلى المساهمة في تنمية المجتمع ، والاشتراك الفعال الايجابي في قضايا مجتمعها كلما شجعها ذلك على البذل ، والاجتهاد والاعتماد على النفس ، والطموح ، مما يساعد ويساهم في تقوية دافعيتها للانجاز .

ويبدو من الملاحظات المختلفة للباحث أن دور المرأة الكويتية داخل الاسرة وخارجها يقترب من دور الرجل ، كما يبدو أن الامهات الكويتيات تحث بناتها على الانجاز ولو في مجال العلم ، مما ينمي عندهن الرغبة في الانجاز والتفوق في الكبر .

ومن المهم الآن أن نؤكد على أهمية البيئة الاجتماعية التي ينشأ ويعمل فيها الفرد ، فاذا كان فرداً ما يملك دافع الانجاز قوي ، ولكن

البيئة لا تسمح له ولا تشجعه على استثماره واشباعه والاستفادة منه ، أحبط الفرد ، وانخفض ذلك الدافع حتى يذبل أو يتجه نحو أعمال ضارة بالمجتمع أو معوقة لتنميته .

واذا قارنا هذه النتائج بنتائج أحد البحوث الامريكية (البحث الأول والثاني من هذه الدراسة استخدما القياس المستخدم في البحث الأمريكي . ولذلك يمكن المقارنة بين نتائجها) الذي أجري على عينة من الطلاب والطالبات الامريكيين ، نجد أن البحث الأمريكي أوضح وجود فرق بين الطلاب ١٥,٦٦ والطالبات ١٣,٠٨ الأمريكيين في الدافعية للانجاز ، والفرق دال وواضح بينهما ، وهذا ما دفع هورنر الى الخروج بفرضها من أن الذكور يتفوقوا في الدافعية للانجاز عن الاناث ، وهو ما لم يصدق في الثقافة العربية في الكويت .

وان كنا نلاحظ ان متوسط درجات الطلاب الكويتيين أقل بوضوح من متوسط درجات الطلاب الامريكيين في الدافعية للانجاز وهو ما يجعلنا نعمل على تقوية الدافعية للانجاز عند الطلاب الكويتيين. وأن يكون أحد أهداف تنشئتنا لأبنائنا في الاسرة أو المدرسة هو أن نرفع من الدافعية للانجاز عندهم .

أما اذا قارنا متوسط الطالبات الكويتيات بمتوسط الطالبات الامريكيات فلا نجد فرق واضح بينهن .

ويتبادر الى الذهن السؤال الهام التالي : هل يمكن تنمية وتقوية الدافعية للانجاز عند الفرد ؟

الاجابة على هذا السؤال بالايجاب ، وحيث أن الدافعية للانجاز مكتسبة ومتعلمة من المجتمع ، فيمكن تقويتها وتنميتها في الفرد

وقد قام ماكللاند بعدة محاولات في هذا السبيل ، احداها في

المجتمع الامريكي والثانية في الهند ، وكل منها أدت الى نتائج ايجابية مشجعة .

ففي المحاولة التي قام بها في أمريكا ، نظمت دورة تدريبية لمجموعتين من الأولاد أعمارهم حول ١٤ عاما ، منهم مجموعة من الطبقة المتوسطة والاخرى من الطبقة الدنيا ، وكانوا جميعا يحصلون على درجات منخفضة في الدافعية للانجاز قبل التدريب . وبعد البرنامج التدريبي تحسنت درجات الاطفال في المدرسة وفي الدافعية للانجاز . واستمر أفراد مجموعة الطبقة المتوسطة في التحسن حتى بعد انتهاء التدريب بعامين أما أفراد مجموعة الطبقة الدنيا فقد أظهروا تحسنا في السنة الأولى بعد التدريب فقط ، وبعدها انخفض مستواهم الى ما كانوا عليه قبل التدريب ، ويفسر القائم بالتدريب ذلك ، بأن هؤلاء الأولاد عادوا الى بيئتهم التي لا يقوم فيها الوالدين أو الأصدقاء بتشجيع الأولاد أو حثهم على الانجاز أو الحراك الى أعلى والترقي في مستواهم .

وهذا يعني أنه يمكن تقوية وتنمية الدافعية للانجاز عن الأفراد ، ولكن هذا وحده ليس كافياً ، فمن الضروري والهام أن تكون البيئة (الاسرة ـ بيئة العمل ـ جماعة الاصدقاء) صالحة ومشجعة لمثل هؤلاء الأفراد . فلا يمكن أن تنبت البذور في تربة غير صالحة . (ماكللاند ١٩٧٢) .

واذا كنا قد بدأنا هذه الدراسة بأن الفرد أساس التنمية والتحديث ، فاننا هنا نوضح بأن البيئة الاجتماعية هي التي تنشيء الفرد في الصغر ، وهي التي تشجعه وتستثمر دافعيته في الكبر . ولذلك يمكن أن نبدأ بتنمية الدافعية للانجاز عند الكبار الذين سيقومون بتنشئة الصغار عليها ، ويكونون بيئة صالحة لهم سواء في الأسرة كآباء أو في المدرسة كمدرسين ، أو في العمل كرؤساء . ولكن ذلك يحتاج الى مجهود ورغبة وعزيمة وتحمل ومثابرة وصبر .

المراجع

العيسي ، جهينة ، (١٩٧٩) التحديث في المجتمع القطري المعاصر . الكويت : شركة كاظمة للنشر .

تركي ، مصطفى أحمد (١٩٨٠ أ) الفرق بين الذكور والاناث الكويتيين في بعض سمات الشخصية . في تركي : مصطفى أحمد (محرر ، بحوث في سيكولوجية الشخصية بالبلاد العربية . الكويت : مؤسسة الصباح للنشر .

جابر ، جابر عبد الحميد ، (١٩٦٨) كراسة تعليمات مقياس التفضيل الشخصي . القاهرة دار النهضة العربية .

حسين ، عليه (١٩٧٧ :) التنمية نظريا وعمليا ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

عبد القادر ، محمود ، (١٩٧٧) دراستان في دوافع الانجاز وسيكولوجية التحديث للشباب الجامعي . القاهرة : الأنجلو المصرية .

قشقوش ، ابراهيم ومنصور طلعت . (١٩٧٩) دافعية الانجاز وقياسها . القاهرة : الانجلو المصرية .

Kagan, J. & Moss, H. (1962) Birth to Maturity: A study of Psychological Development. London: Wiley.

Mcclelland, D. (1967) Business Drive and National Achievement. in: Bell, (G. (Ed.) Organigations and Human Behavior. New Jersey: Printic Hall.,

Mcclelland, D. (1972) That Urge to Achieve. In: Luthans, F. (ed.)

Contemporary Readings in Organigational Behavior. New York: MC Graw Hill.

Melikian, L. et al. (1971) Achievement Mativation in Af-ghanistan, Bragil, Saudi Arabia, and Turkey. The Journal of Social Psychology,

Torki, M. A. (1980B) The differences between Kuwaiti and Non-Kuwaiti university students in Extraversion, Neuroticism, Achievement, Flexibilty and self-confidences. in: Torki, M. A. (Ed.) Researches in Psychology of Personality in Arab Countries. Kuwait: Sabah publishing Inst.

Murry, E. (1964) Mativation and emotion. New York: Printice Hall.

Weiner, B. and Kukla, A. (1970) An Attributional Abalysis of Achievement Motivation. Journal of Personality and Social Psychology.

دور التعليم في تطوير وضع المرأة في المجتمع العربي

د. أمل حمد الفرحان
مدرسة ـ قسم الادارة العامة
كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الاردنية

١ ـ مقدمة

في العصر الحديث نواجه تجربة تغيير شامل يصيب كل شيء وكل انسان ولا يقع تحت سيطرة أحد .

وفي حين يمكن اعتبار هذا التغيير عفويا الا أنه من جانب آخر يعتبر من أكثر عمليات التاريخ تصميما واستمرارية . وبما أنه لا يستطيع أحد ان يتجنب عملية التغيير هذه، لذلك يجب على كل انسان ان يهتم بها .

ان التغييرات الثورية في أساليب حياة الانسان في العصر الحديث والتي كانت لقرون عديدة محصورة بصورة أساسية بالعالم الغربي أصبحت الآن تصيب جميع أقطار الجنس البشري .

وان نمطاً عالمياً للتحديث بدأ يظهر من مختلف المجتمعات التقليدية ليصيب قيمها ومؤسساتها وان السكان من جميع الاجناس مواجهون بالتحدي الذي يجبرهم على تحديد مواقفهم واتجاهاتهم نحو التغييرات الاساسية المطروحة على مستوى عالمي وان تحديد الموقف هذا لم يعد عملية نظرية فقط .

ويجب على المجتمع العربي من أجل حفظ ذاته وبقائه ان يعمل

على تفهم صحيح لتطورات العصر الحاضر وان يصوغ مجموعة القيم والمؤسسات التي تناسب مصالحه ومصالح مواطنيه وان يدعم ويحمي هذه القيم .

ويجب ان يلاحظ بأن جذور تطورات العصر الحديث متواجدة في الحقيقة ضمن ظاهرة نمو المعرفة . ولقد كان هذا النمو في القرن العشرين سريعا لدرجة أن أنظمة وهياكل المعرفة في حقول متخصصة معينة جرى تجاوزها كليا أو اعادة صياغتها ضمن جيل واحد . وان هذه العملية المتعلقة بالنمو العقلي للحضارة هي عملية مستمرة ولم تتعرض لتباطوء .

ان تأثير المعرفة الجديدة كان ملحوظا بصورة خاصة في حقل الاقتصاد وبنفس الاهمية ظهرت تغيرات أساسية في حقل التغير الاجتماعي .

وقبل ان يتقبل المجتمع مبدأ « التحديث » كهدف قومي يتوجب علينا ان ندقق ونتبين طبيعة الاهداف النهائية لهذا التحديث اذ كثيرا ما يحدث ان شعوبا تلزم نفسها بعملية التحديث متوقعة أنه بعد تحمل التضحيات والجهود التي ترافق عملية التصنيع والتطور فانه في نهاية ذلك يصبح المستقبل خال من المشاكل وان مثل هذا التصور يشمل الكثير من التفاؤ ل لان الحقيقة انه لا توجد أمة تحوز قاعدة صناعية واسعة ومستوى معيشة عالي وتطبيقات تكنولوجية متطورة قد وصلت حد العيش بدون مشاكل .

ومن المهم للبلدان العربية ان تتفهم جيدا متطلبات التحديث ونتائجه وان تدرك بان الالتزام بأحداث التغيير هو في الواقع مسار لا نهاية له .

وبصورة خاصة من المهم محاولة فهم طبيعة الحياة التي يتيحها

مجتمع حديث وان مثل هذا التفهم والتقدير للمستقبل هما ضمان هام ضد الاصابة بخيبة الامل واليأس وبخاصة من قبل المرأة .

وبالرغم من ان تعبير « التحديث » هو مفهوم غير محدد ولكنه بصورة عامة يستعمل للاعراب عن نمو العقلانية والتجرد من التعصب العقائدي مما ينتج عن تغيرات في طبيعة توجهات الفرد المتعلقة بالسلوك والنواحي الاقتصادية والسياسية في مجتمعه . وان هذه التغيرات مرتبطة احدها بالاخر . ومن الواضح ان معظم البلدان العربية ان لم يكن فيها جميعا يواجه المجتمع عملية تحول شاملة هي في الحقيقة أكثر من مجرد مجموع تحولات صغيرة .

ان بعض الناس في البلدان العربية لديهم الاستعداد للاعتقاد بان اي تغير هو للافضل وهناك آخرين في البلدان العربية يشعرون بأن الكثير مما لدينا هو متفوق على ما هو معروض علينا . وهذه الفئة لديها القناعة بان الكثير من التغيرات التي يتيحها العالم الحديث للدخول في حياتنا اليومية لا تمثل تحسنا بينما بعضها يمثل بالتأكيد كارثة .

وان الغاية العامة من هذه الورقة هي التركيز على ذلك القطاع من مجتمعنا الذي هو أقل تطورا وتحديثا وان تجسد التغيرات التي قد تلعب دورا في مجمل بناء نظامنا الاجتماعي .

ويجب علينا ان نذكر ان التغيير بهذا الصدد هو ليس ثورة على النظام الاجتماعي القائم بل هو اصلاح للقوى الفاعلة والممارسات في المجتمع أثناء عملية التحديث وان اهم متطلبات التغيير في هذا المجال هو تحديث الاتجاهات والنظرات الاساسية في الفرد .

وبالرغم من وجود خلافات بين علماء الاجتماع حول كيفية تغير القيم والاتجاهات في المجتمع الا انه يمكن التركيز على نظرية ان

التغيرات في الاتجاهات والقيم هي ضرورة سابقة لخلق مجتمع حديث ذو نظام اقتصادي وسياسي متطور، وأني أعرض هذه النظرية على أساس وجود فرض مسلم به هو ان الاتجاهات العامة وأهم من ذلك السلوك المناسب من قبل الافراد هو أمر سيتحقق بداهة عندما تتاح الفرص والحوافز لهؤلاء الافراد .

والسؤال الذي يثار هو كيف يمكن للمرأة ان تطور لذاتها المهارات والاتجاهات الحديثة ؟ ثم كيف يمكن لمجتمع ان يصبح حديثا بما في ذلك نظامه الاقتصادي ونظريته السياسية ؟ ثم أيها يأتي اولا أفراد متطورون أم مؤسسات متطورة ؟ .

ان من السهل التعميم في القول بان الافراد المتـطورين والمؤسسات المتطورة أمران مترابطان . ومع ذلك فان هذه الاسئلة والاجوبة المتشعبة التي تعطى هنا من قبل المفكرين تثير نقاطا من أصعب وأهم ما يواجهه علم الاجتماع في عصرنا الحاضر . وان تقديرنا لقدرة نظام معين على تحديث نفسه وتقييمنا الى مدى مقدرة مثل هذا النظام على التطور الذاتي وكذلك تقديرنا المسبق للخطوات التي يجب اتخاذها لتسريع عملية التحديث والتطور هذه جميعها متوقفة على نوع أجابتنا على الاسئلة التي أثيرت اعلاه .

ان بعض المفكرين يرون ان وجود نظرية معينة حديثة في الاتجاهات هي شرط مسبق لعملية التطوير . وان قوة المبادرة في المجتمع تفترض ان يتوفر اسلوب تفكير معين يتيح للمرأة ان تسلك بطريقة معينة بهمة ونشاط وان هذه حالة عقلية يجب توفرها لخلق ما بسميه علماء النفس الحاجة لتحقيق الذات بينما يرى بعض المفكرين انه يجب بالاضافة توفر جو أوسع من ذلك يشمل قطاعا من القيم الحديثة اذا كان لعملية التطوير ان تتحقق .

وهنا يثار السؤال اذا كانت هناك قيم معينة هي معيقة للتحديث فكيف للمجتمع ان يطور هذه القيم ؟ ومن أين تأتي هذه القيم الحديثة للمجتمع ؟

ان ديننا الاسلامي ليس عقبة في وجه التحديث ولكن مجموع تقاليدنا ورسوبات المعتقدات والقيم في مجتمعنا لا تتناسب مع القيم الحديثة ومع الحقوق المدنية الاساسية .

٢ ـ المرأة العربية ـ في الوضع الحاضر ـ

ان أكثرية النساء العربيات غير مثقفات وما زلن يعشن ويفكرن ويعتقدن كالنساء في العصور الماضية ، وان الاقلية فقط من النساء هن مثقفات وهؤلاء متجمعات في المدن ، وان الفجوة واسعة سواء في السلوك أو في المظهر. وأما عن التوجه والاستعداد فاني أترك ذلك للاستنتاج .

ان قضية التعليم هي قضية أساسية بالنسبة للمرأة لانها تؤثر في دورها في المجتمع . والمرأة حاليا ، كعضو في المجتمع دورها غير موجود ، لا حقوق لها ، وعليها واجبات تساء معاملتها ، وليس لكرامتها حدود معترف بها . وبنظري تكمن الاسباب التي أوصلت المرأة لهذا الوضع في عاملين :

أولهما : النظام القبلي عند العرب

أن القبلية عند العرب كانت أحد مسببات استعباد المرأة . وهذا النظام قبل الاسلام بفترة طويلة كان يعتبر المرأة عبئا ، لان الرجل المحارب هو الذي أمن الشهرة والفخر والمكاسب للقبيلة ، بينما كانت المرأة تسبب المآسي وسوء الطالع أيام الهزائم . ومع الوقت أصبحت ولادة الصبي مصدر فرح وافتخار ، بينما ولادة البنت كانت تذكر باحتمال

المصيبة والعار في المستقبل . ومن هذا المفهوم نشأت بدايات انحطاط مكان المرأة ودورها في المجتمع .

وفيما بعد قام الاسلام بمفاهيمه الاساسية بتحرير المرأة من أطار المفهوم القبلي وجعل منها تقريبا عضوا مساويا للرجل . ولكن مع مرور الزمن ، ومع انحلال المجتمع الاسلامي وسيادة الجهل ضعفت نظرية المساواة واضمحلت تدريجيا وعادت ليحل محلها نظرة الاحتقار للمرأة وأعيد المفهوم القبلي لمكانتها في المجتمع .

ومن خلال مؤسسة الزواج زادت الممارسات في المجتمع العربي من استعباد المرأة خلافا للنظرية الاسلامية . فالمرأة التي أصبح لا قول لها في زواجها انحدرت تدريجيا الى موقع السلعة في المجتمع العربي ، زواجها أقرب لعملية بيع وشراء . وبسبب انعدام رأيها في زواجها ، انعدم حقها في انهاء هذا الزواج وتدريجيا حصرت في زاوية مفهوم الحريم .

وتتزايد روح المجتمع القبلي وممارساته خلال قرون انحلال الدولة الاسلامية ، وساء وضع المرأة أكثر فأكثر الى ان أصبحت مجرد أداة لاشباع رغبات الرجل ولخدمته ولانجاب أطفاله دون إرادة منها .

وثانيهما : مجتمع القرية العربية

ان نواة المجتمعات العربية المعاصرة هي القرية العربية وان الحياة في القرية عملية شاقة قاسية اذ يعتمد السكان بصورة أساسية على الانتاج الزراعي فالزراعة بطبيعتها مهنة شاقة ويكون الرجال القوة العاملة في الحقول طيلة السنة . وبينما يعمل الرجل في الحقل تنزوي المرأة الى داخل البيت . ولان الرجل هو الكاسب للخبز والعيش فان المرأة اصبحت متكلة عليه عديمة الحيلة عليها حفظ البيت وتنظيفه وانتظار الرجل عائدا من كسبه وعمله . وقد زادت هذه المعادلة من تعميق النظرة

الى المرأة من انها عبء اقتصادي وأوجدت معادلة الرجل السيد والمرأة الخادمة في المجتمع .

وفي يومنا الحاضر وبتزايد تعقيدات الحياة ومشاقها حيث أصبح الرجل يتعرض للتوتر والمرارة والهزائم في حياته فان المرأة أصبحت بنظره المخلوق الوحيد الاضعف منه والتي يستطيع ان يمارس عليها غضبه وسلطته وانتقامه وشعوره بالتفوق .

وبذلك وصلت المرأة الى موقع في المجتمع منحط معدوم الكرامة يعطيها صفة الفرد الغير مسؤول العديم المقدرة والجاهل ومصدرا لكل ما يسبب الشعور بالخجل .

وبسبب تغير الزمن وتغير المجتمع العربي بتأثير التغيرات العالمية طرأ تغير على وضع المرأة والظاهر لغاية الآن ان المرأة العربية تتصرف وكأنها قد تحررت ولكن في الحقيقة ان هذا ليس صحيحا .

لا تزال المرأة تعتمد كليا على رجلها ولا تزال المرأة تنقصها الشجاعة لمواجهة التحديات المفروضة عليها والمرأة العربية العادية التي هي نتاج طبيعي لمجتمعها وتربيتها تتصف بصورة عامة بالجمود وعدم الاكتراث ولا تستعمل عقلها كثيرا بل تعتمد على حسها بصورة عامة . وأنها تقبل لنفسها مرتبة الشخص الثاني وراء الرجل وفي الحقيقة لا تشعر المرأة العربية بان لها وجود نابع من ذاتها بل تتصرف على اساس ان وجودها معتمد على وجود رجلها سواء كان زوجها او والدها . ان سيطرة الرجل فرضت على المرأة حالة ألبستها صورة عدم المسؤولية وعدم الثقة وعدم المنطقية بتصرفاتها وكثيرات من النساء يتطابقن مع هذا التعريف لانهن نتاج تدريب بيتي واجتماعي أهلهن لهذا الوضع وأنهن بذلك يتوافقن مع نظرة الرجل وأنانيته .

أني لا أدعو الى حرية مطلقة للمرأة الا انه من الصعب للغاية لاي امرأة ان تتحرر هي بصورة مطلقة من قيود مجتمعها . ان الذنب ينشأ من مدى قوة الحواجز الاجتماعية المفروضة والتي هي أقوى من الفرد .

أنما أدعو الى تحرير المرأة للدرجة التي تصبح فيها شخصا مسؤولا قادرة على الاستقلال ماليا قادرة على اختيار عمل تقوم به بمحض حريتها واختيارها، امرأة تستطيع حماية نفسها والعناية بذاتها وتعرف ما تريد وتسعى اليه .

ان التحرير الذي أقصده هو خلق حالة نفسية ومجتمعية لامرأة متحررة وهذا يعني ان تصبح المرأة قادرة على التصرف بحرية متخلصة من الخوف وان تقبل ان يكون لها دورا مسؤولا مشاركا في مجمل الواجب الوطني وان لا يبقى دورها مقتصرا على الخدمات التافهة . ان الدور الذي أطلبه للمرأة هو ان تشارك بتكوين سياستنا العامة التي تؤثر في اتجاهات التغيير في بلادنا وان تشارك في التقدم التكنولوجي حيث الخبرة الفنية وحدها هي مقياس الجدارة وحيث يمكن للمرأة من هذا الموقع ان تكون مساوية او أقل او أفضل من الرجل حسب مقدرتها الفنية .

ان الحرية التي أعنيها هي وجود الجو الذي يسمح بالمزاحمة الحرة لنيل الافضل . ان هذا جميعه يوصلنا الى ضرورة تحدي هيكل الامور المفروضة على مجتمعنا .

وبهذا الصدد يجب علينا ان نميز بين التراث وبين عقلية المحافظة المتجمدة . فالتراث يشير الى معتقدات وممارسات مستمدة من الماضي وكلما طورنا فهمنا لهذا الماضي فان التراث يتطور ، وخلافا لهذا المفهوم فان المحافظة الجامدة ترى التراث كشيء جامد وان على المرأة ان تمارس الاشياء التي كانت تمارسها دائما بلا تغيير .

ان هذا التمييز بين التراث وبين جمود المحافظة يوجب علينا ان نثير موضوعا أساسيا في تطوير المرأة وهو كيف تنظر المرأة نفسها لماضيها وهل ترى المرأة ضرورة المحافظة الجامدة على قيم الماضي وممارساته أم يجب تطويرها .

ان عقلية المحافظة الجامدة بسبب عدائها للتغيير يشكل عائقا في وجه التطور والتحديث بينما التراث نفسه الذي هو دائما موضع اعادة تفسير وتطور لا يشكل عائقا في وجه التحديث .

ان اي محاولة لالغاء الماضي كلية بقصد خلق قيم جديدة هي محاولة لا تنجح في احداث التغيير لان اي سياسة تعتمد مبدأ الرفض الكامل لتراثنا هي محاولة سطحية لخلق روح لدى المرأة تمثل استعدادها للتغيير بينما اعتقد ان الاداة الرئيسية الهامة في تطوير المرأة وقيمها واتجاهاتها هي العملية التربوية فقط وهي المحرك الاقوى للتحرير . ولغاية الآن فان عملية التربية في مؤسساتنا لم تنجح في خلق روح التطوير في نفسية المرأة .

ثالثا : نحو التطور : المرأة العربية والتربية

هناك قوى عديدة تساعد المرأة على اكتساب توجهات حديثة وهذه تمثل مجموعة معقدة من المؤثرات تساعد على الانتقال من الوضع التقليدي الى الوضع المتطور . وبين هذه القوى العديدة المعقدة يبرز أحدها وأهمها وهو التربية . ان جميع الدراسات العلمية لهذا الموضوع قد أظهرت بان مدى تمتع الفرد بنظرته الى التطور والتحديث ترتفع بمقدار التربية والتعليم المتاحة للفرد .

ومع ذلك يجب وضع بعض التحفظات لتحديد مفهوم هذه العبارة اذ ان مقدار روح المحافظة التقليدية في المدرسة نفسها يلعب دورا هاما

في مدى انطباق هذا القول او عدمه اذ من الواضح انه لم يتحقق اي قدر ملموس من التغيير والتحديث نتيجة للتعليم في المدارس التقليدية التي تخصص نفسها لتعليم الديانات والممارسات التقليدية ونقل هيكل من المعرفة متعلق فقط بالتقاليد والمهارات القديمة . ومع ملاحظة هذا القيد المتعلق بحالات خاصة يبقى مع ذلك صحيحا ان نقول بان التربية تبدو من أقوى العوامل الفعالة في خلق مواطنين أكثر حداثة وتطورا في توجهاتهم وقيمهم ولكي نستطيع فهم الدور الذي يكون للمرأة في عملية التحديث والتغيير يصبح من المهم ان نتفحص مدى العلاقة والتفاعل بين تعليم المرأة وعوامل التغيير الاجتماعي الاخرى . ومن أجل توضيح طبيعة التغيير في دور المرأة أقدم الفرضيات التالية :

١ ـ ان عملية التربية تغير التوجهات الاساسية لدى الفرد وتخلق فيه مفاهيم حديثة وشعور بالوعي العام .

٢ ـ ان هذه التوجهات والمفاهيم تؤثر على النظام الاجتماعي ونتيجة لذلك تستوعب تغيير ذلك النظام لاكتساب ديناميكية متطورة .

٣ ـ ان التوجهات الجديدة تغير وتصلح النظام الاجتماعي باتجاه تحديث هذا النظام .

وان مقدار التأثير في هذا الاتجاه يتوقف على نوعية مادة التعليم المتاحة ولكننا نفترض بنفس الوقت بان المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية تتصف بالعقلانية والاهتمام بالكفاءة الفنية وقبول مستويات موضوعية لاهدافها .

وان تأثير التعليم المحدد يمكن ان يكون باتجاهين احدهما خارجي والاخر داخلي ، أحدهما يتعلق بالمجتمع والثاني بالتوجهات والقيم والمشاعر ومن المفترض ان هذا التشعب المعقد في التأثير سواء في التوجهات او القيم يمثل تيارا متماسكا من عوامل التغيير .

أما التغيير في المحيط الخارجي فيمكن تلخيصه بذكر سلسلة من المظاهر الاساسية وهي تطور المجتمع نحو المدينة ، زيادة التوجه للتعليم ، انتشار وسائط الاتصالات ، التوجه الى التصنيع والتوجه نحو الفعالية السياسية .

أما التغييرات الداخلية الناتجة عن التعليم فيمكن تعداد عدة عوامل لها أهمها :

١ ـ أنها تخلق استعدادا لقبول تجارب جديدة وانفتاحا نحو الجديد والتغيير وأننا نعتبر المرأة التقليدية أقل تقبلا للفكرة الجديدة او للاساليب والممارسات الجديدة وأننا بذلك نتحدث عن شيء ذاتي يمثل حالة عقلانية لدى المرأة وحالة نفسية كامنة في داخلها أكثر من حديثنا عن اكتساب مهارات معينة لدى المرأة او لدى مجموعة من النساء اكتسبن مستوى معين من المعرفة .

٢ ـ ان التعليم يخلق اهلية لدى المرأة لتكون رأيها الذاتي حول الكثير من المشاكل والقضايا التي تواجهها ليس فقط في مجال حياتها الضيق وانما خارج ذلك في نطاق مجتمعها . ان التعليم يوجه التفكير نحو الاحساس الديموقراطي بحيث يصبح الفرد أكثر ادراكا وتفهما للتوجهات والافكار المتعددة المحيطة به .

٣ ـ ان التعليم يخلق توجها نحو تقبل المؤسسات والتخطيط والتنظيم بدلا من الفردية والتسليم بذلك كأسلوب للحياة .

٤ ـ التعليم يخلق الكفاءة والثقة وهي الشعور والاعتقاد بان الشخص قادر من خلال التعليم ان يسيطر على محيطه بقصد تحقيق اهدافه واغراضه بدلا من ان يكون كليا تحت سيطرة ذلك المحيط .

٥ ـ التعليم يخلق احساسا لدى الفرد بكرامته وبنفس الوقت بكرامة

الاخرين واستعداداً بان يحترم تلك الكرامة لنفسه وللاخرين .

٦ ـ التعليم يقوي الايمان بالعلم والمعرفة والحقيقة .

٧ ـ التعليم أيضا يخلق الايمان بالعدالة المتوازية اي الايمان بان الفوائد المجنية يجب ان تكون متناسبة مع الجهود المبذولة لا ان تعطي بناء على صفات او مراكز الاشخاص بصرف النظر عن جهودهم .

ان هذه المجموعة من الصفات الخاصة بالحالة الذهنية التي تخلق توجهات تطورية حديثة ليست من النوعية المتوفرة في ثقافتنا الشعبية العامة ولكنها باعتقادي صفات يمكن للمرأة ان تكتسبها وتتبناها بدون ان تناقض أفضل ما في تراثنا الحضاري ومفاهيمنا الروحية . ان هذه المواصفات من التهيوء الذهني للتغيير هي أفضل مسببات التحديث والتطور وسواء كانت نظرتنا لها سلبية أم ايجابية فعلينا ان نعترف ان هذه التوجهات الذهنية هي من أسس المجتمعات الحديثة وهي صفات في أغلب الحالات مطلوبة وضرورية للمواطن المتحضر وعلينا لذلك ان نعترف بهذه المواصفات وان نتفهمها وان نقدر قيمتها كركن مهم في الحياة الحديثة .

أنه لا يكفي ان نتحقق من ان التعليم عملية ضرورية فان نظرة واحدة الى التعليم تكشف بان له فوائد عديدة تجنيها المجتمعات ولكن الجانب الاهم من عملية التعليم هو ما تخلقه لدى الفرد من مفاهيم جديدة تعرفه بذاته وتفتح له آفاقا جديدة وترسم قواعد جديدة للسلوك وتكسبه ولاءات جديدة لافكار جديدة وتجمعات جديدة .

وبذلك فان عملية التعليم في كل الحالات تخدم عملية التحديث والتطوير في المجتمع ولكن بنفس الوقت يمكن ان تكون المدارس معاقل روح محافظة جامدة ونجاح عملية التربية متوقف على محصلة نوعية معاهد التربية والتعليم بحيث اما ان ينتج عنها تقوية وتمتين للقديم الجامد

او بناء مفاهيم جديدة . وفوق ذلك علينا ان ندرك بان عملية التربية وحدها لا تكفي لاحداث تغير شامل في المجتمع لان عملية التغير عملية معقدة .

رابعا : الخلاصة

يجب علينا ان نهتم ببعض الظواهر السلبية للتحديث وخاصة الاهتمام بالوسائل التي تستطيع بها الحكومات ان تزيد من القدرة على التغيير في مجتمعها والاخذ بما هو أحدث ووضع السياسات لتطوير المجتمع تلبية لتزايد حاجاته وبنفس الوقت وضع ضوابط للتناقضات الاجتماعية التي تنشأ وان تعريف التحديث لا يقتصر في هذه الحالة على مجرد التغيير وانما الاهم من ذلك على بناء مفاهيم جديدة لكفاءة وزيادة التفاعل بين العناصر الانسانية في المجتمع .

وعملية التربية تصبح بذلك عملية صهر وطني شامل . وعملية الصهر هذه تستهدف وضع جميع المواطنين في تيار واحد ليصبحوا كلا شاملا يمثل المجتمع وان دمج الانسان العربي رجلا او امرأة في عملية الصهر هذه ضرورة مطلقة اذا كان هدفنا ان نتيح المجال للرجل والمرأة في عملية التطوير القومي .

ان المقاييس الموضوعة لتطوير المرأة في مجتمعنا الحالي ما تزال متخلفة كثيرا عن طموحات المرأة وعن حقوقها في التربية والتدريب وعن ادراكها لذاتها كفرد له قيمته الانسانية .

وربما يمكن القول بان اقوى قوة مفردة لعملية التطوير والصهر الاجتماعي هي « خلق الفرصة » وبذلك اتاحة فرصة العمل للموهبة حسب مقدرتها عامل في تحرير المرأة وأكثر تسارعا وقيمة من اي عامل غيره لما يحققه من تخليص المرأة من وضع الوصاية الذي تعاني منه حاليا .

Anderson, C. Arnold, and Bowman Mary Jean, Editors.
Education and Economic Development.
Chicago: University of Chicago, 1971.

Bendix, Reinhard. **Nation Building and Citizenship.**
New York: John Wiley and Sons, Inc., 1964.

Benjamain, Roger W. **Patterns of Political Development.**
New York: McKay, 1972.

Braibanti, Ralph., a,d Spengler, Joseph J, Editors.
Tradition, Values and Socio-Economic Development.
Durban, N.C.: Duke, Unversity Press, 1961.

Dichter, Ernest. **Motivating Human Behaviour.**
New York: McGraw-Hill Book Co., 1971.

Inkeles, Alex. and Smith, David H. **Becoming Modern.**
Cambridge: Harvard University Press, 1974.

Karabel, Jersome and Halsey A.H., Editors.
Power And Technology In Education.
New York: Oxford University Press Inc., 1977.

Karl W. Deutsch. «Social Mobilization and Political Development»
American Political Science Review 55, (September 1961): 493-514

Katz D., Sarnoff, D. and McClintock, C. «Ego -defense and Attitude Change», **Human Relations,** 1956, 9, 27-45

Kelman, H. «Processes of Opinion Change». **Public Opinion Quarterly** 1961, 25, 57-78.

Kelman,H.C. «Compliance, Udentification, and Internalization: Three Processes of Attitude Change», **Journal of Conflict Resolution,** 1958, 2, 51-60.

Kiesler, Charles A., Collins, Berry E. and Miller, Norman. **Attitude Change: A Critical Analysis of Theoretical Aproaches.** New York: John Wiley and Sons Inc., 1969.

King, Edmund J. **Education And Social Change.** London: Pergamon Press Ltd., 1966.

Lerner, Daniel. et al., **The Passing of Traditional Society** New York: Free Press of Glenco, In., 1958.

Montgomry, John D. and Siffin, Willaim J. Editors. **Approaches to Development: Politics, Administration and Change.** New York: McGraw Hill Book Co., 1966.

Morrison A. And McIntyre D. **Schools And Socialization.** England: Penguin Books Ltd., 1971.

Myron Weiner, «Political Integration and Political Development,» **Annals** 358 (March 1965): 52-64.

Palmer, Monte. **The Dilemmas of Political Development.** Itaska, IU.: F.E. Peacock Publishers, Inc., 1973.

Pye, Lucian W. **Aspects of Political Development.** Boston: Little, Brown and Co., 1966.

Ritzen, J. M.M. **Education and Economic Growth and Income Distribution.** Amsterdam: North-Holland Pub. Co., 1977.

Rosenburg, M. J. et al., **Attitude Organization and Change.** New Haven, Conn.: Yale University Press, 1960.

Roston, W.W. **The Stages of Economic Growth.** Cambridge: Cambridge University Press, 1960.

Sherif, C.W., Sherif, M. and Nebergall, R.E. **Attitude and Attitude Change: The Social Judgement-Involvement Approach.**

Philadelphia, Pa: W.B. Saunders Co. 1965.

Sherif, M. and Hovland, C.A. **Social Judgement: Assimilation and Contrast effects in Communication and Attitude Change:** New Haveen, Conn: Yale University Press, 1961.

Smith, E.E. «The Power Of Dissonance Techniques to Change Attitude,» **Public Opinion Quarterly,** 1961, 25 (4), 626-639.

Szyliowicz, Joseph S. **Education And Modernization In the Middle East.** Ithaca: Cornell University Press, 1973.

UNESCO' **Economic And Social Aspects of Educational Planning** Paris: UNESCO, 1964.

Uphof, Norman T. and Ilchman, Warren F. Editors. **The Political Economy of Development: Theoretical and Empirical Contributions.** Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972.

أثر تربية المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة

د. صالحة سنقر

كلية التربية - جامعة دمشق

يتسم عصرنا الحالي بمحاولاته المستمرة للسيطرة على مجرى الاحداث عن طريق الدراسات المستقبلية والتنظيم والتنبؤ والتخطيط، وهو في ذلك يسعى الى تحديد صورة المجتمع من كل جوانبها الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والتنموية والعلمية والتقنية ، منطلقا في ذلك من ان عصر المعجزات قد انقضى وأننا لا نستخرج من الاشياء الا بقدر ما نضعه فيها .

وقد احتلت الطاقات البشرية والقدرات الانسانية مكان الصدارة في مجال التخطيط المستقبلي، فأصبح الانسان غاية كل سياسة تخطيطية وهدف كل عملية تنموية، الى جانب انه وسيلة التنمية وسبيلها لدفع المجتمع نحو التقدم والتطور. فلن يستطيع التخطيط التنموي تحقيق أي نجاح متوقع اذا اهمل الانسان تربيته، واذا لم يرع البشرية جمعاء برجالها ونسائها يمكنها من دفع الحركة التراكمية اللولبية للمجتمع نحو التقدم والتنمية المطلوبين .

من هنا كان لا بد لنا من الاجابة على السؤال الكبير :

كيف يمكن للتربية العربية بعامة ولتربية المرأة العربية بخاصة أن

تكون عاملا فعالا من عوامل التنمية القومية الشاملة في سبيل رسم اطار التنمية الشاملة ودور التربية فيها، لا بد من توضيح ما تقصد اليه التربية في سبيل التنمية: انها الجهود التي تبذل لاحداث تغير مرغوب في سلوك الافراد وفي احوال المجتمع، فهي التي تمكن الافراد من التكيف البناء، وهي التي تساعدهم في كشف مواهبهم وتفتيح قدراتهم، وتحرير شخصياتهم، من خلال تنمية المهارات الحسية والفنية والاجتماعية لديهم، ومن خلال تدريبهم وتوسيع افق معرفتهم النظرية والتطبيقية ، ومن خلال تكوين الاتجاهات والقيم المناسبة للعمل والانتاج .

وفي سبيل تحقيق الاستجابة الكاملة لحاجات المجتمع بعامة ولحاجاته الاقتصادية بخاصة فقد أكد المخططون على ضرورة التواصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية التربوية، واعتبروا التربية جزءا أساسيا من البرامج التنموية فخصصوا لها المكان الاول في كل تنمية نظرا لما توفره من رأس مال بشري أو عنصر انساني للعمليات الانتاجية، وما تعد من عناصر فنية مؤهلة على اختلاف مستوياتها. كما اعتبرت التربية ان احدى وظائفها الرئيسية تزويد القوى العاملة بالمؤهلات الضرورية للنشاط الانتاجي حاضرا ومستقبلا خاصة وان عالم اليوم يواجه مهمتين عاجلتين احدهما التزايد السكاني المتسارع وما يلزم عنه من توفير غذاء كاف للشعوب ، والاخر مكافحة الامية بعد ان ازداد عدد الاميين المطلق بنسبة ٧ ٪ من عدد السكان[١] ، وما يلزم عنه لدى الدول النامية من القضاء على الامية عنه ٤٧٪ من مجموع سكانها .

وقد بين رونه ما هو- المدير العام لليونسكو ان للتعليم دورا كبيرا يلعبه في تنمية الموارد الانسانية، وانه من الاستثمارات التي لا بد منها للاقتصاد الوطني. فالتعليم هو الذي يقدم للزراعة والصناعة والمهن الاخرى العناصر الكفوءة والمؤهلة، كما حذر شولتز من فصل التربية عن التنمية وما ينجم عن ذلك من مخاطر بقوله :

« لكي نحسن استخدام الموارد المتوفرة لدينا لا بد من ان نستخدم مفهوما لرأس المال يتضمن الثروات البشرية وغير البشرية واذا لم تؤخذ (الاخيرة بعين الاعتبار) ، فانه لا يمكن الوصول إلا الى نتائج مضللة » .

وأكد بليكر على ان التنمية الاقتصادية ليست مشكلة اقتصادية فحسب بل هي مشكلة بشرية أيضا، لكل هذا سعت الدول المتقدمة الى تعميم فرص التعليم بين مواطنيها باعتباره نوعا من الاستثمار. وخططت له بحيث يرتكز على ثقافة وحاجات ومشاكل المجتمع، وينطلق من فلسفة محددة واضحة، ليؤدي وظيفته المرجوة في اصلاح المجتمع وتحقيق تقدمه الشامل .

وقد أكدت اليونسكو في نشراتها العديدة على ان كل مرحلة تعليمية يجب ان تستهدف تعليم الصغار ذكورا واناثا لأن يلعبوا دورا فعالا في الاقتصاد بوجه خاص، وفي المجتمع بصورة عامة . وجاءت توصيتها هذه نتيجة الدراسات التي كشفت على ان عدم التكامل بين التعليم الابتدائي والتنمية الاقتصادية يخلق لدى الاطفال طريقة حياة ومستوى معيشة لا يستطيع النظام الاقتصادي ان يؤمنها لهم. وانه لا بد للتعليم من ان يتجاوب في محتواه مع حاجات المجتمع ليتمكن الافراد من التكيف فيه وتطويره، وانه لا يمكن ان يعاني الفرد من خطورة قدر ان يهيء لطريقه في الحياة لا يستطيع ان يحياها .

ولا بد في هذا المجال من التأكيد على ظاهرة سوسيولوجية هامة وأساسية وهي ان التربية تتم بواسطة مجمل البيئة الاجتماعية وانه لا بد ان يقف الاعلام الى جانب التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة . وان التعليم يبقى قاصرا اذا لم ترافقه تربية غير مباشرة عن طريق وسائل الاعلام العامة والخاصة، فدور الاعلام الاول هو تعميق دور المدرسة وتوسيع معلوماتها، ونشر كل ما لم يصل بعد الى المدرسة من

جديد في العلوم والمعارف والفلسفات والقيم التي تساعد في بناء المجتمع .

واذا كان للتعليم اثره الفعال في التنمية فان التدريب والتأهيل يساعد بنسبة ملحوظة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد اثبتت الدراسات ان عاما من التعليم أو سنة دراسية تؤدي الى زيادة في الانتاج تقدر بـ ٣٠٪، كما ان عاما من التدريب في العمل يزيد الانتاجية بنسبة ١٢ ـ ١٦٪ ذلك لأن المتعلم والمتدرب يكون اكثر تفاعلا مع البرامج التنموية وأقدر على فهم التعليمات والارشادات المتعلقة بالانتاج وأكفأ حملا للمسؤوليات الملقاة على عاتقه .

واذا كانت هذه بعض المؤشرات في تحقيق التنمية على اختلاف اصعدتها ، فاننا في وطننا العربي لا بد من ان نعمل بهديها ونخطط في ضوء معطياتها. ولما كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي العربي منخفضة جدا او تصل في أحسن الاحوال لدى بعض الاقطار العربية الى حوالي ٢٠٪ من الدخل القومي ، وتنخفض الى ٦٪ في اقطار اخرى في حين يحقق القطاع الزراعي نسبة مقبولة في التنمية الاقتصادية، فانه لا بد لنا من ان نحدد هوية التعليم الذي نريده وان نصطفي النماذج التربوية التي توفر العنصر البشري المؤهل والمدرب للعمل في هذا القطاع المنتج، اي لا بد من تطويع التعليم لظروف الوسط الريفي واحتياجاته والتخطيط له منذ البداية، والاستمرار معه وفق خطة تساير التقدم التنموي، وتتمشى مع التوسيع الاقتصادي جنبا الى جنب بحيث لا يتم البدء في مشروع جديد الا وتكون اليد العاملة اللازمة له قد توافرت بما يضمن نجاح تلك المشروعات .

والى جانب ذلك لا بد من شمول التربية وتعدد طرائقها بين محو الامية، وتعليم الكبار وتدريب عام وتقني، وبرامج خاصة للاناث . .

الخ ، وفق برنامج متوازن وفعال يساهم بتحقيق الغايات المنشودة .

واذا كنا سنعرض لدور المرأة في تحقيق التنمية، فما ذلك الا من قبيل القاء الضوء على واقعها، ورسم بعض التصورات لمستقبلها، في ضوء المعطيات والظروف التي تحيط بها .

ولا يمكننا دراسة العمالة النسائية العربية دون ربطها بوضع المرأة في المجتمع العربي ، ونظرته اليها من جميع الزوايا التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية وما يلزم عن عملها من علاقات جديدة تحدد دورها في الاسرة وفي المؤسسات الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع . فللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل، لا باعتبارها عاملا فعال وقوة جديدة تضاف الى قوى الانتاج والخدمات فحسب، بل باعتبارها ايضا موضوعا للتغيير ومحدثا له .

ومع ان المرأة تقوم بأعمال كثيرة بعضها منزلي شاق يستغرق وقتا طويلا، وبعضها خارج المنزل وان نشرة البرنامج التنموي[٢] قد كشفت على ان النساء ـ اللاتي يشكلن نصف سكان العالم ـ يعملن ثلثي ساعات العمل التي يؤديها الناس على هذا الكوكب. الا ان الاحصاءات الرسمية تشير الى ان النساء يشكلن ثلث القوة العاملة في العالم فقط، وان التقديرات التي وضعتها منظمة العمل الدولية لقوة العمل بين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) واسقاطاتها للمستقبل (١٩٧٥ـ ٢٠٠٠) ترى ان نسبة النساء المصنفات باعتبارهن ناشطات اقتصاديا تصل الى ٣٥٪ أو أكثر في بلدان افريقيا وآسيا، بينما تنخفض هذه النسبة الى نحو ٢٠٪ في بلدان امريكا اللاتينية، اما في الوطن العربي والبلدان الاخرى التي توجد لها موانع قوية لعمل المرأة خارج البيت فالنسبة تنخفض الى اقل من ٥٪ ،وأن دخل

النساء ١٠٪ فقط من دخل العالم وهن يملكن اقل من ١٪ من العقارات في العالم .

ازاء هذه النسب والاحصاءات لا بد لنا، في لقائنا ضمن وقفة تحليلية لدور المرأة العربية في التنمية وفي كل قطر عربي على حدة ، وموقع هذه الفعالية بالنسبة للدول المتقدمة . كي ندرك الفجوة التي لا بد للتخطيط الشامل من ان يتجاوزها للحاق بركب الدول المتقدمة . فقد بلغت قوة العمل النسوية العربية بالنسبة لمجموع السكان عام ١٩٧٥ : ١,٨٪ في الجزائر، و٤,٨٪ في مصر و٢,٧٪ في ليبيا ، و٠,٨٪ في المغرب، و٠,٣٪ في تونس و٢,٦٪ في الاردن و٥,٢٪ في الكويت و٩,٦٪ في سوريا .

في حين بلغت قوة العمل النسوية في بعض الدول المتقدمة للعام نفسه : ٢٦,٢٪ في بلجيكا و٢٩,٩٪ في النمسا و٣٠,٢ في كل من المانيا الديموقراطية والاتحادية و٣٢,٩٪ في انكلترا و٤٢,٣٪ في تشيكوسلوفاكيا و٤٥,٧ في بلغاريا و٤٦,٢٪ في الاتحاد السوفياتي و٤٨,١٪ في رومانيا .

وتعود قلة فعالية المرأة العربية وضعف انتاجها الى نظريات خاطئة لا يزال بعضها معمول به . فمنها ما يرتكز على فرضيات بيولوجية تدور حول « ان الخلقة فيها القدر » وبعضها يأخذ بمسألة هياكل القوة التي انشأها الرجال والتي تكون النساء فيها تحت السيطرة دائما وهذه النظريات جميعها ادت الى تدني مركز المرأة الاجتماعي والى تخلفها الاقتصادي والثقافي والسياسي وحال دون اعطائها فرصة المشاركة في الادوار الانتاجية .

وكما بين بعض الباحثين الاجتماعيين: ان تحرير المرأة ومساواتها بالرجل امران ممكنان اذا ساهمت المرأة على نطاق واسع في العمل

المنتج اجتماعيا وتحررت من العمل المنزلي، بحيث لا تعود الواجبات المنزلية تستحوذ الا على بعض انتباهها .

وتستطيع المرأة العربية ان تزج بنفسها في اطار التنمية الشاملة، وان تشارك في تطوير مجتمعها فلا بد من ان تحدد بدقة هذين المجالين : فيم تشارك اولا ؟ وكيف تشارك ثانيا ؟

فقد تبين من الدراسات الميدانية لطبيعة عمل النساء في العالم، ان المرأة الريفية تأخذ الحد الادنى من الاجر بالرغم من انها تعمل اكثر من ساعات العمل القانونية، وان عملها موسمي الى حد كبير، وان الرجل يقوم بالاعمال الزراعية التي تستعمل فيها ادوات وتقنيات جديدة ويترك للمرأة الاعمال اليدوية الشاقة. اما المرأة العاملة فيتركز مجالها في الصناعات الخفيفة، لانها تظهر جهدا اكثر وكفاءة اكبر في الاعمال الرتيبة نسبيا كتجميع قطع الثياب وصناعة قطع الالكترونيات البسيطة، وتعبئة السجاير وغير ذلك من اعمال لا تجزي ولا ترضي طموح المرأة .

كما تبين ان مشاركة المرأة في سوق العمل يؤدي الى تدهور في احوال معيشتها بسبب تغير هيكل الاسرة، وما ينجم عن ذلك من مشاكل عائلية والدراسات التالية تبين بعضا من هذه المشاكل. فقد اكدت دراسة كليجر التي قارنت فيها بين خمسين زوجة عاملة وخمسين زوجة غير عاملة في ضوء مقياس تيرمان المعدل للتوافق الزوجي، ازدياد المشكلات الاسرية لدى المرأة العاملة، كما بينت الدراسة التي تمت من قبل بلودوهاملين ان ازواج المشتغلات يقومون بنسبة كبيرة من العمل المنزلي اكثر من ازواج غير المشتغلات كما ان ابناء العاملات يساهمون في الاعمال المنزلية ايضا .

ومن دراسة كاميليا عبد الفتاح تبين ان الاتجاهات نحو اشتغال الامهات كان مفضلا بين النساء المشتغلات اكثر من الاخريات وان

الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل يزداد كلما كان السبب ماديا .

ويبدو ان النظرة لعمل المرأة تأخذ وجهها الايجابي لدى الجيل الجديد فقد كشفت دراسة مالك مخول حول اتجاهات طلاب المدارس الثانوية السورية نحو عمل المرأة ان ٧٣,٢ ٪ من الطلاب موافقون على عمل المرأة في سبيل تحسين وضع الاسرة وان ١٤٪ فقط لم يوافقوا على عمل المرأة خارج المنزل. وفي دراسة ملك ابيض حول اتجاهات طلاب جامعة دمشق نحو عمل المرأة تبين ان هناك ما يكاد يشبه الاجماع بين الطالبات على تحبيذ عمل المرأة قبل الزواج بينما ما تزال فئة كبيرة نسبيا من الطلاب الذكور تبدي معارضة شديدة نحو عمل المرأة قبل الزواج . ومهما كانت النظرة نحو عمل المرأة فلا تزال المرأة العربية العاملة تعاني من مشكلات كثيرة .

ففي دراسة لابتسام مرعي حول مشكلات المرأة العاملة السورية عام ١٩٨٠ تبين انها تعاني من الارهاق الجسدي والنفسي الناجمين عن الجمع بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل. وان المرأة العاملة الام تعاني من مشكلة البعد عن اطفالها، ومن ندرة الخدمات وعدم كفاية الاجازات وعدم وجود وقت الفراغ الكافي فالمرأة العاملة تطحن من كثرة ما تقوم به من اعباء في حين يلهو بقية افراد الاسرة وينعمون . ومع كل هذه المعاناة فقد ابدت ٧٥٪ من العاملات رضاها عن الاستمرار في العمل .

وتلخص فيبي ثارا مونيفي وضع المرأة حاليا بعد مشاركتها في التنمية بقولها :

« رغم ان من الاهمية بمكان مساعدة المرأة على كسب دخل مستقل. الا ان ذلك في حد ذاته لا يوفر سوى حل جزئي لمشاكل المرأة، ولا يمكن ان يأتي التغيير الا اذا تنورت المرأة بشأن احوالها، وامكانياتها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وادركت قيمة التغيير وأبدت مبادرات للحصول على المهارات والحوافز اللازمة .

وقبل كل هذا لا بد من ان تعرف القاعدة الشعبية حقوق النساء ودورهن ، ولن يتحقق هذا ان لم نصحح مفهوم المرأة في اذهان الجماهير وفي عقل المرأة ذاتها، وقد يكون للكتب المدرسية ووسائل الاعلام دور فعال في هذا المجال. فلا بد للمرأة من ان تغير مفهومها عن ذاتها وألا تتقبل واقعها بل تسعى الى احداث تغييــرات جديدة فيه تسهم من خلالها في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية .

ويساعدها في ذلك ما نلمسه الآن من ضعف تدريجي في الضوابط الاجتماعية التقليدية ذات الاثر الفعال في توجيه سلوك الافراد والمنحصرة اساسا في العادات والتقاليد والاعراف التي تنحو نحو التحفظ والتغير البطيء، وما ظهر حاليا من معايير مرنة متطورة بدأت تشغل مكانها .

ومن نهضة تعم معظم الاقطار العربية تستهدف تعليم المرأة وتمكينها من اداء دورها الجديد في المجتمع، فقد اضحى تعليم المرأة امر هام واساسي نظرا لما تقوم به من ادوار يأتي في مقدمتها دورها التربوي في العائلة .

ذلك ان تربية المرأة يعني تربية كل العائلة وقد اظهرت جميع الدراسات التي تهتم بالمرأة وثقافتها ان المرأة المتعلمة تسهم في بقاء اولادها فترة اطول في المدرسة وبالتالي تخفف من تسربهم وتساعد على تثبيت معلوماتهم .

وان توعية المرأة في الامور الصحية والغذائية والمنزلية ينعكس ايجابيا على صحة العائلة النفسية والجسدية وعلى توازنها الغذائي والمادي، اما من ناحية التأثير فقد تبين ان قدرة المرأة على تغيير العادات

والسلوك والمواقف اكبر من قدرة الرجل على ذلك .

وهناك علاقة وطيدة بين ثقافة المرأة وحجم العائلة، وبالتالي بين ثقافة المرأة والتزايد السكاني، حيث يختلف مفهوم العائلة عند المرأة المثقفة عنه عند المرأة الامية فغالبا ما تقتصر الاولى على عائلة لا يتعدى افرادها الثلاثة او الاربعة في حين تعمد المرأة الامية الى تبرير وظيفتها النسوية بكثرة الانجاب، وبما ان المرأة العربية لا تزال تعاني من الامية بنسبة كبيرة لذا كانت اغلب الاسر كثيرة العدد، ففي الجمهورية العربية السورية تبين[٣] ان ٢٠٪ من الاسر لديها عشرة اطفال و ١٦٪ منها لديها ٦ ـ ٩ اطفال و٩٪ من الاسر لديها اقل من اربعة اطفال . ويأتي تزايد عدد الاطفال في الاسرة الواحدة متناسبا عكسيا مع دخل تلك الاسر. فقد تبين ان ٣٤٪ من هذه الاسر ينخفض دخلهم عن ٢٥٠٠ ليرة سورية سنويا وان ٥٠٪ من الاسر يتراوح دخلهم بين ٢٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ وان ١٦٪ من الاسر يزيد دخلهم عن ٥٠٠٠ ليرة سورية . وهذا أمر طبيعي نتيجة عدم مزاولة المرأة الامية الكثيرة الانجاب لأي عمل انتاجي يردف ميزانية اسرتها .

واذا كان ما ذكرناه يكشف عن بعض فعالية المرأة ضمن اسرتها الا ان فعاليتها خارج الاسرة تتماثل مع فاعلية الرجل في جميع ميادين الحياة العملية اذا ما اتيحت لها الفرص نفسها المتاحة له . وتأتي وقائع تاريخ الحضارة لتؤيد ذلك حتى ان بعض الدارسين لتطور هذه الحضارات يعتبر ان العامل الاول في الانحطاط والازدهار هو درجة اعتزال المرأة للمجتمع والحياة العامة ودرجة علوها مركزها في العائلة والمجتمع او تدنيه ، كما انه يعتبر ان في بدء كل بعث حضاري وجودا كاملا للمرأة وفعالية كبيرة لاسهامها .

والى مثل هذا الرأي ذهب وهبه نخلة[٤] حين بين ان ٥٪ من مجموعات تفسيرات نكسة حزيران عام ١٩٦٧ ترى ان هناك ارتباطا بين

قيمة المرأة في المجتمع العربي وبين حدوث الهزيمة .

من كل ما تقدم يتبين لنا ان تعليم المرأة ومحو اميتها وتدريبها امور أساسية في تحقيق فاعليتها التنموية، وان امامنا خطوات كثيرة لا بد من تجاوزها ، لنلحق بواقع المرأة في الدول المتقدمة . اذ ما زالت نسبة الاناث اللواتي يتابعن تعليمهن متأثرة بلائحة الممنوعات وبسلسلة العادات الاجتماعية التي تكبل سلوك المرأة وتفرض عليها الانزواء والهوان والجدول التالي يوضح النسب :

	البلدان العربية	النامية	المتقدمة	جملة البلدان
مجموع عدد الطالبات (بالمليون) في مراحل التعليم المختلفة ١٩٧٠	٥,٥	٩٦,٩	١١,٨	٢٠٨,٦
النسبة الى مجموع البنات من سن ٦ ـ ٢٤ عام ١٩٧٠	٢١,١٪	١٨,٣٪	٦٢,٩٪	٢٩,٥٪

ومن تحليل هذه البيانات يتبين ان حظ الاناث من التعليم لا يزال متدنيا في جميع بلدان العالم، حتى ان البلدان المتقدمة لم تصل بعد الى تعليم شامل لجميع فتياتها من سن (٦ ـ ٢٤) كما يتبين من تحليل نسبة الاناث في الدول النامية ان ٥٢٩,٥ مليون عائلة فيما بعد تشكو من امهات غير متعلمات او انصاف اميات . وبما ان نسبة تعليم الاناث اقل من نسبة تعليم الذكور في كل دول العالم فان تطور وضع المرأة العربية لا يختلف في جوهرها عن تطورها في جميع انحاء العالم من حيث الاسباب والدوافع والنتائج، مع وجود الاختلاف في بنية هذا التطور وكميته وتوقيته الزمني .

ومن دراسة نسب تعليم الاناث في كل قطر عربي يتبين ان نسبتهن

تقل بالمقارنة مع نسبة الذكور كلما ارتفعنا في سلم التعليم، وتدني نسبة الاناث يطرح مشكلة اخرى وهي مشكلة الاهدار بظواهره الثلاث(الاعادة ، التسرب ، التأخر الدراسي) فمعدلات التسرب بين الفتيات مثلا في المرحلة الاولى من التعليم مرتفعة جدا بالنسبة للفتيان ، ففي الجمهورية العربية السورية وخلال الست سنوات الاخيرة بلغت نسبة تسرب الاناث في المرحلة الاولى خمسة اضعاف نسبة تسرب الذكور[٥] .

أما في المرحلة الثانية[٦] للتعليم فتزداد الفجوة بين نسبة تعليم الجنسين مع انخفاض معدلات التسرب بين الفتيات، وبالرغم من الارتفاع النسبي لعدد المقيدات في هذه المرحلة خلال الخمسة عشر سنة الاخيرة الا ان الاحصائيات تسجل فروقا واضحة في نسبة التعليم بين الجنسين بالرغم من ان نسبة التسرب بين الاناث تقل عن نسبة تسرب الذكور في هذه المرحلة .

وفي المرحلة الثالثة تتضح الفروق بين معدلات تعليم الجنسين ففي عام ١٩٧٩ بلغ عدد الاناث المقيدات في المرحلة الثانوية في سوريا ٥٤٥٨١ اي بنسبة ٣٥٪ من عدد المسجلين لهذه الشهادة يقابلهن من الذكور ١٠٠٨٩٩ طالبا وبنسبة ٦٥٪ . وقد بلغت نسبة المسجلين في الاعدادي والثانوي بالنسبة لفئة العمر من ١٢ ـ ١٧ عاما في سورية ٦٣,٩٪ من الذكور ٣١٪ للاناث و٤٧٪ للمجموع بينما نجد المتوسط العالمي للذكور ٥٤,٨٪ وللاناث ٤٥,٧٪ وللمجموع ٥٠,٣٪. اما نسبة الذكور في الدول المتقدمة صناعيا فتبلغ ٨٤,١ ونسبة الاناث ٨٥٪ والمجموع ٨٤,٥٪ .

وتزداد حدة المشكلة في المرحلة النهائية للتعليم الجامعي ففي اكثر الاقطار العربية تسجل الاحصاءات معدلا عاليا لتوقف الطالبات عن التعليم عند نهاية المرحلة الثانوية وينخفض عدد المقيدات في الجامعة

بدرجة كبيرة وذلك اما بسبب مفاهيم رجعية متأصلة في الاسرة والبيت تمنعهـا من الالتحاق او بسبب الزواج المبكر الذي درجت عليه اعرافنا وعاداتنا، ويمكن بهذين السببين ان نفسر الفرق بين عدد الحائزات على الشهادة الثانوية وبين عدد المنتسبات الى الجامعة في العام الذي يليه. فقد بلغت نسبة المقيدات في الجامعة عام ١٩٧٩، ٣١٪ من عدد الطالبات المتخرجات من المرحلة الثانوية لعام ١٩٧٨، يقابل هذه النسبة عند الذكور ٣٩٪ من عدد خريجي الشهادة الثانوية السورية للعلم نفسه اضافة الى عدد كبير منهم يتابع تحصيله العالي خارج الجمهورية العربية السورية . وقد بلغت نسبة المسجلين في التعليم من مجموع الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٣) عاما ١٤,٦٪ للذكور ٤,٤٪ للاناث ٩,٧٪ للمجموع لعام ١٩٧٨ .

ومن ناحية اخرى نجد ان معظم الاناث في الاقطار العربية يلتحقن بكليات العلوم الانسانية في حين يمثل عدد المقيدات في الكليات العملية اقلية ملحوظة . وتختلف تلك الصورة في الجمهورية العربية السورية فنسبة الاناث اللواتي يتابعن الدراسة الجامعية في الفروع العلمية لا يقل عن نسبتهن في الفروع الانسانية، فقد بلغت نسبة المقيدات عام ١٩٧٩ في الدراسات العلمية ٦٣٪ يقابلها ٤٥٪ من المسجلين في الكليات الانسانية ومع ان الاحصاءات الدولية تشير الى ان نسبة الذين يتابعون دراسات علمية في الدول النامية يبلغ ١/٧ من مجموع الطلاب وان ٦/٧ منهم يتابعون الدراسات النظرية، وانه حتى الذين يتابعون الدراسات العلمية فان ٤٥٪ منهم فقط يتابعون دراسات عملية فيما بعد اي بنسبة ١/١٨ من مجموع المتعلمين فقط الذين يتجهون نحو الدراسات التطبيقية .

الا ان واقع التعليم في الجمهورية العربية السورية يكشف عن ان

المرأة قد بدأت تنحو في وجهتها نحو الدراسات العلمية والتطبيقية والجدول التالي [٧] يوضح ذلك :

عدد المقيدين المستجدين بحسب الكليات والجنس لعام ١٩٧٩ :

أ ـ كليات العلوم التطبيقية :

الكلية	اناث		ذكور		المجموع
الطب	٢٧٤	٪٢٣,٥	٩١٢	٪٧٦,٥	١١٨٦
الصيدلة	٢٣٤	٪٦٣	١٣٩	٪٣٧	٣٧٣
طب اسنان	١٢٦	٪٤٠	١٨٥	٪٦٠	٣١١
طب بيطري	-		٩٩	٪١٠٠	٩٩
علوم اقتصادية	٦٨	٪٢٢,٥	٢٤٠	٪٧٧,٥	٣٠٨
تجارة	٣٤١	٪٢٧	٩٢٧	٪٧٣	١٢٦٨
فنون جميلة	٥٢	٪٣٠,٥	١٢٠	٪٦٩,٥	١٧٢
هندسة زراعية	٥٦	٪١٢	٤٤٦	٪٨٨	٥٠٢
هندسة ميكانيك وكهرباء	١٢٥	٪١٣	٨٥٥	٪٨٧	٩٨٠
هندسة مدنية	١٦١	٪٢١	٦٣٦	٪٧٩	٧٩٧
علوم	٥١٧	٪٣٢	١٠٥٨	٪٦٨	١٥٧٥
	٣٠٧٧	٪٦٣	٩٣٩٧	٪٧٣	١٣٤٧٤

ب ـ كليات العلوم الانسانية

الكلية	اناث		ذكور		المجموع
التربية	٥٤	٪٥٦	٤٢	٪٤٤	١١٦
الشريعة	٥٩	٪٢٣,٥	١٥٤	٪٧٧,٥	٢١٣
الحقوق	٣٢٦	٪١٧	١٥٧٨	٪٨٣	١٩٠٤
الاداب	١٤٨٤	٪٣٧	٢٤٢٤	٪٦٣	٣٩٠٨
	١٩٢٣	٪٣٠,٢	٤١٩٨	٪٦٩,٨	٦١٢١

وهذا يكشف عن القوة العاملة النسائية في سورية مستقبلا وقد جاءت زيادة نسبة الاناث نتيجة ادراك الفتاة الجامعية للدور الذي اعطي لها في التنمية والبناء وادراكها ان التعليم ضرورة اجتماعية اقتصادية . واذا كانت نسبة الاناث من مجموعة قوة العمل في سورية قد بلغت عام ١٩٧٥ ـ ٢١٪ بعد ان كانت عام ١٩٧٠ ٧,١٠٪ فاننا نتوقع تضاعف النسبة في ضوء الاعداد المسجلة للاناث في التعليم العالي حاليا سواء من سجل منهن في الجامعة او من سجل في المعاهد المتوسطة .

ويمكن ان نفسر سبب عزوف الطالبات الجامعيات عن الالتحاق ببعض الدراسات دون سواها واقبالهن الشديد على دراسات اخرى الى رأي المجتمع والاسرة نحو عمل المرأة المستقبلي فبالرغم من تطور واقع الطالبات لا تزال نظرتهن المستقبلية تدور حول الدراسة التي تمكنهن من الجمع بسهولة بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل فقد زادت نسبة الاناث عن الذكور في كلية الصيدلة بسبب القوانين التي تسمح للمرأة افتتاح صيدلية وتكليف غيرها بالعمل فيها واقتصارها على الاشراف فقط في حين قلت نسبة الاناث عن الذكور بشكل ملحوظ في كليتي الطب والهندسة نظرا لما يتطلبه عمل الطبيبة والمهندسة من مواظبة وخروج من المنزل طوال اليوم وليلاً في بعض الاحيان .

إن الصورة الاجمالية تتوضح لنا في ضوء تحليل هذه النسب وابعادها المستقبلية تمكننا من ان نتوقع تطورا ملحوظا في دور المرأة التنموي في مجالات كثيرة نذكر منها بصورة عامة تناقص عدد ونسبة العاملات من فئة السن دون الـ ١٨ عاما وزيادة نسبة تعليم المرأة العاملة وافتتاح دورات لمحو الامية ودورات تدريبية على مختلف الاصعدة الخ .
ولا بد لمناهج التعليم العالي في قطاعاته المتعددة من ان يسعى الى ربط التعليم بالتنمية من خلال تلبية البرامج الجامعية لحاجات البيئة عامة

والنسوية بخاصة. ففي القطاع الزراعي وبعد ان تبين ان اقبال الاناث عليه يزداد بشكل واضح من عام الى عام فان هذا سيساعد على احداث تحولات واضحة فيه فقد بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥٪ بحسب الجدول التالي :

	١٩٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨
عدد المشتغلين في الزراعة	٨٦٤	٨٩٥	٥٥٩	٧٤٠	٦٧١
عدد المشتغلين في سورية	١٦٣١	١٧٥	١٧١٤	١٨٩٤	١٩٣٤
نسبة المشتغلين الى اجمالي المشتغلين في القطر	٥٣٪	٥١٪	٣١٪	٣٩٪	٣٥٪

فلا بد من ان يرافق التطور الكمي لاقبال المرأة على هذا القطاع تطورا نوعيا في مضمونه سواء من حيث الاشراف العلمي على الانتاج الزراعي من جهة وتطبيق نتائج الابحاث العلمية في مجال الزراعة من جهة اخرى، وهذا ما اثبتته بعض الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية من ان ٣٥٪ من الزيادة السنوية في الانتاج الزراعي يرجع الفضل فيه الى نتائج البحث العلمي في المجال الزراعي .

اضافة الى ضرورة اعداد المهندسات الزراعيات للعمل في الريف بجميع مجالاته من تخطيط لمكافحة امية بني جنسهن وتعليمهن ليصبحن اكثر تقبلا للطرائق التقنية الحديثة او من دورات تعقدها لتحسين وارشاد الفلاحين للعمل المنتج .

الى جانب هذا كله لا بد من تدريب المهندسة الزراعية على تفهم التصورات الكفيلة بترشيد الاستهلاك وذلك ان اي فعالية انتاجية انما

تهدف في النهاية الى تزويد المستهلك بالسلع والخدمات. واذا كان اوزيس سيكوني قد بين ان« الانسان هو ما يستهلك والطريقة التي بها يستهلك » فان ترشيد الاستهلاك والاستخدام العقلاني لميزانية الاسرة دون هدر في العناصر المغذية او في الانفاق والتركيز على تحليل الغذاء لمعرفة الصفات الكيميائية له ونسبة الطاقة والدسم والبروتين فيه ثم وضع الحاجات ضمن ترتيب الكفاية بما يتناسب مع اعمار الافراد ومهنهم وازوانهم . . يأتي في مقدمة مهام الخريجة الجامعية وخاصة من كليات الزراعة والاقتصاد اضافة الى دورها في تأمين مجالات عمل مناسبة للريفيين تمنعهم من الهجرة الى جوار المدن وتجنبهم تحمل الوان الحرمان والقهر وسوء التغذية وتلوث البيئة والتكدس البشري وسواه من معاناة قاسية .

أما في القطاع الصناعي والكليات الهندسية فلا بد من ان يساعد منهجها على قيام المرأة بدور فعال في تنظيم المسكن وتخطيطه فلا يجوز ان يخطط الرجل للمسكن الذي تستخدمه المرأة وتعرف ضرورات كل جزء فيه وبامكانها ان تخطط له في ضوء خبرتها وحاجاتها على نحو افضل . كما لا بد للمنهج ان يعرف المرأة بالاثار السلبية لاستعمال المسكن وما يلزمه من صيانة وتحسين وترميم وقد يكون هذا عونا للمرأة العاملة في المستقبل لانشاء ورش صغيرة ومراكز صيانة تدرب فيها بني جنسها في التجمعات السكنية العديدة .

أما في المجال التربوي الاجتماعي فلا بد للمناهج من ان تركز على التوجيه العربي القومي الذي يمكن ان تعكسه الفتاة الجامعية في اسرتها وبيئتها حاضرا ومستقبلا الى جانب التركيز على حقل الثقافة البيئية وأساليب المحافظة على البيـئة وتنميتها وتدريب المرأة على بعض الممارسات في هذا المضمار . واذا لم تسع المناهج للإرتباط بالبيئة

وبالواقع فان التعليم الجامعي يبقى اثرا رمزيا لا يتعدى قاعة المحاضرات .

ويمكن للتعليم العالي بجميع فروعه ان يسهم في تحقيق الانسجام الاجتماعي وتصحيح الشخصية الفردية وترسيخ الاخلاق الاجتماعية وبث الطمأنينة في نفوس الافراد وتعزيز العلاقات الجيدة والقيم البناءة وان يخص الطالبات بالتدريب على وضع برامج عمل لتحسين البيئة وتنفيذ هذه البرامج وتوضيح اهدافها وتحديد اولوياتها .

وقد تسهم الخريجات بتعدد اختصاصاتهن في تحقيق نظافة البيئة وترسيخ النظام وفرض القيم المقبولة واجراء الدورات التدريبية للواتي حرمن من التعليم . وقد يعتمدن في ذلك اسلوب التدريب المهني السريع المبني على سياسة الباب المفتوح الذي يساعد المدربات على الاستقرار في عملهن ويمكنهن من الانتقال الى مستويات أعلى يمكن للمرأة ان تثبت من خلالها وجودها وقدرتها .

ان ما ذكرناه من طموحات مستقبلية يتطلب منا رسم وتطبيق استراتيجية انمائية شاملة ومخططة على المدى البعيد، تنطلق من الوفاء بالحاجات الاساسية لمختلف فئات الناس لا سيما للمنتجين منهم . ومن مبدأ بناء قاعدة اقتصادية متينة متشابكة قادرة على النمو الذاتي انطلاقا من تكوين استطاعة علمية وتكنولوجية وطنية عمادها القضاء على الامية الابجدية والامية الثقافية والعلمية، ورفع مستوى التعليم العام والتعليم الفني والعلمي وتحسين مستويات التدريب والتأهيل وتكوين الكوادر العليا المتخصصة .

لكل هذا لا بد من مسح شامل لواقع العمل بالنسبة للمرأة في كل بلد عربي وتحديد فئات النساء الاكثر جاهزية للانضمام الى قوة العمل، وتحديد عدد النساء اللواتي يتخرجن من مختلف قنوات التعليم والتأهيل

المهني واعتبارها احد المصادر الاساسية لقوة العمل النسائية وتحديد حجم النساء المتفرغات للاعمال المنزلية والراغبات في المساهمة في عملية التنمية وتحديد حجم فرص العمل المتوقع توفرها في المستقبل نتيجة عمليات التنمية وهذا يفرض ضرورة استعمال موازين القوى العاملة وبشكل خاص ميزان القوى العاملة النسائية الذي يزودنا بالمعطيات عن حجم الحاجة من القوى العاملة النسائية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي مصدر تلك القوى العاملة النسائية .

وأخيرا لا بد أن نؤكد أن حرية المرأة في اختيار مستقبلها يشكل أحد الشروط الاساسية لتحرر المجتمع ذلك لأنها وهي تحرر نفسها، تحرر المستقبل ، تحرر الجيل، من قيود الماضي ، لذا فان قضية تحرر المرأة لا تفرضها متطلبات التنمية القومية وحسب لانها ليست قضية اقتصادية وانما تعطيها مسيرة التطور الحضاري لامتنا العربية وهي تتحرك في اتجاه موقعها التاريخي المعاصر لتسهم في أداء رسالتها وفي اعادة بناء الحضارة الانسانية .

الهوامش

(١) تعد نظرة الامم المتحدة متفائلة لانها تراهن على محو الامية نهائيا من العالم مع نهاية القرن الحالي .

(٢) النشرة رقم ١١٠٠١٧ الصادرة عن الامم المتحدة ـ نيويورك ١٩٨٠ .

(٣) تخطيط التعليم العالي عام ٢٠٠٠ جزء اول نيسان ١٩٧٩ ـ اصدار مكتب التعليم العالي والبحث العلمي القطري .

(٤) وهبه نخله ـ اتجاهات المفكرين العرب في تحليل نكسة حزيران ١٩٦٧ ـ بيروت كلية التربية ، اطروحة كفاءة ١٩٧١ .

(٥) المكتب المركزي للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٠ ، ص ٣٦٣ .

(٦) وتسمى في بعض الاقطار العربية بالاعدادية وفي بعضها الاخر بالمتوسطة .

(٧) المكتب المركزي للاحصاء مرجع سابق ص ٣٩٥ ، ٣٣٧ .

القسم الثالث

المرأة والتنمية

دراسات اقليمية وقطرية

ماهية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية
وجهة نظر حول
التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

د. علي خليفة الكواري

المؤسسة العامة القطرية للبترول - قطر / خبير اقتصادي .

يتميز عصرنا الحاضر بتزايد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة . وليست حاجة أقطار المنطقة للانطلاق من أجل تحقيق عملية التنمية أقل الحاحا من حاجة بقية أقطار العالم الثالث . ولعل الاحساس الحاد بهذه الحاجة هو ما جعل لفظ التنمية يتردد في حياتنا اليومية . . ومما يلفت النظر أن هذا اللفظ يتردد - في كثير من الاحيان - معبرا عن مفاهيم مختلفة ومعان متباعدة كما انه أصبح يستخدم لتبرير كل الاماني والرغبات والمصالح، مما أدى الى غموض مفهوم التنمية، وعدم تحديد ماهيتها وهذا ما أفسح المجال لكثير من الخلط وأتاح فرصا للمغالطات . فكل يبرر ما يريد الوصول اليه بأهميته لقضية التنمية، وتأثيره على مستقبلها .

وبالرغم من وجود دلالات ايجابية لتزايد استخدام لفظ التنمية في حياتنا اليومية وما يشير اليه هذا من اهتمام متزايد بضرورة البدء فيها الا أن التطور الطبيعي والاتجاه السليم يتطلبان العمل من أجل تحديد مفهوم التنمية والاتفاق على ماهيتها تمهيدا للاتفاق على اعتماد مؤشرات كمية ونوعية تمكننا من قياس مدى تقدم مسيرتنا نحو تحقيق هذه القضية المصيرية . فبدون تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة

وبدون الاتفاق على ماهيتها ومؤشراتها، فإن الحديث عن انجازاتها ومشكلاتها وتطلعنا لاستشراق افاق مستقبلها لن تتوفر له الاسس الموضوعية، ولن يتعدى كونه تصورات ذاتية تنقصـها اللغة المشتركة التي تسمح بتفهم عملية التنمية، وتزيد امكانية التفاهم حول شروط تحقيقها .

ويهمني هنا أن أطرح وجهة نظري حول مفهوم التنمية والتغييرات الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة، آملا ان تكون مساهمتي هذه مدعاة في تنشيط حوارنا حول هذه القضية المصيرية وايجاد الوعي الكافي بماهيتها تمهيدا لخلق طلب فعال يعول عليه لبلورة ارادة اجتماعية كافية لان تبدأ المنطقة مسيرتها في اتجاه تحقيق عملية التنمية المنشودة .
وسأحاول الآن تناول الموضوع من خلال ثلاث نقاط :

- تحديد ماهية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية .

- ومحاولة التعرف على الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الراهن .

- ومحاولة تحري مدى تطابق الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الراهن مع مفهوم التنمية .

(١)
ماهية التنمية
الاقتصادية ـ الاجتماعية

ينقسم الفكر المعاصر في تعريفه للتنمية الى تيارين رئيسيين . أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة نمو الاقتصاد الغربي، ولا يفرق غالبا بين النمو والتنمية ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن[١] .

أما التيار الآخر فيمثله دارسو العالم الثالث والمهتمون بقضية التنمية

فيه . ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية ـ اجتماعية، يتحقق بموجبها للاغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة، التي تقل في ظلها ـ ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدرا اكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[٢] . وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات، لا سيما تجربة امريكا الجنوبية وبعض الدول الاسيوية حيث عجز النمو الاقتصادي ـ في هذه البلاد ـ عن رفع مستوى معيشة الجماهير. ولقد اطلق بول بران تعبير (تنمية التخلف) Development of Underdevelopment على نتائج هذه التجارب التي كان من جرائها تحسين وضع القلة، وتردي نوعية الحياة بالنسبة للاغلبية الساحقة من المواطنين . وقد حدث هذا على الرغم من تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة طويلة من الزمن .

والجدير بالذكر ان هذين التيارين متفقان على ان القاعدة الاساسية للتنمية تتمثل في ايجاد البناء الانتاجي ـ المادي والبشري ـ القادر على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة اداء المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليل ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع اكثر عدالة لثمرات التنمية .

ان مهمة ايجاد الطاقة الانتاجية ـ من هيكل مادي وقدرة بشرية ومؤسسات ومواقف اجتماعية ـ تمثل لدى التيارين المرتكز المادي والبشري لعملية التنمية، وتعد خطوة أولية لا جدال حولها، حيث لا يمكن تحقق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ولا يمكن القضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض دون تحقيق قدرة انتاجية ذاتية لدى

المجتمع تمكنه من زيادة متوسط انتاجية الفرد من السلع والخدمات .

ومما يزعج حقا ان كثيرا ممن تناولوا مسألة التنمية في الاقطار المنتجة للنفط وبشكل خاص أقطار الجزيرة العربية قد اهملوا النظر الى مدى وجود بناء انتاجي وطاقة ذاتية قبل الحديث عن التنمية في هذه الاقطار ، وقفزوا فوق الواقع لينقسموا الى فريقين ، أحدهما مهتم بقياس النتائج التي تحققت مستخدما مـؤشر متوسط الدخل الفردي، ليدلل على الانجازات كما يراها دون أن يكلف نفسه عناء النظر الى حقيقة الاسباب المؤدية الى وجود هذا المتوسط العالي من الدخل ودون التمعن في سلامة الوضع الاقتصادي الذي أدى اليه، ودون النظر الى امكانية ديمومته واستمرارية الظروف التي أدت الى تزايده . وهذا الفريق يتناقض مع مفهوم الفكر الاقتصادي في الغرب على الرغم مما يبدو من اعتماده على نظرياته، ويتجلى تناقض هذا الفريق في اهماله النظر الى مدى وجود قاعدة انتاجية سليمة قادرة على الاحتفاظ بمستوى الدخل، والعمل على تزايده فضلا عن تركيزه على المدلول النقدي بدلا من المدلول الحقيقي للدخل .

أما الفريق الثاني فقد سلم ـ ضمنيا ـ بوجود نمو اقتصادي وركز اهتمامه على مسألة توزيع ثمرات هذا النمو بشكل أكثر عدالة . وأخذ ينتقد مسألة عدم نجاح التنمية في الاهتمام بالجانب الاجتماعي أو الثقافي فاصلا كلا منهما عن الجانب الاقتصادي، معتبرا أن النمو الاقتصادي قد تحقق، وأصبحت مشكلة المنطقة مشابهة لمشكلة دول امريكا الجنوبية وبعض الدول الاسيوية التي اتبعت نمط النمو الغربي . وهذا الطرح فوق انه يشكل مفهوما خاطئا للتنمية المجتمعية الشاملة التي لا يمكن الفصل بين جوانبها فانه يهمل التركيز على خلل أساسي في مجتمعات المنطقة، يتمثل في خلل البناء الانتاجي، ويحث على مزيد من توزيع عائدات

النفط المتاحة بين أفراد الجيل الحالي، ومثل هذا المطلب يوجه الاهتمام والصراع حول كيفية توزيع الغنيمة ـ عائدات النفط ـ وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي قد يحققه مثل هذا المطلب، والذي يتمثل في مزيد من العدالة بين أفراد الجيل الحالي، الا أن آثاره السلبية على تحطيم الآلية الاقتصادية للمجتمع وتدمير قدراته الانتاجية بحكم فصله بين مبدأ مكافآت الافراد وانتاجيتهم ستكون هي الاثر الباقي في عصر ما بعد النفط. وهذا ما يجعل التطرف في مثل هذا المطلب وسيلة للكسب السياسي السهل بدلا من كونه سعيا للتوعية التنموية السليمة.

وفي هذه الورقة أضم جهدي الى جهود عدد من الكتاب العرب[٣] الذين تزايد ادراكهم لحقيقة الخلل الاقتصادي في أقطار المنطقة. الامر الذي يدعو لاعادة النظر في دلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية واعادة تفسيرها حسب الركائز المعتمدة عليها، بدلا من اعتبار تحققها دلالة على وجود عملية نمو أو تنمية.

ويهمني هنا أن أقترح تعريفا للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة، يتمثل في كونها العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ على المدى المنظور ـ، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية ـ سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل».

وهذا التعريف يؤكد على ان التنمية عملية واعية وموجهة، وبذلك فانها تكون أشمل من عملية النمو الاقتصادي الذي يعبر ـ فحسب ـ عن

وجود « عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي ، قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور » . فالتنمية باعتبارها عملية موجهة تتم وفقا للوعي بغاياتها التي يجب ان تشمل ايجاد الوسائل اللازمة لخلق بناء انتاجي مدعم ذاتيا ، وكذلك ايجاد العلاقات اللازمة لتوزيع ثمرات هذه العملية ، بموجب أسس تجعل من استمرارها وتحسن كفاءة أدائها مسألة دائمة مرتكزة على القبول الارادي لافراد المجتمع والذي ينبع من ايمانهم بجدوى هذه العملية وتحقيقها لمصالحهم ومتطلباتهم الحيوية . وهذا ما يجعلنا نخلص الى أن :

التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية هي عملية النمو الاقتصادي المرتكز على جهد الانسان والموجه لتلبية احتياجاته وهذا ما يجعل الشرط الاول لبدء عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في وجود ادارة للتنمية ، تمتلك الرؤية وتحدد استراتيجية تنموية بعيدة المدى فضلا عن تنمية الاجهزة والنظم واعداد الافراد اللازمين لتحقيقها .

والى جانب ذلك فان هذا التعريف يسمح بأمكانية القياس الكمي لعملية التنمية حيث يمكن قياس مدى كفاءة أداء الجهود المبذولة لايجاد البناء الانتاجي من خلال مؤشرات الدخل والانتاجية والتركيب الهيكلي وكذلك المؤشرات الدالة على مدى الترابط بين المكافأة وبين الانتاجية والجهد بالنسبة لافراد المجتمع ويسمح هذا التعريف أيضا باستخدام المؤشرات الدالة على مدى تحقق أهداف التنمية مثل مؤشر « الارقام القياسية »[٤] لنوعية الحياة المادية . وكذلك غيره من المؤشرات العديدة[٥] والتي يمكن استخدامها لاستكمال الدلالة واختبار صحة المؤشرات الرئيسية ذات الصيغة الكلية .

(٢)
الواقع الاقتصادي
الاجتماعي الراهن

انطلاقا من التعريف السابق للتنمية وعلى ضوء الخصائص الاقتصادية ـ الاجتماعية لاقطار المنطقة يمكننا النظر الى الواقع الراهن للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية فيها وذلك من خلال التناول الموجز لكل من : سلامة البناء الانتاجي ـ ودلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

أ ـ سلامة البناء الانتاجي :

تتمثل أهم الخصائص التي يجمع عليها الدارسون لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط في اعتماد اقتصادها شبه المطلق على انتاج وتصدير النفط الخام . ولقد بلغت درجة الاعتماد هذه في عام ١٩٧٦ م ـ كما يبينها الشكل « ١ »[٦] ـ فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي نسبة فاقت الثلثين في معظم اقطار المنطقة . وفيما يتعلق باعتماد ميزان المدفوعات على عائدات تصدير النفط فان النسبة قد فاقت في معظم الاقطار ٧٥٪ . اما فيما يتعلق بدرجة اعتماد الايرادات العامة على عائدات النفط الخام فان النسبة في جميع الاقطار زادت على ٩٠٪ فيما عدا البحرين التي كانت النسبة فيها ٨٣٪ . وهذه الدرجة من الاعتماد بعد مرور ما يزيد على ثلاثين عاما على انتاج النفط بالنسبة لمعظم أقطار المنطقة تعبر عن الخلل المزمن في البناء الهيكلي للقاعدة المادية للانتاج . ويتضح هذا الخلل اكثر اذا ما علمنا ان مساهمات بقية فروع الانتاج السلعي فيما عدا انتاج النفط الخام ـ في الناتج المحلي الاجمالي ـ لم تبلغ ٦٪ . هذا بينما فاقت مساهمة قطاع انتاج النفط الخام الثلثين كما ذكرنا[٧] .

وقد شملت هذه المساهمة الضئيلة انتاج قطاع الزراعة والاسماك وقطاع الصناعة التحويلية الذي يشمل الصناعات الحديثة بما فيها صناعة

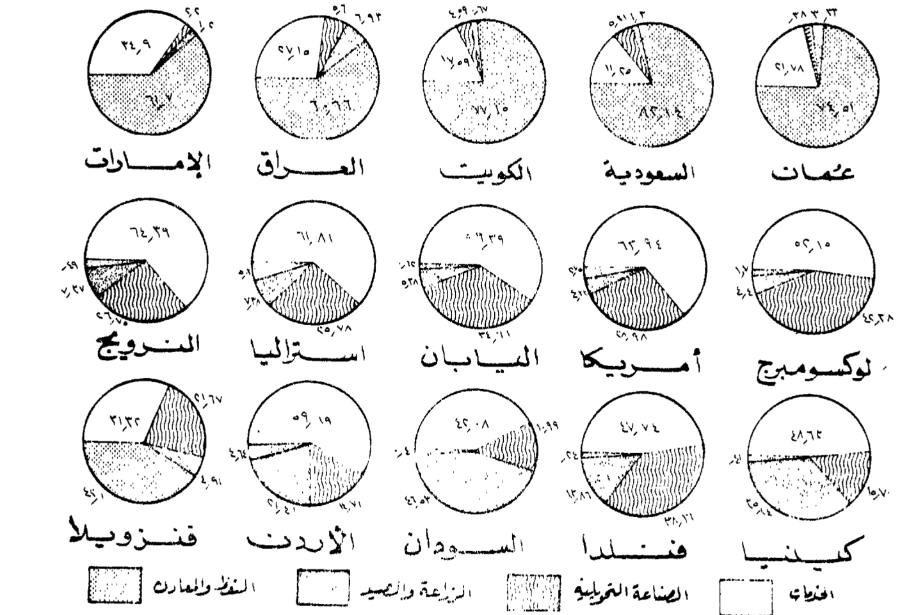
شكل رقم ١ نسبة اعتماد كل من الإيرادات العامة وميزان المدفوعات والناتج المحلى الإجمالى على إنتاج وتصدير النفط الخام (نسب مئوية)

الناتج المحلى الإجمالى لعام ٧٦/١٩٧٧
إيرادات ميزان المدفوعات ٧٦
الإيرادات العامة لعام ١٩٧٦

١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

السعودية: ٪٩٥ ٪٩١ ٪٧١
الكويت: ٪٩٧ ٪٧٩ ٪٦٦
البحرين: ٪٨٣ ٪٧٤ ٪٦٦
قطر: ٪٩٦ ٪٩٠ ٪٨٥
الإمارات: ٪٩٣ ٪٩٤ ٪٦٤
عُمان: ٪٩٢ ٪١٠٠ ٪٦٤

شكل رقم ؟ مقارنة التركيب الهيكلى للناتج المحلى الإجمالى لعدد من الدول / ١٩٧٤



التكرير والبتروكيماويات والاسمدة والمعادن . وهذا الواقع يوضح مدى الاعتماد الخطر على انتاج سلعة وحيدة ناضبة موجهة للتصدير ، ويشير الى الخلل الهيكلي في القاعدة المادية للانتاج في هذه الاقطار وتتضح درجة هذا الخلل اذا ما قارنا التركيب الهيكلي للناتج القومي في بعض اقطار المنطقة بعدد من أقطار العالم ـ كما يبينه الشكل « ٢ »[٨] ـ وتشير هذه المقارنة الى انه بينما يعتمد الانتاج السلعي في الدول المصدرة للنفط على انتاج الموارد الناضبة اعتمادا شبه مطلق فأن الانتاج السلعي في بقية دول العالم ـ المتقدم منها والمتخلف يعتمد انتاجها السلعي على موارد غير ناضبة مثل الزراعة والصناعة التحويلية . ومن ناحية أخرى فأن هذه المقارنة تشير الى العلاقة بين مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ودرجة التقدم التقني أو الاجتماعي . وعلى سبيل المثال فأن دولا مثل استراليا والنرويج والولايات المتحدة بالرغم من انتاجها للنفط وأهمية انتاج قطاع الزراعة والاسماك بالنسبة لهم الا أن الصناعة التحويلية فيها هي صلب الانتاج السلعي وقاعدته الصلبة حيث تساهم بما يزيد على ربع الناتج المحلي الاجمالي .

ووجه الخلل الاخر في القاعدة المادية للانتاج في اقطار المنطقة يتمثل في الاعتماد المطلق على التجارة الخارجية لا سيما الاعتماد على الدول الاجنبية في استيراد معظم السلع واغلب الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية . وكذلك تصدير معظم انتاجها الى هذه الدول .

وهذه الظاهرة تعبر عن ضيق السوق المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج وتدني درجة التكامل الاقليمي والعربي الامر الذي يقلل فرص الاستثمار ويسد الباب أمام امكانية التخلص من التبعية وحل مشكلة الاعتماد المطلق على انتاج النفط الخام وتصديره ويبدو هذا الخلل في قلة وحدات

الانتاج الرئيسية التي تتشكل في العادة من عدد محدود، وكذلك ضعف التشابك بين هذه الوحدات وضعف اعتمادها المتبادل على نفسها ، فضلا عن ضعف التكامل بين قطاعات الانتاج المختلفة .

واذا نظرنا الى الجانب البشري من البناء الانتاجي فأننا نجد العديد من مظاهر التخلف والضياع فيما يتعلق بالاستخدام الاقتصادي للقوى العاملة المحلية وتزايد الاعتماد على الايدي العاملة الوافدة من اجل العمل بشكل رئيسي في قطاع الخدمات .

فمن ناحية نجد ان مساهمة القوى العاملة المحلية في اجمالي قوة العمل متدنية بلغت ١٥,٢٪ في الامارات ، ١٩٪ في قطر ، ٢٩٪ في الكويت ، ٥٧٪ في المملكة ، ٦٠٪ في عمان و٦١٪ في البحرين وكذلك فان معدل مساهمة القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي أقل من ٢٠٪[١٠] بينما يزيد هذا المعدل في الدول المتقدمة عن ٤٠٪ ويصل الى حوالي ٢٧٪ في الدول العربية النفطية الاخرى .

ومن ناحية أخرى نجد ان القوى العاملة في أقطار المنطقة تتركز في قطاع الخدمات ولا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع الانتاج السلعي ـ الزراعة والصيد والنفط والمعادن والصناعة التحويلية ـ ١٢,٣٪ في الكويت ، ١٢,٤٪ قطر ، ١٢,٩٪ في الامارات ١٣,٣٪ في عمان[١١] .
هذا بينما نجد ان مثل هذه النسبة في عام ١٩٧٠ م بلغت ٤٨٪ في الدول الصناعية و٧٠٪ في البلاد المتوسطة الدخل[١٢] . وأخيرا فأن ارتفاع نسبة العاملين في الادارة العامة وتركز معظم القوى العاملة المحلية في هذا القطاع تشكل احدى الخصائص الرئيسية لتركيب القوى العاملة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . وفي الكويت على سبيل المثال بلغ عدد العاملين بالحكومة عام ١٩٧٥ م ، مائة وعشرة الاف فرد أي ما يقرب من ٤٥٪ من اجمالي قوة العمل وهذا العدد يفوق اجمالي عدم القوى العاملة

الكويتية التي بلغت سبعة وسبعين الف فرد فقط[١٣] يعمل معظمهم في الحكومة . ومما هو جدير بالمقارنة ان عدد الوظائف العامة في قطر تقدر بخمسة وثلاثين ألفا وفي البحرين يقدر بثلاثين الفا وهي في الكويت الآن مائة وثلاثون الف وظيفة بينما هي في دولة مثل لكسمبورج (سكانها ٤٠٠ الف نسمة) تقدر بحوالي سبعة الاف وظيفة فقط .

وجميع هذه الحقائق والمقارنات التي سبق أن ذكرناها تشير الى التوجه غير الانتاجي للقوى العاملة وتركزها في خارج قطاعات الانتاج السلعي لا سيما في قطاع الخدمات غير الانتاجية . ويلاحظ ـ على وجه الخصوص ـ ضياعا كبيرا للقوى العاملة المحلية التي تتجه ـ في الغالب الى قطاعات العمالة التي تنتشر فيها ظاهرة البطالة المقنعة كما يلاحظ أيضا ان فئة من فئات القوى العاملة المحلية المحتملة ما زالت خارج سوق العمل نتيجة لعدم حاجتها اليه ـ البطالة المرفهة ـ الامر الذي أدى الى انخفاض كبير في معدل مساهمة القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي . ولعل ظاهرتي البطالة ـ المقنعة والمرفهة ـ هما احد الاسباب الرئيسية وراء ارتفاع عدد الوافدين وتزايد نسبتهم بالقياس الى عدد السكان وذلك نتيجة لانصراف القوى العاملة المحلية عن الانتاج وتزايد احتياجاتها للخدمات اللازمة لتوفير المستوى الاستهلاكي السائد .

والجانب الاخير من جوانب البناء الانتاجي ، والذي يحتاج الى اشارة هنا يتمثل في انخفاض الاستيعاب التقني ومتطلبات التطور الاجتماعي ومدى توفر المؤسسات العلمية والتقنية والاجتماعية اللازمة لسلامة البناء الانتاجي . وتشير النظرة السريعة لمدى الاعتماد على الخارج الى تدني مستوى الخبرة والمعرفة المحلية بفنون الانتاج وأساليب التنظيم ومؤسسات البحث العلمي والتقني . فدور الادارة الاجنبية ودور الاستشاريين والشركاء والمقاولين الاجانب كلها أدوار تبرهن على ضعف

القدرة التقنية والمؤسسات الاجتماعية اللازمة لدعم سلامة البناء الانتاجي . يضاف الى هذا بطء تطور العقلية الاجتماعية وضعف درجة المشاركة ، وتركز السلطة الادارية والفنية الامر الذي أوجد حالة عامة من عدم الارتياح الوظيفي وأدى الى السلبية الاجتماعية في الانتاج . هذا فضلا عما نشاهده من خلل في نظام الحوافز المادية والمعنوية والذي تنفصم فيه العلاقة بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية وهذا ما يؤدي بدوره الى توجيه الموارد الاقتصادية وطاقات المجتمع وجهة تتعارض مع متطلبات عملية التنمية وتؤدي الى انتشار نشاطات المضاربة والسمسرة والسعي الى التدرج الوظيفي السهل والتركيز على بلوغ المكانة الاجتماعية دون الحاجة الى مقابلة ذلك بما يجب ان يقابله من رفع الكفاءة ومساهمة في الانتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتطلبه البناء الانتاجي السليم .

ب ـ دلالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

يمكننا من خلال تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ورصد اتجاهاتها وتحري مدى انتظامها أن نفهم حقيقة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . وفي هذا الصدد يمكننا ان نذكر مؤشرين كليين هما مؤشر متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر الارقام القياسية لنوعية الحياة المادية . وبعد هذا يمكننا أن نشير الى بعض المؤشرات النوعية المكملة اشارة عابرة .

* تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد . يستخدم هذا المؤشر ـ كما سبقت الاشارة ـ لرصد مدى نمو القاعدة الانتاجية وطاقتها على زيادة متوسط انتاجية الفرد من السلع والخدمات . ولكي يكون هذا المؤشر ذا دلالة على نمو الطاقة الانتاجية للمجتمع يجب أن تكون الزيادة منتظمة وحقيقية ومعبرة عن نمو امكانية استمرارها في المدى المنظور وهذا ما

يجب التحقق منه قبل التحدث عن طبيعة التغييرات الاقتصادية ـ والاجتماعية في المنطقة ، وما أدت اليه من ارتفاع لمستوى الدخل واذا أخذنا الكويت ـ التي تتوفر عنها احصائيات معقولة ، ويمثل وضعها الاقتصادي والاجتماعي واحدا من أفضل الاوضاع في المنطقة ـ فاننا نجد أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في متوسط الدخل الفردي في مطلع الخمسينات ، الا أن هذه الزيادة لم تكن منتظمة ، ولم تكن تعبر عن اتجاه مستقر للنمو . لقد زاد متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الكويت زيادة ضخمة في مطلع الخمسينات تعبيرا عن بدء تصدير النفط بكميات كبيرة جدا ، وكذلك تزايد الناتج المحلي بعد ذلك في شكل قفزات متباعدة ، في حين كان متوسط الدخل الحقيقي للفرد يتراجع في معظم السنوات ، بل ان متوسط الدخل النقدي للفرد كان ـ في بعض الاحيان ـ يتراجع قليلا ثم يقفز بشكل فجائي .

ويشير كتاب جديد ـ صدر عن البنك الدولي ـ ان متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الكويت خلال الفترة ما بين أوائل الخمسينات وعام ١٩٧٥ م قد انخفض بمعدل ٢,٥٪ سنويا . وان متوسط دخل الفرد الذي كان يقدر عام ١٩٧٥ بحوالى عشرة الاف دولار كان في بداية الخمسينات يقدر بما يساوي تسعة عشر الف دولار من دولارات عام ١٩٧٤ م[١٤] . وهذه الحقيقة الاقتصادية التي قد يبدو أنها عكس ما نتوقع ـ هي مسألة مؤكدة برزت في العديد من الدراسات التحليلية والاحصائية المختصة بالحسابات القومية . ففي الكتاب السنوي للحسابات القومية (١٩٧٧ م) الذي تصدره الامم المتحدة ظهر تأرجح وانخفاض متوسط دخل الفرد النقدي في الكويت في كل من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي .

ومن ناحية أخرى تذكر مصادر البنك الدولي أن متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الكويت في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ م قد انخفض بمعدل ٣,١٪[١٥] . ويؤكد رياض الشيخ ـ الذي درس نمو الاقتصاد الكويتي ـ ان متوسط الدخل الفردي من

جدول

تغييرات المتوسط النقدي لدخل الفرد

في الكويت (دولارات أمريكية)

السنة	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد في الدخل القومي
١٩٦٣	٤٨٧٧	٣٣٩٧
١٩٧٠	٣٦٣٩	٢٨١٤
١٩٧٤	١٢٥٢٦	١٠٨٦٣
١٩٧٥	١١٣٠٧	١١٤٣١

الناتج المحلي الاجمالي بالكويت في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ م قد انخفض بمعدل ٥ , ٤٪[١٦] .

ومما سبق أن ذكرناه نستطيع تبين الطبيعة غير المستقرة لنمو الاقتصاد الكويتي والذي يمكن اعتباره ممثلا لاقتصاد المنطقة ، ومعبرا عن المشكلات الهيكلية في البناء الانتاجي لهذه الاقتصاديات المعتمدة على انتاج النفط وتصديره . فمثل هذه الاقتصاديات ترتبط فيها معدلات النمو ، ويتأرجح متوسط الدخل الفردي ، وفقا لسرعة التغير في متوسط عائد الدولة عن برميل النفط المصدر ووفقا لتغير حجم صادراتها منه .

* مؤشر الارقام القياسية لنوعية الحياة المادية :

يعد هذا المؤشر الكمي أحدث محاولة في مجال البحث المستمر لايجاد مؤشرات كمية غير متوسط الدخل الفردي الحقيقي للدلالة على نتائج عملية التنمية[١٧] . ويهدف هذا المؤشر الى تحديد مدى نجاح عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق مستوى نوعي من

الحياة المادية . ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار متوسط العمر المتوقع للفرد ، ونسبة المتعلمين ، ومعدل وفيات الاطفال ، ويستخرج من ثلاثتها معدلا موحدا يبين مدى التقدم الذي تحقق لبلد ما في هذا المجال . وهذا المؤشر- بالرغم من تحفظنا عليه فيما يتعلق بالاقطار المصدرة للنفط - الا أنه يبقى مؤشرا مفيدا للدلالة على مدى التقدم في مجال نوعية الحياة المادية المحققة مقارنا بارتفاع متوسط الدخل الفردي . ويظهر هذا المؤشر أنه بينما يعد متوسط الدخل الفردي لبعض أقطار المنطقة أعلى متوسط في العالم وفي بعض اخر منها يعد من أعلى المتوسطات فان الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية يبدو متدنيا جدا كما يظهره الجدول التالي :

جدول

ترتيب أقطار الخليج العربي في العالم بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي والرقم القياسي لنوعية الحياة المادية (أوائل السبعينات)

	متوسط الدخل الفردي بالدولار	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم	الرقم القياسي لنوعية الحياة المالية	الرتبة بالنسبة لبقية دول العالم
الامارات العربية	١٤٣٦٨	١	٣٤	١١٣
الكويت	١٣٧٨٧	٢	٧٤	٦٣
قطر	١١٧٧٩	٣	٣١	١١٦
المملكة العربية السعودية	٣٥٢٩	٢٥	٢٩	١٢٠
البحرين	١٣٧٠	٤٦	٦١	٧٦
العراق	٩٩٩	٦١	٤٥	٩٣

يتضح من هذا الجدول ـ بشكل جلي ـ مدى المفارقة بين ترتيب أقطار المنطقة فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد وترتيبها فيما يتعلق بالرقم القياسي لنوعية الحياة المادية ، حيث نجد أن هذه الاقطار تبدو متقدمة في ترتيبها بالنسبة لمتوسط دخل الفرد بينما نجدها متأخرة في الترتيب بالنسبة للرقم القياسي لنوعية الحياة المادية .

وهذه المفارقة . وان بدت في دول عديدة من دول العالم ، الا أنها تبدو واضحة أكثر في أقطار المنطقة[١٨] ، مما يؤكد ما سبقت الاشارة اليه من كون المتوسط المرتفع لدخل الفرد في هذه الاقطار غير معبر عن مستوى النمو أو التنمية ، هذا فضلا عن كون تأثيره على تحسين نوعية الحياة المادية للسكان لا يجاري مثل هذا التأثير في دول العالم غير النفطية .

*** الحاجة الى استخدام مؤشرات نوعية :**

بالرغم من أهمية وجود المؤشرات الكمية التي ذكرناها للدلالة على وجود عملية النمو أو التنمية ومدى ارتفاع معدلاتها ومدى أثر هذه العملية على تحسين نوعية الحياة المادية ، الا أن التدليل على نضج عملية التنمية يحتاج الى استكمال تلك المؤشرات الكمية بمؤشرات نوعية . من هم هذه المؤشرات في الدول النفطية مدى تزايد ارتباط المكافأة المادية لافراد المجتمع بأنتاجيتهم الفعلية بمعزل عن ريع الثروة النفطية . يضاف الى هذا المؤشر الخاص المؤشرات الدالة على مدى وجود المشاركة بكل أبعادها ومدى الاتجاه الى تقليل درجة التبعية وتزايد توفير شروط الامن ومتطلبات امتلاك حرية القرار وتوظيفه من أجل المصلحة الوطنية العامة . ويتضح لنا من خلال ملاحظة الوضع الراهن في أقطار المنطقة مدى حاجتها الماسة لوجود سياسات تهدف الى ربط المكافأة بالانتاجية والتدرج نحو ربط مستوى الاستهلاك العام والخاص بالقدرة الذاتية لافراد

المجتمع على الانتاج بمعزل عن ريع النفط الذي لا يجوز الاعتماد عليه في تمويل الاستهلاك ، وانما يجب اعادة استثماره . وبالنسبة لدرجة المشاركة ونوعيتها في مجالات تحمل الاعباء المالية لادارة المجتمع (الضرائب) والمساهمة في الانتاج والمشاركة في القرار السياسي وفرصة ابداء الرأي في الامور العامة فان هذه الدرجة تبدو أقل مما كان يتحمله وتتمتع به سكان المنطقة قبل انتاج النفط(١٩) .

وأخيرا فإننا نلاحظ أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة قد أدت الى نمو الروح الاقليمية واستمرار حالة التجزئة التي تعيشها أقطار المنطقة ، الامر الذي يترك الكثير من الامور المرغوب في بلوغها سعيا لتوفير أمن المنطقة وامتلاكها متطلبات القرار السياسي المستقل .

(٣)
الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الراهن ومفهوم التنمية

يتضح مما سبق أن التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية في أقطار المنطقة لم تؤد بعد الى ايجاد بناء انتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها .

فهذه التغييرات لم تؤد الى بناء الهيكل الانتاجي ـ المادي والبشري ـ القادر على توليد طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور . كما أن هذه التغييرات قد أخلت بنظام الحوافز في المجتمع ، وأثرت سلبيا على التوجهات الاقتصادية ـ الاجتماعية وعلى البيئة الملائمة لعملية التنمية وما تتطلبه من ضرورة توجيه جهود أفراد المجتمع ومؤسساته وموارده الوجهة التي يتم بموجبها ترشيد السلوك وتركيز الجهود . لذلك

فأن سجل انجاز هذه التغييرات كان ضعيفا نسبيا في مجال تحسين نوعية الحياة المادية وتلبية الاحتياجات الاساسية واتاحة سبل المشاركة وتوفير متطلبات الاستقرار في المدى البعيد .

ان مثل هذا الواقع الراهن الذي نتج عن التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية منذ بدأ تصدير النفط ، لا يجوز أن نطلق عليه عملية تنمية أو نمو اقتصادي « سواء أكان ذلك استنادا الى يمين الفكر التنموي أو يساره فالواقع الراهن يعتمد بشكل مطلق ـ على انتاج النفط ، ولذلك فأن التغييرات التي انتجته مرهونة بظرفها الآني المتمثل في وجود احتياطيات النفط وامكانية تصديره مقابل أسعار تفوق أضعاف تكلفة انتاجه ، وتسمح ـ بالتالي ـ بتحقيق ريع ضخم قادر على دعم متطلبات الانفاق لكافة فعاليات المجتمع واحتياجاته . ولقد كانت خاصية الاعتماد هذه وراء تقلبات متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، والذي يكمن تفسيره الوحيد في حركة أسعار النفط الخام وكمية المنتج منه الامر الذي جعل معدل زيادة هذا المتوسط في سنة بعينها يقفز فجأة بشكل غير متوقع ثم يتراجع أو يتحول الى معدل سلبي في سنوات أخرى .

ومن هنا فأن هذه التغييرات التي نتجت عن تصدير النفط ما زالت تغييرات اقتصادية اجتماعية لم تتحدد اتجاهاتها بعد ، وبذلك فأنه يمكنها أن تكون ذات أثر آني كما يمكن أن تتحول لعملية نمو اقتصادي ، اذا ما استثمر ريع تصدير النفط لبناء قاعدة انتاجية تسمح ـ تدريجيا ـ بتقليل الاعتماد على صادرات النفط ، وتؤدي ـ في نفس الوقت ـ الى انتظام تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور . كما يمكن لهذه التغييرات أن تخلق عملية تنمية اذا ما حددت اتجاهات النمو ، وأحسن توزيع ثمراته ، واتجه المجتمع ـ بوعي وتصميم ـ في اتجاه تحقيق حياة نوعية لافراده .

ولعل التعليم والوعي الناتج عنه وعن ظروف الاحتكاك الثقافي بالعالم الخارجي باعتبارهما أهم الآثار الايجابية لهذه التغييرات يشكلان مرتكز الامل في اتجاه أقطار المنطقة لتبني خيار التنمية باعتباره الخيار المعول عليه لايقاف مد السلبيات وتحويل ظاهرة الوفرة المرهونة بتصدير النفط الى عملية استثمار انتاجي لريع الثروة النفطية من أجل بناء طاقة انتاجية محلية متجددة وتستند ثقتنا بآثار انتشار التعليم وتزايد الوعي على ما نلحظه من تزايد ظاهرة القلق على المستقبل ، والشعور بتزايد المسؤولية الاجتماعية الواجبة على الفرد وضرورة عمله لتأمين مستقبل الاجيال القادمة . ومما لا شك فيه أن نمو هذا الشعور بالمسؤولية واتساع دائرته سيؤديان الى تزايد ادراك حقيقة أوضاعنا وتحليل معطياتها ، بهدف معرفة نقاط القوة والضعف ، وتحديد الخيارات المتاحة للمنطقة تمهيدا لبلورة ارادة التنمية لدى المجتمع حتى تبلغ مرحلة الطلب الفعال ، الذي يجعل من التوجه الى بدء عملية التنمية مطلبا لا يمكن تجاهله ، ويجعل من أمر وضوح استراتيجية التنمية وكفاءة ادارتها وتجاوب سياستها وخططها مع احتياجات المجتمع الاساسية جوهر برنامج من يتصدى لقيادة المجتمع والمبرر الشرعي لتولي هذه القيادة .

الهوامش

(١) انظر

Lewis, W. Arthur, **Theory of Economic Development,**
Unwin University book, London, 1970. pp. 9-10.
Robbins, Lord, **The Theory of Economic Development,**
Macmillan, London, 1968. p. 151.
Kuznets, Simon, **Modern Economic Growth,** Yale University.
New Haven, 1966. p. 1.
Meier, Gerald M., **Leading Issues in Economic Development,**
Oxford University Press, New York, 1976. pp. 5 -11.

(٢) انظر

Meadows, Paul, **The many faces of change,**
Sohenkhman Publishing, Cambridge, Mass., 1977. pp. 294 - 298.
Todaro, Michael P. , **Economic Development in the Third World,**
Longman, London, 1977. pp. 50 - 64.
Karawtez, David, **Twenty-Five years of Economic Development 1950 to 1975,**
The World Bank, Washington D. C., 1977. pp. 7-10.
Adelman, Irma, Morris, Cynthia Taft, **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries,**
Stanford Univesity Press, Stanford, 1973.
Kayigh, Yusif, **The Determinants of Arab Economic Development,**
Croom Heim, London, 1978. pp. 9 - 13.

(٣) انظر

Sheikh, Riad, **Economic Growth of the Oil State,**
Kuwait University, Kuwait, 1973.

- محمود عبد الفضيل ، مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية ، الريعية ، مجلة النفط والتعاون ، الكويت ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ١٩٧٩ م .
- محمد الخاجة ، الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الكويت ، ١٩٧٣ م .
- محمد صادق ، التنمية في الاقطار العربية المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية ، ورقة تحضيره طرحت في ندوة البحرين (ديسمبر ١٩٨٠ م) ضمن المشروع الدراسي « مدخل الى ادارة التنمية في الاقطار المنتجة

للنفط في الجزيرة العربية » .

كذلك انظر أيضا كتابات : ابراهيم سعد الدين ، وجاسم خالد السعدون وروبرت مابرو ، ونادر الفرجاني ، ومحمد الرميحي ، ويوسف صايغ .

(٤) انظر
Morris, Morris David, The physical quality, of Life Index, Pergamon Press, New York, 1979.

(٥) انظر

Adelman, Irma and Morris, Cynthia Taft, op. cit.,

(٦) انظر وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، الهيكل القطاعي والتنسيق بين خطط التنمية : دراسة مقارنة عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والجمهورية العربية اليمنية ، (دراسة بأشراف د . غازي عبيد مدني) الرياض ، ١٩٧٨ م (على الآلة الكاتبة ص ١٣ ، ١٦) .

- علي خليفة الكواري ، النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك والاستثمار مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ـ العدد (١) ١٩٨٠ م .

- وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية ، تطور المالية العامة لدولة الامارات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ م ، ابو ظبي ١٩٧٩ م .

The World Bank, Oman: Transformation of an Economy, Volume 1, Washington D.C., 1975.

The World Bank, Bahrain current economic position and prospects, Washington, D.C., 1978.

(٧) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٣

U.N. Statistical Year Book 1976, U.N., New York, 1977.

(٩) نادر الفرجاني ، استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وامكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية ، تقرير مقدم لمكتب المتابعة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل في الدول العربية الخليجية ، سبتمبر ١٩٧٩ م (على الآلة الكاتبة) (ص : ٧٧ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٣٥، ١٥١) .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية ، المرجع السابق ص ٦٧ .

(١٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، واشنطن ١٩٧٩ م (ص ٥٥) .

(١٣) مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، تقدير العرض والطلب من قوة العمل ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ م ـ الكويت ١٩٧٥ م (على الآلة الكاتبة) ص ٦٦ .

(١٤) Morawetz, David, op. cit., p. 19.

(١٥) البنك الدولي ، المرجع السابق ص (١١) من الملحق .

(١٦) Sheikh, Riad, op. cit., p. 124.

(١٧) من أهم المحاولات في هذا الصدد ـ المحاولة التي استهدفت استيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وتوزيع الدخل .. انظر

Adelman, Irma and Morris, Cynthia Tafts, OP. Cit.,

(١٨) Morris, Morris David, **op.Cit.,** P. 65.

(١٩) Al- Kuwari, Ali Khalifa, **Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,** Bowker, Epping, 1978. pp. 18- 22.

الدور التنموي للمرأة الكويتية في ضوء نظرة المجتمع لتعليم وعمل المرأة - دراسة ميدانية

فضة الخالد
الوكيل المساعد للخدمة الاجتماعية والنفسية
بوزارة التربية ـ الكويت

تقديم

هذه الدراسة الميدانية محاولة علمية منهجية للاحتكام الى الواقع المجتمعي . بغرض فهم علمي موضوعي لهذا الواقع ، يعين كل المهتمين بقضايا التنمية في مجتمعنا ، ومشاركة المرأة في هذه التنمية على رسم مسارات واعية وجادة للحركة في هذا الاتجاه .

ذلك ان العمل العلمي المرتبط بالواقع ، هو في رأينا ، الطريق الوحيد لبلوغ التقدم المنشود . من هنا كانت هذه الدراسة الميدانية ، بكل ما بذل فيها من جهد ، مساهمة من جانب ادارة الخدمة الاجتماعية لانجاح أعمال المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، كما وانها تعتبر اسهاما من جانب ادارتنا في الجهود العلمية الرامية الى انجاح «عقد التنمية للمرأة» (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) . وواجب يمليه علينا حبنا لوطننا وخليجنا وعروبتنا لشق طريقنا للمساهمة في تنمية وتقدم مجتمعاتنا جنبا الى جنب مع الرجال .

وفي النهاية لا يفوتني الا ان اتقدم بالشكر لكل من تعاون مع ادارتنا ، بوزارة التربية ووزارات الدولة المختلفة ، والنقابات العمالية ، والاتحادات الرياضية ، وجمعيات النفع العام ، ونظار وناظرات

المدارس ، والمسؤولين بجامعة الكويت مديرا وأمينا وعمداء ورؤساء اقسام وأعضاء هيئات التدريس والطلاب والاخصائيات والاخصائيين والاجتماعيين والاداريين بها ، وذلك على حسن استجابتهم وتعاونهم معنا . سائلين الله التوفيق للجميع ، وراجين أن تحقق هذه الدراسة الفائدة المرجوة منها .

الفصل الاول

مقدمة الدراسة

نتناول في هذا الفصل النقاط الاساسية التالية :

١ ـ بيان الهدف من هذه الدراسة .
٢ ـ المنهج المستخدم في هذه الدراسة .
٣ ـ الاداة المستخدمة (استمارة الاستطلاع) .
٤ ـ مجال الدراسة الميدانية من النواحي الزمانية والمكانية والبشرية .
٥ ـ خطوات العمل بالدراسة .
٦ ـ عرض احصائي لمجتمع الدراسة .
٧ ـ اشارة عامة لاهم نتائج الدراسة مع محاولة ربطها بنتائج بعض الدراسات السابقة في هذا المجال .

* * *

١ ـ الهدف من الدراسة

لما كان التخطيط عملا علميا منظما يقوم على تقدير الواقع ويستهدف تحقيق تنمية سريعة في اطار من القيم الاجتماعية الرشيدة ، فان من الضروري أن تقوم فلسفته على مجموعة من المبادىء العلمية والاسس الموضوعية ، لتخرج الخطط الى حيز الوجود متكاملة في وظائفها ، متوازية في أهدافها ، محققة للغايات المنشودة ، في أقصر وقت ممكن ، وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية .

ومن أهم هذه المبادىء ، مبدأ الواقعية ، ويقصد به وضع الخطط على أسس علمية تقوم على تقدير الامكانات الفعلية للمجتمع ، وحصر الاحتياجات الحقيقية للافراد ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقا لمعايير علمية دقيقة .

وتستلزم واقعية التخطيط حسن تقدير الموارد والحاجات تقديرا ديناميكيا يعمل على اظهار ما بين القطاعات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل ، وتوضيح العوامل المؤثرة في هذه العلاقات ، واتجاهات التطور فيها . ويكون ذلك بعمل دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية للافراد ، حتى يتسنى وضع الخطط على أساس علمي يقوم على تقدير الواقع والممكن بطريقة موضوعية سليمة[١] .

وتطبيقا لهذا المبدأ العلمي في التخطيط قمنا بهذه الدراسة الميدانية وذلك للتعرف على ما يلي :

١ ـ موقف المجتمع من تعليم وعمل المرأة باعتبارها ـ في تقديرنا ـ يمثلان أهم المعايير العلوية التي تمكن الفرد ، وبالتالي المرأة ، من المساهمة في التنمية من عدمه .

٢ ـ فهم المجتمع بعامة والمرأة بخاصة لمفهوم التعليم والعمل بالنسبة للمرأة ، وبالتالي تقدير الفجوة بين الواقع وما يجب ان يكون ، والخروج بمؤشرات تخطيطية للدور المطلوب من الحركة النسائية الكويتية والخليجية للعمل على تضييق هذه الفجوة ، وقيادة العمل النسائي في الاتجاه الذي يحقق مساهمة أكثر فعالية في تنمية مجتمعاتها جنبا الى جنب مع زميلها الرجل .

* * *

٢ ـ منهج الدراسة

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي مستخدمين نمط البحث المسحي للفئات التي تشغل المواقع القيادية حاليا في مختلف أجهزة الدولة والنشاط الاهلي . بغرض التعرف على نظرة صانعي القرار أو من هم في مواقع تسمح لهم بالتأثير على القرار . وكذلك طلاب السنوات النهائية بجامعة الكويت لنحاول من خلالهم تكوين صورة عن رأي فئة من المتوقع ان تكون في موقع القرار أو التأثير على صناعة القرار مع حلول عام ٢٠٠٠ .

وكان لنا ايضا نظرة على الماضي القريب لنتتبع مسار الظاهرة منذ نشأتها ، في محاولة لربط الماضي بالحاضر لفهمه وتفسيره بصورة اكثر واقعية وتفهما ، وذلك بغرض التنبؤ ببعض الحقائق حول الظاهرة مستقبلا[٢] .

٣ ـ أداة البحث

المقصود بأداة البحث هنا هو القياس الذي استخدمناه في قياس اتجاهات بعض المواطنين نحو تعليم وعمل المرأة الكويتية .

وحول هذا الموضوع يحدثنا الدكتور عبد الباسط محمد حسن فيقول : « **في المجتمعات المختلفة نجد أن الافراد قد كونوا اتجاهات مختلفة نحو حق اشتغال المرأة في الوظائف العامة ، فاذا درسنا ما يكنه هؤلاء الافراد تجاه المرأة لوجدنا الوانا مختلفة من الموافقة أو المعارضة ، وهذه الالوان تتراوح في الغالب بين الموافقة التامة على مبدأ اشتغال المرأة ، والمعارضة الشديدة لهذا المبدأ .**

وقد يعبر المؤيدون والمعارضون عن اتجاهاتهم لفظيا نتيجة سؤالهم ، أو تلقائيا في جلسة مع بعض المعارف أو الأصدقاء ، أو قد

يعبرون عن ذلك بشكل عملي ان كانوا في مركز يسمح لهم بالممارسة العلمية لاتجاهاتهم . وفي مقدور الباحث ان يقيس هذه الاتجاهات باستخدام الاساليب العلمية الصحيحة للتعرف على نوع الاتجاه ومداه .

ومن أساليب قياس الاتجاهات : « المقياس اللفظي » الذي يتكون من عدد من العبارات تختلف من حيث شدتها ومداها ، ويطلب الى المبحوث ان يحدد موقفه منها سواء بالموافقة او بالرفض ، ويشترط في العبارات التي يتكون منها المقياس اللفظي أن يمثل مواقف فعلية تترجم معنى الاتجاه ترجمة اقرب الى الواقع ، وتعكس ما يمكن ان يفعله الفرد فعلا في هذه المواقف حتى يكون الاتجاه اللفظي مطابقا للاتجاه الحقيقي للفرد[٣] .

وتطبيقا لهذا الاسلوب العلمي في قياس اتجاهات بعض المواطنين تجاه تعليم وعمل المرأة الكويتية فقد قمنا باعداد استمارة الاستطلاع الخاصة بذلك (ملحق رقم (١)) ، وقد تضمنت ثلاثة أقسام ، الاول بيانات عامة عن الشخص الذي يجيب على الاستطلاع خاصة بالسن والنوع والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والعمل وعدد أفراد الاسرة والدخل الشهري للاسرة ، وذلك بغرض دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات وبين نوع الرأي حول التعليم والعمل[٤] . وفي الجزء الثاني من الاستطلاع قدمنا اربع وجهات نظر حول تعليم المرأة الكويتية وطلبنا من المستجيب وضع علامة (✓) أمام رأي واحد فقط من هذه الاراء والذي يعتبره أكثر اتفاقاً مع وجهة نظره .

والجزء الثالث حول عمل المرأة الكويتية وقد قدمنا فيه ثلاثة آراء تعتبر من أكثر الاراء انتشارا في المجتمع حول عمل المرأة وطلبنا من المستجيب ان يضع علامة (✓) أمام رأي واحد من هذه الاراء والذي يعتبره اكثر اتفاقا مع وجهة نظره .

ولقد راعينا في الاراء التي أوردناها ، سواء حول تعليم او عمل المرأة الكويتية ، مواصفات المقياس اللفظي السابق الاشارة اليها من حيث اختلافها في الشدة والمدى . حيث تتراوح ما بين الموافقة على ترك الحرية التامة وبلا حدود للمساواة في التعليم والعمل بين الذكور والاناث ، وبين المعارضة التامة في العمل ، وقصر التعليم على الحد الذي يؤهل المرأة للحياة الزوجية ، وبين وضع آخر يقر التعليم والعمل ولكن في مجالات معينة .

ولقد راعينا في تصميم هذه الاداة ان تكون واضحة وسهلة التطبيق ولا تستغرق في استيفائها سوى خمس دقائق مراعاة للظروف الموضوعية للمجتمع المعاصر من ناحية ، وبما يتفق مع تحقيق الهدف من الدراسة . كما سبق ان اوضحنا ، حيث نعتبر ان العيار الحقيقي لمساهمة المرأة في التنمية انما يتحقق من خلال اطلاق حريتها في مجالي التعليم والعمل بالاساس .

وفي نهاية الاستمارة تركنا سؤالا مفتوحا لكي يبدي فيه المستجيب أي وجهات نظر أخرى يراها حول تعليم وعمل المرأة . وقد كانت بالفعل ـ هذه الفقرة ـ نافذة استطعنا من خلالها ان نطل على العديد من الافكار والاتجاهات حول هذه القضية الهامة .

ولسوف نعود اليها مرة اخرى عند الحديث عن نتائج الدراسة بإذن الله .

٤ ـ مجال الدراسة

يقصد بمجال الدراسة هنا الابعاد المكانية والزمانية والبشرية للدراسة الميدانية وذلك على النحو التالي :

أ ـ من حيث المجال المكاني فقد قصرنا الدراسة على الكويت لاستحالة

التطبيق الميداني بالنسبة لنا على مجتمعات خليجية اخرى ، وان كان ذلك أملا نرجو أن يتحقق من خلال بحوث اخرى في المستقبل، يوم يتوافر للمرأة الخليجية ذلك التنظيم الخليجي الذي ينسق بين حركتها العلمية الواعية في سبيل تحقيق الغايات المشتركة بإذن الله .

ب ـ من حيث البعد أو المجال الزمني للتطبيق الميداني للدراسة فقد كان خلال الفترة من ٩ / ٢ / ١٩٨١ حتى ١٦ / ٣ / ١٩٨١ . ولقد طال بنا التطبيق الميداني لعوامل خارجة عن ارادتنا سوف نعود لسردها عند تناول النقطة الخاصة بخطوات العمل .

جـ ـ أما المجال البشري فكان ـ وخدمة لاغراض الدراسة السابق الاشارة اليها ـ هو الانسان الكويتي ذكرا او أنثى الذي يشغل المواقع القيادية في كافة مجالات الحياة العامة بالكويت ، وكذا طلبة وطالبات السنوات النهائية بجامعة الكويت . بغرض التعرف على اتجاهات صانعي القرار ومن هم في موقع التأثير على صناعة القرار اليوم ، ومن عساهم ان يكونوا من صانعي القرار مستقبلا . وذلك بغرض المساعدة على تكوين صورة عن الظاهرة اليوم ومحاولة التنبؤ بما يحتمل أن تكون عليه مستقبلا في ضوء معطيات الواقع . ولسوف نأتي لبيان الصورة الكاملة عن المجال البشري للدراسة عند التعرض للنقطة السادسة من هذا الفصل والمتعلقة بالعرض الاحصائي لمجتمع البحث .

* * *

٥ ـ خطوات العمل بالدراسة

أ ـ في اجتماع ضم بعض العاملين بالادارة تمت مناقشة اهداف البحث واستقر الرأي على أهمية اجراء دراسة ميدانية لتحقيق الاهداف التي سبق الاشارة اليها .

ب ـ تم وضع استمارة الاستطلاع ونوقشت وعدلت في اجتماع داخلي بالادارة ، ثم اعدنا عرضها في اجتماع أوسع بين العاملين بالادارة واحد اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وتم تعديلها بناء على ما اسفرت عنه المناقشة .

جـ ـ تم اختبار وعرض الاستمارة على بعض العاملين ممن تنطبق عليهم شروط افراد مجتمع البحث واثبت الاختبار قدرا عاليا من ثبات وصدق الاستمارة مما دعانا للوثوق في صلاحيتها .

د ـ تم تحديد الصفات الواجب توافرها في مجتمع البحث وتحديد الجهات التي سيتم الاتصال بها لتطبيق الاستمارة فيها .

هـ ـ تم وضع خطة زمنية للتطبيق الميداني تبدأ يوم ٩ / ٢ وتنتهي يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ .

و ـ عند التطبيق الميداني صادفتنا العديد من العقبات ، منها ان فترة التطبيق كانت هي فترة الخروج للبر بالنسبة لافراد المجتمع الكويتي ، فلم يكن العثور على الافراد سهلا وميسرا في كل الاحوال ، ومنها تأخر انتظام الدراسة في جامعة الكويت حيث لم يبدأ الطلاب في الانتظام الا في شهر مارس . ولقد أدت هذه الظروف وغيرها الى تأخر الانتهاء من التطبيق الميداني الى يوم ١٦ / ٣ / ١٩٨١ .

ز ـ خلال الفترة نفسها تم اعداد وطبع نماذج للتفريغ ، حيث قمنا بالتفريغ اليدوي .

ح ـ وبالرغم من كل ما صادفناه من عقبات فقد أمكن جمع ما يقرب من ١٢٠٠ استمارة ، وبمراجعتها تم استبعاد غير الصالح منها . وأصبحت العينة النهائية للدراسة الميدانية ١١٠٠ استمارة (٧٠٠ منها للعاملين و٤٠٠ لطلاب جامعة الكويت) .

ط ـ تم تصنيف وجدولة البيانات بعد تفريغها في جداول مركبة تربط بين اكثر من متغيرين وقد تطلب ذلك جهدا شاقا ومتواصلا بالنظر لانه يتم في ضيق من الوقت وبدون الاستعانة بالحاسبات الالكترونية ، ولضخامة حجم العينة في نفس الوقت .

ي ـ تمت كتابة التقرير النهائي للبحث ومناقشته واقراره .

ويلاحظ من سير العمل في الدراسة السابق الاشارة اليه ضخامة العمل الذي تم انجازه خلال الفترة من وصول اخر استمارة من الميدان يوم ١٦ / ٣ والانتهاء من كتابة التقرير النهائي للدراسة يوم ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ . والسبب كما هو واضح العقبات التي صادفتنا خلال التطبيق الميداني وتسببت في تأخير هذا التطبيق نحو ثلاثة اسابيع من ٢٤ / ٢ كما كان مقررا له في خطة العمل الى ١٦ / ٣ / ١٩٨١ .

الا ان الامر لم يكن كله صعبا بل كانت هناك عوامل مساعدة وهي توفر بعض العناصر المتحمسة النشطة داخل الإدارة وخارجها في جميع اجهزة الدولة والجامعات والجمعيات على السواء والا لما امكن تحقيق هذا الانجاز الضخم خلال هذه الفترة القصيرة والذي نأمل ان يحقق الفائدة المرجوة منه .

٦ ـ عرض احصائي لمجتمع الدراسة

سبق ان ذكرنا انه قد امكن التطبيق الكامل والناجح على مجتمع بلغ ١١٠٠ مواطن منهم ٧٠٠ من العاملين بمختلف وزارات وهيئات الدولة واعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية والنقابات العمالية وجمعيات النفع العام ، ٤٠٠ من طلاب جامعة الكويت :

وفيما يلي بيان بالفئات التي شملتها الدراسة والنسب المئوية لتواجدها في العينة :

جدول رقم (١)

بيان بنسب تمثيل فئات المجتمع

في عينة الدراسة الميدانية

	الفئة	العدد والنسبة المئوية					
		عدد الذكور	٪ اجمالي الذكور	عدد الاناث	٪ اجمالي الاناث	العدد الكلي للفئة	٪ اجمالي العينة
١	اعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول	٣٠	٪٥,٣٩	١	٪,١٨	٣١	٪٢,٨٢
٢	اعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة	٣٦	٪٦,٤٦	-	-	٣٦	٪٣,٢٧
٣	الدارسون بمعهد الثقافة العمالية بالاتحاد العام للعمال	٢٨	٪٥,٠٣	-	-	٢٨	٪٢,٥٥
	اجمالي اعضاء مجالس ادارات نقابات العمال والدارسين بمعهد الثقافة العمالية	٩٤	١٦,٨٨	١	٪,١٨	٩٥	٪٨,٦٤
٤	نظار وناظرات مدارس التعليم العام بوزارة التربية	١٠١	١٨,١٣	١٥٦	٢٨,٧٣	٢٥٧	٪٢٣,٣٦
٥	اعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت	٣٢	٪٥,٧٥	١٢	٪٢,٢١	٤٤	٪٤,٠
	اجمالي التربويين من نظار مدارس واعضاء هيئات تدريس بالجامعة	١٣٣	٢٣,٨٨	١٦٨	٣٠,٩٤	٣٠١	٪٢٧,٣٦

تابع جدول تمثيل فئات المجتمع بعينة الدراسة

	الفئة	عدد الذكور	٪ اجمالي الذكور	عدد الاناث	٪ اجمالي الاناث	العدد الكلي للفئة	٪ اجمالي العينة
٦	العاملون بادارات وزارة التربية	٣٠	٥,٣٩	١٥	٢,٧٦	٤٥	٤,٠٩
٧	الاطباء وغيرهم من العاملين بوزارة الصحة العامة	١٥	٢,٦٩	١٧	٣,١٣	٣٢	٢,٩١
٨	العاملون بوزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني وبعض الدارسين بمعهد التخطيط العربي	٥٤	٩,٦٩	٣٣	٦,٠٨	٨٧	٧,٩١
٩	العاملون بوزارات الشؤون الاجتماعية والاوقاف وشئون القصر بالعدل	٢٩	٥,٢١	٨	١,٤٧	٣٧	٣,٣٦
١٠	العاملون بوزارة الاعلام	١٠	١,٨٠	١٠	١,٨٤	٢٠	١,٨٢
١١	العاملون بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب	٩	١,٦٢	-	-	٩	,٨٢
	اجمالي العاملين بوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة من غير التربويين	١٤٧	٢٦,٣٩	٨٣	١٥,٢٩	٢٣٠	٢٠,٩١
١٢	اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية	٣٠	٥,٣٩	-	-	٣٠	٢,٧٣
١٣	اعضاء مجلس ادارة جمعية المعلمين الكويتية وبعض اعضاء اللجان	١٤	٢,٥١	٩	١,٦٦	٢٣	٢,٠٩

تابع جدول تمثيل فئات المجتمع بعينة الدراسة

	الفئة	عدد الذكور	% اجمالي الذكور	عدد الاناث	% اجمالي الاناث	العدد الكلي للفئة	% اجمالي العينة
١٤	اعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام*	١١	١,٩٧	١٠	١,٨٤	٢١	١,٩١
	اجمالي الاتحادات الرياضية وجمعية المعلمين وجمعيات النفع العام .	٥٥	٩,٨٧	١٩	٣,٥٠	٧٤	٦,٧٣
	اجمالي العاملين بالعينة .	٤٢٩	٧٧,.٢	٢٧١	٤٩,٩١	٧٠٠	٦٣,٦٤
١٥	طلاب كلية العلوم بجامعة الكويت .	٢٠	٣,٥٩	١٨	٣,٣١	٣٨	٣,٤٥
١٦	طلاب كلية الهندسة بجامعة الكويت	١٩	٣,٤١	١١	٢,٠٣	٣٠	٢,٧٣
١٧	طلاب كلية الطب بجامعة الكويت	٧	١,٢٦	٢٩	٥,٣٤	٣٦	٣,٢٧
١٨	اجمالي طلاب كليات العلوم والهندسة والطب	٤٦	٨,٢٦	٥٨	١٠,٦٨	١٠٤	٩,٤٥
	طلاب كلية الحقوق بجامعة الكويت	٢٣	٤,١٣	١٤	٢,٥٨	٣٧	٣,٣٦
١٩	طلاب كلية التجارة بجامعة الكويت	٥٦	١٠ ٠٥	٣٢	٥,٨٩	٨٨	٨,٠
٢٠	طلاب كلية الآداب بجامعة الكويت	٣	٠,٥٤	١٦٨	٣٠,٩٤	١٧١	١٥,٥٥
	اجمالي طلاب كليات الحقوق و التجارة و الآداب	٨٢	١٤,٧٢	٢١٤	٣٩,٤١	٢٩٦	٢٦,٩١
	اجمالي طلاب كليات جامعة الكويت	١٢٨	٢٢,٩٠	٢٧٢	٥٠,٠٩	٤٠٠	٣٦,٣٦
	الاجمالي العام لأفراد العينة من العاملين والطلاب	٥٥٧	١٠٠	٥٤٣	١٠٠	١١٠٠	١٠٠

* جمعيات الادباء والخريجين والاجتماعيين والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية .

يتضح من الجدول السابق الحقائق التالية :

أ ـ أن حجم افراد العينة من الذكور مساو لحجم افراد العينة من الاناث تقريبا (٥٠,٦٪ ذكور ، ٤٩,٤٪ اناث) .

ب ـ أن حجم العاملات من افراد العينة يكاد يساوي حجم الطالبات من افراد العينة .

جـ ـ أن التمثيل النسبي لفئتي العاملين والطلاب الجامعيين بالعينة متناسب للتمثيل النسبي لحجم هاتين الفئتين في المجتمع الأصلي . ويتضح ذلك من مراجعة بيانات الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٠ حيث نجد ان حجم افراد العينة يتناسب مع فئة العاملين بالحكومة من الدرجة الثانية الى درجة وكيل وزارة والتي تقع في مرحلة العمر من ٢٥ ـ ٤٥ عاماً والتي تم تطبيق البحث الميداني فيها[٥].

كما يتضح من الجدول التالي رقم (٢) مدى تناسب هذه العينة مع المجتمع الأصلي لطلاب الجامعة بالسنوات النهائية :

جدول رقم (٢)
نسبة العينة للمجتمع الاصلي لطلاب السنوات النهائية
جامعة الكويت

رقم	الكلية	طلاب			طالبات			المجموع		
		العدد الاصلي	عدد العينة	النسبة ٪	العدد الاصلي	عدد العينة	النسبة ٪	العدد الاصلي	عدد العينة	النسبة ٪
١	العلوم	٢٧	٢٠	٪٧٤	٤١	١٨	٪٤٤	٦٨	٣٨	٪٥٦
٢	الهندسة	٣٦	١٩	٪٥٣	٢٠	١١	٪٥٥	٥٦	٣٠	٪٥٤
٣	الطب	٢٥	٧	٪٢٨	٩٦	٢٩	٪٣٠	١٢١	٣٦	٪٣٠
٤	الحقوق	٢٣	٢٣	٪١٠٠	١٩	١٤	٪٧٤	٤٢	٣٧	٪٨٨
٥	التجارة	١٦٧	٥٦	٪٣٤	١٣٥	٣٢	٪٢٤	٣٠٢	٨٨	٪٢٩
٦	الأداب	١٣١	٣	٪٢	٢٩٧	١٦٨	٪٥٧	٤٢٨	١٧١	٪٤٠
	المجموع	٤٠٩	١٢٨	٪٣١*	٦٠٨	٢٧٢	٪٤٥	١٠١٧	٤٠٠	٪٣٩

* اذا استبعدنا الذكور من طلاب كلية الاداب من العينة ككل (نظرا لعدم تمكننا من الحصول على استجابة منهم) أصبحت النسبة المئوية لعينة الذكور ٤٥٪ ، وأصبحت النسبة المئوية العامة لعينة طلاب الجامعة ٤٥٪ . ومن هنا نستطيع القول بأن النسبة قد حققت توازنا لمن استجابوا لتطبيق الاستطلاع من طلاب الجامعة (٤٥٪) وهي بهذا تعتبر نسبة مشجعة للاعتماد على صدق تمثيلها للمجتمع الاصلي .

من كل ما تقدم وغيره مما قد يلاحظه القارىء المتأني للارقام المبينة عن أفراد مجتمع البحث نستطيع القول باطمئنان أن هذه العينة تساعدنا على الخروج بنتائج نطمئن الى انها تمثل رأي المجتمع الى حد كبير حول تعليم وعمل المرأة الكويتية .

٧ ـ أهم نتائج الدراسة

اذا كنا نعتبر ان احد المعايير الهامة لمساهمة المرأة في تنمية مجتمعها هو مقدار ما يتاح لها من فرص للتعليم والعمل بلا قيود . معتمدين في ذلك على اطار نظري مرجعي من كافة العلوم الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، وعلى رصيد عالمي من الدراسات الميدانية في هذا الخصوص ، مع التأكيد على اهمية العمل بالدرجة الاولى .

ذلك أن توزيع العمل بين المرأة والرجل على أساس البيت وخارجه الى نوع من التوازن المجتمعي المرتبط باقتصاد الكفاف . والامر الواقع هو ان التوازن المجتمعي الجديد أكثر تعقيدا وتشابكا مع اقتصاديات السوق . وهذا يقتضي اتاحة الفرصة لكافة الموارد البشرية ـ رجالا ونساء ـ لمواجهة تحديات التنمية ، واعداد الرجال والنساء وتأهيلهم للمشاركة المنتجة الفعالة[٦] .

نقول ـ تأسيسا على ذلك ـ اذا كنا نعتبر اتاحة الفرصة الكاملة للمرأة في التعليم والعمل هو احد اهم المعايير الاساسية لمساهمة المرأة في التنمية فاننا سوف نركز في عرضنا لاهم النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة الميدانية على تبين حجم ونوع اولئك الذين افادوا في وقت واحد بالنسبة لتعليم وعمل المرأة الكويتية بالاتي :

١ ـ بالنسبة للتعليم : عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح أمام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .

٢ ـ **بالنسبة للعمل :** أن تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على أدائها .

وقبل ان نعرض لاهم نتائج دراستنا هذه وفقا لهذا المعيار ، سنعرض فيما يلي أهم ما اسفرت عنه بعض الدراسات الميدانية التي حاولت ان تستطلع آراء واتجاهات بعض المواطنين بالكويت حول تعليم وعمل المرأة حتى نحاول رصد تطور الظاهرة .

ومن أهم الدراسات الميدانية في هذا الصدد دراستان :

الدراسة الاولى : أجراها الدكتور فهد الثاقب على بعض الاسر الكويتية في مختلف المناطق بالكويت وشملت ٥٢٦ مواطنا ومواطنة وذلك خلال عام ١٩٧٤/٧٣ . وتتلخص نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق برأي المواطنين حول تعليم وعمل المرأة في الآتي :

١ ـ **بالنسبة للتعليم:** فان ٩٦٪ من افراد العينة يرون اهمية تعليم المرأة الا انهم اختلفوا حول درجة هذا التعليم . حيث أفاد ٧١٪ منهم أنهم يوافقون على التعليم الجامعي للمرأة ، وافاد ٢٣٪ منهم بأن يكون ذلك حتى الثانوية العامة فقط ، بينما أفاد ٦٪ منهم بأن يكون حتى المرحلة الابتدائية فقط .

ويقول الباحث إنه قد لوحظ أن هناك علاقة ايجابية بين مركز الشخص الاجتماعي والاقتصادي ورغبته في حصول المرأة على التعليم العالي فهناك ٤٣٪ من الفئة الدنيا تفضل أن تبلغ المرأة المرحلة الثانوية ، بينما هناك ٨٩٪ من الفئة المتعلمة تفضل ان تبلغ المرأة مرحلة التعليم الجامعي .

وما نود التنبيه اليه هنا ان البحث لم يقدم لنا نسبة الذكور والاناث من أصحاب الرأيين السابقين حتى نستطيع ان نؤكد على ان عامل او

متغير المركز الاجتماعي والاقتصادي ، هو العامل او المتغير الغالب وليس متغير النوع . ولهذه الملاحظة أهميتها التي ستتضح فيما بعد عند عرض نتائج دراستنا هذه .

ووما يؤكد أهمية ملاحظتنا هذه ان الباحث ذكر فيما بعد ما يلي :

« والجدير بالذكر ان نسبة الرجال التي تفضل ان تحصل المرأة على التعليم الثانوي فقط تبلغ ضعفي نسبة النساء الراغبات في نفس المستوى العلمي » .

٢ ـ بالنسبة للعمل : فقد لوحظ ان ٨٢٪ من النساء بالعينة هم الى جانب فكرة عمل المرأة ، مع ملاحظة ان الغالبية العظمى من النساء في هذه العينة ربات بيوت .

ولما سئل الموافقون على عمل المرأة عن مكان العمل الذي يفضلونه للمرأة اختار ٩٠٪ منهم العمل الحكومي وفضل معظمهم مهنة التدريس[٧] .

الدراسة الثانية : التي اجراها دكتور اسحق القطب على عينة قوامها (٥١٩) طالبة من طالبات كليات الاداب والتجارة والحقوق والعلوم خلال العام الدراسي ٧٥/٧٤ وكانت نسبة الطالبات الكويتيات في هذه العينة هي ٦٩,٨٪ والبحرانيات ٢٢,٨٪ ، و٧,٤٪ من دول الامارات وقطر والسعودية والعراق .

وكانت أهم النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة فيما يتعلق بالرأي حول تعليم وعمل المرأة هي كما يلي :

١ ـ بالنسبة للتعليم فقد أفاد أفراد العينة بأن المستوى التعليمي الذي يفضلنه للفتاة الخليجية هو على الترتيب : ـ

أ ـ الدكتوراه (رأي ٥٦,٥٪ منهن) ، ب ـ الليسانس (رأي

١ , ٢٩٪ منهن) .

جـ ـ الماجستير (رأي ١ , ١٢٪ منهن) ، الثانوية فقط (رأي ٢ , ١٪ منهن) ، ٢ , ١٪ منهن لم يجبن .

بالنسبة للعمل : فقد افاد أفراد العينة أنهن يفضلن العمل بالمهن التالية على الترتيب : ـ

- ٦٦,٦٪ يفضلن التدريس .
- ١٢,٣٪ يفضلن الطب .
- ٨,٩ ٪ يفضلن العمل اخصائية اجتماعية .

واما عن القطاع المفضل بالنسبة لهن للعمل به فقد افاد افراد العينة بما يلي :

- ٧٥٪ يفضلن العمل بالقطاع الحكومي .
- ١٦,٦٪ يفضلن العمل بالقطاع الخاص .
- ٥,٨ ٪ يفضلن العمل لحساب الاسرة .
- ٢,٥٪ بدون جواب[٨] .

ويستفاد من الدراستين السابقتين بالنسبة لرأي المجتمع حول تعليم وعمل المرأة الحقائق التالية :

١ ـ ان المجتمع بشكل عام لا يعارض في تعليم المرأة او عملها .

٢ ـ ان اتجاه المرأة لمنح بنات جنسها حقهن في التعليم والعمل يفوق اتجاه الرجال في هذا الصدد بنسب كبيرة .

٣ ـ ان المجتمع بشكل عام لديه تصور يكاد يكون مسلما به سواء بالنسبة للمرأة او الرجل بأن هناك حدودا لتعليم وعمل المرأة ، والاختلاف بين المرأة والرجل هنا اختلاف في الدرجة وليس اختلافا في المبدأ ، وان هذه الحدود تفرض عليها بالاساس العمل في مهن معينة وفي قطاعات عمل معينة .

وسوف نحاول فيما يلي ان نعرض اهم نتائج هذه الدراسة لنتبين السمات المشتركة للظاهرة التي نحن بصدد دراستها وهي رأي او اتجاه المجتمع نحو تعليم وعمل المرأة ، والتي وضحتها الدراستان السابقتان والدراسة الحالية رغم مرور سبع سنوات على الاولى وست سنوات على الثانية والفارق في عرض البيانات لهذه الدراسة عن الدراستين السابقتين اننا قد اعتمدنا في هذه الدراسة على فكرة قوامها اهمية عرض آراء من ابدوا في وقت واحد حق المرأة في التعليم والعمل معا بلا حدود وفقا لما سبق ان اوضحناه ، ذلك أن عرض كل رأي على حده لا يقدم صورة دقيقة عن وعي المواطنين بأهمية هذه القضية سواء لكونها حقا طبيعيا للانسان في ان يختار ويقرر مصيره بنفسه او لكونها قضية هامة بالنسبة لتنمية المجتمع وتقدمه . فقد لاحظنا خلال مراجعة استمارات الاستطلاع وتفريغ البيانات أن هناك من يرى الحق الكامل في التعليم وفي نفس الوقت يرى ان مكان المرأة هو البيت وليس العمل او ان تعمل في مهن دون اخرى فهو يطلق حقها وحريتها في اختيار التعليم وينكر عليها حقها في اختيار العمل . لذلك رأينا ان نعرض من البيانات في هذا الجزء من الدراسة رأي الفئة التي يتفق رأيها مع متطلبات التنمية وهي التي يجمع ما بين الحق الكامل في التعليم والحق الكامل في العمل بلا قيود على ان نعود للتفاصيل الخاصة بالفئات الاخرى عند عرض النتائج الكاملة للدراسة في الفصل الثاني .

والجدول التالي يقدم صورة واضحة وتفصيلية ودقيقة في نفس الوقت عن هذه الفئة التي ترى منح الحرية كاملة للمرأة في اختيار التعليم والعمل الذي يناسبها موزعة بين الذكور والاناث وحسب فئات المجتمع العشرين التي شملتها الدراسة حتى نتبين تأثير متغيري النوع (ذكر وأنثى) ، والفئة الاجتماعية على الرأي .

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة الذين يرون عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة وفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على أدائها . وذلك حسب النوع والفئة الاجتماعية

الرقم	الفئة	النسبة المئوية لمن يرون ذلك من عينة الفئة ذكورا واناث	النسبة المئوية للذكور الذين يرون هذا الرأى لذكور الفئة نفسها	النسبة المئوية للاناث اللاتى يرون هذا الرأى لاناث الفئة نفسها
		ذكور واناث	ذكور	اناث
١	جميع افراد عينة البحث من العاملين والطلاب وعددهم (١١٠٠)	٤٦٪	٣٢,٢٨٪	٥٩,٦٧٪
٢	اجمالي افراد العينة من العاملين فقط وعددهم (٧٠٠)	٤٧,٢٩٪	٣٤,٢٧٪	٦٧,٩٠٪
٣	اجمالي طلاب جامعة الكويت وعددهم (٤٠٠)	٣٤,٧٥٪	٢٧,٣٤٪	٥١,٤٧٪
٤	أعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية والدارسين بمعهد الثقافة العمالية وعددهم (٩٥)	٣١,٥٨٪	٣٠,٨٥٪	١٠٠٪*
٥	اعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول وعددهم (٣١)	٣٥,٤٨٪	٣٣,٣٣٪	١٠٠٪*
٦	الدارسين بمعهد الثقافة العمالية وعددهم (٢٨) وكلهم ذكور	—	١٧,٨٦٪	—
٧	اعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة وعددهم (٣٦) وكلهم ذكور	—	٣٨,٨٩٪	—

٨	التربويون من نظار وناظرات مدارس وزارة التربية واعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت عدد (٣٠١)	٥١,٥٠٪	٣٦,٨٤٪	٦٣,١٠٪
٩	نظار وناظرات مدارس وزارة التربية وعددهم (٢٥٧)	٤٩,٨١٪	٣١,٦٨٪	٦١,٥٤٪
١٠	أعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت وعددهم (٤٤)	٦١,٣٦٪	٥٣,١٣٪	٨٣,٣٣٪
١١	العاملون بوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة وعددهم (٢٣٠)	٤٩,١٣٪	٣٣,٣٣٪	٧٧,١١٪
١٢	العاملون بوزارة التربية وعددهم (٤٥)	٥٣,٣٣٪	٣٤,٣٣٪	٧٣,٣٣٪
١٣	الاطباء وغيرهم من العاملين بوزارة الصحة العامة وعددهم (٣٢)	٤٠,٦٣٪	٢٦,٦٧٪	٥٢,٩٤٪
١٤	العاملون بوزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني وبعض الدارسين بمعهد التخطيط من ذوي التخصصات الاقتصادية وعددهم (٨٧)	٤٨,٢٨٪	٢٧,٧٨٪	٨١,٨٢٪
١٥	العاملون بوزارات الشؤون الاجتماعية والاوقاف وادارة شؤون القصر بوزارة العدل وعددهم (٣٧)	٣٧,٨٤٪	٢٠,٦٩٪	١٠٠٪*
١٦	العاملون بوزارة الاعلام وعددهم (٢٠)	٧٠٪	٥٠٪	٩٠٪
١٧	العاملون بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب وعددهم (٩) وكلهم من الذكور	—	٦٦,٦٧٪	—
١٨	أعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية وجمعيات النفع العم وعددهم (٧٤)	٤٤,٥٩٪	٣٦,٣٦٪	٦٨,٤٢٪
١٩	اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية وعددهم (٣٠) وكلهم من الذكور	—	٣٠٪	—

٢٠	اعضاء مجلس ادارة جمعية المعلمين وبعض اعضاء اللجان بها وعددهم (٢٣)	٣٩,١٣٪	٣٥,٧١٪	٤٤,٤٤٪
٢١	اعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام وعددهم (٢١)	٧١,٤٣٪	٥٤,٥٥٪	٩٠,-٪
٢٢	طلاب كليات العلوم والهندسة والطب وعددهم (١٠٤)	٤٢,٣١٪	٣٠,٤٣٪	٥١,٧٢٪
٢٣	طلاب كلية العلوم وعددهم (٣٨)	٥٠,-٪	٤٠,-٪	٦١,١١٪
٢٤	طلاب كلية الهندسة وعددهم (٣٠)	٣٦,٦٧٪	٢٦,٣٢٪	٥٤,٥٥٪
٢٥	طلاب كلية الطب وعددهم (٣٦)	٣٨,٨٩٪	١٤,٢٩٪	٤٤,٨٣٪
٢٦	طلاب كليات الحقوق والتجارة والاداب وعددهم (٢٩٦)	٤٤,٢٦٪	٢٥,٦١٪	٥١,٤٠٪
٢٧	طلاب كلية الحقوق وعددهم (٣٧)	٣٧,٨٤٪	٢٦,٠٩٪	٥٧,١٤٪
٢٨	طلاب كلية التجارة وعددهم (٨٨)	٤٢,٠٥٪	٢٦,٧٩٪	٦٨,٧٥٪
٢٩	طلاب كلية الاداب وعددهم (١٧١) (٣ طلاب ، ١٦٨ طالبة)	٤٦,٧٨٪ *	صفر٪	٤٧,٦٢٪

(*) هذا الجدول مستخلص من الجداول رقم (١) حتى رقم (٢٩) الخاصة بنتائج الدراسة بالملحق رقم (٢) .

* عدد افراد العينة من الاناث في هذه الفئة هي امرأة واحدة لهذا لا تعتبر هذه النسبة مقياسا لاناث هذه الفئة .

* عدد الاناث بهذه الفئة ثمانية فقط لهذا لا نرى تعميم هذه النسبة واعتبارها مقياسا لرأي اناث هذه الفئة بالمجتمع .

من الجدول السابق رقم (٣) يمكن استخلاص الحقائق التالية :

١ ـ ان ٤٦٪ فقط من مجتمع البحث هو الذي ينظر لقضية تعليم وعمل المرأة نظرة تتفق ومتطلبات التنمية . وان هذه النسبة تتدنى في الرجال لتصل الى ٣٢ ٪ بينما ترتفع لدى النساء لتصل الى ٦٠٪ .

٢ ـ ان هذه النسبة في محيط العاملين بكافة المواقع القيادية في المجتمع

بمختلف فئاته ترتفع عن النسبة العامة للمجتمع حيث تصل الى ٤٧٪ وان كان هذا الارتفاع بنسبة لا يعتد بها . ومرة أخرى نجد مفارقة في النتائج بين الذكور والاناث حيث نرى النسبة بين العاملين ٣٤٪ ، وبين العاملات ٦٨٪ .

٣ ـ ان هذه النسبة تتدنى بين طلاب الجامعة عنها بين العاملين حيث نلاحظ انها تصل الى حوالي ٣٥٪ ، مع مفارقة واضحة ايضا بين الذكور والاناث حيث تبلغ بين الطلاب ٢٧٪ وبين الطالبات ٥١٪ .

٤ ـ ان هذه النسبة بين الذكور بلغت أعلاها في الفئات التالية :

أ ـ العاملون بمجلس الوزراء والمجالس الوطني للثقافة والفنون والآداب حيث بلغت حوالي (٦٧٪) .

ب ـ جمعيات النفع العام (٥٥٪) .

جـ ـ أعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت حيث بلغت (٥٣٪) .

د ـ طلاب كلية العلوم (٤٠٪) .

٥ ـ ان هذه النسبة بلغت أعلاها بين الاناث في الفئات التالية :

أ ـ العاملات بوزارة الاعلام حيث بلغت النسبة (٩٠٪) .

ب ـ أعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت حيث بلغت النسبة (٨٣٪) . مع ملاحظة الفارق الشاسع بين هذه النسبة ومثيلتها بين أعضاء هيئة التدريس من الذكور حيث بلغت (٥٣٪)فقط .

جـ ـ القطاعات المالية بالدولة بوزارة المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني حيث تبلغ حوالي ٨٢٪ بينما تتدنى بالنسبة للذكور داخل هذه الفئة الى ٢٨٪ .

---

* ومن المفارقات الواضحة بين النسب في الذكور والاناث نستطيع القول بكل اطمئنان الى أن عامل أو متغير النوع (ذكرا او انثى) هو المتغير الغالب في تحديد الرأي اللهم الا بعض الاستثناءات البسيطة التي لا تشكل نسبة يمكن بناءا عليها ترجيح متغير آخر .

د ـ وفي وزارة التربية تبلغ النسبة بين العاملات ٧٣٪ ، وتتدنى بين العاملين الى ٣٤٪ .

وخلاصة القول ان هذه الدراسة قد كشفت عن أن غالبية أفراد مجتمع البحث (٥٤٪) لا ينظرون الى قضية تعليم وعمل المرأة النظرة التي من شأنها مساعدة المرأة على القيام بدورها في مجال التنمية في مجتمعها أضف الى ذلك ان هناك تعارضا بين اتجاه المرأة واتجاه الرجل في هذه الناحية مما يشكل عقبة ثانية أمام هذا الدور والشيء الآخر الذي لا يقل أهمية عن النقطتين السابقتين هو ان هناك تدنيا في نظرة الجيل الراهن لهذه القضية الممثل في طلاب الجامعة عن نظرة الجيل الحالي المتمثل في العاملين بالمواقع القيادية حاليا بالمجتمع .

ولما كانت هذه الدراسة تتفق في نتائجها العامة مع نتائج الدراستين السابقتين في هذا المجال والسابق الاشارة اليهما رغم مرور أكثر من ست سنوات عليهما ، ورغم ما أحرزه المجتمع الكويتي من تقدم مادي . فان هذا يعني ان هناك بعدا خطيرا يلقي بظله الكثيف على قضية التنمية وذلك البعد يتلخص : أولا : في اتساع الهوة بين الثقافتين المادية والمعنوية من ناحية ، وثانيا في خلق مواطن استهلاكي لمنجزات التقدم المادي دون أن يكون قادرا على أن يضيف من جهد عمله للاقتصاد الوطني مما يترتب عليه بمرور الوقت زيادة تبعية المجتمع للمجتمعات الأكثر تقدما وهذا محور الخطورة في هذه القضية .

والصورة بعد أن اتضحت على هذا النحو فانها تلقى على عاتق اولئك الذين يتصدون لعمل نسائي جاد أن يسارعوا بتحديد مهامهم العاجلة والآجلة لتدارك الموقف قبل أن يستفحل أمره ، للعمل على مساهمة جادة وبناءة من قبل المرأة في قضية تنمية وتقدم المجتمع . على نحو ما سيأتي ايضاحه في الفصل الثالث من هذه الدراسة باذن الله .

الفصل الثاني
نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل النقاط التالية :

أولا : عرضا تحليليا لرأي مجتمع البحث حول تعليم وعمل المرأة .

ثانيا : عرضا تحليليا لرأي مجتمع البحث حول عمل المرأة منسوبا لمختلف المتغيرات الخاصة بأفراد العينة كالأعمار والحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمي . . . . الخ .

ثالثا : ملخص لأهم النتائج والفروض التي كشفت عنها الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتعليم وعمل المرأة .

* * *

أولا : رأي مجتمع البحث حول
تعليم وعمل المرأة

يمكن تلخيص نتائج الدراسة حول رأي مجتمع البحث في تعليم وعمل المرأة في ظهور خمس مجموعات يمثل كل منها اتجاها خاصا بتعليم وعمل المرأة وهذه الاتجاهات الخمس هي :[*]

١ ـ الاتجاه الاول :

يرى عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح أمام الفتاة

---

* راجع الجدول رقم (١) بالملحق رقم (٢) .

كل مجالات التعليم بلا قيود . وأن تفتح مجالات العمل كلها أمام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على آدائها .

ويمثل أصحاب هذا الاتجاه ٤٦٪ من أفراد العينة ٦٤٪ منهم من الاناث ، ٣٦٪ منهم من الذكور .

٢ ـ الاتجاه الثاني :

ويرى أصحابه أن يكون تعليم الفتاة مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

وأن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

ويمثل أصحاب هذا الاتجاه ٢٩,٢٧٪ من أفراد العينة ، ٣٨,٢٠٪ منهم من الاناث ، ٦٢،٨٠٪ منهم من الذكور .

٣ ـ الاتجاه الثالث :

ويرى أصحابه عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح أمام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .

وأن تتجه للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

ويمثل أصحاب هذا الاتجاه ٩,٨٢٪ من أفراد العينة ، ٥٥,٥٦ ٪ منهم من الذكور ، ٤٤,٤٤٪ منهم من الاناث .

٤ ـ الاتجاه الرابع :

ويرى أصحابه أن يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الأطفال ويعادل المرحلة المتوسطة أو الثانوية على الأكثر .

أما بالنسبة للعمل فيرى ان المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة وتربية الاطفال .

ويمثل هذا الفريق ٤,٢٧٪ من أفراد العينة جميعهم من الذكور .

٥ ـ الاتجاه الخامس :

ويرى أصحابه أن توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض أو معاهد المعلمات أو السكرتارية وما شابه ذلك .

وأن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك . ويمثل هذا الفريق ٣,٥٥٪ من أفراد العينة ٧٩,٤٩٪ منهم من الذكور ، ٢١٪ منهم من الاناث .

ويتضح من العرض السابق الحقائق التالية :

١ ـ ان الاتجاه الأول الذي يدعو الى حرية التعليم والعمل للمرأة يمثل أكثر الاتجاهات انتشارا بين أفراد العينة (٤٦٪) ، وانه يمثل اتجاه أكثرية الاناث من أفراد العينة (حوالى ٦٠٪) ، ونسبة قليلة من الذكور (حوالى ٣٣٪) . وقد سبق عرض آراء أصحاب هذا الاتجاه تفصيلا بالفصل الأول كما لوحظ ان أغلبية أصحاب هذا الاتجاه من الاناث (٦٤٪) ، مما يدفعنا للادعاء بأنه اتجاه شبه عام للمرأة .

٢ ـ ان الاتجاه الثاني الذي يرى أن يكون تعليم الفتاة وعملها قاصرا على المجالات التي تتناسب وطبيعتها يأتي في المرتبة الثانية حيث يمثل ٢٩,٣٠٪ من أفراد العينة ، كما انه يمثل رأي حوالى ٣٦٪ من الذكور و٢٣٪ من الاناث ، بالاضافة الى أن أغلبية من نادوا به (حوالى ٦٣٪) من الذكور ، مما يدفعنا الى الادعاء بأنه اتجاه

للرجال أكثر منه للنساء .

٣ ـ أما الاتجاهات الثلاثة التالية (الثالث والرابع والخامس) السابق عرضها فمن الواضح انها لا تمثل سوى أقلية ، وليست لها صفة الاتجاه العام بالمجتمع .

والأمر لا يخلو بعد ذلك من وجود آراء أخرى بنسب ضئيلة جدا ، حيث ينادي البعض بعدم التفرقة في التعليم مع عدم العمل حيث ان المرأة مكانها البيت . ونسبة هؤلاء ١,٥٥٪ من أفراد العينة كما ينادي البعض الآخر بأن يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات على أن يكون مكانها البيت بعد ذلك ونسبة هؤلاء ١,٧٣٪ من أفراد العينة .

* وهكذا يمكن القول بأن البحث قد أسفر عن ظهور اتجاهين رئيسيين بشأن تعليم وعمل المرأة الكويتية .

الاتجاه الأول وهو الغالب يدعو الى اطلاق حرية التعليم والعمل بلا قيود وتنادي به معظم النساء وأقلية من الرجال . والاتجاه الثاني ويأتي في المرتبة التالية ويدعو الى أن يكون تعليم وعمل الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها وتنادي به أغلبية من الذكور وأقلية من الاناث .

ولقد عرضنا في نهاية الفصل الأول موقف جميع الفئات من مجتمع البحث ذكورا واناثا للاتجاه الاول . ونقدم هنا عرضا مماثلا لموقف هذه الفئات ذكورا واناثا من الاتجاه الثاني .

جدول رقم (٤)

توزع أفراد العينة الذين يـرون : أن يكون تعليم الفتـاة قاصـرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك وأن تتجه للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

الرقم	الفئة	النسبة المئوية لمن يرون ذلك من عينة الفئة ذكورا واناثا	النسبة المئوية للذكور الذين يرون هذا الرأي الذكور والفئة نفسها	النسبة المئوية للاناث اللاتي يرين هذا الرأي لاناث الفئة نفسها
		ذكور واناث	ذكور	اناث
١	جميع أفراد عينة البحث من العاملين والطلاب وعددهم ١١٠٠	٪٢٩,٢٧	٪٣٥,٧٣	٪٢٢,٦٥
٢	اجمالي أفراد العينة من العاملين فقط وعددهم ٧٠٠	٪٢٦,٢٩	٪٣٢,٤٠٠	٪١٦,٦١
٣	اجمالي طلاب جامعة الكويت وعددهم ٤٠٠	٪٣٤,٥٠	٪٦٤,٨٨	٪٢٨,٦٨
٤	أعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية والدارسين بمعهد الثقافة العمالية وعددهم ٩٥	٪٢٨,٤٢	٪٢٨,٧٢	-
٥	أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول وعددهم ٣١	٪٢٢,٥٨	٪٢٣,٣٣	-
٦	الدارسون بمعهد الثقافة العمالية وعددهم ٢٨ كلهم ذكور	٪٣٩,٢٠	٪٣٩,٢٩	-
٧	أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة وعددهم ٣٦ كلهم ذكور	٪٢٥,-	٪٢٥,-	

الرقم	الفئة	النسبة المئوية لمن يرون ذلك من عينة الفئة ذكورا واناثا	النسبة المئوية للذكور الذين يرون هذا الرأي الذكور والفئة نفسها	النسبة المئوية للاناث اللاتي يرين هذا الرأي لاناث الفئة نفسها
		ذكور واناث	ذكور	اناث
٨	التربويون من نظار وناظرات مدارس وزارة التربية واعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت وعددهم ٣٠١	٢٩,٥٧٪	٤٠,٦٠٪	٢٠,٨٣٪
٩	نظار وناظرات مدارس وزارة التربية وعددهم ٢٥٧	٢٩,٩٦٪	٤٢,٥٧٪	٢١,٧٩٪
١٠	اعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت وعددهم ٤٤	٢٧,٢٧٪	٣٤,٣٨٪	٨,٣٣٪
١١	العاملون بوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة وعددهم ٢٣٠	٢٩,٥٧٪	٣٩,٤٦٪	١٢,٠٥٪
١٢	العاملون بوزارة التربية وعددهم ٤٥	١٧,٧٨٪	٢٣,٣٣٪	٦,٦٧٪
١٣	الاطباء وغيرهم من العاملين بوزارة الصحة العامة وعددهم ٣٢	٤٣,٧٥٪	٤٦,٦٧٪	٤١,١٨٪
١٤	العاملون بوزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني وبعض الدارسين بمعهد التخطيط من ذوي التخصصات الاقتصادية وعددهم ٨٧	٢٨,٧٤٪	٤٢,٥٩٪	٦,٠٦٪
١٥	العاملون بوزارات الشئون الاجتماعية والاوقاف وادارة شئون القصر بوزارة العدل وعددهم ٣٧	٤٥,٩٥٪	٥٨,٦٢٪	-
١٦	العاملون بوزارة الاعلام وعددهم ٢٠	١٥٪	٣٠٪	-
١٧	العاملون بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وعددهم (٩) وكلهم من الذكور	-	١١,١١٪	-

الرقم	الفئة	النسبة المئوية لمن يرون ذلك من عينة الفئة ذكورا واناثا	النسبة المئوية للذكور الذين يرون هذا الرأي الذكور والفئة نفسها	النسبة المئوية للاناث اللائي يرين هذا الرأي لاناث الفئة نفسها
		ذكور واناث	ذكور	اناث
١٨	أعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية وجمعيات النفع العام وعددهم ٧٤	٣١,٠٨٪	٣٦,٣٦٪	١٥,٧٩٪
١٩	اعضاء ادارات الاتحادات الرياضية وعددهم (٣٠) وكلهم من الذكور	-	٤٠,٠٠٪	
٢٠	اعضاء مجلس ادارة جمعية المعلمين وبعض اعضاء اللجان بها وعددهم ٢٣	٣٤,٧٨٪	٣٥,٧١٪	٣٣,٣٣٪
٢١	اعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام وعددهم ٢١	١٤,٢٩٪	٢٧,٢٧٪	-
٢٢	طلاب كليات العلوم والهندسة والطب وعددهم ١٠٤	٤٣,٢٧٪	٤٥,٦٥٪	٤١,٣٨٪
٢٣	طلاب كلية العلوم وعددهم ٣٨	٣٦,٨٤٪	٤٥,٠٠٪	٢٧,٧٨٪
٢٤	طلاب كلية الهندسة وعددهم ٣٠	٥٠,٠٠٪	٥٢,٦٣٪	٤٥,٤٥٪
٢٥	طلاب كلية الطب وعددهم ٣٦	٤٤,٤٤٪	٢٨,٥٧٪	٤٨,٢٨٪
٢٦	طلاب كليات الحقوق والتجارة والآداب وعددهم ٢٩٦	٣١,٤٢٪	٤٧,٥٦٪	٢٥,٢٣٪
٢٧	طلاب كلية الحقوق وعددهم ٣٧	٣٧,٨٤٪	٥٦,٥٢٪	٧,١٤٪
٢٨	طلاب كلية التجارة وعددهم ٨٨	٣٢,٩٥٪	٤٢,٨٦٪	١٥,٦٣٪
٢٩	طلاب كلية الآداب وعددهم ١٧١ (٣ طلاب ١٦٨ طالبة) .	٢٩,٢٤٪	٦٦,٦٧٪	٢٨,٥٧٪

يتضح من الجدول السابق الحقائق التالية :

١ ـ ان من يرون أن يكون تعليم وعمل المرأة الكويتية قاصرا على المجالات التي تتناسب وطبيعتها لا يمثلون سوى ٢٩,٢٧٪ من أفراد العينة وهي نسبة بسيطة اذا قورنت بالرأي الآخر وهو اطلاق حرية التعليم والعمل للمرأة بلا قيود أو تحديد يرى ذلك ٤٦٪ من أفراد العينة .

٢ ـ ان من يرون هذا الرأي بين طلاب وطالبات الجامعة هم أكثر ممن يرونه بين العاملين والعاملات في المواقع القيادية بالمجتمع حاليا .

٣ ـ ان من يرون هذا الرأي هم بين الذكور اكثر منهم بين الاناث حيث نراهم يمثلون اكثر من ٣٥٪ من الذكور ، وأقل من ٢٣٪ من الاناث .

٤ ـ ان هذه النسبة تبلغ أقصاها بين الذكور في الفئات التالية على الترتيب :

أ ـ العاملون بوزارات الشؤون الاجتماعية والأوقاف وادارة شؤون القصر بوزارة العدل (٥٨,٦٢٪) .

ب ـ طلاب كلية الحقوق (٥٦,٥٢٪) .

جـ ـ طلاب كلية الهندسة (٥٢,٦٣٪) .

وتبلغ أدناها بين الذكور في الفئات التالية :

أ ـ العاملون بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (١١,١١٪) .

ب ـ أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول (٢٣,٣٣٪) وكذا العاملين بوزارة التربية (٢٣,٣٣٪) .

جـ ـ أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة (ـ , ٢٥٪) .

د ـ أعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام (٢٧,٢٧٪) .

٥ ـ ان من يرون هذا الرأي بين الاناث يبلغن أقصى نسبة لهن في الفئات التالية :

أ ـ طالبات كلية الطب (٤٨,٢٨٪) .
ب ـ طالبات كلية الهندسة (٤٥,٤٥٪) .
جـ ـ أطباء وزارة الصحة العامة (٤١,١٨٪) .

كما يبلغن أدنى نسبة لهن بين الفئات التالية :

أ ـ أعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام ووزارات الاعلام والشئون الاجتماعية والأوقاف وشئون القصر (صفر٪) .
ب ـ العاملون بوزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني (٦,٠٦٪) .
جـ ـ العاملون بوزارة التربية (٦,٦٧٪) .
د ـ أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت (٨,٣٣٪) .

* * *

والخلاصة : بالنسبة لنتائج البحث المتعلقة برأي أفراد العينة في تعليم وعمل امرأة يمكن اجمالها في الآتي :

١ ـ ان هناك اتجاهين أساسيين بالنسبة لرأي أفراد العينة في تعليم وعمل المرأة ، الاتجاه الأول (وهو الغالب) يرى ان تتساوى المرأة بالرجل حيث يفتح لها كل مجالات التعليم والعمل . ويمثل هذا الاتجاه ٤٦٪ من أفراد العينة معظمهم من الاناث . والاتجاه الثاني ولا يمثل سوى أقلية ويرى ان يكون تعليم الفتاة وعملها قاصرا على بعض المجالات حيث يعبر عنه حوالي ٢٩٪ من أفراد العينة وأغلبية أصحاب هذا الاتجاه من الذكور .

٢ ـ ان الميل للاتجاه الاول يزيد بين العاملين عنه بين الطلاب ، والميل

للاتجاه الثاني يزيد بين الطلاب عنه بين العاملين .

٣ - ان هناك ثلاثة اتجاهات اخرى لا تمثل سوى أقلية ضئيلة لا يعتد بها .

٤ - انه على الرغم من ان اصحاب الاتجاه الأول الذي يحبذ حرية العمل والتعليم للمرأة هو أكثر الاتجاهات الموجودة غلبة بين أفراد العينة الا انه لا يمثل رأي أغلبية افراد العينة (٤٦٪ فقط) وهذا يعني ان الاتجاهات الاخرى التي لا تتفق مع متطلبات مساهمة المرأة في التنمية تمثل حوالى ٥٤٪ من أفراد العينة فاذا افترضنا صدق تمثيل هذه العينة للمجتمع فان الأمر يتطلب جهدا كبيرا من العاملين على قيادة حركة المرأة من أجل التنمية للعمل مع هذا القطاع غير المدرك لخطورة أبعاد هذا الموقف على قضية التنمية بشكل عام .

* * *

ثانيا : العلاقة بين الرأي حول عمل المرأة وبين بعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة بأفراد العينة

نتناول في هذا الجزء بالعرض والتحليل ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية عن وجود أو عدم وجود علاقة بين رأي أفراد العينة في عمل المرأة وبعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة بهم كالأعمار ، والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وطبيعة المهنة .... الخ .

وفيما يلي عرض لأهم ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج في هذا الصدد :

أولا : بالنسبة للعلاقة بين الرأي حول عمل المرأة والأعمار (الجدول رقم ٣٠ ، ٣١) .

بالنسبة لأفراد العينة من العاملين فقد لوحظ انه ليس لعامل السن تغليب وجهة نظر على أخرى فالذكور الذين يرون العمل في كافة المجالات يتواجدون بنسب أقل من الاناث اللائي يرون ذلك في كافة فئات الاعمار وبمعدلات تتناسب واجمالي تواجدهم في هذه الفئات .

ونفس الشيء بالنسبة للرأي حول العمل في بعض المجالات التي تتناسب وطبيعة الفتاة حيث يقل عدد الاناث عن عدد الذكور بصرف النظر عن فئات السن المختلفة . مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة بين عامل السن والرأي حول عمل المرأة عند العاملين . وما يصدق على العاملين يصدق على الطلاب أيضاً (راجع الجدول رقم ٣١) .

ثانيا : بالنسبة للعلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي (جدول ٣٢)

١ ـ نجد ان ٤٥٪ من المتزوجين يرون فتح مجالات العمل للمرأة بلا قيود ، بينما لا يرى سوى ٣٣,٥٨٪ من الذكور منهم فقط هذا الرأي ، بينما يرى ذلك ٦٤,٨٤٪ من الاناث منهم .

٢ ـ كما نجد ان ٤٤٪ من المتزوجين يرون ان يكون عمل المرأة قاصرا على بعض المجالات . بينما يرى أكثر من ٥١٪ من الذكور من هؤلاء هذا الرأي وتتدنى النسبة بين الاناث المتزوجات حول هذا الرأي لتصل الى ٣٢,٨١٪ .

٣ ـ أما بالنسبة للعزاب فنجد ان ٥٢٪ منهم يرون فتح مجالات العمل كلها أمام المرأة بنسبة تزيد حوالى ٧٪ عن تواجدها بين المتزوجين . ومع ذلك فاننا نلاحظ ان نسبة الاناث الذين يرون هذا الرأي تفوق

نسبة الذكور بين العزاب حيث تصل الى أكثر من ٦١٪ من الاناث بينما هي بين الذكور اقل من ٣٣٪ .

٤ ـ مما سبق يتضح ان هناك فارقا بين رأي العزاب والمتزوجين الا ان هذا الفارق البسيط اذا ما قارناه بالفارق الكبير بين رأي الذكور والاناث داخل كل فئة يجعلنا نرجح عامل النوع وليس عامل الحالة الاجتماعية .

ثالثا : العلاقة بين الرأي والمستوى التعليمي (جدول رقم ٣٣)

١ ـ من يرون فتح مجالات العمل كلها أمام المرأة هم :

أ ـ حوالي ٥٩٪ من حملة الدكتوراه منهم ٥٢٪ من الذكور ، ٧٨٪ من الاناث .

ب ـ ٥٤,٤٪ من حملة الثانوية العامة منهم ٣٧٪ من الذكور ، ٧٢٪ من الاناث .

جـ ـ ٥٤,٣٪ من حملة الماجستير منهم ٤٤٪ من الذكور ، ٨٠٪ من الاناث .

د ـ ٥٣,١٪ من حملة المؤهلات الجامعية (ليسانس وبكالوريوس) منهم ٣٤٪ من الذكور ، ٧٧٪ من الاناث .

٢ ـ ان من يرون أن يكون عمل المرأة قاصراً على بعض المجالات منهم :

أ ـ ٣٧ من حملة الدكتوراه ، الثانوية العامة كل على حدة .

ب ـ ٤ من حملة الماجستير والمؤهلات الجامعية . وبنسب عالية في الذكور عنها في الاناث في كل الفئات .

* مما سبق يتضح انه ليس لعامل المستوى التعليمي ترجيح بدليل تقارب النسبة بين حملة الثانوية العامة والدكتوراه . وفي نفس الوقت نرى مزيداً من التأكيد على أهمية عامل أو متغير النوع (ذكر وانثى) .

رابعا :

بالنسبة للعلاقة بين كافة المتغيرات الباقية وهي التخصصات العلمية وسنوات التخرج والبلاد التي درسوا بها وطبيعة المهنة وجهات العمل وعدد أفراد الأسرة ومتوسط دخل الفرد . فاننا قد لاحظنا ويستطيع القارىء أن يلاحظ معنا من خلال قراءة متأنية للجداول من رقم ٣٠ حتى رقم ٤٤ أن الفروق في الرأي لا ترجع للمتغيرات المذكورة بقدر ما ترجع لمتغير النوع (ذكر وانثى) ، فهو المتغير الغالب والذي يرجح رأيا على آخر .

* * *

ثالثا : ملخص لاهم النتائج والفروض التي كشفت عنها الدراسة الميدانية

١ ـ ان هناك اتجاهين أساسيين بالنسبة لتعليم وعمل المرأة : الاول وهو الاتجاه الاكثر انتشارا يرى عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة ، وان يترك لها الحرية للعمل في كافة المجالات طالما انها راغبة فيها وقادرة على أدائها . (٤٦٪ من أفراد العينة) والاتجاه الثاني وهو يمثل رأي أقلية من افراد العينة (٢٧, ٢٩٪) يرى أن يكون تعليم وعمل المرأة قاصرا على بعض المجالات .

٢ ـ ان الميل للاتجاه الاول يكثر بين الاناث ويقل بين الذكور ، ونلاحظ العكس بالنسبة للاتجاه الثاني حيث يكثر بين الذكور ويقل بين الاناث بشكل ملحوظ مما يوضح ان هناك تعارضا بين موقف الاناث وموقف الذكور .

٣ ـ ان تغليب اتجاه على اخر يرجع في بعض أسبابه لعامل النوع (ذكر

وانثى) ، فرضية هامة وهو ان ترجيح الاناث لفتح جميع مجالات التعليم والعمل أمام المرأة مرجعه في بعض الاحوال الى نظرة يمليها الانتصار لجنسها مع احساسها بأهمية التعليم والعمل لنموها ونمو مجتمعها . وان صحت هذه الفرضية من خلال دراسة ميدانية علمية متأنية ندعو للاعداد لها من الان . نقول ، ان صحت هذه الفرضية فانها تلقي بمسئوليات كبيرة على عاتق الحركة النسائية لترشيد مسار المرأة بشكل عام والمرأة المتعلمة العاملة بشكل خاص لتأخذ قضية التعليم والعمل مأخذ الجد كفرصة تستثمرها لنموها كانسان والمساهمة في تنمية مجتمعها في نفس الوقت .

٤ ـ ان ما لاحظناه من تدني مستوى الاراء بين طلاب الجامعة ذكورا واناثا عن مستوى مثيلاتها بين العاملين يعتبر مؤشرا هاما جديرا بالدراسة من قبل مراكز العلم المختلفة وفي مقدمتها هيئات التدريس والبحث بالجامعة لتبين خلفيات هذا الاتجاه ويلقى على عاتق الحركة النسائية مسئولية تنمية الوعي بهذا الدور .

٥ ـ انه على الرغم من ان الاتجاه الخاص بفتح مجالات التعليم والعمل كلها امام المرأة هو الاتجاه الغالب الا انه لا يجب ان يغيب عن بالنا أن ٥٤٪ من افراد العينة لا يرون ذلك ويرون وجهات نظر اخرى كلها بعيدة عن متطلبات التنمية للمرأة وللمجتمع على السواء مما يلقي على عاتق الحركة النسائية بمسؤوليات كبيرة تجاه اهمية مساندة ودعم المرأة العاملة لتقوم بدورها ازاء نفسها واسرتها ومجتمعها على الوجه الذي يحقق لها ولمجتمعها النمو من ناحية ويجعل من وضعها الناجح حافزا لغيرها من النساء لأن يخضن مجالات العمل .

* * *

الفصل الثالث

التخطيط لمساهمة المرأة في التنمية

يطيب لي أن أقدم لهذا الفصل بما جاء بخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا (والتي نحن جزء منها) والصادر عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) حيث يقول التقرير في معرض الحديث عن مقومات التنمية في المنطقة وادماج المرأة فيه ما يلي :

« ان وسائل ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة انما يبدأ من دراسة وتقدير للواقع الحالي لظروف كل دولة ومعطياتها وفي اطار ما تتيحه امكانات التعاون الاقليمي والدولي . ومع ذلك فمن الضروري أن تتحرك مسيرة المشاركة الفعالة للمرأة بدرجات متزايدة في ثلاثة مستويات للمشاركة : مشاركة في وضع ورسم السياسة والتخطيط واتخاذ القرارات ، ومشاركة في توسيع فرص العمل للمرأة لتنفيذ السياسات والخطط ، ومشاركة في الاستفادة من نتائج العمل بصورة عادلة ومتكافئة مع الرجل وبهذه المستويات الثلاثة من المشاركة في التنمية يصبح ادماج المرأة عطاء وأخذا ، جهدا واستمتاعا . ان هذا الادماج للمرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع ، وليس مجرد محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات الصناعية « المتقدمة » ، وانما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتحرير الانسان ـ رجلا وامرأة ـ واعداده ، وتمكين طاقاته الكاملة من اثراء

الحياة لنفسه ولمن حوله . انه لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزامها بأداء مسؤولياتها، والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من أدوار في حياة مجتمعها » .

وهكذا يتضح لنا ان توسيع فرص العمل للمرأة هو أحد مستويات المشاركة الأساسية للمرأة في التنمية ، وان هذه المشاركة والمزيد منها انما يتطلب من القيادات النسائية وعيا والماما كاملا بالقدرة على التخطيط لهذه المشاركة ولذلك أفردنا هذا الفصل الأخير من دراستنا للتحدث عن هذه الناحية من خلال النقاط التالية :

١ ـ التخطيط من أجل مساهمة المرأة في التنمية .
٢ ـ مقومات التخطيط الناجح لهذه المساهمة .
٣ ـ الأهداف العاجلة والآجلة لهذا التخطيط .
٤ ـ نقطة البداية وأسلوب العمل .
٥ ـ الخلاصة .

* * *

١ ـ التخطيط من أجل التنمية :

نود أن نوضح بداية أن هناك فارقا بين النمو والتنمية ، فالنمو يحدث في الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء ، والتحول التدريجي والقدر الذي يحدث من التغير عن طريق النمو ليس الا قدرا ضئيلا لا يعتمد به وهو تغير كمي أكثر منه تغير في الكيف ، كما ان النمو يحدث تلقائيا أي غير متعمد .

أما التنمية فتشتمل على النمو وعلى التغير . . . . والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي . . . . وهو كيفي كما هو كمي . . . . والتنمية لا تعني النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي

يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة

وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين النمو والتنمية ، كالتفرقة بين التطور والتطوير ، والتغير والتغيير ، فالفارق بين الاصطلاحات المختلفة انما يتمثل في مدى تدخل الانسان في احداث التنمية أو التطوير أو التغيير(٩) .

لهذا ينظر الى التنمية على انها عملية مقصودة يقوم بها مجتمع ما لاحداث تغيير هائل كميا وكيفيا في كافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها وبمعدلات كبيرة تساعده على اختصار الزمن للحاق بركب التقدم العام في العالم المعاصر ، ومن هنا ارتبط هذا الاصطلاح « التنمية » بما تقوم به المناطق أو البلاد المختلفة في هذا الصدد .

فالتنمية اذا تعني النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة ، وان هذه الجهود المنظمة لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق التخطيط .

فالتخطيط اسلوب تنظيمي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة ، وذلك عن طريق حصر امكانات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الامكانات ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته .

وتقوم استراتيجية التخطيط للتنمية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن الضروري أن يكون واضحا للمخططين ان التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية احداهما التغير الاجتماعي للتنمية ، والأخرى تنمية الموارد البشرية .

وفي خليجنا العربي تتطلب الأمور رسم استراتيجية للتنمية

الاجتماعية تأخذ في اعتبارها هاتين الوظيفتين . كما يتطلب الأمر اعطاء عناية خاصة لتنمية الموارد البشرية حيث تلعب الندرة البشرية كما وكيفا دورا خطيرا يكاد يهدد طموحات بلادنا نحو مزيد من التقدم والتنمية .

لهذا وجدنا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقترح في خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية : وضع استراتيجية لزيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل كجزء لا يتجزأ من خطة تنمية الموارد البشرية مستهدفة توفير قوة العمل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكذا وضع البرامج والسياسات اللازمة لتشجيع ممارسة المرأة للمهن الجديدة المتنوعة ـ الى جانب المهن التقليدية التي تمارسها ـ وتشجيع المرأة للاقبال على هذه المهن والأعمال بما تتيحه الدولة ونقابات العمال وأرباب العمل من فرص للتعليم والتدريب والتأهيل . وهكذا يتضح تلاحم الأهداف جميعا فالتعليم والتدريب والتأهيل من أجل العمل ، والعمل من أجل التنمية ، والتنمية بدورها تعطي مزيدا من الفرص لتعليم وتدريب أفضل . . وهكذا .

٢ ـ مقومات التخطيط الناجح لدور المرأة في التنمية :

لنجاح التخطيط لدور المرأة في التنمية فاننا نتصور أهمية توفر المقومات التالية :

أ ـ أن تكون قضية التخطيط للمرأة بيد المرأة نفسها فهي الادرى بقضاياها والأكثر حماسا لانتصارها . وهذا يعني أهمية اشراك النساء في كل المجتمع في مناقشة قضاياهم وفهمها واقتراح الحلول لها بل ـ وهذا هو الأهم ـ العمل على حلها .

ب ـ العمل العلمي المبني على دراسة الواقع وتحري احتياجاته . فمن أهم مقومات النّجاح لهذا الدور أن يتوافر لدى الحركة النسائية

الامكانات التي تلزم لدراسة واقع المرأة والبحث عن حلول لمشكلاتها على أسس علمية سليمة بعيدا عن أسلوب الحوار الذي يعتمد على وجهات نظر أكثر مما يعتمد على فهم لواقع مجتمعاتنا وطموحاتها وقدرتها على الحركة والتغيير .

جـ ـ قدر عال من التنسيق والتنظيم بين كل الجمعيات والمنظمات النسائية محليا وخليجيا ينظم جهود المرأة ويوجهها في مسارات عملية بلوغا لطموحاتها في التقدم والتنمية ، ويقوم بالدراسات ، ويعد الخطط والمشروعات البرامج ويحشد لها الامكانات ويتابع تنفيذها ويقوم مسيرتها لمزيد من التخطيط الناجح .

د ـ تكريس الجهود لانجاز برامج عملية لدعم دور المرأة في التنمية وهذا يعني أن يهتم التخطيط والمخططون لدور المرأة في التنمية بانجاز برامج عملية حتى لو كانت صغيرة ولكن من شأنها تدعيم دور ـ المرأة العاملة فان ذلك سوف يعزز بشكل أبلغ دور المرأة في التنمية عن أي عمل آخر لا تتوافر له ارادة العمل والقدرة على تغيير الواقع الذي تعيشه المرأة .

٣ ـ الاهداف الاجلة والعاجلة لهذا التخطيط

في ضوء ما تقدم فاننا نرى ان الحركة النسائية مطالبة الآن ـ وليس في المستقبل ـ بوضع استراتيجية بعيدة المدى لعملها خليجيا تستهدف تحقيق التعليم والعمل الكامل للمرأة الخليجية في كافة المجالات وتحدد مداً زمنياً لهذا الهدف ، على ان تبدأ بالعمل منذ الان وبشكل مرحلي على تقسيط هذا الهدف الاجل الى أهداف عاجلة مرحلية لبلوغه باذن الله على المدى البعيد .

أما الاهداف العاجلة فتتمثل في مساندة المرأة العاملة ، ذلك ان

المرأة العاملة اليوم تتعرض للعديد من المصاعب والمشكلات التي من شأنها أن تهدد صمودها في مجال العمل واستمرارها فيه . وتشكل في نفس الوقت حافزا سلبيا لغيرها من النساء اللائي لم يرتدن ميدان العمل بعد ليحجمن عن ارتياده .

وليس موضوع هذه الدراسة الحديث عن المشكلات التي تواجه المرأة العاملة ، انما ما يعنينا هنا في هذه الدراسة هو أن مساهمة المرأة في التنمية مهدد بالتقلص من جراء تواجد هذه العقبات . فقد أسفرت الدراسة الميدانية ، ومن خلال التعبير الحر الذي كان يبديه المواطنون في نهاية استمارة الاستفتاء - عن ان الكثير من أولئك الذين كانوا يرون عدم عمل المرأة خارج البيت ، أو عملها في بعض المجالات ، كانوا يدونون في ملاحظاتهم الاخيرة بالاستمارة أنهم مع عمل المرأة لكن بشرط الا يؤثر هذا العمل على واجبها تجاه زوجها وأولادها .

نقول من هذه الضغوط الاجتماعية التي تعاني منها المرأة ، سواء لتحميلها وحدها مسئولية البيت والاطفال ، او لعدم وجود الخدمات المساعدة مثل دور الحضانة المناسبة والتي من شأنها تدعيم دورها كأمرأة عاملة وغير ذلك من ألوان الضغوط الاخرى التي لا يتسع المجال هنا لسردها ، أصبح دور المرأة العاملة مهددا ليس في شخص العاملات حاليا بل في أولئك الذين لم يرتادوا ميدان العمل بعد ، حيث أصبحت الفتاة تفكر عند دخولها الجامعة في الالتحاق بالدراسة التي تؤهلها لعمل يمكن أن يوفر لها بعض الوقت أو الجهد لتقدمه لبيتها وأولادها ، ولا تفكر في الدراسة التي تتفق وميولها وقدراتها ، وبسيادة هذه الاتجاهات الضارة في محيط المرأة سوف نرى احجاما من المرأة على ارتياد مجالات العمل التي تحتاج اليها التنمية في بلادنا .

لكل ما تقدم فان الهدف العاجل الذي لا يقبل التأجيل - وفقا لما

أسفرت عنه هذه الدراسة الميدانية هو ان ترفع الحركة النسائية الخليجية شعار « مساندة المرأة العاملة » وحينما نقول « « شعار » فنرجو الا يتبادر لذهن أحد أن المسألة سوف تقف عند حد الشعارات والكلام ، ولكن ما نعنيه هنا هو ان تستهدف حركتنا العملية السريعة والفعالة تحقيق هذا الشعار « مساندة المرأة العاملة » وتأتي المساندة في صور عملية كثيرة نقدم بعض الامثلة لها هنا ونترك لمؤتمركم تقرير ما يراه مناسبا في هذا الشأن، ومن صور المساندة المقترحة ما يلي :

أ - العمل على توفير دور حضانة نموذجية للاطفال وما يتبع ذلك من الاعداد الجيد للكوادر المناسبة الصالحة للقيام بهذه المهمة تحت اشراف ورقابة الدولة[١٠] .

ب - تشجيع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وارباب العمل على انشاء دور حضانة في المصانع والمؤسسات التي تعمل فيها النساء[١١] .

جـ - سن التشريعات اللازمة لمساواة المرأة بالرجل في الاجر والتأمينات الاجتماعية وفرص الترقي ، ومراعاة تطبيق هذه التشريعات من الناحية التنفيذية ، واتخاذ العقوبات الرادعة عند مخالفتها ، وضمان حق المرأة في المقاضاة القانونية في الحالات التي تتعرض فيها لتمييز بسبب جنسها أو حالتها الاجتماعية .

د - العمل على توعية المرأة للاستفادة من دخل الاسرة وادارة شؤون المنزل وترشيد أنماط الاستهلاك بما يجعل من عمل المرأة في البيت عملا واعيا ذا قيمة اقتصادية واجتماعية بحيث يسهم في تحقيق خطط التنمية ولا يكون عبئا عليها .

هـ - توفير الاجراءات والخدمات التي تيسر للمرأة الجمع بين مسؤولية

الأسرة ومسؤولية العمل وبما يضمن على وجه الخصوص عدم انقطاع المرأة عن العمل وبما ييسر لها الانتظام في اداء عملها .

و ـ تنظيم برنامج تثقيفي متكامل لتوعية المرأة خاصة والمجتمع عامة ، بأهمية العمل لتنمية المرأة والمجتمع على السواء .

ز ـ تنظيم يوم للمرأة العاملة الخليجية تكرم فيه النساء العاملات اللائي يعتبرن قدوة في العمل والانتاج وذلك لحث الجميع على حب العمل والتفاني فيه وتشجيع غير العاملات على ارتياد مجال العمل لما يعرض في هذا المهرجان الاعلامي من مزايا العمل بالنسبة للمرأة والمجتمع على السواء .

كل ما تقدم وغيره كثير من صور العمل والانشطة يمكن القيام به لمساندة دور المرأة العاملة ، والذي من شأنه لو تحقق بنجاح ان يدعم دور المرأة العاملة ويثبت خطاها على الطريق ، ويشجع ويحفز غيرها على ارتياد مجال العمل .

٤ ـ نقطة البداية وأسلوب العمل :

أولا : نقطة البداية

ان نقطة البداية لا يمكن ان تأتي من خارجنا ، أعني من خارج المرأة او من خارج هذا المؤتمر على وجه التحديد ، فان الرغبة في العمل التي جمعت هذا المؤتمر يجب أن تنتهي بارادة عمل ـ اننا اذا انتهينا من هذا الجهد بحصاد قوامه مجموعة من القرارات او التوصيات نوجهها لمجتمعاتنا لاصبحنا بهذا العمل في أحسن الاحوال ، مجرد تظاهرة نسائية تنفض لتنعقد بعد سنوات اخرى وتبدي بعض المشاعر والتمنيات الطيبة في شكل توصيات وقرارات لصالح المرأة . انما ما يجب أن نفكر فيه الان هو تحويل تجمعنا هذا الى ارادة عمل مستمرة فلا نخرج

على الناس لنقول لهم اننا نوصيكم بكذا وكذا وانما علينا ان نقرر ما الذي يجب علينا ـ نحن ـ عمله والالتزام به خلال فترة زمنية محددة ؟ وكيف سيتم تنفيذ ومتابعة ذلك ؟ وما هي مسؤولية كل منا بالتحديد في كل نقطة عمل ؟ وكيف سننسق بين جهودنا لتحقيق ذلك ؟ . . . الخ هذه الاسئلة التي تشكل في مجموعها خطة عمل لتحقيق هدف أو بعض أهداف بسيطة ومحددة ولها صفة الاولوية حتى يؤدي نجاحها الى سهولة تحقيق أهداف أخرى لمرحلة تالية وهكذا . . .

وإذا كان لي أن أقترح شيئاً في هذا الصدد فإنني أقدم لكم هذا التصور :

١ ـ تكوين لجنة من بين اعضاء المؤتمر تسمى « اللجنة التحضيرية لاتحاد المرأة الخليجية » تكون معنية بالاتي :

أ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأسيس « اتحاد المرأة الخليجية » وتنظيم مؤتمرات المرأة الاقليمية .

ب ـ متابعة وتنسيق البرامج المشتركة التي يقرر المؤتمر القيام لها خلال الفترة ما بين المؤتمر الحالي والمؤتمر القادم (ونقترح ان يكون العام القادم) وذلك من خلال اللجان الفرعية التي سيشكلها المؤتمر لتنفيذ البرامج .

٢ ـ تكوين لجان فرعية يكون رؤساؤها هم أعضاء اللجنة التحضيرية ويقترح أن تكون هذه اللجان على النحو التالي :

أ ـ اللجنة القانونية ومهمتها دراسة التشريعات الخاصة بالمرأة وخاصة فيما يتعلق منها بحقوقها في العمل ودورها فيه وطرحها للمناقشة العامة في المجتمع واقتراح تعديلها بما يتناسب والحقوق الانسانية للمرأة وكذا متطلبات التنمية لمجتمعاتنا ومتابعة اصدار التشريعات اللازمة بذلك مع الجهات المعنية محليا وخليجيا .

ب ـ اللجنة الاقتصادية ومهمتها العاجلة الاسراع في تكوين جمعيات ربات البيوت لتعمل بالاساس ـ ومن خلال عمل علمي مدروس على تحقيق التوازن المطلوب بين الأجور والاسعار حماية للمستهلك وحفاظا على الاقتصاد الوطني من التضخم المفتعل من جانب بعض الفئات التي لا يهمها الا الاثراء على حساب مصلحة الفرد والمجتمع غير عابئة بما ينتج عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية قد تهدد كيان الفرد والأسرة والمجتمع وعلى حساب السلام الاجتماعي بين الطبقات .

جـ ـ اللجنة الاجتماعية ومهمتها العاجلة الاسراع بانشاء دور للحضانة المناسبة لاطفال المرأة العاملة معتمدة في ذلك على امكانات الدولة او الجهود والامكانات الاهلية والتطوعية .

د ـ اللجنة الاعلامية ومهمتها اعداد وتنفيذ برامج متكامل لتثقيف وتوعية المرأة والمجتمع بقيمة عمل المرأة وبحقوقها وواجباتها في هذا الصدد .

هـ ـ اللجنة المالية والادارية ومهمتها تدبير وتيسير كافة المستلزمات المالية والادارية التي يتطلبها عمل اللجان الاخرى ، بما تقوم به من جهود في هذا الصدد مستفيدة من كافة الامكانات المتاحة على المستويين الرسمي والشعبي .

* * *

ثانيا : اسلوب العمل

ان اسلوب العمل خلال الفترة القادمة ـ ولانجاز المهام العاجلة السابق وضع تصور مقترح لها في البند (أولا) ـ السابق لا يمكن أن يكون الا اسلوبا مرنا يتطلب جهودا متصلة وتطوعية لا تعرف الارتباط بوقت عمل محدد أو التقيد باجراءات روتينية من شأنها اعاقة الجهود

المخلصة المتحمسة عن تحقيق أهدافها لذلك نقترح الا يكون هناك مرؤوس أو رئيس في هذه الجهود فالكل يعمل بروح الأخوّة من أجل رسالة سامية نعتقد انها تهمنا جميعا وتهم مجتمعنا بشكل عام . لذلك أقترح أن يترك لكل شخص التصرف بشكل كامل في حدود المسؤوليات الملقاة على عاتقه ولا نلجأ لأسلوب الاجتماعات والمناقشات بل تحدد المهام لكل فرد ويقوم الجميع بالتنسيق مع الشخص المسئول عن اللجنة في تحقيق مهامه دون انتظار لانعقاد اللجنة وأخذ موافقتها وما شابه ذلك من تعقيدات قد تؤدي في النهاية الى ضياع الوقت دون تحقيق شيء عملي . على انه يجب أن يكون معلوما منذ الآن ان مثل هذا الأسلوب ينتج عنه عند التطبيق بعض التجاوزات من قبل بعض الأفراد غير المتفهمين بعمق أهداف العمل والتزاماته الا ان هذه التجاوزات مهما كانت فلن يكون لها من الاضرار مثل ما يكون من اتباع الأساليب العقيمة المعروفة (الاجتماعات والمناقشات التي لا طائل من ورائها) ، والتي من شأنها أن تضيع الوقت دون عائد ملموس على المرأة والمجتمع .

لكل ما تقدم فاننا نعتقد ان من سيتحملون مسؤولية العمل خلال الفترة القادمة يجب أن يكونوا مدركين لضخامة المسؤوليةوما سيترتب علي ذلك من استثمار الوقت والجهد في اعداد العدة لذلك والا فعليهم أن يتركوا المسؤولية لغيرهم ممن يتوافر لديهم الوقت والقدرة على بذل الجهد والله المعين .

٥ ـ الخلاصة

وخلاصة ما يمكن الخروج به من هذه الدراسة هو :

١ ـ ان فتح مجالات التعليم والعمل للمرأة بلا قيود أمر ضروري من أجل تحقيق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا .

٢ ـ ان نسبة لا يستهان بها من أفراد المجتمع تنظر الى تعليم وعمل المرأة نظرة لا تتفق ومتطلبات التنمية .

٣ ـ ان الحركة النسائية في ضوء هذا الواقع مطالبة بأن تواجه مسؤ وليتها مواجهة علمية واقعية جادة ومسؤ ولة باتخاذ زمام المبادرة للعمل من أجل المرأة والمجتمع في آن واحد .

٤ ـ ان المهام العاجلة لحركة المرأة الخليجية تتحدد في رفع شعار مساندة المرأة العاملة وفقا للمشروعات والبرامج المقترحة في هذه الدراسة .

٥ ـ ان انجاز هذه المهام العاجلة يتطلب قدرا مناسبا من التنظيم النسائي ليتمكن من النهوض بهذه المسؤ ولية .

٦ ـ ان هذا التنظيم النسائي يقترح له أن يبدأ فورا من خلال هذا المؤتمر بلجنة تحضيرية لاتحاد المرأة الخليجية تتولى قيادة لجان عمل واعية من أجل انجاز برامج عملية على مستويات التشريع والاقتصاد والنواحي الاجتماعية والاعلامية .

٧ ـ أن ينعقد المؤتمر القادم بعد عام من الآن لدراسة وتقويم ما تم انجازه من جهود عملية ووضع خطة لعام ثان وانتخاب قيادة لاتحاد المرأة الخليجية من خيرة أولئك اللائي بذلن من الجهد والوقت ما يرشحهن لقيادة العمل لعام ثان .

والله يوفقنا جميعا لما فيه خير المرأة والمجتمع .

ملحق رقم (١)

استمارة الاستطلاع

« بسم الله الرحمن الرحيم »

دولة الكويت
وزارة التربية
ادارة الخدمة الاجتماعية

التاريخ : ٢٦ / ٣ / ١٤٠١ هـ
الموافق : ١ / ٢ / ١٩٨١ م

استمارة استطلاع رأي حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

تعريف بالاستطلاع :

١ ـ هذا الاستطلاع يجري لاغراض الدراسة والبحث العلمي فقط ، لهذا فان كافة المعلومات المقدمة منكم تعتبر سرية ولا داعي لذكر الاسم وهو خاص بالكويتيات والكويتيين فقط .

٢ ـ في الجزء « الأول » تتناول الاستمارة بعض البيانات العامة عنكم بغرض عرض الاراء منسوبة لمن أدلوا بها . كأن نقول مثلا أن الأناث يرون كذا والذكور يرون كذا ، أو أن نقول بأن العاملين في مهن التدريس يرون كذا ومن يعملون في المهن الطبية يرون كذا ، أو أن نقول بأن الطلاب يرون كذا بينما ترى الطالبات كذا . . . . . . الخ .

٣ ـ في الجزئين ، الثاني والثالث تعرض الاستمارة وجهات النظر المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية . والمرجو وضع علامة (✓) أمام الاجابة التي تتفق ورأيك في وجهات النظر المبينة .

فضة الخالد

مديرة ادارة الخدمة الاجتماعية

بوزارة التربية

أولا : بيانات عامة

١ ـ السن : . . . .

٢ ـ النوع : ذكر. . . . . أنثى . . . .

٣ ـ الحالة الاجتماعية : أعزب. . . . . متزوج . . . . . مطلق . . . . . .
أرمل . . . .

٤ ـ المؤهل الدراسي أو المستوى التعليمي :

أ ـ ابتدائي . . . . . ب ـ متوسط . . . . . . جـ ـ ثانوي . . . .
د ـ مؤهل فوق الثانوية العامة وأقل من الجامعة . . . .
هـ ـ مؤهل جامعي أو ما يعادله . . . . . و ـ ماجستير . . . .ز ـ دكتوراه . . .

في حالة ما اذا كان المؤهل جامعي أو ماجستير أو دكتوراه توضح البيانات التالية :

ـ التخصص . . . .
ـ سنة الحصول على المؤهل . . . .
ـ اسم المعهد أو الجامعة والبلد التي تتبعها . . . .

٥ ـ العمل : « يرجى ذكر العمل بدقة لبيان طبيعة المهنة ، فلا يذكر مثلا موظف فقط ، انما يوضح طبيعة الوظيفة كأن نقول (محاسب ، أو أخصائي اجتماعي أو مدرس .... الخ) .

....

٦ ـ نوع العمل : اداري .... فني............

٧ ـ اسم الجهة التي يعمل بها : (وزارة كذا ، أو شركة كذا .. الخ) ..

....

٨ ـ ما عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معك في معيشة واحدة ؟ (بما فيهم شخصك) ....

٩ ـ ما مجموع الدخل الشهري للأسرة من مختلف المصادر

(رواتب + دخول أخرى) ، بالدينار الكويتي ....

ثانيا :

الاراء المختلفة

حول تعليم المرأة الكويتية

* ـ نعرض فيما يلي أكثر الاراء انتشاراً بالمجتمع حول تعليم المرأة والمرجو وضع علامة (✓) بشكل واضح امام رأي واحد فقط من هذه الاراء ، والذي تراه (ترينه) متفقا أكثر من غيره مع وجهة نظرك حول موضوع تعليم المرأة الكويتية :

١٠ ـ أن يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ، ويعادل المرحلة المتوسطة أو الثانوية على الاكثر .

١١ ـ عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة ، بأن يفتح أمام الفتاة كل

مجالات التعليم بلا قيود .

١٢ ـ أن يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

١٣ ـ أن توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض أو معاهد المعلمات أو السكرتارية وما شابه ذلك .

* * *

ثالثا :

الاراء المختلفة
حول عمل المرأة الكويتية

* ـ نعرض فيما يلي أكثر الاراء انتشارا بالمجتمع حول عمل المرأة الكويتية والمرجو وضع علامة (✓) أمام رأي واحد فقط من هذه الاراء ، والذي تراه (ترينه) متفقا أكثر من غيره مع وجهة نظرك حول موضوع عمل المرأة الكويتية :

١٤ ـ المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط .

١٥ ـ أن تفتح مجالات العمل كلها أمام المرأة ، لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما أنها راغبة فيها وقادرة على أدائها .

١٦ ـ أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .

* * *

١٧ ـ ان كانت لديك اراء أخرى حول تعليم وعمل المرأة الكويتية يرجى ذكرها تفصيلا .

____

____

____

____

____

____

____

« شاكرين لكم حسن تعاونكم »

ملحق رقم (٢)

جداول بنتائج الدراسة

وتشتمل على (٤٤) جدولا

بيانها كالاتي :

أولا : الجدول رقم (١) وهو جدول اجمالي خاص بآراء جميع اعضاء مجتمع البحث وعددهم ١١٠٠ في تعليم وعمل المرأة الكويتية .

* * *

ثانيا : الجداول من رقم (٢) حتى رقم (٢٠) خاصة بآراء افراد مجتمع البحث من العاملين حول تعليم وعمل المرأة الكويتية جملة وتفصيلا وبيانها كالاتي :

٢ ـ جدول رقم (٢) وهو جدول اجمالي خاص بجميع العاملين من افراد العينة وعددهم ٧٠٠ .

٣ ـ جدول رقم (٣) وهو جدول اجمالي خاص بأعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية والدارسين بمعهد الثقافة العمالية مجتمعين وعددهم ٩٥ .

٤ ـ جدول رقم (٤) خاص بأعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول (نفط الكويت ـ البترول الوطنية ـ الكيماويات البترولية) وعددهم ٣١ .

٥ ـ جدول رقم (٥) خاص بالدارسين بمعهد الثقافة العمالية .

٦ ـ جدول رقم (٦) خاص بأعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة وعددهم ٣٦ .

٧ ـ جدول رقم (٧) وهو جدول اجمالي خاص بالتربويين من نظار وناظرات المدارس واعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت وعددهم ٣٠١ .

٨ ـ جدول رقم (٨) خاص بنظار وناظرات المدارس وعددهم ٢٥٧ .

٩ ـ جدول رقم (٩) خاص بأعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت .

١٠ ـ جدول رقم (١٠) وهو جدول اجمالي خاص بجميع العاملين بوزارات الدولة المختلفة وعددهم ٢٣٠ .

١١ ـ جدول رقم (١١) خاص بالعاملين بديوان عام وزارة التربية وعددهم ٤٥ .

١٢ ـ جدول رقم (١٢) خاص بالاطباء وغيرهم من العاملين بوزارة الصحة العامة وعددهم ٣٢ .

١٣ ـ جدول رقم (١٣) وهو خاص بالعاملين بالوزارات والهيئات ذات الصبغة المالية والاقتصادية والتخطيطية وهي وزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني وبعض الدارسين بمعهد التخطيط من ذوي التخصصات الاقتصادية وعددهم جميعا ٨٧ .

١٤ ـ جدول رقم (١٤) خاص بالعاملين بوزارات الشؤون الاجتماعية والاوقاف وادارة شؤون القصر بوزارة العدل وعددهم ٣٧ .

١٥ ـ جدول رقم (١٥) خاص بالعاملين بوزارة الاعلام وعددهم ٢٠ .

١٦ ـ جدول رقم (١٦) خاص بالعاملين بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب وعددهم ٩

١٧ ـ جدول رقم (١٧) وهو جدول اجمالي خاص بأعضاء مجالس

ادارات الاتحادات الرياضية وبعض اعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام وعددهم جميعا ٧٤ .

١٨ ـ جدول رقم (١٨) خاص بأعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية وعددهم ٣٠ .

١٩ ـ جدول رقم (١٩) خاص بأعضاء مجلس ادارة جمعية المعلمين وبعض اعضاء اللجان بها وعددهم ٢٣ .

٢٠ ـ جدول رقم (٢٠) خاص ببعض اعضاء مجالس ادارات جمعيات الادباء والخريجين والاجتماعيين والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وعددهم ٢١ .

ثالثا : طلاب جامعة الكويت

الجداول من رقم (٢١) حتى (٢٩) وبيانها كالاتي :

٢١ ـ الجدول رقم (٢١) وهو جدول اجمالي خاص بكل طلاب جامعة الكويت الذين اجابوا على الأستطلاع وعددهم ٤٠٠ .

٢٢ ـ الجدول رقم (٢٢) وهو جدول اجمالي خاص بطلاب كليات العلوم والهندسة والطب وعددهم ١٠٤ .

٢٣ ـ الجدول رقم (٢٣) خاص بطلاب كلية العلوم وعددهم ٣٨ .

٢٤ ـ الجدول رقم (٢٤) خاص بطلاب كلية الهندسة وعددهم ٣٠ .

٢٥ ـ الجدول رقم (٢٥) خاص بطلاب كلية الطب وعددهم ٣٦ .

٢٦ ـ الجدول رقم (٢٦) وهو جدول اجمالي خاص بطلاب كليات الحقوق والتجارة والاداب وعددهم ٢٩٦ .

٢٧ ـ الجدول رقم (٢٧) خاص بطلاب كلية الحقوق والشريعة وعددهم ٣٧ .

٢٨ ـ الجدول رقم (٢٨) خاص بطلاب كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وعددهم ٨٨ .

٢٩ ـ الجدول رقم (٢٩) خاص بطلاب كلية الاداب وعددهم ١٧١ .

* * *

رابعا : مجموعة الجداول الخاصة بتبين العلاقة بين كافة المتغيرات وآراء افراد العينة في عمل المرأة الكويتية وهي الجداول من رقم (٣٠) حتى رقم (٤٤) وبيانها كالآتي :

٣٠ ـ جدول رقم (٣٠) خاص بتوزيع العاملين فقط حسب الاعمار ورأيهم في عمل المرأة .

٣١ ـ جدول رقم (٣١) خاص بتوزيع الطلاب حسب الاعمار ورأيهم في عمل المرأة .

٣٢ ـ جدول رقم (٣٢) خاص بتوزيع الجميع طلابا وعاملين حسب الحالة الاجتماعية ورأيهم في عمل المرأة .

٣٣ ـ جدول رقم (٣٣) خاص بتوزيع العاملين فقط حسب المستوى التعليمي والرأي في عمل المرأة .

٣٤ ـ جدول رقم (٣٤) خاص بتوزيع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق حسب تخصصاتهم العلمية ورأيهم في عمل المرأة .

٣٥ ـ جدول رقم (٣٥) خاص بتوزيع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق حسب سنوات حصولهم على أعلى مؤهل ورأيهم في عمل المرأة .

٣٦ ـ جدول رقم (٣٦) خاص بتوزيع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق حسب البلاد التي حصلوا منها على اعلى مؤهل ورأيهم في عمل المرأة .

٣٧ ـ جدول رقم (٣٧) خاص بتوزيع العاملين فقط حسب نوع العمل والمهنة ورأيهم في عمل المرأة .

٣٨ ـ جدول رقم (٣٨) خاص بتوزيع الطلاب فقط حسب مهن أولياء امورهم ورأيهم في عمل المرأة .

٣٩ ـ جدول رقم (٣٩) خاص بتوزيع العاملين فقط حسب طبيعة عملهم من حيث هي فنية أو ادارية ورأيهم في عمل المرأة .

٤٠ ـ جدول رقم (٤٠) خاص بتوزيع الطلاب فقط حسب طبيعة عمل أولياء امورهم من حيث هي فنية أو ادارية ورأيهم في عمل المرأة .

٤١ ـ جدول رقم (٤١) خاص بتوزيع العاملين فقط حسب طبيعة الجهات التي يعملون بها ورأيهم في عمل المرأة .

٤٢ ـ جدول رقم (٤٢) توزيع الطلاب فقط حسب طبيعة الجهات التي يعمل بها أولياء امورهم ورأيهم في عمل المرأة .

٤٣ ـ جدول رقم (٤٣) توزيع جميع افراد مجتمع البحث طلابا وعاملين حسب عدد افراد اسرهم ورأيهم في عمل المرأة .

٤٤ ـ جدول رقم (٤٤)توزيع جميع افراد مجتمع البحث طلابا وعاملين حسب متوسط دخل الفرد في اسرهم ورأيهم في عمل المرأة .

جدول رقم (١)

توزيع جميع الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والأطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها أمام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	أناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٤٧	-	-	٢	٢	٢	١	-	٥٠	٤
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود	٧	١٠	١٨٢	٣٢٤	٦٠	٤٨	٢	١	٢٥١	٣٨٣
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١٣	٦	٤	١٧	١٩٩	١٢٣	٤	-	٢٢٠	١٤٦
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	٣	-	١	١	٣١	٨	١	-	٣٦	٩
غير مبين	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
المجموع	٧٠	١٦	١٨٧	٣٤٤	٢٩٢	١٨٢	٨	١	٥٥٧	٥٤٣

جدول رقم (٢)

توزيع العاملين الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٤٠	-	-	٢	-	-	١	-	٤١	٢
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	٧	٢	١٤٧	١٨٤	٤٦	١٨	٢	١	٢٠٢	٢٠٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٩	٢	٤	٨	١٣٩	٤٥	١	-	١٥٣	٥٥
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات اوالسكرتارية وما شابه ذلك .	٣	-	١	١	٢٨	٧	١	-	٣٣	٨
غير مبين	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (١٣)

توزيع العاملين بوزارات المالية والنفط والتخطيط وبنك الكويت الوطني والدراسي بمعهد التخطيط الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٣	-	-	١	-	-	-	-	٣	١
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات العليم بلا قيود .	٣	-	١٥	٢٧	٤	٣	١	-	٢٣	٣٠
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٢	-	١	-	٢٣	٢	-	-	٢٦	٢
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك.	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢	-
غير مبين										
المجموع	٨	-	١٦	٢٨	٢٩		١	-	٥٤	٣٣

جدول رقم (٤)

توزيع أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال البترول الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٧	-	-	-	-	-	-	-	٧	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح اماه الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	١٠	١	٢	-	-	-	١٢	١
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٢	-	-	-	٧	-	-	-	٩	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	١	-	١	-	-	-	٢	-
غير مبين										
المجموع	٩	-	١١	١	١٠	-	-	-	٣٠	١

توزيع الدارسين بمعهد الثقافة العمالية

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٨	-	-	-	-	-	-	-	٨	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٥	-	٢	-	-	-	٧	-
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١١	-	١	-	١٢	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	٨	-	٥	-	١٤	-	١	-	٢٨	-

جدول (٦)

توزيع أعضاء مجالس ادارات نقابات عمال الحكومة الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعلم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٤	-	-	-	-	-	-	-	٤	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	١	-	١٤	-	٦	-	-	-	٢١	-
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	١	-	٩	-	-	-	١٠	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	٥	-	١٥	-	١٦	-	-	-	٣٦	-

جدول رقم (٧)

توزيع التربويين من نظار وناظرات المدارس واساتذة جامعة الكويت الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١٢	-	-	-	-	-	-	-	١٢	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	٣	١	٤٩	١٠٦	٩	١٣	-	-	٦١	١٢٠
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٣	٢	١	٥	٥٤	٣٥	-	-	٥٨	٤٢
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك	١	-	-	١	١	٤	-	-	٢	٥
غير مبين	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
المجموع	١٩	٣	٥٠	١١٢	٦٤	٥٣	-	-	١٣٣	٦٦٨

جدول رقم (٨)

توزيع نظاروناظرات المدارس

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١١	-	-	.-	-	-	-	-	١١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	٣	١	٣٢	٩٦	٢	١٢	-	-	٤٢	١٠٩
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٢	٢	١	٥	٤٣	٣٤	-	-	٤٦	٤١
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	١	-	-	١	١	٤	-	-	٢	٥
غير مبين	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
المجموع	١٧	٣	٣٣	١٠٢	٥١	٥١	-.	-	١٠١	١٥٦

جدول رقم (٩)

توزيع اعضاء هيئات التدريس بجامعة الكويت

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أن يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	١٧	١٠	٢	١	-	-	١٩	١١
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١	-	-	-	١١	١	-	-	١٢	١
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	٢	-	١٧	١٠	١٣	٢	-	-	٣٢	١٢

جدول رقم (١٠)

توزيع العاملين بوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٦	-	-	١	-	-	١	-	٧	١
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	٣	١	٤٩	٦٤	١٨	٤	٢	-	٧٢	٦٩
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٤	-	٢	٣	٥٨	١٠	-	-	٦٤	١٣
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	٤	-	-	-	٤	-
غير مبين										
المجموع	١٣	١	٥١	٦٨	٨٠	١٤	٣	-	١٤٧	٨٣

جدول رقم (١١)

توزيع العاملين بوزارة التربية
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكـ..	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	١	١٣	١١	٨	-	-	-	٢١	١٢
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١	-	١	٢	٧	١	-	-	٩	٣
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مبين										
المجموع	١	١	١٤	١٣	١٥	١	-	-	٣٠	١٥

جدول رقم (١٢)

توزيع الاطباء وغيرهم من العاملين بوزارة الصحة العامة

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٤	٩	١	١	١	-	٦	١٠
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١	-	-	-	٧	٧	-	-	٨	٧
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	١	-	٤	٩	٩	٨	١	-	١٥	١٧

جدول رقم (٣)

توزيع اعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية والدارسين بمعهد الثقافة العمالية الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١٩	-	-	-	-	-	-	-	١٩	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	١	-	٢٩	١	١٠	-	-	-	٤٠	١
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربة والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك.	٢	-	١	-	٢٧	-	١	-	٣١	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	١	-	٣	-	-	-	٤	-
غير مبين										
المجموع	٢٢	-	٣١	١	٤٠	-	١	-	٩٤	١

جدول رقم (١٤)

توزيع العاملين بوزارات الشؤون الاجتماعية والاوقاف والعدل الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٦	٨	٣	-	-	-	٩	٨
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك	-	-	-	-	١٧	-	-	-	١٧	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مبين										
المجموع	٣	-	٦	٨	٢٠	-	-	-	٢٩	٨

جدول رقم (١٥)

توزيع العاملين بوزارة الاعلام

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٥	٩	١	-	-	-	٦	٩
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي يتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	١	٣	-	-	-	٣	١
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	.	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	-	-	٥	١٠	٥	-	-	-	١٠	١٠

جدول رقم (١٦)

توزيع العاملين بمجلس الوزراء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصراً على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الأطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الأكثر	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٦	-	١	-	-	-	٧	-
ان يكون تعليم الفتاة قاصراً على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	-	-	٦	-	٢	-	١	-	٩	-

جدول رقم (١٧)

توزيع اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية وجمعيات النفع العام الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٣	-	-	١	-	-	-	-	٣	١
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٢٠	١٣	٩	١	-	١	٢٩	١٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٢	-	-	-	٢٠	٣	١	-	٢٣	٣
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	٥	-	٢٠	١٤	٢٩	٤	١	١	٥٥	١٩

جدور رقم (١٨)

توزيع اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية
الذين اجابو على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٩	-	٥	-	-	-	١٤	-
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٢	-	-	-	١٢	-	-	-	١٤	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	٤	-	٩	-	١٧	-	-	-	٣٠	-

جدول رقم (١٩)

توزيع اعضاء مجلس ادارة جمعية المعلمين وبعض اعضاء اللجان بها الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٥	٤	٤	١	-	-	٩	٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	٥	٣	-	-	٥	٣
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	٠	-	٥	٥	٩	٤	-	-	١٤	٩

جدول رقم (٢٠)

توزيع بعض اعضاء مجالس ادارات جمعيات النفع العام
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-
هدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٦	٩	-	-	-	١	٦	١٠
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	٣	-	١	-	٤	-
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	١	-	٦	٩	٣	-	١	١	١١	١٠

جدول رقم (٢١)

توزيع طلاب جامعة الكويت

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٧	-	-	-	٢	٢	-	-	٩	٢
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	٨	٣٥	١٤٠	١٤	٣٠	-	-	٤٩	١٧٨
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٤	٤	-	٩	٦٠	٧٨	٣	-	٦٧	٩١
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك	-	-	-	-	٣	١	-	-	٣	١
غير مبين										
المجموع	١١	١٢	٣٥	١٤٩	٧٩	١١١	٣	-	١٢٨	٢٧٢

جدول رقم (٢٢)

توزيع طلاب كليات العلوم والهندسة والطب بجامعة الكويت
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الأطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الأكثر	٢	-	-	-	١	-	-	-	٣	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح أمام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	١٤	٣٠	٥	٣	-	-	١٩	٣٣
ان يكون تعليم الفتاة قاصراً على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب واتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١	-	-	٢	٢١	٢٤	١	-	٢٣	٢٥
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك.	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	٣	-	١٤	٣١	٢٨	٢٧	١	-	٤٦	٥٨

جدول رقم (٢٣)

توزيع طلاب كلية العلوم بجامعة الكويت
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٨	١١	٢	١	-	-	١٠	١٢
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	١	٩	٥	-	-	٩	٦
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	١	-	٨	١٢	١١	٦	-	-	٢٠	١٨

جدول رقم (٢٤)

توزيع طلاب كلية الهندسة بجامعة الكويت
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	٥	٦	١	-	-	-	٦	٦
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	١	-	-	-	١٠	٥	-	-	١١	٥
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين										
المجموع	١	-	٥	٦	١٣	٥	-	-	١٩	١١

جدول رقم (٢٥)

توزيع طلاب كلية الطب بجامعة الكويت

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	-	١	١٣	٢	٢	-	-	٣	١٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك	-	-	-	-	٢	١٤	١	-	٣	١٤
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفنى المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك										
غير مبين										
المجموع	١	-	١	١٣	٤	١٦	١	-	٧	٢٩

توزيع طلاب كليات الحقوق والتجارة والاداب

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والأطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الأطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الأكثر	٥	-	-	-	١	٢	-	-	٦	٢
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	٨	٢١	١١٠	٩	٢٧	-	-	٣٠	١٤٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٣	٤	-	٨	٣٩	٥٤	٢	-	٤٤	٦٦
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	٢	١	-	-	٢	١
غير مبين										
المجموع	٨	١٢	٢١	١١٨	٥١	٨٤	٢	-	٨٢	٢١٤

جدول رقم (٢٧)

توزيع طلاب كلية الحقوق بجامعة الكويت
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم لمختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود.	-	٣	٦	٨	٣	٢	-	-	٩	١٣
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	١٣	١	-	-	١٣	١
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او السكرتارية وما شابه ذلك .										
غير مبين										
المجموع	-	٣	٦	٨	١٧	٣	-	-	٢٣	١٤

جدول رقم (٢٨)

توزيع طلاب كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	٥	-	-	-	-	-	-	-	٥	-
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بأن يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	١	١٥	٢٢	٦	٤	-	-	٢١	٢٧
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	٣	-	-	-	٢٤	٥	١	-	٢٨	٥
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢	-
غير مبين										
المجموع	٨	١	١٥	٢٢	٣٢	٩	١	-	٥٦	٣٢

جدول رقم (٢٩)

توزيع طلاب كلية الاداب بجامعة الكويت

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب آرائهم المختلفة حول تعليم وعمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الاراء المختلفة حول تعليم المرأة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ان يكون تعليم المرأة قاصرا على اعدادها للحياة الزوجية وتربية الاطفال ويعادل المرحلة المتوسطة او الثانوية على الاكثر	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢
عدم التفرقة في التعليم بين الفتى والفتاة بان يفتح امام الفتاة كل مجالات التعليم بلا قيود .	-	٤	-	٨٠	-	٢١	-	-	-	١٠٥
ان يكون تعليم الفتاة قاصرا على بعض المجالات التي تتناسب وطبيعتها مثل كليات الطب والتربية والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك .	-	٤	-	٨	٢	٤٨	١	-	٣	٦٠
ان توجه الفتاة بعد المرحلة الثانوية الى نوع من التعليم الفني المتوسط المناسب لها كالتمريض او معاهد المعلمات او السكرتارية وما شابه ذلك .	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
غير مبين										
المجموع	-	٨	-	٨٨	٢	٧٢	١	-	٣	١٦٨

جدول رقم (٣٠)

توزيع العاملين بمختلف المجالات

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب الاعمار وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / التوزيع حسب الاعمار	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من ٢٥ سنة	٨	-	٤	٨	٨	٥	-	-	٢٠	١٣
من ٢٥ الى اقل من ٣٠ سنة	١١	-	٢١	٤٨	٣٤	٢٤	-	-	٦٦	٧٢
من ٣٠ الى اقل من ٣٥	١٨	٢	٣٨	٧٠	٦٤	٢٩	١	-	١٢١	١٠١
من ٣٥ الى أقل من ٤٠	١٥	١	٤٨	٤٥	٦٠	١٠	٢	-	١٢٥	٥٦
من ٤٠ الى اقل من ٤٥	٤	١	١٨	١٢	٣٤	١	١	-	٥٧	١٤
من ٤٥ الى اقل من ٥٠	١	-	١٢	١	٨	-	-	-	٢١	١
من ٥٠ الى اقل من ٦٠	٢	-	٥	-	٤	١	١	-	١٢	١
من ٦٠ سنة فأكثر	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-
غير مبين	-	-	٥	١١	١	١	-	١	٦	١٣
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (٣١)

توزيع طلاب جامعة الكويت

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب الاعمار
وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / التوزيع حسب الاعمار	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما أنها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
من ١٨ الى اقل من ٢٠ سنة	-	٢	-	١٣	-	٨	-	-	-	٢٣
من ٢٠ الى اقل من ٢٢	٦	٥	١١	٧١	٢٠	٥٥	-	-	٣٧	١٣١
من ٢٢ الى اقل من ٢٤	٣	٢	١٨	٤٦	٣٢	٤٠	٢	-	٥٥	٨٨
من ٢٤ الى اقل من ٢٦	٢	١	٣	٨	١٥	١	١	-	٢١	١٠
من ٢٦ سنة فأكثر	-	١	٢	٨	١٠	٤	-	-	١٢	١٣
غير مبين	-	١	١	٣	٢	٣	-	-	٣	٧
المجموع	١١	١٢	٣٥	١٤٩	٧٩	١١١	٣	-	١٢٨	٢٧٢

جدول رقم (٣٢)

توزيع الطلاب والعاملين
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب الحالة الاجتماعية
وارائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / الحالة الاجتماعية	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة، لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اعزب	١٥	١٠	٤٨	١٦٩	٧٨	٩٥	١	١	١٤٢	٢٧٥
متزوج	٥٥	٦	١٣٧	١٦٦	٢٠٩	٨٤	٧	-	٤٠٨	٢٥٦
مطلق	-	-	١	٤	١	١	-	-	٢	٥
ارمل	-	-	-	٣	١	١	-	-	١	٤
غير مبين	-	-	١	٢	٣	١	-	-	٤	٣
المجموع	٧٠	١٦	١٨٧	٣٤٤	٢٩٢	١٨٢	٨	١	٥٥٧	٥٤٣

جدول رقم (٣٣)

توزيع العاملين بمختلف المجالات الذين اجابوا على الاستطلاع حسب المستوى التعليمي وارائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / المستوى التعليمي	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجلات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
ابتدائي	٦	-	١	-	٢	-	١	-	١٠	-
متوسط	١٤	-	١٧	١	٢٤	١	-	-	٥٥	٢
ثانوي	١١	٢	٣٥	٦٥	٤٥	٢٣	٣	-	٩٤	٩٠
فوق الثانوية العامة واقل من الجامعة	٨	١	١٧	٢١	٣٤	١٧	-	-	٥٩	٣٩
جامعي أو ما يعادله	١٤	١	٤٨	٨٩	٧٩	٢٥	١	١	١٤٢	١١٦
ماجستير	٢	-	١١	٨	١٢	٢	-	-	٢٥	١٠
دكتوراه	٢	-	٢١	١١	١٧	٣	-	-	٤٠	١٤
غير مبين	٢	-	٢	-	-	-	-	-	٤	-
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (٣٤)

توزيع العاملين بمختلف المجالات من الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق والذين اجابوا على الاستطلاع حسب تخصصاتهم العلمية وارائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / التخصصات العلمية	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
علوم طبية	-	-	٧	٧	٩	٧	-	-	١٦	١٤
علوم بحتة	١	-	٨	٨	١٢	٢	-	-	٢١	١٠
علوم انسانية	٧	١	٣٩	٥٥	٤٨	١٥	-	-	٩٤	٧١
علوم مالية وادارية وتجارية وقانونية وسياسية	٧	-	١٦	٣٣	٣٥	٦	١	١	٥٩	٤٠
علوم هندسية	٣	-	١٠	١	١	-	-	-	١٤	١
تخصصات اخرى	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
غير مبين	-	-	-	٤	٢	-	-	-	٢	٤
المجموع	١٨	١	٨٠	١٠٨	١٥٨	٣٠	١	١	٢٠٧	١٤٠

جدول (٣٥)

توزيع العاملين بكافة المجالات من الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق والذين أجابوا على الاستطلاع حسب سنوات حصولهم على هذه المؤهلات وارائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الأراء المختلفة حول عمل المرأة / سنة الحصول على المؤهل	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجلات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	انـــاث	ذكور	اناث	ذكـــور	اناث	ذكور	اناث	دكور	اناث
سنوات : ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ١٩٨١	٦	-	٣٠	٢٥	٣١	١٠	-	-	٦٧	٣٥
سنوات : ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧	٣	-	١٢	٢٦	٢٢	٧	-	-	٣٧	٣٣
سنوات : ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤	٤	١	١٣	١٨	١٩	٤	١	-	٣٧	٢٣
سنوات ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٧١	٥	-	١٣	١٦	٢١	٦	-	-	٣٩	٢٢
سنوا : ٦٦ . ٦٧ ـ ١٩٦٨	-	-	٧	١٣	٧	٢	-	-	١٤	١٥
سنوات ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥ـ	-	-	١	٤	٣	-	-	-	٤	٤
سنوات : ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٢	-	-	١	٤	٤	-	-	-	٥	٤
قبل عام ١٩٦٠	-	-	٣	١	-	-	-	-	٣	١
غير مبين	-	-	-	١	١	١	-	١	١	٣
المجموع	١٨	١	٨٠	١٠٨	١٠٨	٣٠	١	١	٢٠٧	١٤٠

جدول رقم (٣٦)

توزيع العاملين من الحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق والذين اجابوا على الاستطلاع حسب البلاد التي حصلوا منها على هذه المؤهلات وارائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / البلاد التي حصلوا منها على هذه المؤهلات	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الكويت	٧	-	١٧	٤٧	٣٤	١١	١	١	٥٩	٥٩
مصر	٤	-	٢٥	٣١	٣٣	٩	-	-	٦٢	٤٠
بلدان عربية اخرى غير مصر	٢	-	٦	٩	١٠	٦	-	-	١٨	١٥
الولايات المتحدة وكندا واوروبا الغربية	٣	-	٣٠	١٢	٢٥	٢	-	-	٥٨	١٤
روسيا واوروبا الشرقية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بلدان اسيوية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بلدان اخرى	-	-	-	-	-	—	-	-	-	-
غير مبين	٢	١	٢	٩	٦	٢	-	-	١٠	١٢
المجموع	١٨	١	٨٠	١٠٨	١٠٨	٣٠	١	١	٢٠٧	١٤٠

جدول (٣٧)

توزيع : العاملين بمختلف المجالات الذين اجابوا على الاستطلاع حسب طبيعة العمل أو المهنة وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الآراء المختلفة حول عمل المرأة / طبيعة العمل والمهنة	المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
تربوية واجتماعية	٢٠	٤	٦١	١٢٦	٨٩	٥٦	-	-	١٧٠	١٨٦
طبية	-	-	٤	٨	١١	٨	١	-	١٦	١٦
اعمال اقتصادية انتاجية	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-
خدمات اقتصادية	٥	-	٤	١	٢	١	-	-	١١	٢
مهن هندسية	-	-	٢	-	١	-	-	-	٣	-
مهن عسكرية	-	-	٢	-	١	-	-	-	٤	-
خدمات عامة	٣	-	٦	-	٦	-	١	-	١٦	-
مهن علمية	٢	-	٢٠	١٠	١٣	٢	-	-	٣٥	١٢
اعمال فكرية وفنية واعلامية	١	-	٧	١٢	٢	-	-	-	١٠	١٢
عمال صناعيين	٦	-	١٧	-	١٠	-	-	-	٣٣	-
عمال خدمات	٤	-	٢	-	٧	-	-	-	١٣	-
مهن مالية وادارية وتنظيمية	٩	-	١٨	٢٩	٤٣	٤	٢	١	٧٢	٣٤
مهن اخرى	١	-	-	-	٦	-	-	-	٧	-
متقاعدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مبين	٨	-	٩	٩	٢٠	-	١	-	٣٨	٩
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (٣٨) توزيع طلاب جامعة الكويت الذين اجابوا على الاستطلاع حسب مهن اولياء امورهم وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الآراء المختلفة حول عمل المرأة / مهن أولياء الامور	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها أمام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
تربوية واجتماعية	-	١	-	٦	٢	٤	-	-	٢	١١
طبية	-	-	١	١	-	١	-	-	١	٢
اعمال اقتصادية انتاجية	-	-	-	١	-	١	-	-	-	٢
خدمات اقتصادية	٢	٦	٧	٥٠	١٧	٢٩	١	-	٢٧	٨٥
مهن هندسية	-	-	-	٦	٣	٤	-	-	٣	١٠
مهن عسكرية	١	١	-	١٠	١	٤	-	-	٢	١٥
خدمات عامة	-	-	-	-	١	١	-	-	١	١
مهن علمية	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	٢
أعمال فكرية وفنية واعلامية	-	-	١	٣	-	٣	-	-	١	٦
عمال صناعيين	-	-	-	٤	-	٢	-	-	-	٦
عمال خدمات	-	-	-	٣	٣	٣	-	-	٣	٦
مهن مالية وادارية وتنظيمية	٢	٢	٨	٣٠	١٠	٢٦	-	-	٢٠	٥٨
مهن اخرى	٣	-	٤	٢	٦	-	-	-	١٣	٢
مهن متقاعدين	٢	٢	٧	٢٤	٢٠	١٨	١	-	٣٠	٤٤
متوفي	-	-	١	٤	٤	٨	-	-	٥	١٢
غير مبين	١	-	٦	٣	١٢	٧	١	-	٢٠	١٠
المجموع	١١	١٢	٣٥	١٤٩	٧٩	١١١	٣	-	١٢٨	٢٧٢

جدول رقم (٣٩)

توزيع العاملين بمختلف المجالات

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب طبيعة عملهم من حيث هي فنية أو ادارية او الاثنتين معا وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / طبيعة العمل	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
فني	٢١	١	٦٥	٥٢	٨٩	١٧	٢	-	١٧٧	٧٠
اداري	١٧	-	٣٨	٢٣	٥٩	٢	٣	١	١١٧	٢٦
فني واداري معا	١٩	٣	٤٩	١١٣	٦٥	٥٢	-	-	١٣٣	١٦٨
غير مبين	٢	-	-	٧	-	-	-	-	٢	٧
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (٤٠)

توزيع طلاب جامعة الكويت
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب طبيعة عمل اولياء امورهم من حيث هي
فنية أو ادارية أو الاثنين معا وآرائهم المختلفة
حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / طبيعة العمل	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة اعلى ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
فني	٢	١	٣	٣١	١٢	١٨	-	-	١٧	٥٠
اداري	٧	٩	١٨	٨٩	٣٢	٦٢	١	-	٥٨	١٦٠
فني واداري معا	-	-	١	-	-	٢	-	-	١	٢
غير مبين	٢	٢	١٣	٢٩	٣٥		٢	-	٥٢	٦٠
المجموع	١١	١٢	٣٥	١٤٩	٧٩	١١١	٣	-	١٢٨	٢٧٢

جدول رقم (٤١)

توزيع العاملين
الذين اجابوا على الاستطلاع حسب طبيعة الجهات التي يعملون بها وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الآراء المختلفة حول عمل المرأة / طبيعة الجهات التي يعملون بها	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
جهة انتاج حكومية	١٢	-	١٨	٤	١٨	-	-	-	٤٨	٤
خدمات حكومية	٤٢	٤	١٢٧	١٧٨	١٩١	٧١	٥	١	٣٦٥	٢٥٤
جهة انتاج خاصة										
جهة خدمات خاصة	-	-	٤	-	٣	-	-	-	٧	-
يعمل لحسابه	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-
جهات اخرى	١	-	٣	٦	١	-	-	-	٥	٦
غير مبين	٣	-	-	٧	-	-	-	-	٣	٧
المجموع	٥٩	٤	١٥٢	١٩٥	٢١٣	٧١	٥	١	٤٢٩	٢٧١

جدول رقم (٤٢)

توزيع

الذين اجابوا على الاستطلاع حسب طبيعة الجهات التي يعملون بها وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الارا المختلفة حول عمل المرأة / طبيعة الجهات التي يعملون بها	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
جهة انتاج حكومية	-	١	-	٥	٢	٦	-	-	٢	١٢
خدمات حكومية	٥	٣	١٢	٥٦	٢٤	٤٤	-	-	٤١	١٠٣
جهة انتاج خاصة										
جهة خدمات خاصة	-	-	٣	١٠	٣	٧	-	-	٦	١٧
يعمل لحسابه	٢	٦	٧	٤٨	١٤	٢٤	١	-	٢٤	٧٨
جهات اخرى										
غير مبين	٤	٢	١٣	٣٠	٣٦	٣٠٠	٢	-	٥٥	٦٢
المجموع	١١	١٢	٣٥	١٤٩	٧٩	١١١	٣	-	١٢٨	٢٧٢

جدول رقم (٤٣)

توزيع الطلاب والعاملين الذين اجابوا على الاستطلاع حسب عدد افراد اسرهم وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الاراء المختلفة حول عمل المرأة / عدد افراد الأسرة	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		ان تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
فردان	٤	-	٧	١٢	٩	٩	-	-	٢٠	٢١
ثلاثة افراد	٣	-	١٣	٢٣	٧	١٤	-	-	٢٣	٣٦
اربعة افراد	١١	٢	١٨	٤٣	٣٦	١٤	-	-	٦٥	٥٩
خمسة افراد	٥	١	٣١	٦٠	٥٠	٢٨	-	-	٨٦	٨٩
ستة افراد	٩	٣	٢٧	٤٩	٣٢	٢٧	-	-	٦٨	٧٩
سبعة افراد	٥	٣	١٨	٣٥	٣٩	١٨	١	١	٦٣	٥٦
ثمانية افراد	١٠	٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢١	٢	-	٥٨	٤٨
تسعة افراد	٦	-	١٠	٢١	٢٥	١٣	١	-	٤٢	٣٤
اكثر من تسعة افراد	١٦	٤	٣٤	٧٣	٦٦	٤٠	٢	-	١١٨	١١٧
غير مبين	١	-	٦	٥	٣	-	٢	-	١٤	٤
المجموع	٧٠	١٦	١٨٧	٣٤٤	٢٩٢	١٨٢	٨	١	٥٥٧	٥٤٣

جدول رقم (٤٤)

توزيع الطلاب والعاملين الذين اجابوا على الاستطلاع حسب متوسط دخل الفرد شهريا بالدينار الكويتي في الاسر التي ينتمون اليها وآرائهم المختلفة حول عمل المرأة الكويتية

الآراء المختلفة حول عمل المرأة / متوسط دخل الفرد شهريا بالدينار الكويتي	المرأة مكانها البيت لرعاية الاسرة والاطفال فقط		تفتح مجالات العمل كلها امام المرأة لتعمل بالمهنة التي تريدها طالما انها راغبة فيها وقادرة على ادائها		أن تتجه المرأة للعمل بالمجالات التي تتناسب وطبيعتها كمهنة التدريس والطب والخدمة الاجتماعية وما شابه ذلك		غير مبين		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من ٥٠ دينار	١٣	١	١٤	٢٠	٣١	٢٧	٢	-	٦٠	٤٨
من ٥٠ الى اقل من ١٠٠	٢٦	٣	٥٢	٤٣	٧٩	٢٧	١	-	١٥٨	٧٣
من ١٠٠ الى اقل من ١٥٠	١٥	٢	٣٢	٦٥	٧٢	٢٩	٢	-	١٢١	٩٦
من ١٥٠ الى اقل من ٢٠٠	٥	١	٢٧	٣٢	٣٥	٢٦	١	-	٦٤	٥٩
من ٢٠٠ الى اقل من ٢٥٠	٢	١	٢٢	٣٧	١٧	١٧	-	-	٤٤	٥٥
من ٢٥٠ الى اقل من ٣٠٠	١	١	٦	٢٩	١٦	١٤	-	-	٢٣	٤٤
من ٣٠٠ الى اقل من ٥٠٠	١	١	١٣	٣٥	١٢	١٣	١	-	٢٧	٤٩
من ٥٠٠ الى اقل من ٧٠٠	١	١	٢	١٥	٢	١٠	-	-	٥	٢٦
من ٧٠٠ الى اقل من ١٠٠٠	-	-	١	١	٥	٢	-	-	٦	٣
١٠٠٠ دينار فما فوق	١	-	٢	٤	٢	٤	-	-	٥	٨
غير مبين	٥	٥	١٦	٦٣	٢١	١٣	١	١	٤٤	٨٢
المجموع	٧٠	١٦	١٨٧	٣٤٤	٢٩٢	١٨٢	٨	١	٥٥٧	٥٤٣

المراجع

١ - دكتور عبد الباسط محمد حسن « التنمية الاجتماعية : الطبعة الثالثة - مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٧٧ .

٢ - دكتور عبد الباسط محمد حسن « اصول البحث الاجتماعي » - الطبعة السابعة - مكتبة وهبة القاهرة - ١٩٨٠ .

٣ - الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : « خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا » مطبعة فينيقيا بيروت .

٤ - الجمعيه الثقافية الاجتماعية النسائية بالكويت : دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي » - الكويت ١٩٧٥ .

٥ - عبد .... عميمي : « المرأة العربية في ظلال الاسلام » - دار الكاتب العربي بيروت .

٦ - بثينة أمين قنديل وأمينة محمد كاظم « اتجاه الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة » مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٦ .

٧ - لورنس زريونا - ترجمة عصام عيسوى : « المرأة في الكويت بين الحصير والمقعد الوثير » الكويت - ١٩٧٧ .

٨ - حكمت أبو زيد : « معالم الطريق أمام المرأة العاملة » وزارةالشؤ ون الاجتماعية والعمل - ادارة المعلومات - القاهرة - ١٩٦٤ .

٩ - كارولين بيرد « نساء شهيرات » كفاح ونجاح المرأة في ميدان العمل والانتاج ترجمة : حكمت أبو الخير - مكتبة غريب - القاهرة ١٩٧٧ .

الهوامش

(١) دكتور عبد الباسط محمد حسن « التنمية الاجتماعية » معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - المطبعة العالمية - القاهرة - ١٩٧٠ ص ١٧٦ .

(٢) د . عبد الباسط محمد حسن « أصول البحث الاجتماعي » - مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة السابعة ١٩٨٠ - ص ٢١٢ - ٢١٥ .

(٣) د . عبد الباسط محمد حسن - المرجع السابق ص ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٤) د . عبد الباسط محمد حسن - المرجع السابق ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٥) الاحصاء السنوي العام ١٩٨٠ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية - الادارة المركزية للاحصاء الكويت جدول رقم (١٣٧) ص ١٤٥ .

(٦) الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا : « خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا » - مطبعة فينيقيا بيروت ص ٨ .

(٧) د . فهد الثاقب « بحث معد للمؤتمر الاقليمي العربي للمرأة - حول المرأة في المجتمع المعاصر » - والمنشور بكتاب « دراسات عن اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي » الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية - الكويت ١٩٧٥ ص ص ١٨٩ - ١٩٥ .

(٨) د . اسحق قطب - المصدر السابق « دراسة لبعض اتجاهات طالبات دول وامارات الخليج العربي في جامعة الكويت » - ص ص ٢٠٢ - ٢٨٧ .

(٩) د . عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية - مكتبة وهبة بالقاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٧٧ - ص ٨٩ - ٩١ .

(١٠) من توصيات مؤتمر صحة الطفل العربي المنعقد في الكويت في الفترة من (٨ - ١١) ، ديسمبر ١٩٧٩ - وزارة الصحة العامة - الكويت .

(١١) النقاط من (ب) الى (هـ) مأخوذة عن تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) والسابق الاشارة اليها .

دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية

د. ناصف عبد الخالق
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الكويت

مقدمة

تكتسب « ادارة التنمية » أهمية متزايدة ، خاصة في دول الخليج والجزيرة العربية ، ذلك أن العنصر الفاعل في هذه التنمية وهو « قوة العمل » ليس كغيره في دول أخرى .

ففي الوقت الذي تشهد فيه دول الخليج والجزيرة العربية طلباً كثيفاً على قوة العمل بأنواعها المختلفة ، نجد أن القوة المتاحة لها ـ محلياً ـ لا تفي بتلبية الاحتياجات والتطلعات المتزايدة التي تمليها اعباء ومتطلبات التنمية بهذه الدول ، الأمر الذي جعلها تتلمس حلًا لاحتياجاتها باستقدام قوة العمل الوافدة من أقطار أخرى : عربية وغير عربية ، ولكن مثل هذه الحلول التي تلبي الاحتياجات العاجلة لخطط التنمية ، تلقى في ذات الوقت عبئاً على هذه الخطط ينبغي مواجهته . فضلًا عما رتبته من نتائج إجتماعية وديموجرافية وإدارية صارت بعض هذه الدول تنظر إليها بجدية وقلق .

وفي دولة الكويت ، حيث يزداد الطلب على قوة العمل بشكل واضح وملموس ، نجد أن المرأة الكويتية التي تمثل بمقياس كمي بسيط ٥٠٪ من إجمالي السكان الكويتيين ، لم تتقدم بعد لتحمل مسؤولياتها

في إدارة التنمية ، ولم تزد مساهمتها عن ٣,٢٪ من إجمالي قوة العمل المعروضة .

ونظراً لطبيعة عملية التنمية التي تمر بها دولة الكويت ، ولعلاج كثير من جوانب الخلل في هيكل العمالة ، فإن دور المرأة الكويتية في إدارة هذه التنمية يصبح حينئذ مطلباً أساسياً ، فضلاً عن أن هذا الدور يتفق وطبائع الأمور في ظل ما حققته وتحققه المرأة الكويتية من إنجازات .

وهذه الدراسة التي آثرنا أن يكون موضوعها « دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية » تهدف الى بيان مدى إعتماد إدارة التنمية على قوة العمل التي تتيحها المرأة الكويتية ، ومجالات مساهمتها الحالية والمستقبلية ، والعقبات التي تحول دون الافادة الكاملة من امكاناتها .

أولاً
التنميـــة وادارتـــها

مفهوم التنمية :

نخطىء كثيراً ، إذا وقفنا عند مفهوم التنمية بأكثر مما يحتمل في هذه المقدمة التي قد لا يرضى عنها علماء الاقتصاد والاقتصاديون حين يتولون الحديث عن « النمو الاقتصادي » و« التنمية الاقتصادية » ويفرقون بين أنواع مختلفة من النمو (التلقائي - العابر - المخطط) ، وأنواع أخرى مختلفة من التنمية .

ولكن الأهم من ذلك هو إيضاح ان «مفهوم التنمية مفهوم نسبي يقع في نطاق الاقتصاد المعياري أو التقديري Normative Economics يتأثر بالأحكام والقيم الشخصية والذاتية لمن يتولى إيضاح هذا المفهوم ومن ثم يتباين مفهوم التنمية الاقتصادية بتباين ما يتطلع اليه الانسان ويعتقد بأنه من أهداف هذه التنمية .

وحتى نخلص إلى رأي ، فالاقتصاديون يميزون بين أمرين[١] :

النمو : وهو زيادة حقيقية في الناتج القومي ، ونصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة .

التنمية : وهي بالاضافة لما يعنيه النمو ، تعني تناقصاً في عدد العاطلين

عن العمل وعدد الذين يعيشون في حالة فقر مدقع ، وتحسين مستمر في توزيع الدخل بين فئات ومناطق البلد الواحد ، وتلبية الحاجات الأساسية للانسان من مأكل وملبس ومسكن[٢].

ولكننا نضيف الى هذا الجانب الاقتصادي للتنمية ، جوانب أخرى تجعل التنمية عملية وطنية شاملة تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ومفهوم التنمية على هذا النحو يتضمن اعتبارات ومتطلبات أكثر الحاحاً من تلك التي يتضمنها مفهوم النمو[٣] .

والتنمية هي عملية مخططة وموجهة لاحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء ، هذا التغيير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترعاها السلطة العامة في بلد ما ، مستعينة في ذلك بالمبادىء الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية .

وباختصار ، فإن التنمية التي نعنيها ، بل وحين نذكرها في أي مكان من هذه الدراسة ، هي التنمية القومية الشاملة ، متعددة الأبعاد والمستويات ، تلك التي تتطلب تنسيقاً دقيقاً بين قطاعاتها المختلفة وحساب مدخلات كل قطاع ومخرجاته بالنسبة لباقي القطاعات . لأن التنمية الاقتصادية وحدها لا تحقق التنمية المتوازنة ، وأي تنمية تسير وحدها في قطاع من القطاعات ، مهددة بالضياع إذا اغفلت ما يدور في القطاعات الأخرى ، انها عملية متكاملة شاملة ، النجاح أو الاخفاق في جانب منها يجد أثره وصداه في جوانب أخرى كثيرة .

الكويت وأطوار التنمية :

إذا استعنا في هذا الصدد بما تقدمه احدى النظريات الاقتصادية الشهيرة وهي نظرية « وولتر روستو » في تفسير أطوار التنمية ، فإنه يمكن

التمييز بين خمس مراحل للتنمية ، تمر بها الدول في تطورها وارتقائها ، وهذه المراحل هي :[٤]

ـ مرحلة المجتمع التقليدي	Traditional society
ـ مرحلة ما قبل الانطلاق (أوالاقلاع)	Preconditions for take - off
ـ مرحلة الانطلاق (أو الاقلاع)	Take - off.
ـ مرحلة السير في طريق النضج	The drive to maturity
ـ مرحلة الاستهلاك الواسع	High-mass Consumption

ويأخذ البعض على هذه النظرية وتفسيرها لمراحل واطوار النمو انها تنفي امكانية التوقف أو حتى الرجوع الى الوراء ، وكذلك عدم وجود حدود واضحة لبدايات ونهايات هذه المراحل . ولكن تجربة التنمية في دولة الكويت وكذلك بعض دول الخليج تقدم برهاناً لانتقاد آخر يمكن توجيهه الى هذه النظرية ، ويتمثل في امكانية أن تقفز بعض الدول فوق مرحلة أو أكثر من هذه المراحل[٥].

ان الكويت لم تمر بأطوار التنمية التقليدية التي مرت بها معظم الدول النامية أو المتقدمة الأخرى ، فقد كان دخولها الى مجالات التنمية مفاجئاً . قفز بها في عقد من الزمن إلى مرحلة الاستهلاك العالي . وهي المرحلة التي تتاح فيها للمواطنين ليس فقط جميع السلع الاستهلاكية الضرورية وكثير من السلع الكمالية ، بل تتحقق لهم فيها أيضاً حالة من الرفاهية الاجتماعية Social Welfare توفر لهم مستوى متميزاً من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية .

ولكن الكويت بالرغم من هذه القفزة الهائلة التي قفزت بها الى مرحلة متقدمة من مراحل التنمية ، لم تزل تعايش عدداً من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[٦] التي تنتمي الى مراحل تنموية تجاوزتها أو قفزت فوقها ، خاصة اذا كان مفهومنا للتنمية هو ذلك الذي يعتمد على

النمو الاجتماعي المتكامل واشتراك المواطنين في تحقيق هذه التنمية على نحو ايجابي وفعال[٧].

ورغم الترتيبات التي شرعت الدولة في اتخاذها في مواجهة هذه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[٨] التي ذكرنا انها تنتمي الى مراحل تنموية مبكرة ، الا ان وجود هذه الظواهر لا يغير من حقيقة المرحلة المتقدمة التي بلغتها الكويت في عملية التنمية ، ولا يغيب عن بالنا أن هذه الظواهر كما تظهر تدريجياً تختفي تدريجياً ، وإننا لا نودعها عند الدخول إلى مرحلة جديدة ، فضلاً عن أننا ما زلنا نراها في دول متقدمة كثيرة .

ادارة التنمية :

برز اصطلاح « ادارة التنمية » development Administration وشاع استعماله خلال السنوات القليلة الماضية ، مع زيادة حدة المشكلات الادارية في الدول النامية ، وظهورها بصورة أكثر عمقاً وإلحاحاً ، وقد استخدم هذا التعبير في البداية عن طريق أعضاء جماعة الادارة المقارنة[٩]، ولكن استخدامه كان يبرز اختلافات واضحة في مضمونه .

ففي بعض الأحيان نجد هذا التعبير لا يعني أكثر من « الادارة في الدول النامية »[١٠]الأمر الذي تبرز معه سمات التطور والتغيير .

وفي احيان أخرى كان يقصد بهذا التعبير « عملية التوجيه والتنظيم لتحقيق اهداف التنمية[١١] » وهو تعريف من شأنه أن يبرز العمل الموجه بغرض وضع الادارة في المركز الهام والرئيسي لتحقيق أهداف التنمية .

وفي تعريف آخر عرفت ادارة التنمية بأنها « تنفيذ الخطط الاقتصادية الموضوعة ، وبدرجة أقل تنفيذ خطط الخدمات الاجتماعية في الدولة »[١٢].

ونود أن نشير الى ما يحدث من خلط أحياناً بين مفهوم مصطلحات أخرى كثيرة ، ومفهوم « ادارة التنمية » ، ومن هذه المصطلحات الأخرى « التطوير الاداري » و « الاصلاح الاداري » ، و « التنمية الادارية » ، وغير ذلك من المصطلحات التي لا يتسع المجال لوضع حدود بينها ، وتحديد نطاق كل منها .

ولكن الذي يهمنا الآن على الأقل هو أن « ادارة التنمية » يقتصر مدلولها ونطاقها على وصف العملية الادارية في الدول النامية التي تضع لنفسها خططاً وبرامج للتنمية القومية الشاملة ، ومن ثم فإن هذا التعبير ، تعبير متقدم ، أكثر دقة وتخصصاً في وصف وتحليل عمل النظام الاداري في هذه الدول ، أو بعبارة أخرى هي « اختيار وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حددت بمعرفة السلطة في مجتمع ما بطريقة أو بأخرى »[١٣].

ومعنى ذلك ان ادارة التنمية ليست تعبيراً يمكن اطلاقه على نشاط الجهاز الاداري في جميع الدول النامية على السواء ، بل تصبح كذلك فقط في الدول :

١ ـ التي تتم التنمية فيها وفقاً لخطة شاملة .

٢ ـ التي يوجد فيها خطة أو خطط لتطوير عمليات النظام الاداري تكون مواكبة ومتناسقة مع خطة التنمية الموضوعة .

ثانيــاً
الاطار العام لمساهمات المرأة الكويتية
في ادارة التنميــة

في ضوء مجموعة المفاهيم الأولية التي عرضنا لها ، يمكن من زاوية منهجية بحتة أن نتلمس دور المرأة الكويتية على مستويين هما :
أولاً ــ مستوى اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية .

ثانياً ــ مستوى تنفيذ هذه السياسات .

ونعرض فيما يلي لمساهمات المرأة الكويتية في كل من هذين المستويين :

أ ــ مساهمات المرأة الكويتية في اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية :

السياسات العامة للتنمية ، هي مجموعة المبادىء والتوجيهات ، والاطار العام الذي تتم في داخله كافة نشاطات التنمية في مستوياتها المختلفة ، في توافق وانسجام .

وفي النظم الديمقراطية تكون هذه السياسات تعبيراً عن آراء المواطنين واستجابة لتطلعاتهم ، وهذه الآراء والتطلعات قد تختلف مساراتها وقنواتها وصور التعبير عنها ، إلا أنها في النهاية ينبغي أن تعبر عن أماني المواطنين وتطلعاتهم بصورة كاملة وصادقة . وليس معنى ذلك أن مجرد التعبير عن الأماني والتطلعات ، كاف في حد ذاته لاضفاء الديمقراطية على نظام أو آخر ، انما يرتبط بذلك ولا ينفصل عنه ما تتخذه الدولة من خطوات عملية لتنفيذ ما يتطلع إليه المواطنون ، وما توفره من نظام اداري سليم يتطلع بمسؤوليات التنمية ، ويوفر لها متطلباتها ، ويوضح شكسبير هذا المعنى في عبارته المشهورة « دع الحمقى يتناقشون

حول اشكال الحكومات ، فإن أفضلها ادارة هو أفضلها قاطبة »[١٤].

وفي الحقيقة ، فإن الدور الذي تتولاه الدولة ممثلة في مؤسساتها وأجهزتها المختلفة لا يقتصر على تنفيذ السياسات العامة للتنمية ، فإن أجهزة ومؤسسات الدولة تقوم هي أيضاً بواجب أساسي في اقتراح ورسم هذه السياسات ، يؤهلها لذلك معايشتها لمشكلات التنفيذ وتلمسها عن قرب لاحتياجات المواطنين .

نخلص من ذلك إلى أن عملية اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية هي واجب مشترك بين المواطنين من ناحية ، ومؤسسات وأجهزة الدولة من ناحية أخرى ، تلك المؤسسات والأجهزة التي لم يعد دورها يقتصر على تحقيق السياسات العامة وتنفيذها .

ويمكننا الآن أن ننظر إلى دور المرأة الكويتية في اقتراح ورسم السياسات العامة للتنمية من ناحيتين :

الأولى : باعتبارها مواطنة في هذا المجتمع ، لها ما للرجل من حق المواطنة .

الثانية : باعتبارها عضواً في مؤسسات وأجهزة الدولة ، تشغل مواقع قيادية تؤهلها لاقتراح سياسات التنمية والاختيار بينها .

ومهما كانت الناحية التي ننظر منها الى دور المرأة ، فإن هذه النظرة ترتكز إلى أمرين هما :

١ ـ خطوات النضج والتأهيل التي اتخذتها المرأة الكويتية :

تخطىء المرأة الكويتية إذا هي انتظرت أن يأتيها الرجل بدعوة لمشاركته في رسم السياسات العامة للتنمية ، أو أن يتفضل الرجل يوماً بتقرير بعض حقوقها في هذا الصدد . فمثل هذا اليوم لن يأت ، كما لم يأت في مجتمع آخر .

ان هذا الدور بصفة خاصة ، دور الاشتراك في رسم سياسات التنمية ، وتقرير الكيفية التي تدار بها عملياتها ، لن تناله المرأة إلا بانتزاعه واقناع الآخرين بجدارتها ومسؤوليتها في تحمله ، وحتى يتم ذلك فإن عدداً من الترتيبات والخطوات يتعين على المرأة ـ قبل غيرها ـ ان تبادر باتخاذها لصقل قدراتها ، وانضاج كفاءتها .

وفي اطار هذا التأهيل فإن المرأة الكويتية قد خطت خطوات واسعة وملموسة ، فاقت خطوات الرجل ، كما ان الاتجاهات المستقبلية تنبىء عن استمرار هذه الخطوة واتساعها في السنوات القادمة .

ونستعين في التدليل على ذلك بعرض مؤشرين هامين ، نراهما يكشفان عن مدى تأهيل المرأة الكويتية لتولي دورها في رسم سياسات التنمية . وهذين المؤشرين هما :

الخريجات من جامعة الكويت :

يوضح الجدول رقم (١) أن اجمالي عدد خريجات جامعة الكويت منذ تخريج أول دفعة من كلياتها عام ١٩٧٠/٦٩ ، ولمدة عشر سنوات تالية قد بلغ ٤٦٥٨ خريجة ، بينما كان عدد الخريجين الذكور ٢٩٩٢ خريجاً ، ومعنى ذلك أن عدد الخريجات زاد على عدد الخريجين بـ ١٦٦٧ خريجة .

وبعبارة أخرى فإن نسبة الخريجات من جامعة الكويت ـ في كلياتها المختلفة ـ يمثلن ٦١٪ من اجمالي خريجي الجامعة ، بينما يمثل الخريجون الذكور ٣٩٪ فقط من العدد الاجمالي(١٥) .

جدول رقم (١)

تطور أعداد الخريجين خلال الفترة من ٦٩/ ١٩٧٠ الى ٧٩/ ١٩٨٠

الكلية والنوع	كلية التجارة			الحقوق والشريعة			الآداب والتربية			العلوم			الهندسة			اجمالي الجامعة		
سنة التخرج	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع
١٩٧٠/٦٩							٨٧	١٢٧	٢١٤	٣١	١٩	٥٠				١١٨	١٤٦	٢٦٤
٧١/٧٠	٦١	,٣٤	٩٥	١٥	٧	٢٢	٥٩	١٢٣	١٨٢	٢٠	١٧	٣٧				١٥٥	١٨١	٣٣٦
٧٢/٧١	٨٥	٣٣	١١٨	٢٠	٦	٢٦	٥١	١١٠	١٦١	٢٨	٢٢	٥٠				١٨٤	١٧١	٣٥٥
٧٣/٧٢	٨٦	٤٠	١٢٦	٢٥	١٠	٣٥	٥٨	١١٥	١٧٣	٣٥	٣٢	٦٧				٢٠٤	١٩٧	٤٠١
٧٤/٧٣	١٠١	٨٨	١٨٩	٢٢	١٢	٣٤	٤٢	١٥٩	٢٠١	٢٨	٣٨	٦٦				١٩٣	٢٩٧	٤٩٠
٧٥/٧٤	٩٥	٩٤	١٨٩	٢٥	٢١	٤٦	٦٤	١٧٣	٢٣٧	٥١	٦٦	١١٧				٢٣٥	٣٥٤	٥٨٩
٧٦/٧٥	٨٢	٨١	١٦٣	٢٣	٢٦	٤٩	٨٧	٢٧١	٣٥٨	٨٣	١٠٢	١٨٥				٢٧٥	٤٨٠	٧٥٥
٧٧/٧٦	١١٦	١٠٨	٢٢٤	٢٨	٢٥	٥٣	١٠٢	٢٩١	٣٩٣	٧٤	١١٦	١٩٠				٣٢٠	٥٤٠	٨٦٠
٧٨/٧٧	١٣٣	١٥٠	٢٨٣	١٩	١١	٣٠	٩٣	٢٩٥	٣٨٨	١٢٣	١٤٩	٢٧٢				٣٦٨	٦٠٥	٩٧٣
٧٩/٧٨	١٦٤	١٦٤*	٣٢٨	٢٧	٢٢	٤٩	١٠٥	٤١٩	٥٢٤	٨٥	١٧٨	٢٦٣				٣٨١	٧٨٣	١١٦٤
٨٠/٧٩	٢٤١	١٧٢	٤١٣	٣١	١٩	٥٠	١٤٤	٥٤١	٦٨٥	٩٤	١٥٦	٢٥٠	٤٩	١٦	٦٥	٥٥٩	٩٠٤	١٤٦٣
الاجمالي	١١٦٤	٩٦٤	٢١٢٨	٢٣٥	١٥٩	٣٩٤	٨٩٢	٢٦٢٤	٣٥١٦	٦٥٢	٨٩٥	١٥٤٧	٤٩	١٦	٦٥	٢٩٩٢	٤٦٥٨	٧٦٥٠*
٪	٥٥	٤٥	٪١٠٠	٦٠	٤٠	٪١٠٠	٢٥	٧٥	٪١٠٠	٤٢	٥٨	٪١٠٠	٧٥	٢٥	٪١٠٠	٣٩	٦١	٪١٠٠
٪	٪٢٧,٨			٪٥,٢			٪٤٦			٪٢٠,٢			٪٠,٨			٪١٠٠		

المصدر : إدارة التسجيل ـ وحدة ادارة وتحليل البيانات ـ جامعة الكويت .

* يضاف إلى خريجي ٧٩/ ١٩٨٠ عدد ٤٣ طالب وطالبة حاصلين على بكالوريوس في العلوم الطبية الأساسية وما زالوا مقيدين للحصول على بكالوريوس الطب والجراحة .

ولكن الزيادة الاجمالية في أعداد الخريجات ، ليست كذلك بالنسبة لبعض كليات الجامعة ، ويتضح ذلك كما يلي :

خريجو جامعة الكويت موزعون حسب النوع من الكليات المختلفة

الكليـــة	الخريـجـــون		اجمالي
	ذكـــور	انـــاث	
ـ العـــلوم	٦٥٢	٨٩٥	١٥٤٧
ـ الآداب والتربية	٨٩٢	٢٦٢٤	٣٥١٦
ـ الحقوق والشريعة	٢٣٥	١٥٩	٣٩٤
ـ التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية	١١٦٤	٩٦٤	٢١٢٨
ـ الهندسة	٤٩	١٦	٦٥
اجمالي	٢٩٩٢	٤٦٥٨	٧٦٥٠
٪	٪٣٩	٪٦١	٪١٠٠

وتكشف هذه الأرقام عن أن زيادة الخريجات تتركز في كليتين هما : كلية العلوم ، وكلية الآداب والتربية ، بينما الأمر على عكس ذلك في كليتي الحقوق والشريعة ، والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية .

الخريجات من معاهد التعليم الفني

يوضح الجدول رقم (٢) ان اجمالي عدد خريجات معاهد التعليم الفني التابعة لوزارة التربية (معهد التربية للمعلمات ـ المعهد التجاري ـ المعهد الصحي) منذ عام ١٩٧٦/٧٥ ولخمسة أعوام متصلة آخرها عام ١٩٨٠/٧٩ قد بلغ ٢٦٦٨ خريجة بينما كان عدد الخريجين الذكور (من

جدول رقم (٢)

بيان خريجي وخريجات معاهد التعليم الفني والمهني*

العام	معهد التربية للمعلمين / المعلمات		المعهد التجاري		معهد التكنولوجيا		المعهد الصحي		اجمالي		المجموع
	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	
١٩٧٦/١٩٧٥	١٨٣	٢٩١						٣٠	١٨٣	٣٢١	٥٠٤
١٩٧٧/١٩٧٦	١٥١	٢٩٥	١٦٣	٢٢٨				٦٠	٣١٤	٥٨٣	٨٩٧
١٩٧٨/١٩٧٧	١٧١	١٩٦	١٩٠	٢٢٦				٤٩	٣٦١	٤٧١	٨٣٢
١٩٧٩/١٩٧٨	١٣٤	٣٢٢	١٠٩	١٨٥	٧٣			٤٥	٣١٦	٥٥٢	٨٦٨
١٩٨٠/١٩٧٩	١٤٦	٤٢٨	١٣٨	٢٧٤	٨٤			٣٩	٣٦٨	٧٤١	١١٠٩
اجمالي	٧٨٥	١٥٣٢	٦٠٠	٩١٣	١٥٧			٢٢٣	١٥٤٢	٢٦٦٨	٤٢١٠
									٪٣٧	٪٦٣	٪١٠٠

المصدر : ادارة التعليم الفني والمهني - وزارة التربية .

معهد التربية للمعلمين ـ المعهد التجاري ـ معهد التكنولوجيا) هو ١٥٤٢ خريجاً ومعنى ذلك أن عدد الخريجات زاد على عدد الخريجين بـ ١١٢٦ خريجة .

وبعبارة أخرى فإن نسبة الخريجات من معاهد التعليم الفني يمثلن ٦٣٪ من اجمالي خريجي هذه المعاهد ، بينما يمثل الخريجون الذكور ٣٧٪ فقط من العدد الاجمالي .

ونظراً لأن القبول بالمعهد الصحي قاصر على الاناث ، كما ان القبول بمعهد التكنولوجيا قاصر على الذكور ، فإنه يمكن ملاحظة أن الخريجات يمثلن النسبة الغالبة من خريجي باقي المعاهد على النحو التالي :

خريجو معاهد التعليم الفني موزعون حسب
النوع من المعاهد المختلفة

المعهد	الخريجون		اجمالي
	ذكور	اناث	
ـ معهد التربية للمعلمين/للمعلمات	٧٨٥	١٥٣٢	٢٣١٧
ـ المعهد التجاري	٦٠٠	٩١٣	١٥١٣
ـ معهد التكنولوجيا	١٥٧	ـ	١٥٧
ـ المعهد الصحي	ـ	٢٢٣	٢٢٣
اجمالي	١٥٤٢	٢٦٦٨	٤٢١٠
٪	٣٧٪	٦٣٪	١٠٠٪

وبدراسة هذين المؤشرين نخلص إلى أن المرأة الكويتية تمثل حتى الآن نسبة قدرها ٦٢٪ تقريباً من اجمالي خريجي المعاهد الفنية - بعد الثانوية العامة - وكليات جامعة الكويت . بينما يمثل الذكور ٣٨٪ من هؤلاء الخريجين . وحتى اذا وضعنا في حسابنا حقيقة ان بعض الشباب الكويتي من الذكور يجد طريقة لاستكمال دراسته - بعد الثانوية العامة - في المعاهد والجامعات العربية والأوروبية ، وان بعض الاناث لا يتجهن للدراسة بالخارج تحت تأثير بعض الأعراف والتقاليد ، فإن ذلك لن يغير من الاتجاه العام لنسبة الخريجات ، خاصة مع وجود اعداد متزايدة أيضاً من الأناث صرن يتجهن للدراسة بالخارج .

وإذا كانت المؤشرات السابقة يمكن ان توضح امكانات المرأة الكويتية - كمواطنة - للمساهمة في رسم سياسات التنمية ، فإنه يبقى أن نبحث في مدى قيامها فعلاً بهذا الدور من خلال أدوارها القيادية والتنفيذية في المجتمع .

ويلاحظ بصفة عامة أن القيادات الادارية الكويتية هي اما من كبار السن الذين لم يحصلوا على التعليم والتدريب الكافيين لشغل مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية واما من صغار السن المتعلمين الذين تعوزهم الخبرة والمران . اما بالنسبة للقيادات الادارية الوافدة فيلاحظ كذلك أنها لم تندمج في المجتمع الكويتي ، ولم تحصل على الاستقرار الكافي ، وهي أقل المجموعات الوافدة شعوراً بالأمان والاستقرار[١٦] .

وتشير تقارير كثيرة إلى أنه من المتوقع أن تشهد الكويت في بداية الثمانينات عجزاً واضحاً في القيادات الادارية ، وتقدر دراسة لمجلس التخطيط حاجة الكويت إلى المديرين عام ١٩٨٠ بـ ٢٥٥٠ كما تقدر الحاجة من الرؤساء التنفيذيين في الحكومة بـ ٤٠٠٠ ، ويلاحظ بصفة اجمالية ازدياد حاجة الكويت إلى هذه الفئات عاماً بعد عام ، كما يتضح من البيان التالي :

احتياجات الكويت في القطاع الحكومي من
المديرين والرؤساء التنفيذيين[١٧]

	عام ١٩٧٥	عام ١٩٨٠
من المديرين	٢١٣٥	٢٥٥٠
من الرؤساء التنفيذيين	٣٣٥٠	٤٠٠٠

وإذا بحثنا عن مكان المرأة بين فئتي المديرين والرؤساء التنفيذيين في مؤسسات وأجهزة الدولة ، فسنصل الى حقيقة مؤداها أن دور المرأة محدود للغاية في هاتين الفئتين حيث لا يزيد عددهن عن الخمسين ، ومن ثم فإن تأثيرها واسهامها القيادي والتنفيذي في تقرير سياسات التنمية هو تأثير محدود كذلك .

ولعل محدودية هذا الدور ترجع إلى حداثة دخول المرأة الكويتية إلى مجال العمل والتوظف ، وسبق الرجال لها في هذا المجال . ولكن السنوات القادمة ستشهد تحولاً ملحوظاً في هذا الصدد ، خاصة مع وجود نماذج ناجحة لعدد من القيادات الادارية والتنفيذية من الكويتيات اللاتي أثبتن جدارتهن وقدرتهن في هذا المجال ، ليس على الصعيد الوطني فحسب ، وانما على الصعيد الدولي كذلك .

٢ ـ المشاركة الشعبية : **Popular participation**

ربما كان واضحاً أن المشاركة الشعبية ، تعني شيئاً أبعد وأعمق من المشاركة السياسية ، حيث تعتبر هذه الاخيرة صورة ودرجة من درجات المشاركة الشعبية ، ولكنها درجة متقدمة ، تحدث غالباً حينما يتأكد دور المرأة في المجتمع من خلال اسهامها المباشر في قضايا التنمية ، بصورة لا يبقى معها الا أن يمتد دور المرأة ووجودها الى مجال التشريعات والقوانين المنظمة لحياة المجتمع وشؤونه .

وتعتبر المشاركة الشعبية من جانب المرأة خطوة ضرورية تدفع بها إلى المشاركة السياسية ، كما ان التنظيمات والجمعيات والهيئات التي تشارك المرأة من خلالها في شؤون مجتمعها ، تعتبر مدارس لاعداد وتأهيل المرأة للقيام بدورها السياسي وتقرير حقها السياسي بشقيه في الانتخابات والترشيح .

والمشاركة الشعبية هي احدى وسائل الاسراع بالتنمية في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء ، ففي الدول النامية كانت هذه المشاركة هي الوسيلة الأساسية في تنمية وتطوير المناطق الريفية ، كما عملت في الدول المتقدمة على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية لسكان المناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا وكثير من الدول الأوروبية .

وهذه المشاركة لها اشكال شتى ، وأهداف شتى ، وهي تأخذ أشكالها وأهدافها من ظروف مجتمعها وتحدياته ، ومن ثم فهي لا تصبح كذلك إذا هي انفصلت عن تطلعات مجتمعها أو انعزلت عن مشكلاته ، أو جعلت أهداف فئة أو شريحة اجتماعية معينة هي شاغلها ومحور حديثها .

وعلى هذا النحو يمكن أن نتصور أبعاد المشاركة الشعبية في اتجاهين :[١٨]

الاتجاه الأول : هو اتجاه أفقي بين المواطنين بعضهم البعض على نحو تنمو معه روح التكافل والتضامن والرغبة في العمل المشترك من أجل تنمية المجتمع .

الاتجاه الثاني : هو اتجاه رأسي تتكامل فيه جهود المواطنين ـ في المستوى الأفقي ـ مع جهود الهيئات الحكومية والرسمية

من أجـل تحسين الظروف الاقتصـادية والثقـافيـة والاجتماعية للمواطنين .

ان ثمة مجالات كثيرة تستطيع المرأة أن تسهم فيها بصورة فعالة ومثمرة ، ونشير إلى بعضها مما هو مطروح حالياً من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، مثل :

ــ المساهمة في مكافحة الفئران والقضاء عليها .
ــ التوفير في استهلاك الكهرباء .
ــ التوفير في استهلاك المياه .
ــ المحافظة على نظافة المدينة .
ــ مكافحة تلوث البيئة .
ــ الاقلاع عن التدخين .
ــ حماية المال العام .

ان هذه ، وغيرها ، مجالات يتعذر تماماً على الحكومة بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة ـ حتى مع توفير الامكانات ـ أن تتحمل مسؤوليتها بمفردها . ومهما كانت الجهود الحكومية المبذولة ، فهي معرضة للاجهاض والفشل على يد مواطنين لا يتحمسون للمشاركة ، ولا يتعاونون في سبيل انجاح هذه المهام .

ان المرأة بطبيعتها ، وبطبيعة تأثيرها ودورها في المجتمع ، مرشحة لأن تتولى الدور الأساسي في هذه المشاركة ، فهي الأم والزوجة ، والأخت والمعلمة التي يمكنها أن تقوم بدور مؤثر وأساسي في هذه المجالات المطروحة .

وانها لحقيقة ، يلمسها كثيرون ، أن المرأة الكويتية وبعض الجمعيات النسائية ، قد توارت عن هذه المجالات ، وقلدت عليها

مجالات أخرى لا تزعم بعدم أهميتها ، ولكننا نراها في مرتبة تالية من مراتب الأهمية، لأنها مجالات لا تمس مباشرة قضايا التنمية ، ولا تسرع بدفع عجلتها ، حتى صار الانطباع الموجود لدى الكثيرين ، أن النشاط العام للمرأة الكويتية قد غلبت عليه مظاهر الترف ، وأحاديث « شاي الضحى » .

وإذا كان هدف هذا المؤتمر هو ادماج المرأة في التنمية وقضاياها فإنه يصبح أمراً ضرورياً أن يتم التنسيق بين جهود الجمعيات والهيئات النسائية الكويتية والأجهزة المماثلة أو المرتبطة بنشاطها في مؤسسات وأجهزة الدولة ، ليس هذا فحسب ، بل ينبغي ان يكون هناك تواجداً للمرأة في المجالس واللجان والتنظيمات المعنية بتحديد أهداف التنمية ورسم سياساتها والتخطيط لها .

اننا نتصور تواجداً وتمثيلاً فعالاً للمرأة الكويتية في مجالس ولجان رسم السياسات في بعض الهيئات ، نذكر منها :

- اللجان المعنية بالرعاية الاجتماعية ، والشباب والعمل ، في وزارتي الشؤون الاجتماعية والتخطيط .
- في مجلس الخدمة المدنية .
- في مجلس جامعة الكويت .
- في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- في مجالس التعليم واللجان التربوية بوزارة التربية .
- في لجان التخطيط بالادارة المركزية للتدريب .
- في مجالس الأحياء المختلفة .
- في مجالس بعض الاتحادات الرياضية .

وربما كانت هناك جهات أخرى أولى بتمثيل المرأة فيها من هذه

الجهات التي ذكرناها فقط لبيان طبيعتها .

وتمثيل المرأة في هذه المجالس واللجان ، لا ينبغي أن يكون من باب التكريم والاسترضاء ، فحينئذ ستقتل الوسيلة الغاية ، ولكنه تمثيل يهدف فعلاً الى تحريك نصف المجتمع والوقوف على آرائه ووجهات نظره في قضايا التنمية ، الأمر الذي يتطلب بالتالي وجود ارتباط بين هؤلاء اللائي يتم اختيارهن للعمل ضمن هذه المجالس واللجان وبين قنوات أخرى تنتظم فيها المرأة الكويتية بالرأي والمشاركة .

ب ـ مساهمات المرأة الكويتية في تنفيذ السياسات العامة للتنمية :

قد تختلف مساهمات المرأة في اقتراح ورسم السياسات العامة للتنمية من مجتمع لآخر ، بحسب قنوات المشاركة المتاحة لها ، ووفق المستوى التعليمي والثقافي الذي بلغته . ولكن مساهمات المرأة في تنفيذ هذه السياسات وتولي مسؤولياتها العملية ، يصبح واجباً يومياً ، على المرأة ان تقوم به . وقد تكون هذه المساهمة أمراً بالفطرة والطبيعة حين تقوم المرأة بواجباتها في رعاية أسرتها ، ومساعدة زوجها في الزراعة أو الصيد ، أو في انتاج بعض الصناعات الحرفية والبيئية الصغيرة ، قد يكون الأمر كذلك ، ولكن المساهمة التي نعنيها ، ونرمي إليها ، هي تلك المساهمة الفعالة ، التي يتم تخطيطها ، والاعداد المسبق لها ، ورسم مجالاتها[١٩]، وتحديد أولوياتها .

وفي اطار هذا المعنى ، فإنه يمكن عرض حدود هذه المساهمات ومجالاتها تحت موضوعين نراهما يعبران عن عمق هذه المساهمة ومداها وهما :

ـ مساهمة المرأة المباشرة في قوة العمل .

ـ مساهمة المرأة في تنمية السلوكيات المواتية لعملية التنمية .

وفي الصفحات التالية نعرض لهذين الأمرين .

١ ـ المساهمة المباشرة في قوة العمل[٢٠]

تسير احصاءات العمالة في دولة الكويت على اعتبار قوة العمل هي مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر[٢١]، وهؤلاء هم فئتين :

ـ فئة الذين يعملون فعلاً .
ـ فئة المتعطلين حالياً عن العمل ولكنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه .

وهاتان الفئتان تكونان قوة العمل المتاحة والتي يمكن ان تشارك في عملية التنمية .

ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة مساهمة قوة العمل الكويتية إلى إجمالي السكان الكويتيين على النحو التالي :

نسبة قوة العمل الكويتية (الذكور والاناث)
الى اجمالي السكان الكويتيين

عام	ذكــور	أنــــاث	اجمالي
١٩٥٧	٪٤٣,٩	٪٠,٧	٪٢٢,٩
١٩٦٥	٪٣٧,٢	٪١,٠	٪١٩,٥
١٩٧٠	٪٣٦,١	٪١,٢	٪١٨,٨
١٩٧٥	٪٣٥,٧	٪٣,٢	٪١٩,٥

جـــدول رقــم (٣)

جدول يبين تطور عدد السكان وقوة العمل الكويتية موزعة حسب النوع[١]

في السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥

البيـان	١٩٥٧		١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥			
	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة
اجمالي السكان	٥٥١١١	٥٢١٣٥	١٠٧٢٤٦	١١٢٥٦٩	١٠٧٤٩٠	٢٢٠٠٥٩	١٧٥٥١٣	١٧١٨٨٣	٣٤٧٣٩٦	٢٣٦٦٠٠	٢٣٥٤٨٨	٤٧٢٠٨٨
قوة العمل وتشمل*	٢٤٢١٨	٣٨٤	٢٤٦٠٢	٤١٩٢٦	١٠٩٢	٤٣٠١٨	٦٣٣١٤	٢٠٥٥	٦٥٣٦٩	٨٤٣٦٧	٧٤٧٧	٩١٨٤٤
ـ المشتغلون فعلاً	٢٣٥٤٠	٣٨٤	٢٣٩٢٤	٣٩١٣٨	١٠٠٢	٤٠١٥٠	٥٧٥٣١	٢٠١٧	٥٩٥٤٨	٧٩٦٦٦	٧٣٠٥	٨٦٩٧١
ـ المتعطلون	٦٧٨	ـ	٦٧٨	٢٧٨٨	٩٠	٢٨٦٨	٥٧٨٣	٣٨	٥٨٢١	٤٧٠١	١٧٢	٤٨٧٣
نسبة قوة العمل ٪ الى السكان	٪٤٣,٩	٪,٧	٪٢٢,٩	٪٣٧,٢	٪١,٠	٪١٩,٥	٪٣٦,١	٪١,٢	٪١٨,٨	٪٣٥,٧	٪٣,٢	٪١٩,٥

(١) المصدر : وزارة التخطيط (الادارة المركزية للاحصاء) ، المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ .

* قوة العمل بالنسبة للسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ تشمل من أعمارهم ١٢ سنة فأكثر ، أما بالنسبة لعام ١٩٧٥ فتشمل من أعمارهم ١٥ سنة فأكثر .

ويلاحظ من البيانات السابقة ، وكذلك بيانات الجدول رقم ٣ ما يلي :

- انخفاض نسبة اسهام قوة العمل الكويتية الى مجموع السكان بصفة عامة .

- انخفاض نسبة اسهام قوة العمل الكويتية من الاناث بشكل خاص .
وقد يساعدنا في الوقوف على هذه الحقائق بصورة أوضح أن نقوم بتحليل خاص لعدد السكان الكويتيين عام ١٩٧٥ وبيان الذين يقعون ضمن قوة العمل ، وأولئك الذين يقعون خارجها من الذكور والاناث .

ويوضح لنا هذا التحليل كما يعرضه الجدول رقم ٤ (فيما يتعلق بالاناث) ما يلي :

- ان عدد الاناث داخل قوة العمل هو ٧٤٧٧ (اللائي يعملن فعلاً والعاطلات ولكنهن قادرات على العمل ويرغبن فيه : ٧٣٠٥ ، ١٧٢ على التوالي) .

- ان عدد الاناث خارج قوة العمل هو ١١٢٦٣٧ (وهن الطالبات وغير القادرات على العمل والزاهدات فيه ، وربات البيوت) .

وهكذا نجد أن نسبة الأناث داخل قوة العمل تمثل :

٣,٢٪ من اجمالي تعداد السكان الاناث (٢٣٥٤٨٨).
٦,٢٪ من تعداد الإناث اللائي اعمارهن ١٥ سنة فأكثر (١٢٠١١٧).
٨,١٪ من اجمالي قوة العمل الكويتية من الذكور والاناث (٩١٨٤٤).

ومعنى ذلك ، أنه بأية مقاييس ، فإن نسبة مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل لا تزال محدودة ولم تصل الى المدى الذي يتلاءم مع دورها المطلوب في ادارة التنمية .

ولكن ثمة أمور تدعونا إلى التفاؤل بشأن مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل هي :

ـ اقبال المرأة الكويتية على العمل بصورة متزايدة كما تظهرها أرقام المشتغلات فى سنوات التعداد التالية :

جـدول رقـم (٤)
بيان تحليلي لعدد السكان الكويتيين عام ١٩٧٥
السكان ضمن قوة العمل، خارج قوة العمل*

البيـــان	ذكور	أناث	اجمالي
١ ـ السكان أقل من ١٥ سنة	١١٨٠٧١	١١٥٣٧١	٢٣٣٤٤٢
٢ ـ السكان من عمر ١٥ سنة فأكثر			
أ ـ قوة العمل :			
وتشمل :			
* المشتغلون فعلاً	٧٩٦٦٦	٧٣٠٥	٨٦٩٧١
* المتعطلون حالياً	٤٧٠١	١٧٢	٤٨٧٣
اجمالي قوة العمل	٨٤٣٦٧	٧٤٧٧	٩١٨٤٤
ب ـ خارج قوة العمل :			
(طلاب ، عاجزون عن العمل ، زاهدون في العمل، ربات بيوت)	٣٤١٤٢	١١٢٦٣٧	١٤٦٧٧٩
٣ ـ لم يبين	٢٠	٣	٢٣
الاجمالي	٢٣٦٦٠٠	٢٣٥٤٨٨	٤٧٢٠٨٨

* المصدر : وزارة التخطيط (الادارة المركزية للاحصاء) : المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ .

عــام	١٩٦٥	١٠٠٢
عــام	١٩٧٠	٢٠١٧
عــام	١٩٧٥	٧٣٠٥

ان مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل وان كانت محدودة عددياً، الا أنها تتسم بالفعلية والتأثير، ويرجع ذلك إلى المستوى التعليمي لمفردات قوة العمل من الأناث، كما يظهرها الجدول رقم ٥، حيث نشهد تحسناً وتحولاً ملحوظاً في الخصائص التعليمية لقوة العمل من الاناث، وبشكل لا نجده بين قوة العمل من الذكور.

ويبين هذا الجدول أن نسبة الأميات قد انخفضت بين الاناث في قوة العمل من ٨٢,٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ٧٤,٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٠,١٪ عام ١٩٧٥ ويقابل ذلك زيادة في عدد الحاصلات على الشهادة الثانوية، والشهادات بعد الثانوية وأقل من الجامعية من ١٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢,٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤,٨٪ عام ١٩٧٥. ليس هذا فحسب، بل ان نسبة الحاصلات على الدرجة الجامعية وما فوقها قد صارت ١٣,٩٪ عام ١٩٧٥ بينماهذه النسبة بين قوة العمل من الذكور ٣٪ في نفس العام.

المرأة وقوة العمل الحكومية الكويتية :

عرضنا فيما سبق لمساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل بشكل عام، ومن المفيد الآن أن نكون أكثر تحديداً بأن نعرض لهذه المساهمة في القطاع الحكومي، وهو القطاع الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بادارة التنمية، وتناط به معظم مسؤولياتها. ويظهر الجدول رقم ٦ أن مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل الحكومية قد بلغت ١١,٩٪ عام ١٩٧٢، ١٨,٢٪ عام ١٩٧٦ من اجمالي فئات العاملين بالحكومة (موظفون ومستخدمون وعمال). ويتضح ذلك من الأرقام الاجمالية التالية :

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية حسب الحالة التعليمية والنوع*

في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥

الحالة التعليمية	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أمي	٤٨,٢	٨٢,٢	٤٠,١	٧٤,٢	٣٨,٢	١٠,١
يقرأ ويكتب	٣٤,٣	١٠,٤	٢٥,٥	٨,٠	٢٥,٣	٣,٢
الابتدائية	٦,٧	٣,٥	١٤,٣	٧,٢	١٥,٠	٧,٨
المتوسط	٧,٣	٢,٧	١٣,-	٧,٥	١١,١	٢٠,٢
ثانوية وأقل من الجامعة	٢,٧	١,-	٥,٧	٢,٦	٧,٤	٤٤,٨
جامعة وما فوقها	٠,٧	٠,١	١,٣	٠,٤	٣,-	١٣,٩
غير مبين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	—	—
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

* المصدر : وزارة التخطيط (ادارة التخطيط والقوى العاملة): الادارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، مايو ٧٨ ، ص ٢٤ .

جدول رقم (٦)
الكويتيون العاملون في الحكومة عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٦
حسب فئات العاملين والنوع*

فئات العاملين	١٩٧٢			١٩٧٦		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
الموظفون	١٥٥٤٤	٣٢٥٠	١٨٧٩٤	١٩٩٤٧	٦٧٢٥	٢٦٦٧٢
المستخدمون	١٠٤٧١	٨٥٠	١١٣٢١	١٣٧٤٤	١٧٦٠	١٥٥٠٤
العمال	٤٤٤٩	١٣	٤٤٦٢	٤٥٨٤	٩	٤٥٩٣
اجمالي	٣٠٤٦٤	٤١١٣	٣٤٥٧٧	٣٨٢٧٤	٨٤٩٤	٤٦٧٦٩
٪	٪٨٨,١	٪١١,٩	٪١٠٠	٪٨١,٨	٪١٨,٢	١٠٠

* المصدر : وزارة التخطيط (ادارة التخطيط والقوى العاملة) ، الادارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢ .

	١٩٧٢		١٩٧٦	
	عدد	٪	عدد	٪
ذكور	٣٠٤٦٤	٪٨٨,١	٣٨٢٧٥	٪٨١,٨
اناث	٤١١٣	٪١١,٩	٨٤٩٤	٪١٨,٢
اجمالي	٣٤٥٧٧	٪١٠٠	٤٦٧٦٩	٪١٠٠

أما عن خصائص قوة العمل الكويتية ـ في القطاع الحكومي ـ من الاناث ، فإنه يلاحظ بشأنها ما يلي :

١ ـ انها ذات خصائص تعليمية متميزة حيث تبلغ نسبة الكويتيات العاملات في الحكومة عام ١٩٧٦ والحاصلات على شهادة الثانوية ، وشهادات دون الجامعية ٤٣,٢٪ كما تبلغ نسبة الجامعيات منهن ١٥,٢٪ . بينما تبلغ هذه النسبة بين الذكور العاملين في نفس العام في القطاع الحكومي ١٠,٧٪ ، ٤,٥٪ على التوالي كما يتضح ذلك من الجدول رقم ٧ .

ويرجع هذا التفاوت الواضح في الخصائص التعليمية لقوة العمل بين الذكور والاناث في القطاع الحكومي إلى أن عدد العاملين الذكور يضم فئتي المستخدمين والعمال بصورة تزيد كثيراً عنها بين الاناث حيث يبلغ أفراد هاتين الفئتين ١٨٣٢٨ والموظفين ١٩٩٤٧ موظفة ، وأمر طبيعي أن تكون الخصائص التعليمية للمستخدمين والعمال دون مستوى الشهادة الثانوية (جدول رقم ٦) .

٢ ـ ان المرأة الكويتية تتركز مساهمتها في قوة العمل في القطاع الحكومي كما ان مساهمتها داخل هذا القطاع تتركز في جهتين هما وزارة التربية ، ووزارة الصحة (جدول رقم ٨) .

جـدول رقـم (٧)

التوزيع النسبي للعاملين الكويتيين في الحكومة حسب الحالة التعليمية والنوع*

في السنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٦

الحالة التعليمية	١٩٦٦		١٩٧٢		١٩٧٦	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أمي	٤٥,٧	٣٩,٢	٣٣,٦	٣٢,٨	٢٧,-	١٢,٧
يقرأ ويكتب	٤٠,٨	٢٤,٩	٣٧,-	٣١,-	٣٦,٢	٩,٢
الابتدائية	٧,١	٣,٩	٨,٦	٥,٣	٩,١	٣,١
المتوسطة	٣,٣	٩,٤	٩,٢	٦,٨	١٢,٥	١٦,٥
ثانوية وأقل من الجامعة	٢,-	١٩,٧	٨,٢	١١,٨	١٠,٧	٤٣,٣
جامعة وما فوقها	١,١	٢,٩	٣,٤	١٢,٣	٤,٥	١٥,٢
غير مبين	—	—	—	—	—	—
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

* المصدر : وزارة التخطيط (ادارة التخطيط والقوى العاملة) : الادارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٥ .

جدول رقم (٨)

جدول يبين نسبة الذكور والاناث من الموظفين الكويتيين العاملين في بعض الجهات الحكومية عام ١٩٧٦*

الجهات	الموظفون		
	ذكور	اناث	اجمالي
وزارة التربية	٣٧١٢	٤٩٤٨	٨٦٦٠
وزارة الصحة	١٥٦٨	٤٣٨	٢٠٠٦
وزارة الكهرباء	١٣٣٠	٢٣	١٣٥٣
وزارة الاشغال	٢٤٣٠	١٢	٢٤٤٢
بلدية الكويت	٨٣١	٦	٨٣٧
اجمالي	٩٨٧١	٥٤٢٧	١٥٢٩٨
٪	٪٦٥	٪٣٥	٪١٠٠

* المصدر : د. عبد الهادي العوضي ، د. محمد شاد الحملاوي : بعض عوامل خلل العمالة في الجهاز الحكومي ، دراسة مقدمة الى ندوة الادارة الكويتية وتحديات المستقبل (١ - ٤ يونيو ١٩٨٠) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص ٢٧ .

جـدول رقـم (٩)

توزيع الاناث الكويتيات العاملات في الحكومة عام ١٩٧٦

على المهن المختلفة*

المهـن	العـدد	٪
المهن العلمية والفنية	٤٦٠٣	٥٤,٢
الأعمال التنفيذية والكتابية	٢١٩٣	٢٥,٨
أعمال الخدمات	١٦٢٥	١٩,٢
الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٣٤	٠,٤
أعمال الانتاج واعمال عادية	٢٨	٠,٣
مديرون واداريون	١١	٠,١
	٨٤٩٤	١٠٠

* المصدر : وزارة التخطيط (ادارة التخطيط والقوى العاملة) ، الادارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٣ ــ ان مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي تتركز في المهن العلمية والفنية ، حيث نجد عدد المشتغلات في هذه المهن ٤٦٠٣ بنسبة قدرها ٥٤,٢٪ من اجمالي الاناث الكويتيات العاملات في الحكومة عام ١٩٧٦ (جدول رقم ٩) .

ويمكننا أن نستخدم البيانات السابقة عن عام ١٩٧٦ في ذكر الملاحظات التالية :

ــ اجمالي قوة العمل الكويتية في الحكومة (ذكور واناث) ٤٦٧٦٩ (ــــ)

ـ الكويتيات العاملات في الحكومة (موظفات ـ مستخدمات ـ عاملات)	٨٤٩٤	(٪١٨,٢)
ـ المشتغلات في وزارتي التربية والصحة (موظفـات فقـط)	٥٣٨٦	(٪٦٣,٤)
ـ المشتغلات في المهن العلمية والفنية	٤٦٠٣	(٪٥٤,٢)

٤ ـ ان اجمالي مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي لا تزال محدودة حيث تمثل ١٨,٢٪ عام ١٩٧٦ من اجمالي فئات العاملين بالحكومة .

وفي تفسير الأسباب الخاصة بضعف مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي نشير إلى ما خلصت إليه احدى الدراسات الميدانية التي أعدت في بداية هذا العام حول بعض مظاهر الخلل في هيكل العمالة في الجهاز الحكومي[٢١]. حيث ترتب الدراسة هذه الاسباب على النحو الآتي وفقاً لآراء عينة البحث وهي تضم وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين والمديرين :

١ ـ التقاليد الاجتماعية التي تحول دون عمل المرأة .
٢ ـ قلة نسبة المتقدمات للعمل .
٣ ـ عدم ملاءمة طبيعة العمل للمرأة .

٢ ـ تنمية السلوكيات المواتية لعملية التنمية :

تواجه الكويت ، كما تواجه كثير من الدول النامية الأخرى ، خاصة في الدول النفطية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية عدداً من السلوكيات السلبية غير المواتية لادارة التنمية كما تفتقر في ذات الوقت إلى عدد من السلوكيات الايجابية التي تساند عملية التنمية وتضاعف من احتمالات نجاحها .

وتستطيع المرأة الكويتية أن تعالج ما لا يتفق مع متطلبات التنمية من

سلوك ، وان تنمي في ذات الوقت عدداً من السلوكيات الجديدة التي تسرع بالتنمية ، وتزيد من فاعليتها .

ان الاسراف على سبيل المثال صار طابعاً مميزاً لكثير من نساء الكويت ، ومظاهر الترف التي صارت تحيط بها نفسها تبدد كثيراً من وقتها ومالها ، على نحو لا تمارسه النساء في دول متقدمة كثيرة .

وإذا كان من حق الجيل الحاضر ، ان ينعم بما أفاء الله به سبحانه وتعالى على هذا الوطن ، وأن يحدث بنعمة الله ، فإن الحديث بنعمة الله يكون بالمحافظة على هذه النعمة وتنميتها وأداء حقها .

ان دور ربة البيت الذي تقوم به حالياً ، دور استهلاكي ، أكثر منه انتاجي ، وإذا كان عمل ربات البيوت في دول أخرى يمكن تصنيفه في مجال الاضافة الحقيقة للدخل القومي ودخل الأسرة ، فإن الأمر في الكويت يختلف إلى حد كبير ، بعد أن أسلمت المرأة الكويتية أمور بيتها وتربية ابنائها لغيرها ، ولم يعد لها بعد ذلك الا أحاديث ينشرها الصباح ليطويها المساء .

ان حياة ربة البيت المتفرغة لشؤون بيتها وأسرتها هي في حد ذاتها اضافة حقيقية إلى دخل الأسرة ، وهي صورة من صور المشاركة في الانتاج[٢٣]. ونحن لا نمانع أن تقرّ المرأة الكويتية المثقفة في بيتها ، فهي أقدر من غيرها على إدارة بيتها وتربية أولادها والقيام بواجباتها كربة بيت ناجحة ، وتستطيع في ذات الوقت أن تشارك في كثير من مشروعات خدمة البيئة والنشاط العام .

ولكن الذي لا ينبغي ان يغيب عن التفكير أيضاً هو أنه يوجد حالياً حوالي مائة ألف من ربات البيوت الكويتيات لا يعملن[٢٤]، في وقت يزداد فيه الاعتماد على قوة العمل الوافدة بصورة مضطردة مما جعل بعض

المسؤولين عن التخطيط ينبهون إلى نتائج هذه الزيادة بقولهم أن ما تشهده الكويت حالياً ليس هجرة وافدة للقوى العاملة فقط بل هو أيضاً هجرة سكانية متكاملة الملامح مما يتطلب نظرة جادة لطبيعة التركيب السكاني كما تعكسه نسبة المساهمة وتأثيرها على التنمية[٢٥].

ان امرأة كويتية واحدة تتجه الى سوق العمل يمكن أن توفر جلب أسرة بأكملها من العمالة الوافدة لا يعمل فيها سوى الرجل ، فضلاً عما يمثله ذلك من تخفيف على مرافق وخدمات الدولة .

ان هذه المسألة ، بقدر أهميتها ، لا تقلقنا ، فثمة شواهد تؤكد اتجاه المرأة الكويتية بدرجة كبيرة إلى العمل تحت تأثير بعض الضغوط التي صارت الأسرة الكويتية تواجهها مثل مشكلة السكن ، وضيق مسكن الأسرة ، وعدم كفاية الموارد لسد الاحتياجات والتطلعات المتزايدة ، ووجود نسبة تقدر بحوالي ٤٥٪ من الاناث من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة غير متزوجات[٢٦].

وأخيراً فإن انماط السلوك المواتية لعملية التنمية ، ليست هي تلك التي تسلكها المرأة الكويتية ذاتها ، بل هي أيضاً تلك التي تغرسها في أبنائها والمحيطين بها ، فالأم هي المعين الأول الذي ينهل منه الأبناء سلوكهم ، وعلى يديها تتشكل تصرفاتهم ونظرتهم لما حولهم .

ان نظرة جديدة ، وأنماطاً سلوكية جديدة ، ينبغي خلقها وتنميتها في حياة الأسرة الكويتية ، والمـرأة هي السبيل المباشر لبناء هذه السلوكيات في مجالات كثيرة مثل انماط المأكل والملبس والمسكن ، وقضاء أوقات الفراغ ، والنظرة إلى قيمة الوقت ، والتزامات المواطنة ، وغلاء المهور ، وغير ذلك كثير .

ثالثاً

العقبات التي تعوق تقدم المرأة الكويتية
نحو دورها في ادارة التنمية

أوضحنا فيما سبق أن طاقات المرأة الكويتية وامكاناتها غير مستخدمة استخداماً كاملاً أو فعالاً ، وان غاية مساهمتها في قوة العمل تقدر بحوالي ٣٪ . وأكثر من ذلك ، فإن نسبة اللائي وصلن الى مستويات الادارة العليا لا تزيد عن ١٪ من هذه النسبة السابقة ، ويمكن للانسان العادي ان يذكر جميع أسماء اللائي يشغلن هذه المواقع .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، اذ يلاحظ أيضاً وجود فجوة بين أجور الرجال والنساء ، وأن النسبة الغالبة من قوة عمل الاناث توجد في المهن والوظائف الدنيا .

ويثور السؤال . لماذا ؟

ان ثمة عقبات نراها تقيد حركة المرأة عموماً ، والمرأة الكويتية بصفة خاصة ، وتؤثر سلباً في سعيها لتحقيق هذه المساواة ، ويمكن القول ان هذه العقبات رغم اختلاف صورها ومصادرها ترجع الى طبيعة الاطار الثقافي الذي نشأت فيه المرأة ، والذي ظل يصاحبها في حياتها .

تذكر الدكتورة مارجريت فن[٢٧] ان النظرة للمرأة في اطار الثقافة الاجتماعية ذات شقين ، وأن هذه النظرة للنساء ـ في اطار هذه الثقافة تعتمد على اعتبارهن هدفاً للجنس أو للخدمة . ونتيجة لهذه النظرة ، استقر التكوين الاجتماعي للمرأة على جعلها أسيرة لأمرين هما: أنها نموذج للجنس ، ونموذج للخدمة ، وعلى حد تعبيرها تقول :[٢٨]

« The process of socialization for women emphasizes sexism and servitude»

وتقدم الباحثة أول دليل على ذلك بقولها أن قاموس Webster يعرف العمل بأنه ممارسة القوة العضلية أو الذهنية لانجاز شيء ما مقابل أجر[٢٩] . ولذا فإن مكاتب الاحصاء والتعداد واحصاءات العمل تقصر نشاطها على احصاءات العمل المدفوع فقط ، وتستبعد تبعاً لذلك ربات البيوت من احصاءات العمل . . وتخلص الى أن تعريف «وبستر» نفسه يتضمن في طياته معنى العبودية serfdom وان احصاءات العمل تكرس هذا المعنى وتعمقه .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الاطار الاجتماعي لهذه الثقافة يكرس استقلالية الرجل ، وعمله ، وتفوقه الوظيفي ، وحتى حينما تعالج الجنس عند الرجل ، تعالجه في توجهه الى المرأة ، وحريته في التعبير عن ذلك . .

ان هذه المعاني وغيرها ، يتم التعبير عنها في صور كثيرة وبطرق مختلفة ، نجدها في استجابات الأطفال وطاعتهم لآبائهم ، في لعب الأطفال التي يتم تصميمها واختيارها ، وفي دور الولد والبنت في الاسرة ، حتى استقر في ضمير المرأة أنها مخلوقة صنعت من كل شيء جميل ، ويصور ذلك مثل يقول ان البنت صنعت من السكر والتوابل وكل شيء لطيف « Sugar and spice and everything nice »

لقد أدت هذه النظرة للمرأة الى سلسلة أخرى من الافتراضات القائمة على اضعاف جانب المرأة ، ويكاد يذكر كل منا لحظة قال فيها « أن المرأة ضعيفة » . وهذا صحيح اذا كنا في مشادة أو عراك أو أي شكل آخر من اشكال استخدام العضلات ، ولكننا نعلم أيضاً أن متوسط عمر المرأة أطول من متوسط عمر الرجل ، وان توقعات اعمارهن أطول عادة من اعمار الرجال لعدة سنوات .

ان الرجال قد صبوا في قوالب اجتماعية منذ الصغر على انهم

مستقلون ، أقوياء ، مشاركون وايجابيون ، ومن ثم تشكلت انماطهم في هذا الاطار ، بينما المرأة ، صبت في قالب آخر ، على أنها ضعيفة ، حساسة ، مرهفة ، عاطفية ، تنتظر الآخرين ، وتعتمد عليهم ، ومن ثم تشكلت أيضاً في هذا الاطار ، ومضى تكوينها الاجتماعي يكرس ذلك ويعمقه .

ولعله من المناسب الآن بعد أن أشرنا الى دور الاطار الثقافي والاجتماعي الذي تكونت فيه المرأة في خلق مجموعة العقبات التي تقعد بها عن المساهمة الفعالة في ادارة التنمية ، أن نتناول هذه العقبات في مجموعتين :

المجموعة الأولى : عقبات من داخل المرأة .
المجموعة الثانية : عقبات من خارج المرأة .

١ ـ عقبات من داخل المرأة : Factors within Woman

وتتلخص هذه العقبات في هذه النظرة السلبية التي تنظر بها المرأة الى قدراتها وقيمتها . حيث تميل الى الاعتقاد بأن دورها هو دور المستسلم ، وفي ذات الوقت تركز اهتمامها على جاذبيتها ، ورقتها وكونها في خدمة الآخرين . وهي بذلك تقوم من جانبها بتكريس الفكرتين الأساسيتين عنها بأنها نموذج للجنس والاستعباد .

ان نصائح الأباء ، والمعلمين ، وحتى الاعلانات ، تكرس في كل وقت القول بأن قيمة الفتاة تقاس بمدى جاذبيتها للجنس الآخر ، ومن ثم عليها ان تبدو جذابة للجميع « A girl's worth is measured by her attractiveness to the opposite sex »

وهذه الجاذبية لن تتوفر لها الا اذا أخضعت نفسها ، وأسلمت قيادها ، فإذا كانت ذكية فطنة ، فعليها ان تخفي هذا الذكاء والا تبادر

باظهاره ، وإذا كانت تتمتع بقوة عضلية ، فيمكنها ان تتحدى ، ولكن ليس عليها ان تتفوق أو تكسب التحدي ، وكان أن ترتب على ذلك تردد المرأة في اتخاذ القرارات أو القدرة على التصرف ، وصارت نصائحنا لها بتجنب المخاطرة وان تسلك دائماً أسهل الطرق وآمنها . وصرنا نختار لها من برامج التعليم مالا يتيح الفرصة للعمل الجماعي وبروز الصفات القيادية ، وأكثر من ذلك فإن معظم الألعاب الرياضية التي تقدمها للمرأة هي لعبات فردية أكثر منها جماعية .

ان المرأة صارت على هذا النحو تفتقد الثقة في قدراتها ، ولأنها فشلت في ذلك صارت تنأى بنفسها عن تحمل المسؤولية ، ولم تستطع ان تحدد لنفسها هدفاً تسعى اليه ، أو تعمل على بلوغه ، لأنها لم تخطط أو تهيء نفسها لذلك . فقد تضاءلت انجازاتها ، وهذا في حد ذاته ضاعف من احساسها بالعجز والفشل ، وجعلها تعود الى حيث بدأت ، مستسلمة ، مترددة ، تعتمد على الغير .

وميل المرأة بصفة عامة الى الاتكال على غيرها ، وركونها الى السلبية ، وجعل عطائها في أدنى الحدود ، يجد ظروفاً مواتية في ظل اقتصاد النفط الذي تعيشه الكويت . ولعلنا صرنا لا نخفي قلقنا من مجموعة السلوكيات النفطية التي صارت المرأة الكويتية تتجه اليها سواء في تفكيرها او تصرفها ، مما يتطلب اجراء عدد من الدراسات حول ميزانية المرأة الكويتية وأوجه انفاقها ، وما تعكسه هذه الأوجه من معاني .

عقبات من خارج المرأة الكويتية

ومثل هذه العقبات تفرضها الأوضاع والظروف القائمة في المجتمع ، وتمثل قيداً مفروضاً على حركة المرأة وانطلاقها بدورها في المجتمع . ومن بين هذه العقبات : ـ

١ ــ نظرة المجتمع الكويتي الى عمل المرأة :

بالرغم من التقدم الذي احرزته المرأة الكويتية في بعض مجالات العمل ، الا ان المجتمع لا يزال ينظر الى عمل المرأة بصفة عامة نظرة يحوطها الحذر والتردد ، خاصة في بعض المجالات التي هي أحوج ما تكون الى عمل المرأة ومساهمتها .

ودعوتنا للمرأة الكويتية للخروج الى العمل الذي يتناسب مع طبيعتها ، وفي اطار الشروط التي يقرها ديننا الحنيف ، ليست دعوة جديدة ، وليست خروجاً بالمجتمع وعاداته الى ما هو جديد أو غريب عليه . فقد كانت المرأة تشارك زوجها الغوص بل وتقوم هي بالغوص اذا اشتدت حاجة الأسرة الى المال كما حدث في أبو ظبي كما ان زوجات الفلاحين في مجتمع الخليج التقليدي كن يقمن بسقي الزراعة وحصد البرسيم وجمع البلح ، ورعي الغنم وجمع الحطب .

٢ ــ عدم تفهم جهات العمل لطبيعة التزامات المرأة :

في دراسة ميدانية قمنا بالاشراف عليها منذ شهور قليلة حول مستويات خريجي التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ومدى كفاءتهم في قطاعات العمل المختلفة (الحكومية ـ الأهلية ـ المشتركة) ، حملت الينا النتائج ان ٩١٪ من جهات العمل ترى ان الاناث العاملات أقل كفاءة وانتاجية من الذكور العاملين وساقت هذه الجهات مظاهر وأسباب مختلفة لهذه الانتاجية المنخفضة ، ولكن التحليل الدقيق أظهر أمرين :

١ ــ أن جهات العمل تنظر الى الحقوق التي منحتها قوانين التوظيف للمرأة مثل اجازة الوضع ، اجازة العدة والتربص ، وتربية الأطفال ومرافقة الزوج ، على انها من مظاهر الانتاجية المنخفضة للمرأة .

٢ ــ ان جهات العمل ذاتها لم توفر للمرأة العاملة الظروف المواتية لزيادة انتاجيتها مثل انشاء دور الحضانة لرعاية الابناء ، ونوبات العمل المناسبة وخدمات النقل الجماعي للعاملات وغير ذلك .

٣ ـ عدم اتاحة فرص العمل المتكافئة أمام المرأة :

لقد تلاحظ لنا في زيارات كثيرة لمديري الأفراد والتوظيف والتدريب والتطوير الاداري في عدد من جهات العمل أنهم يفضلون شغل الرجال لعدد كبير من الوظائف ، رغم ان هذه الوظائف ليست ذات طبيعة خاصة أو متميزة تستوجب قصرها على الرجال دون النساء ، وأن ثمة سياسات للافراد والعمالة تعتبر ضمنية أو شفهية في عدد من الجهات تمضي في هذا الاتجاه .

٤ ــ قصور التشريعات وقوانين التوظيف :

رغم السمة الانسانية التي تغلب على قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ وما حمله من مزايا وحقوق للمرأة العاملة تكشف عن اقتناع بدورها في المجتمع ، الا انه تظل بعض القضايا في حاجة الى معالجة تشريعية وقانونية مثل :

ــ الزام جهات العمل التي يزيد عدد العاملات فيها عن مائة بانشاء دور للحضانة تلحق بهذه الجهات لرعاية ابنائهن .

ــ تقدير حق المرأة الكويتية في الحصول على إجازة بنصف مرتب تتفرغ خلالها لتربية ابنائها ـ دون سن الخامسة ـ وذلك لفترة اقصاها ٣ سنوات متصلة او منفصلة ، تعود بعدها للعمل على ان تمنح هذه الاجازة مرة واحدة طوال مدة خدمة الموظفة .

نظرة الرجل الى المرأة في موقع الادارة :

رغم دخول المرأة الى كثير من مجالات العمل التي كانت قصراً على الرجال ، فإن تقدم المرأة لشغل موقع « المدير » ظل دائماً آخر

المواقع التي تتقدم المرأة لتحريرها ، والأمر لا يتعلق بالكويت فحسب ، فقد لوحظ ذلك في الدول المتقدمة . وحتى وقت قريب لم يكن نصيب المرأة من مقاعد الادارة والتوجيه يزيد عن ٥٪ من جملة الذين يشغلون وظائف المديرين في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .

لقد ساعد على استمرار هذا الوضع ، ما ساد من اعتقاد خاطىء حول مهارات المرأة وقدراتها التي تتلاءم مع متطلبات الوظائف القيادية ومسؤ وليات المديرين .

ومن الدراسات الطريفة في هذا الشأن ، ما أجرته احدى الباحثات بشركة متروبوليتان للتأمين على الحياة حين طلبت من ٣٠٠ من المديرين أن يصفوا قدرات المرأة بشكل عام وكذلك قدرات الرجل بشكل عام ، ثم صفات وقدرات المدير الناجح ، وخلصت الباحثة الى أن المدير الناجح هو انسان تتوفر فيه صفات قوامها الشدة والصرامة والاعتماد على النفس والاتزان الانفعالي وأن الرجل ـ في ضوء الصفات التي ذكرها المديرون عن الرجل بشكل عام ـ هم الذين تتوفر فيهم هذه الصفات بينما النساء يفتقرن اليها بصورة واضحة[٣٠].

وفي دراسة أخرى أظهر الباحثون أن معظم الرجال يرون عدم ملائمة المرأة وافتقارها الى صفات المدير الناجح نظراً لطبيعتها ومزاجها المتقلب unstable temperaments[٣١].

وفي دراسة ثالثة ، أظهرت نتائجها ان النساء لا يصلحن كمديرات نظراً لافتقارهن الى الاستقلالية في آرائهن وقراراتهن Lack of dependability[٣٢].

وما خلصت اليه هذه الدراسات لا يختلف كثيراً عن قول آخر يؤكده Douglas McGregor من أن « نموذج المدير الناجح في ثقافتنا هو نموذج

مذكر ، فالمدير هو انسان شديد ، يتحدى غيره ، حازم وعادل ، انه ليس امرأة تعتمد على غيرها ، تميل الى اللين والاذعان ، وتتبع ايحاءات وجدانها »[٣٣]. ولا شك أن صبغ وظيفة المدير بهذا الطابع الرجالي من شأنه ان يضع قيوداً على تقدم المرأة لشغل وظيفة المدير في كثير من جهات العمل .

وهذا الانطباع الذي تولد لدى الرجل عن المرأة حول عدم ملاءمة قدراتها لشغل وظائف المديرين يرجع في الأساس الى عدد من الاعتقادات التي رسخت واستقرت في أذهان الكثيرين دون أن يدركوا حقيقتها ومدى صحة ما ترمي إليه . من هذه الاعتقادات ما يلي :

١ ــ أن الرجال أكثر ثقافة وادراكاً .
٢ ــ أن الرجال أكثر اتزاناً في انفعالاتهم من النساء .
٣ ــ أن الرجال أكثر تقديراً وفائدة للعمل .
٤ ــ أن الرجال أكثر صراحة وتعبيراً عن المرأة وأقدر منها في مواجهة المواقف .
٥ ــ أن المدير الناجح هو الذي يمتلك صفات وسجايا الرجولة Masculne attributes .

وحقيقة الأمر ان هذه الاعتقادات لا تقوى على التحليل والتفنيد ، ولا تلبث أن يثبت خطأها ، وفساد ما ذهبت إليه .

فالاعتقاد الأول ـ على سبيل المثال ـ الذي يشير الى ان الرجال أكثر ثقافة وادراكاً ، وأوفر حظاً في الذكاء ، ومن ثم فهم أكثر كفاءة من النساء ، هذا الاعتقاد أثبتت دراسات كثيرة قارنت بين الرجال والنساء في مجموعة من القدرات ، أن الرجال لا يفضلن النساء بأية ميزة في هذا الصدد ، بل على النقيض ، اظهرت هذه الدراسات أن المرأة قد فاقت

الرجل بشكل ملحوظ في الاختبارات الخاصة بالقدرات الشفهية ، وتلك التي تعتمد على الذاكرة والتحصيل[٣٤].

ويشير الباحث في هذا الصدد الى احدى الدراسات الميدانية التي شارك في اجرائها ، حيث أظهرت أن ٩١٪ من آراء هيئة التدريس تتجه الى اعطاء الطالبة الجامعية مكانة متميزة تفوق بها الطالب الجامعي في الدراسة والتحصيل ومراتب التفوق[٣٥].

وباختصار ، فإن المرأة في موقع القيادة والتوجيه تجد نفسها بين نوعين من التحدي : التحدي الأول هو أن تتمتع بقبول رؤسائها ومرؤسيها ومعظمهم من الذكور والتحدي الثاني هو أن تستثمر كل فرصة لاظهار كفاءتها ومقدرتها في ادارة مسؤولياتها ، وانه لشيء ثقيل حقاً أن تعمل المرأة ، ومثل هذه التحديات تلاحقها ، فهناك فارق بين أن يثبت الانسان أنه ناجح ، وأن يثبت أنه ليس فاشلاً .

اما الاعتقاد الثاني بأن المرأة متقلبة المزاج ، وان هذه التقلبات تتسم بالحدة والانفعال على نحو لا نجده بين الرجال ، فإن الدراسات لا تثبت هذا التعميم ، الذي يرجع في المقام الأول الى حقيقة نلمسها جميعاً وهي اننا نقبل اجتماعياً الكيفية التي تعبر بها المرأة عن خوفها وقلقها وحزنها وألمها بصورة لا نقبلها من الرجل ، ويرى البعض في ذلك تفسيراً لحقيقة نشاهدها وهي ان متوسط عمر الرجل أقل من متوسط عمر المرأة ، وما ذلك الا لأن دور الرجل يتطلب منه اجتماعياً أن يبدو جامداً ، موضوعياً كادحاً ومكافحاً ، متعالياً على احساساته وعواطفه وجامحاً لانفعالاته ، وإذا تجاوب الرجل مع انفعالاته بمظهر من مظاهر الحزن أو الأسى فإنه يبدو في عيوننا بعيداً عن سلوك الرجال»[٣٦].

ان نفس القدر من الانفعالات موجود في الرجال ، كما هو في النساء ، والفارق هو ان تعبير المرأة عن انفعالها مقبول اجتماعياً ونعتبره

أمراً طبيعياً ، لذلك فهي تبديه ، بخلاف الرجل الذي يخفيه ويطويه ، ومن هنا كان الاعتقاد بأن المرأة أكثر تعرضاً للانفعالات الحادة وانها ذات مزاج متقلب Temperamentally unstable .

ومن الآراء التي ساعدت أيضاً على انتشار هذا الاعتقاد الخاطىء ، القول بأن المرأة تزداد انفعالاتها ، ويتوتر مزاجها مع دورات الطمث الشهرية حتى صار الناس يتناقلون القول المعروف « من الصعب ان تتنبأ بشيء حول تصرفات امرأة خلال دورة الطمث » .

وشيء طبيعي ان يكون لهذه الدورة البيولوجية تأثيرها على مزاج المرأة وحالتها النفسية ، ولكن البحوث التي أجريت في الآونة الاخيرة اثبتت ان مثل هذه الدورة البيولوجية موجودة في الرجال ، كما هي في النساء ، وان الرجال يمرون هم أيضاً بدورات انفعالية Cycles of emotionality يختلف طولها من ثلاثة أسابيع ونصف الى تسعة اسابيع وأنه يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة لكل انسان ، وليس هناك دليل على أن دورة الطمث عند المرأة يختلف تأثيرها على كفاءتها وانتاجية عملها بدرجة تزيد عن تأثير هذه الدورات المماثلة التي يمر بها الرجال[٣٧].

وأخيراً فليس هدفنا هو الدفاع عن المرأة ، بقدر ما هو ايضاح ما يحيط بها من معتقدات تمثل قيداً على حركتها ، ولعل غيرنا يتولى تفنيد باقي المزاعم التي أشرنا اليها على أساس من البحث والتحليل نصحح به هذه المزاعم التي رانت على أذهان البعض منا .

ان المرأة الكويتية هي نصف الطاقة العقلية لهذا البلد ، تلك الطاقة التي تمنح الحياة والحركة في العلوم والفنون والتكنولوجيا والادارة والاقتصاد ، وعليها ان تتقدم لتباشر دورها ، وان نمكنها من القيام بهذا الدور .

خـاتـمـة

نـتـائـج وتـوصـيـات

في ضوء ما سبق عرضه يمكن أن نخلص الى ما يلي :

ـ ان السبيل الى اصلاح جانب كبير من الخلل الحالي في هيكل العمالة هو « ادماج » المرأة الكويتية في قوة العمل وتقدمها لشغل مواقع العمل الكثيرة التي توفرها مجالات التنمية المختلفة .

ـ الاستمرار في توضيح موقف الدين الاسلامي من عمل المرأة وخروجها للعمل والنشاط العام ، والشروط اللازمة لذلك ، على نحو يبدد ما لدى الكثيرين من قلق في هذا المجال .

ـ التوسع في إتاحة فرص التدريب والتنمية الادارية للمرأة الكويتية وذلك في مراكز الاعداد والتدريب المتخصصة في الداخل والخارج .

ـ تمثيل المرأة الكويتية في اللجان والمجالس والمؤسسات المهتمة بالنواحي التي تتلاءم مع طبيعة المرأة واهتماماتها ومصالحها مثل :

ـ لجان الرعاية الاجتماعية .
ـ مجالس الاحياء .
ـ مجلس الخدمة المدنية .
ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
ـ لجان التخطيط .
ـ مجالس بعض الاتحادات الرياضية .
ـ مجالس إدارة الجمعيات التعاونية .

ـ توفير الظروف المناسبة لعمل المرأة الكويتية في جهات العمل المختلفة وذلك باتخاذ ترتيبات مثل :

أ ـ الزام جهات العمل التي يزيد عدد العاملين فيها عن المائة

بفتح دار للحضانة تلحق بجهة العمل لرعاية أبناء العاملات .

ب ـ في الجهات التي يقل عدد العاملات فيها عن المائة يمكن إشراك عدد من جهات العمل المتجاورة التي تقع في منطقة واحدة في إنشاء مثل هذه الدور (مثل مجمع الوزارات) .

جـ ـ السماح للمرأة العاملة بفترة لإرضاع طفلها خلال ساعات العمل .

ـ مقاومة الاتجاه الطبيعي لدى بعض جهات العمل للتفرقة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والترقية وإخضاع هذه الفرص لمعايير موضوعية يتساوى أمامها كل من الرجل والمرأة .

ـ الاستمرار في تأكيد الدور الهام الذي تتولاه المرأة حالياً في مراحل التعليم المختلفة تعويضاً لما فاتها من زمن تخلفت فيه عن هذا المجال .

ـ فتح مجالات جديدة للتعليم تتلاءم مع طبيعة المرأة ، والخروج بها عن مجالات التعليم التقليدية ، ووضع السياسات التي تكفل توجيه المرأة الى مجالات جديدة مثل :

ـ الاقتصاد المنزلي .
ـ الفنون الجميلة (للديكور ـ الرسم) .
ـ التربية الرياضية .
ـ التربية الموسيقية .
ـ الارشاد الصحي والخدمة الاجتماعية .

ـ تقرير حق الانتخاب العام للمرأة الكويتية ، بغرض تنمية مساهمتها في رسم السياسات العامة للتنمية ، ان تقرير هذا الحق يعتبر في ذاته ترشيداً لوعي المرأة السياسي وتنمية لاهتماماتها ومشاركتها ، الأمر

الذي يمكن بعده تقرير حقها في الترشيح للمجلس النيابي .

ـ زيادة نصيب المرأة الكويتية من برامج اجهزة الاعلام المختلفة بغرض تنمية مداركها وثقافتها العامة ، وكذلك تشجيع الصحافة المتخصصة للمرأة التي تعالج قضاياها ومشاكلها وتقابل إهتماماتها على نحو يثير الوعي الاجتماعي لدى المرأة بأهمية دورها ومشاركتها في مهام التنمية ومقاومة العادات والتقاليد الإسرافية .

ـ من الأهمية بمكان ان تراجع الجمعيات النسائية خططها وأساليبها الحالية لجذب المرأة الكويتية للمشاركة في النشاط العام ، وأن تحرص على « جمهرة » وتوسيع نشاطها واهتماماتها والخروج بهذه الاهتمامات من الدائرة الضيقة لبعض « الصفوة » ، وفي نفس الوقت يلزم تشجيع الحكومة لهذه الجمعيات ومساندة نشاطاتها باعتبارها مراكز للتنمية الاجتماعية والثقافية في الدولة .

ـ الربط بين الجمعيات النسائية ومراكز البحث والمؤسسات العلمية في بحوث ودراسات مشتركة ، وإصدار خطة للبحوث والدراسات تعالج موضوعات مثل :

ـ مشاكل المرأة العاملة .
ـ المرأة الكويتية في موقع الادارة والتوجيه .
ـ ميزانية الأسرة الكويتية واتجاهاتها .
ـ الدور الاقتصادي للمرأة الكويتية .
ـ صور المشاركة السياسية للمرأة .

ـ ولما كانت الأسرة الكويتية تلعب دوراً هـاماً في بناء المجتمع وتتعرض في ذات الوقت لمشاكل سببها التحولات الاجتماعية المصاحبة للتقدم الاقتصادي الملموس ، فقد يبدوا مفيداً ان يتم التفكير في إنشاء

« مركز لبحوث الأسرة » يتولى مثل هذه الدراسات الخاصة بالمرأة الكويتية .

ـ وأخيراً ، فإنه يتعين علينا أن نجد الصيغة التي يمكن بها أن تكون المرأة الكويتية مشاركة في إدارة التنمية ، وان تذلل العقبات التي تؤخر مثل هذه المشاركة ، والتوفيق بين متطلبات التنمية وبين الحفاظ على قيمنا الاسلامية وتقاليدنا العربية .

الهوامش

(١) د. أنطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦ .

(2) Dudley Seers; The New Meaning of Develompent, International Development Review (IDR), 1977, No. 3, p. 3.

(3) Angus Maddison; Economic Progress and Policy in Developing Countries, George Allen and Unwin Ltd., London, 1970, p. 10.

(4) W. Rostow; The take-off into self-sustained growth. In the economics of underdevelopment, A. N. Agarwala and S. P. Singh (eds.), Oxford University Press, 1958, p. 157.

(٥) د. انطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية (مرجع سابق ص ١٢٥) .

(٦) د. محمد الرميحي : الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج (التعقيب على البحث) . مجموعة أبحاث ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (جامعة الكويت ، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط) . مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤ .

(٧) يساند هذا المفهوم موقف الأمم المتحدة التي أوضحت أن هدف العقد الثاني للتنمية ليس هو فقط مجرد تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي (على نحو ما ذهبت اليه في تحديدها لهدف العقد الأول للتنمية (حيث كانت قد حددت هذا الهدف بتحقيق زيادة قدرها ٦٪ سنوياً) ولكنها اضافت عدداً من الأهداف الاجتماعية والانسانية .

(٨) من هذه الظواهر ما تظهره بيانات وزارة التخطيط من أن سكان العشيش في الكويت يبلغ عددهم ٩١٠٨٣ نسمة أي ١٢٪ تقريباً من مجموع السكان عام ١٩٧٥ (المرجع السابق ص ٢٤) .

(٩) وهي جماعة ارتبطت بالجمعية الأمريكية للادارة العامة وقامت في الستينات من هذا القرن باصدار عدد من الدراسات الدورية المتابعة تحت هذا العنوان .

(10) R. S. Miline ; Bureaucracy and development Administration, in Public Administration Journal, Royal Institute of Public Administration, London, Winter 1973, Vol. 51, p. 411.

(11) Edward W. Weidner; Technical Assistance in Public Adpinistration Overseas, Chicago, 1964, p. 200.

(12) John D. Montogomery and William J. Siffin (eds .), Approaches to development, Politics, Administration and Change, N. Y., 1966, P. 259.

(13) Ferrel Heady and Sybil Stockes; Papers in Comparative Public Administration, University of Michigan, 1962, p. 98.

(14) « Let fools contest about forms of government, the best administered is best ».

(١٥) يلاحظ انه بالنسبة للكويتيين فإن هذه النسبة بين الذكور والاناث تمضي بشكل أوضح في نفس الاتجاه حيث بلغ عدد الخريجات في الفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ الى الفصل الدراسي الأول من العام ١٩٨٠/٧٩ عدد ٢٣٢٨ خريجة مقابل ١٢٩٦ خريجاً من الذكور عن نفس الفترة أي أن النسبة ٦٤٪ اناث ، ٣٦٪ ذكور . انظر في ذلك :

المجموعة الاحصائية (وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء) ، عام ١٩٧٥ ص ٣١٠ ، عام ١٩٧٩ ص ٣٦٠ وكذلك بيانات ادارة المعلومات والسكرتارية عن العامين الأخيرين .

(١٦) د. نبيل شعث : تقرير أولي عن التخطيط للتنمية الادارية بدولة الكويت ، مجلس التخطيط ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

(١٧) من الدراسات التي قامت بتقدير هذه الاحتياجات :

- مؤسسة ستانفورد للبحوث : تقرير مؤسسة ستانفورد للبحوث (مقدم إلى مجلس التخطيط) ، ١٩٧٥ .

- د. علي السلمي : الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة خطة التنمية بالكويت ، ١٩٧٦ .

- مجلس التخطيط : تقدير العرض والطلب من قوة العمل في عامي ٧٥ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦ ، ٥٢ .

(18) United Nations; Popular Participation in Development : Emerging Trends in Community Development, department of Economic and Social Affairs, New York, 1971, p. 6.

(١٩) للوقوف على بعض هذه المجالات ، انظر :

Felice n. Schwartz; « New Work Patterns - for Better Use of Womanpower », Management Review (May 1974), pp. 5 - 12.

(٢٠) يعتمد هذا الجزء من الدراسة على عدد من البيانات والمؤشرات الاحصائية في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ونظراً لأن البيانات والمؤشرات الخاصة بعام ١٩٨٠ - في مجال السكان والعمالة - لم تنشر حتى الآن على نحو تفصيلي يتلاءم مع البيانات المتاحة والمنشورة عن السنوات المشار اليها ، فقد وقفنا بمجموعة المؤشرات والبيانات الخاصة بهذه الدراسة عند عام ١٩٧٦ ، وهو أقرب عام يمكن أن يوفر أساساً علمياً للمقارنة والتحليل .

(٢١) سار العمل على ذلك ابتداء من تعداد ١٩٧٥ ، أما بالنسبة للسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ فإن قوة العمل كانت تشمل من أعمارهم ١٢ سنة فأكثر .

(٢٢) د. عبد الهادي العوضي ، د. رشاد الحملاوي : بعض عوامل خلل العمالة في الجهاز الحكومي (مرجع سابق) ص ٥٢

(٢٣) كانت المرأة الكويتية كذلك في مجتمع ما قبل النفط ، حيث كانت تسهم مساهمة فعالة في حياة الاسرة ومجتمعها الصغير (انظر في ذلك دراسة عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : واقع المرأة الخليجية للدكتور محمد الرميحي ، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، ١٩٧٧ ، ص ٥) .

(٢٤) وزارة التخطيط (الادارة المركزية للاحصاء) : المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ ، ص ٩٩ .

(٢٥) علي الموسى : السكان وقوة العمل والهجرة في دولة الكويت ، بحث مقدم لاجتماع خبراء السكان والعمالة والهجرة في دول منطقة الخليج العربي ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

(٢٦) د. سعد عبد الرحمن : دراسة أوضاع واتجاهات المرأة الكويتية ، جمعية النهضة العربية النسائية ، الكويت ، ص ١٩ .

(٢٧) الدكتورة مارجريت فن هي أستاذة مساعدة لقسم الادارة والتنظيم بجامعة واشنطن ، وقد أوردت هذا الحديث ضمن خطاب لها في الاجتماع السنوي التاسع لجمعية مديري البحوث في لاس فيجاس ، نيفادا ، ٧ أكتوبر ١٩٧٥ .

(28) Margret Fenn; « Female Dimension : Barriers to Effective Utilization of Women in the World of Work, » Journal of the society of Research Administrators, Winter 1976, pp. 19 - 25.

(29) Exertion of strength of faculties to accomplish something for wages.

(30) Virginia Schein; The Relationship Between Sex Role Stereatypes and Requisite Management Characteristics, Journal of Applied Psychology 57 (1973), pp. 95 - 100.

(31) G. W. Bowman (and others); Are Women Executives People ? Harvard Business Review 43 (1965), pp. 14 - 16.

(32) B. M. Bass (and others); Male Managers, Attitudes Toward Working Women, American Behavioral Scientist 15, (1971), pp. 77 - 83.

(33) Bette Ann Stead; Women in Management, Prentice - Hall, INC. Englewood Cliffs, N. J., (1978), p. 2.

(34) A. Anastasi; Differentail Psychology, 3rd ed., Macmillan and Co., New York, 1958.

(٣٥) د. ناصف عبد الخالق وآخرين : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل لجنة البحوث والتدريب ، كلية

التجارة ، جامعة الكويت ، ١٩٨٠ .

(36) Bette Ann Stead; Women in Management, Prentice - Hall, INC., Englewood Cliffs, N. J., 1978, p. 4.

(37) Mary Brown Parlee, The Premenstrual Syndrome, Psychological Bulletin 80, 1973, pp. 454 - 65.

المصـــادر

١ ـ د. انطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦ .

٢ ـ د. محمد الرميحي : الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج (التعقيب على البحث) . مجموعة ابحاث ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (جامعة الكويت ، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط) . مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤ .

٣ ـ د. نبيل شعث : تقرير أولى عن التخطيط للتنمية الادارية بدولة الكويت ، مجلس التخطيط ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

٤ ـ د. علي السلمي : الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة خطة التنمية بالكويت ، ١٩٧٦ .

٥ ـ د. عبد الهادي العوضي ، د. محمد شاد الحملاوي : بعض عوامل خلل العمالة في الجهاز الحكومي ، دراسة مقدمة الى ندوة الادارة الكويتية وتحديات المستقبل (١ ـ ٤ يونيو ١٩٨٠) . المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ص٢٧ .

٦ ـ وزارة التخطيط ، (الادارة المركزية للاحصاء) : المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ ، ص ٩٩ .

٧ ـ علي الموسى : السكان وقوة العمل والهجرة في دولة الكويت ، بحث مقدم لاجتماع خبراء السكان والعمالة والهجرة في دول منطقة الخليج العربي ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

٨ ـ د. سعد عبد الرحمن : دراسة أوضاع واتجاهات المرأة الكويتية ، جمعية النهضة العربية النسائية ، الكويت ، ص ١٩ .

٩ ـ د. ناصف عبد الخالق وآخرين : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل ، لجنة البحوث والتدريب ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، ١٩٨٠ .

مراجع عامة

١ ــ د. أسامة عبد الرحمن : محاور للنقاش في ادارة التنمية : مدخل الى دراسة ادارة التنمية في الاقطار المنتجة للنفط والجزيرة العربية ، البحرين الاجتماع الثاني لندوة ادارة التنمية (٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) .

٢ ــ د. أسامة عبد الرحمن : ادارة التنمية الاقتصادية ، الاجتماع السنوي الثاني لندوة ادارة التنمية (٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) .

٣ ــ محمد صادق : التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وادارة التنمية ، البحرين ، الاجتماع السنوي الثاني لندوة ادارة التنمية (٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠) .

٤ ــ مريم عبد الملك الصالح : صفحات من التطور التاريخي لتعليم الفتاة في الكويت ، الكويت ، اكتوبر ١٩٧٥ .

٥ ــ اللجنة العليا ليوم المرأة الكويتية : المرأة الكويتية في الماضي والحاضر ، جمعية النهضة العربية النسائية ، الكويت ، ١٩٧٠ .

٦ ــ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية : دراسة عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٧ ــ عبد العزيز الصرعاوي : التشريعات والنظم الاجتماعية وأثرها في البيت العربي بالكويت ، ضمن المجلد الثاني لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية (الدورة السادسة) ، جامعة الدول العربية ، يوليو ١٩٥٩ .

REFERENCES

1. Dudley Seers; The New Meaning of Development, International Development Review (IDR), 1977.

2. Angus Maddison; Economic Progress and Policy in Developing Countries, George Allen & Unwin Ltd., London 1970.

3. W. Rostow; The take-off into sustained growth. In the economics of underdevelopment, A.N. Agarwala and S.P. Singh (eds.), Oxford University Press.

4. R.S. Miline; Bureaucracy and development Administration, in Public Administration Journal, (Royal Institute of Public Administration), London, Winter 1973.

5. Edward W. Weidner; Technical Assistance in Public Administration Overseas, Chicago, 1964.

6. John D. Montogomery and William J. Siffin (eds.), Approaches to development, Politicis, Administration and Change, N.Y., 1966.

7. Ferrel Heady and Sybil Stockes; Papers in Comparative Public Administration, University of Michigan, 1962.

8. United Nations; Popular Participation in Development: Emerging Trends in Community Development, department of Economic and Social Affairs, New York, 1971.

9. Felice N. Schwartz; "New Work Patterns – for Better Use of Womanpower", Management Review (May 1974).

10. Margaret Fenn; "Female Dimension: Barriers to Effective Utilization of Women in the World of Work," Journal of the Society

of Research Administrators, Winter 1976.

11. Virginia Schein; The Relationship Between Sex Role Stereatypes and Requisite Management Characteristics, Journal of Applied Psychology 57 (1973).

12. G.W. Bowman (and others); Are Women Executives People? Harvard Business Review 43 (1965).

13. B.M. Bass (and others); Male Managers' Attitudes Toward Working Women, American Behavioral Scientist 15, (1971).

14. Bette Ann Stead; Women in Management, Prentice-Hall, INC. Englewood Cliffs, N.J., (1978).

15. A. Anastasi; Differential Psychology, 3rd ed., Macmillan & Co., New York, 1958.

16. Gordon, Francine and Myra Strober (ed.), Bringing Women into Management, New York, McGraw-Hill, 1975.

17. Mary Brown Parlee; The Premenstrual Syndrome, Psychological Bulletin 80, 1973.

18. William E. Reif, John Newstorm and Robert Monezka; Explodng Some Myths About WomenManagers,California Management Review, Vol. 17 no. 4 (1979).

19. Jongeward, Dorothy and Dru Scott; Affirmative Action for Women, A Practical Guide, Menlo Park, California, Addison-Wesley Publishing Co., 1973.

المرأة والتنمية الادارية بالمملكة العربية السعودية

عائشة احمد عبد الرحيم الحسيني
محاضرة بكلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك عبد العزيز .

أولا ـ مقدمة

جوهر موضوع بحثنا هذا هو « المرأة والتنمية الادارية » . حقيقة سبق للكثير من الأبحاث المتخصصة تناول هذا الموضوع والقاء الضوء على العديد من زواياه[1] ، ولا ريب أن تناول الموضوع بالبحث والدراسة مجددا سوف تتضاءل فائدته وجدواه ما لم يلقي الباحث الجديد الضوء على زاوية مستحدثة لم يتناولها من سبقه من الباحثين وبذلك يكون قد أضاف شيئا من المعرفة . .

والجديد في هذه الدراسة ـ ولم تتناوله الابحاث السابقة ـ هو أن محورها يدور حول « التنمية الادارية للمرأة العاملة في المملكة العربية السعودية » على ضوء الواقع الخاص والتميز لعمل المرأة السعودية . .

وينبغي أن ننبه في هذا المقام انه ارتباطا بموضوع البحث وتحقيقا لجدته كان لزاما علينا أن نعتمد في كل ما نقدمه من خلال البحث على ما هو واقع وكائن فعلا في مجتمعنا السعودي واقتضته ضرورة المحافظة على القيم الاسلامية والتمسك بالتقاليد الاجتماعية السائدة ، وان يكون مسارنا هو في اطار واضح من الأصول والمبادىء الاقتصادية الاسلامية حسبما وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة المحمدية الشريفة . ولا يخفى

ان في ذلك - مراعاة ما هو واقع وكائن فعلا - لهو الوسيلة الفريدة للوقوف على حقيقة ما يجب أن تكون عليه التنمية الادارية للمرأة العاملة في المملكة العربية السعودية .

ولما كان نجاح أي بحث علمي في تحقيق أهدافه انما يعتمد أساسا في رأي الباحثة - الى حد كبير - على انطلاقه من نقطة بداية سليمة في جوهرها ومبناها صحيحة في فحواها ومغزاها فاننا نحرص على أن تبدأ دراستنا باعطاء فكرة موجزة فيما يلي عن كل من : تعليم المرأة السعودية فالتعليم ولا شك هو مصدر الطاقة البشرية العاملة في جميع مجالات التنمية ، وعن عمل المرأة السعودية بغية توضيح مختلف الميادين التي تخدم فيها المرأة .

ثانيا - تعليم المرأة بالمملكة العربية السعودية

عظم الاسلام العلم والعلماء[٢] ، وانطلاقا من ذلك أصبح طلب العلم فريضة وعبادة وواجبا على كل مسلم ومسلمة ، واقرارا للحق فان حكومة المملكة تعمل جاهدة ولا تدخر وسعا لتوفير العلم لكل مواطن ومواطنة حتى يتسنى للجميع المشاركة الفعالة في نهضة بلادهم ، كما ان الدولة لم تقصر لحظة بشأن تعليم الفتاة السعودية بصفة خاصة بل أتاحت لها فرص الحصول على أعلى مراتبه والوصول الى أرفع مستوياته وتأكيدا لهذا فانه طبقا لبيانات وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية ومن خلال خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ فقد كان الهدف بالنسبة لعدد الطلبة في مختلف مراحل التعليم العام دون المستوى الجامعي ٩٤٢,٩٨٩ طالبا والمتحقق في نهاية الخطة هو ٧٨٤,٢٧٥ طالبا أي تحقق الهدف بنسبة ٨٣٪ ، وكان الهدف في عدد المدارس والمعاهد ٤,٨٧٦ مدرسة ، والمتحقق في نهاية الخطة ٥,٢٣٧ مدرسة أي تحقق

الهدف بنسبة١٠٧٪أما بالنسبة لمدارس البنات خلال نفس الخطة فقد كان الهدف بالنسبة لعدد الطالبات في مختلف مراحل التعليم العام دون المستوى الجامعي ٤٥٧,٣٤٥ طالبة ، والمتحقق ٤٥١,٦٢١ طالبة في نهاية الخطة أي تحقق الهدف بنسبة ٩٩٪ وكان الهدف في عدد المدارس والمعاهد ١,٨٥٨ مدرسة والمتحقق ٢,١٦٧ مدرسة أي تحقق الهدف بنسبة ١١٧٪ .

أما بالنسبة لخطة التنمية الثالثة بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٠ - ١٤٠٥ فمن المتوقع أن يزداد عدد الملتحقين بالتعليم العام دون المستوى الجامعي الى ١١٣٧,٠٦٤ طالبا .

وأن يزداد عدد الملتحقات بالتعليم العام دون المستوى الجامعي الى ٦٧٥,٧٥٤ طالبة .

هذا ويبلغ عدد الجامعات الى ٦ (ست جامعات) موزعين في جميع أنحاء المملكة وقد كان الهدف لعدد الطلبة والطالبات بالمرحلة الجامعية خلال الخطة الخمسية الثانية هو ٤٢,٩٦٥ طالبا وطالبة والمتحقق ٤٢,٦٩٨ طالبا وطالبة أي بنسبة ٩٩,٤٪ . . أما بالنسبة لخطة التنمية الثالثة بالمملكة فيقدر عدد الملتحقين والملتحقات بالجامعات وكليات البنات بنهاية فترة الخطة يقدر أن يصل الى ٦٩,٠٠٠ طالبا وطالبة منهم ٥٩٣٠٠ من السعـوديين[٣] .

وهكذا يؤكد الواقع الفعلي اعتراف المملكة العربية السعودية بحق المرأة السعودية في التعليم بكافة مراحله ، ولا يفوتنا في هذا المقام التذكير بأن السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية تنبثق من الاسلام الذي تدين به الامة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة ، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة . وتعليم الفتاة بصفة خاصة يستهدف تربيتها تربية اسلامية صحيحة لتقوم بمهمتها في الحياة

فتكون ربة بيت ناجحة وزوجة مثالية وأما صالحة وكذا اعدادها للقيام بما يناسب فطرتها من أعمال .

ولقد كانت توصيات المؤتمر العالمي الاول للتعليم الاسلامي بالنسبة لتعليم المرأة كالآتي[٤] :

(١) اعتبار رسالة المرأة رسالة رعاية في البيت ورسالة عبادة ورسالة علم ورسالة توجيه لمجتمعنا النسائي .

(٢) يجب ان يهدف تعليم المرأة الى تعليمها لأحكام دينها وتربية أولادها وتثقيفهم على ضوء الاسلام ورعاية بيتها وزوجها واطلاعها على مجتمعها بحيث تكون عارفة بتطوراته خبيرة باتجاهاته وأن تؤدي الرسالة الاجتماعية المنوطة بها في محيطها النسائي مثل التعليم والطب والتمريض والتوجيه الاجتماعي .

(٣) السعي الى جعل القرآن الكريم محور العملية التعليمية بحيث تتلقى العلوم كلها من خلاله والعمل على حفظه كله أو جله في المرحلة الابتدائية .

(٤) مراعاة طبيعة المرأة في التدريس بحيث يراعى تخصصها بتدريس المواد التربوية والنفسية الخاصة بالطفل وتدريس الثقافة الاسلامية بحيث تكون الآيات والاحاديث والاحكام الخاصة بالمرأة المسلمة في كتاب موحد ، وتدريس التربية الفنية النسوية .

(٥) يراعى في تخصص المرأة في المرحلة الجامعية ما يناسب رسالتها مثل فروع الاقتصاد والعلوم التطبيقية والآداب والتربية والعلوم الدينية والطب والخدمة الاجتماعية مع ايجاد مدارس وكليات مساعدة لاعداد خبيرات المعامل واعداد الاداريات وأمينات المكتبات وتخرج الممرضات وتجمع في جامعة اسلامية متكاملة خاصة بالطالبات .

(٦) حيث ان الاختلاط لا علاقة له بالتقدم العلمي والتكنولوجي ومن خلال شهادات الغربيين أنفسهم حتى أن بعض الدول مثل امريكا لديها (١٨٠) جامعة وكلية غير مختلطة ربما أن الاسلام يرفض الاختلاط أصلا فقد أوصى المؤتمر بالفصل بين الجنسين في العلم والعمل وأن يكون الفصل من المبادىء الأساسية في كل مراحل التعليم .

(٧) بالنسبة لنقص هيئة التدريس في المرحلة الجامعية فيمكن التغلب على هذا النقص بأن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالتدريس في جامعات البنات عن طريق دوائر التلفزيون المغلقة لسد نقص المدرسات كما هو مطبق في الكليات والجامعات السعودية . .

هذه هي توصيات المؤتمر العالمي الاسلامي للتعليم وحيث أن من أهم سياسات التعليم بالمملكة تطبيق الدين الاسلامي فقد كانت المملكة العربية السعودية أولى الدول الاسلامية في تطبيق مثل هذه التوصيات .

ثالثا ـ مجالات عمل المرأة السعودية

بدأت المملكة العربية السعودية العمل الانمائي المخطط منذ عام ١٣٩٠ هـ[*] . ومنذ ذلك الحين أصبح من أهداف الدولة الرئيسية تطوير الموارد البشرية لتتمكن كل يد وطنية قادرة على العمل من المساهمة الفعالة في عملية التنمية الشاملة .

لذلك ، ولأن المرأة نصف المجتمع كمفهوم رقمي احصائي وهي تؤثر بلا جدال في النصف الثاني من المجتمع بحكم وظيفتها الطبيعية كأم ، كفلت الدولة لها حقها في التعليم بكافة مراحله ـ كما أوضحنا في الفقرة السابقة ـ وكفلت لها أيضا حقها في العمل في ميادين محددة تتفق والدين الحنيف وعادات وتقاليد المجتمع .

وهنا يثار التساؤل الآتي : ما هي على وجه التحديد المجالات التي يمكن أن تعمل بها المرأة في المملكة العربية السعودية لكي تساهم في التنمية العامة للدولة ؟

للاجابة على هذا التساؤل نقول أنه :

من خلال الخطة الخمسية الثانية١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ عن متطلبات برامج تنمية القوى البشرية ، نجد أن الفرص المتاحة للمرأة السعودية أغلبها في القطاعات التالية :

(١) الرئاسة العامة لتعليم البنات :

اهتمت الرئاسة العامة لتعليم البنات بزيادة نسبة المدرسات والاداريات السعوديات في المدارس الى ٥٩٪ بالنسبة لمجموع عدد الموظفات وذلك خلال الخطة الخمسية الثانية وفي نهاية الخطة بلغت النسبة الفعلية في ٩٩ / ١٤٠٠ ٥٠ ٪ بالنسبة الى مجموع المدرسات والاداريات . فقد بلغ عدد الموظفين والموظفات في نهاية الخطة الثانية أصبح العدد (٣٤٧٨٤) أغلبهم من النساء في مدارس البنات (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) .

(٢) الجامعات السعودية :

ان الجامعات السعودية التي بها أقسام للطالبات هي جامعة الملك عبد العزيز بأقسامها في جدة، مكة ، والمدينة المنورة وجامعة الرياض وجامعة الملك فيصل بالدمام . وتقوم المرأة بالتدريس فيها وكذلك الاشراف على ادارتها ، ونجد ان الحاجة ماسة الى المرأة من هيئات التدريس حيث ان الغالبية في هيئة التدريس من دول شقيقة ودول أجنبية . كذلك تعمل المرأة بالجهاز الاداري والفني بالجامعات .

(٣) الادارة العامة لكليات البنات :

كان عدد الوظائف في عام ١٣٩٥ هـ (١٩٠) وظيفة فقط وفي عام ١٤٠٠ هـ ارتفع الى (١٣٩٨) وظيفة وسوف يحتاج الامر الى المرأة في هذه الادارة ـ خاصة المرأة المدربة ادارياً لمواجهة زيادة اعداد الملتحقات بكليات البنات وزيادة الاقسام العلمية والخدمات .

(٤) في مجال الخدمات العلمية :

يتضاعف عدد المعاهد العلمية والمستوصفات ومدارس التمريض وتعمل المرأة في البرامج الوقائية والهلال الاحمر السعودي ، وتقدم خدمات كثيرة خصوصا في القرى في الحالات العادية والطارئة ، كما تزداد خدمات المرأة في مجال الخدمات العلمية في وقت الحج .

(٥) في مجال الخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي :

كالاشراف على دور الأطفال المعوقين ومراكز التأهيل المهني ودور المسنين والاشراف على توفير الرعاية الاجتماعية ومعاشات المسنين وبدلات الوفاة والسكن وعلاوات الاطفال .

وكذلك الاشراف على الجمعيات الخيرية النسائية المتواجدة في معظم مدن المملكة ومن أبرزها الجمعية الفيصلية النسوية الخيرية والتي تقوم بخدمات عديدة للمرأة في المجتمع منها خدمات اجتماعية وعلمية ودينية وثقافية بالاضافة الى رعاية الطفولة ورعاية السجينات والاشراف على الأربطة والتأهيل المهني وتعليم الكبار واقامة المعارض والحفلات الترويحية كنشاط خيري للنساء المحتاجات ونشاط ترويحي ثقافي لباقي سيدات المجتمع .

هذا وتعمل المرأة بمعاهد الأمل للصم والبكم من الفتيات سواء في

التدريس أو الأشراف الاداري فضلا عن ادارة المراكز الاجتماعية للعميان والعجزة والمسنات .

ومن أهم ما تشارك به المرأة في تنمية المجتمع هو رعاية الطفولة والاشراف على دور الحضانة والطفولة هي أغلى ما يملك المجتمع ، والاطفال هم عماد السمتقبل وقوام تقدمه وتطوره .

(٦) في مجال الاعلام :

تعمل المرأة السعودية بالصحافة ، كذلك الاذاعة حيث تشرف على برامج اذاعية خاصة بالمرأة وبرامج ثقافية ، كما تشرف المرأة على صفحات المرأة بجميع جرائد المملكة .

(٧) في مجال رعاية الشباب :

تشارك المرأة في المسابقات الادبية التي تقيمها ادارة رعاية الشباب وتشترك في الجمعيات الفنية وفي اقامة المعارض.

(٨) في مجال الأعمال المصرفية (البنكية) :

لقد دخلت المرأة السعودية حديثا مجال الاعمال المصرفية حيث افتتحت فروع للبنوك خاصة بالسيدات في كثير من المدن الرئيسية بالمملكة .

رابعا ـ نظرة تنموية للواقع الفعلي لعمل المرأة

بالاضافة الى ما سبق ذكره من عمل المرأة ، فان هناك حقيقة كثيرا ما تغفل وهي أن المرأة تنتمي بطبيعتها الى قوة عاملة مميزة لا تدخل في حساب الاحصائيات الخاصة بالعمالة الاجيرة وذلك عند اجرائها ، واعني بذلك في مجال عملها في محيط الاسرة . فالمرأة تقوم بعملية ادارة غير

مباشرة وهي ادارة بيتها معنويا واقتصاديا ، بمعنى أن عملها هذا ذو شقين :

فهي اولا : كأم مسئولة عن تربية اجيال ستكون طاقة بشرية أو نواة لطاقة بشرية لمستقبل الامة ، فلا بد اذن من اعداد هذه الأم الاعداد الصحيح حتى تقوم بتربية ابنائها التربية الاجتماعية الاسلامية الصحيحة .

وهي ثانيا : كربة أسرة تقوم بادارة بيتها اقتصاديا ، فهي المسئولة عن الصرف والمدخرات وتدبير كافة أمور هذا البيت وهذا ينعكس بالطبع على المجتمع فكيفية صرف الأسر هي في النهاية تشكل كيفية صرف المجتمع نفسه . وهكذا تساهم المرأة في تنمية المجتمع بدون مقابل بصفتها الأم وربة الأسرة .

وعلى ضوء ما تقدم ، اذا ما نظرنا الى الخدمات التي تقدمها المرأة السعودية من حيث الكم وكنظرة اقتصادية تنموية بحتة نجد أن المرأة السعودية تقدم جزءا بسيطا لا يعكس وزنها العددي . ولا يعزى ذلك في رأيي الى أن المرأة السعودية تقدم خدماتها للمجتمع من خلال مجالات محدودة تتفق والدين الحنيف وعادات وتقاليد المجتمع والدليل على صحة ذلك أن المملكة العربية السعودية لا زالت تعتمد على استيراد الكثير من الخبرات والكفاءات النسائية على الرغم من استقرار ظاهرة خروج المرأة السعودية للعمل المنظم المدفوع الأجر في المجالات الخاصة السابق الاشارة اليها .

وفي رأيي أن عجز المرأة السعودية حتى الآن في أن تشارك في التنمية بما يناسب وزنها العددي وفرص العلم والعمل المتاحة لها يمكن ارجاعه الى انخفاض الدافعية للعمل عند المرأة السعودية وذلك عندما تفتقد الدافع المادي أو الأقتصادي للعمل ، فمن المعروف أن من أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل هو العامل الاقتصادي لرفع مستوى معيشة

الاسرة ، ولكن اذا نظرنا الى المجتمع السعودي نجد أن غالبية الأسر ليست في حاجة الى عمل المرأة وخاصة المرأة التي يمكن أن تشغل الوظائف العليا ، ولكن هذه الحقيقة لا تنطبق على شاغلات الوظائف الدنيا ـ عاملات النظافة مثلا ـ فدافع خروجهن للعمل دافع اقتصادي وحاجة مادية بحتة .

كذلك من الأسباب الاخرى لعدم خروج المرأة السعودية للعمل ـ الى جانب عدم الحاجة المادية ـ نظرة المجتمع المتحفظة تجاه خروج المرأة للعمل فما زالت العائلات ترفض فكرة عمل المرأة ، علاوة على أن الكثير من الرجال لا يوافقون على عمل زوجاتهم .

أما من حيث الكيف ، فاذا نظرنا الى جميع المجالات التي تساهم المرأة السعودية بالعمل بها وتشرف عليها اما كليا واما جزئيا ، نجد أن أبرز نواقصه « الأجهزة الادارية » المدربة علميا ـ خصوصا على مستوى القيادات ، كذلك النظم المحاسبية والمالية ونظم الاشراف الاداري والقانوني . بالاضافة الى نظم توصيف الوظائف وهي كلها نظم تكاد تكون معدومة الى حد يجعل أي مجهود يبذل غير مثمر الى الحد المفروض . وترجع هذه الظاهرة الى أسباب أهمها ما يأتي :

(١) حداثة عمل المرأة السعودية ، وعدم توفر الخبرات اللازمة لتحمل أعباء هذه الأعمال ، خصوصا بعد قرار الدولة بسعودة جميع الوظائف الادارية ، فقد تحملت المرأة السعودية على عاتقها عبء ادارة جميع ما يخصها في مجالات العمل المختلفة بدون سابق خبرة أو تدريب اداري أو دراسة علمية مسبقة .

(٢) في كل مجال من مجالات عمل المرأة توجد هيئة ادارية عليا من الرجال تشرف عليه ، ويتم الاتصال بهم هاتفيا .ويكونوا المرجع الرئيسي لهن مثل الرئيس العام لتعليم البنات ومديري الجامعات

وعمداء الكليات ومديري المستشفيات وهذا يشكل سببا من أسباب عرقلة تقدم العمل الاداري للمرأة . ولهذا السبب تواجه مجالات عمل المرأة من الناحية الادارية عدة عقبات منها :

أ ـ الرئيس المسئول لا يمكنه تقدير الموقف الذي تواجهه المرأة من صعوبات في تنفيذ بعض اللوائح .

ب ـ عدم تواجد الرئيس المسئول في مكان العمل لملاحظة ومباشرة جميع الأعمال مما يجعل من الصعوبة بمكان تتبع أي مشاكل تقع ، أو القيام بالعملية التوجيهية على الوجه الأكمل .

جـ ـ عدم تقدير الرئيس المسؤول لظروف المرأة على الرغم من أن ظروف المرأة تختلف تماما عن ظروف الرجل وذلك نظرا لازدواجية دورها في البيت والعمل .

د ـ اعتماد المرأة على أعمال الرجل التي يقدمها لها من الجهاز الاداري الرئيسي مثل الاعمال المحاسبية والقانونية والمالية مما يجعل المرأة تجهل مثل هذه الأعمال وتظل عالة على الرجل ليؤدي لها هذا الجزء من العمل في جهازها النسائي من دافع الاتكالية .

هذا واذا ما نظرنا الى أي قطاع من قطاعات العمل النسائي بالمملكة لوجدنا أن التخطيط لتحقيق التنمية الادارية يجب أن يبدأ من قمة التنظيم الاداري ذاته وما يتضمنه هذا التنظيم من وظائف قيادية سواء تم ذلك ابتداء على مستوى القمة أو على مختلف المستويات الأخرى . ونعني بهذه الوظائف السلطة والقيادة وعملية صنع القرارات والتخطيط . فالأمر الذي لا شك فيه أن السلطة هي المنطلق الاساسي والجوهري في ممارسة الادارة لانشطتها ، وسواء كانت هذه السلطة ظاهرة محددة أو

مجردة فانها تعطي للتنظيم الاداري شكله الرسمي أو تكسبه القوة التي تمكن قيادة التنظيم وأعضائه من صنع القرارات واتخاذها وتنفيذها فيما يتعلق بالأعمال والنشاطات المنوطة بهم .

ولما كان للهيئات النسوية بالمملكة الخاصة مثلا بالتعليم أو الطب أو التمريض أو الأعمال البنكية من واقع منفرد حيث أنه منفصل تماما فقد برزت كما سبق القول وأشرت مشكلة الواقع الاداري المنفصل وبرزت نقاط ضعفه السابق ذكرها وذلك لقلة المتخصصات وذوات الخبرات في تلك المجالات من النساء السعوديات .

لذا فان وضع هذه الكتلة البشرية النسائية وتحملها أعباء هذه المؤسسات بهذه الصورة الغير معدة والغير مدربة الاعداد والتدريب اللازمين سيحدد اتجاه مسيرة المجتمع السعودي شئنا أم أبينا . لذا فان الاهتمام بها ورفع مستواها الاداري ومعالجة أوضاعها يمثل ولا شك هدفا بالغ الأهمية لا بد من تكاتف جميع الجهود وتكثيفها لتحقيقه وتحمل مسئولياته .

والحقيقة أن كثيرا من البلاد النامية ومنها بلادنا العربية لا تعطي للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في نواحي التنمية أهمية تذكر كمساهمة في توجيه القوى البشرية الوطنية من حيث قدراتها وتفجير طاقاتها وصقل مواهبها وتوجيه استعدادها مع حسن استخدامها داخل الأسرة والمدرسة بوجه خاص والمجتمع ككل بأسره بوجه عام ، وسواء كان ذلك في سنوات تحصيل الدراسة أو بعد التخرج والعمل في المهن والوظائف المختلفة .

خامسا : الأساسيات الواجب توافرها بالمرأة العاملة

قبل استعراضنا لوسائل التنمية التي يمكن اتباعها للنهوض بواقع المرأة الاداري بالمملكة ، ينبغي التعرف على الأساسيات التي يجب أن تتوافر للمرأة العاملة قبل التفكير في صقل مستوى ادائها الاداري . ومن أهم الأساسيات ما يلي :

١ ـ التأكد من توافق المؤهل العلمي الذي تحمله المرأة مع متطلبات شغل الوظيفة كذا نوع المعلومات التي ينبغي أن تلم بها سواء كانت تشريعات أو قوانين أو لوائح أو خلافه . ويجب ملاحظة أنه عند توصيف الوظائف توضح المواقف التي يمكن أن تمر بها شاغلة الوظيفة لمعرفة ما اذا كانت لديها القدرة على مواجهة هذه المواقف من عدمه وذلك طبقا لنظرية المواقف بالاضافة الى نظرية السمات التي يجب توافرها في الشخصية التي تشغل وظيفة ادارية معينة .

٢ ـ التأكد من الحصول على تقارير انتاج وتقارير كفاءة عن كل موظفة ادارية بحيث يمكن الرجوع اليها وتحليلها للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة ، ومن نقاط القوة يمكن توجيهها الى المكان المناسب ومن نقاط الضعف يمكن معرفة نوع التدريب الذي تحتاجه الادارية ليرفع من قدراتها على حسن أداء العمل المكلفة به . مع ملاحظة أنه عند تحليل هذه التقارير يجب معرفة أسباب القصور بعناية ودقة وما اذا كانت من الأدارية نفسها أو من الظروف المحيطة بها حتى يتيسر تحديد نوع التعديل المطلوب وهل هو تدريب معين للادارية نفسها في نقاط معينة من العمل أو المطلوب هو تعديل الظروف المحيطة بهذا العمل قبل البدء في أي تدريب ما قد يكون مضيعة للوقت والجهد والمال .

٣ ـ تهيئة المجال المريح نفسيا ومعنويا للادارية للتعبير عن نقاط ضعفها بدون حرج (حيث أن الفرد هو أصدق معيار لقدراته ومعرفة نقاط

ضعفه) واعطائها الفرصة لطلب التدريب المناسب والذي تحتاجه فعلا .

٤ ـ اقامة دور حضانات راقية تتناسب والمستوى الثقافي والتعليمي الذي تتطلبه الدولة في المرأة العاملة في أي مجال من المجالات . لأن هذه المرأة العاملة على درجة من الوعي ولديها متطلبات وشروط في المكان الذي يمكنها ترك طفلها به وهي مرتاحة النفس هادئة البال ويمكنها بعد ذلك التركيز في عملها مع ادائه أداءا صحيحا سليما بعيدا عن الضغوط النفسية .

وبعد تحديد هذه النقاط الأساسية يمكن معرفة نوع التدريب المطلوب لكل مجال من مجالات الادارة . ومن الواضح جدا في معظم الدول العربية أن مجال التدريب بالنسبة للرجل أوسع بكثير منه بالنسبة للمرأة بل كثيرا ما نلاحظ في بعض الدول معدوما تماما بالنسبة لهذه المرأة .

وقبل البدء في التفكير في أنواع التدريب يجب ملاحظة أن المرأة تعاني من صراع الادوار ROLE CONFLICT التي تقوم بها في حياتها فهي تقوم بالعمل كأم وكربة بيت وكموظفة في وقت واحد ، وهنا يجب التعرف على مدى تأثير هذا الوضع على أدائها لعملها الوظيفي . كذلك يجب أن يوضع في الاعتبار بعض النقاط التي يمكن أن تقلل من تأدية المرأة لعملها على الوجه الاكمل وهي :

١ ـ ان انتاجية المرأة تختلف بين المرأة المتزوجة والمرأة الغير متزوجة فانتاجية الغير متزوجة أعلى من المتزوجة للنقطة السابق الاشارة اليها وهي صراع الأدوار فصراع الادوار لدى المتزوجة أشد منه لدى الغير متزوجة (وطبعا لكل قاعدة استثناء) ولكن المرأة غالبا ما تفضل صالح الأسرة على صالح العمل .

٢ ـ الصراع القيادي الاداري الموجود في اغلب دول العالم بين الرجل والمرأة غير موجود في المملكة حيث أن عمل المرأة منفصل عن عمل الرجل ، وهذه ميزة تعطي للمرأة في المملكة العربية السعودية فرصة التدرج في العمل الاداري والوصول الى المناصب الادارية العليا بسرعة وبدون منافسة وتعصب الرجل .ولكن حداثة عمل المرأة وأسبقية الرجل لها في مجال العمل الاداري المنظم بفترة طويلة أوجدت الخبرة المميزة لمجالات عمل الرجل عن مجالات عمل المرأة .

٣ ـ اذا وضعت المرأة في الاعمال التي تتناسب مع فطرتها يلاحظ أن انتاجيتها في العمل تكون أفضل ، كذلك استيعابها للعمل يكون أسرع والمعروف أن المرأة تتصف بالاناة والصبر الذي يعطيها صلاحية خاصة للعمل في بعض المجالات والتي لا تخرج عن ما هو مسموح العمل به في المملكة مثل التعليم والتمريض والتطبيب والبحث العلمي والاجتماعي وأعمال السكرتارية . فلا بد أن نتوقع أن تبرز المرأة في هذه المجالات وتتفوق حيث أنها أنسب مجالات العمل لها .

سادسا : الاحتياجات التدريبية للمرأة السعودية

الاحتياجات التدريبية هي التغيرات المطلوب احداثها على أية ادارية سواء كانت نظرية أو تطبيقا عمليا وذلك للوصول الى مستوى التنمية المنشود . وتنقسم الاحتياجات الى :

١ ـ الناحية النظرية وهذه تتم عن طريق محاضرات أو قراءات لتحديد المعلومات والمعارف اللازمة سواء ادارية أو اقتصادية أو سلوكية أو عن خصائص العمل نفسه .

٢ ـ نوع الأداء المطلوب الوصول اليه وتحديد طرق عمل جديدة بواسطة التدريب العملي لتعريف الادارية عليها ولكي تتقنها ، والتدريب العملي هنا هو أسلوب الممارسة لاكتساب المهارات في اتخاذ القرارات وقيادة الأفراد أي فن الأدارة .

٣ ـ توجيه اتجاهات الادارية الوجهة السليمة وتخليصها بقدر الامكان من العيوب الفنية الادارية والسلوكية .

ولكي يتم ذلك لا بد من محاولة فتح المجال امام المرأة الى :

١ ـ اقامة برامج تدريب ينظمها العمل للمرأة وذلك بالتعاون مع المعاهد والكليات الادارية ، ويمكن أن يتم ذلك بالمملكة عن طريق شبكات التلفزيون المغلقة والمستعملة حاليا للتدريس لطالبات الجامعة ، أو الاستعانة بخبيرات في الادارة من دول أخرى على أن تعطى الموظفة التي تنجح أو تتم الدورة التدريبية بنجاح هذه علاوة مادية تشجيعية ، أو ترقية وظيفية لحفز الموظفات على الأشتراك في مثل هذه الدورات . فمن الملاحظ كثيرا أن المرأة تبعد عن السعي وراء الاستفادة من هذه التدريبات وذلك بسبب انشغالها باعبائها العائلية وعدم اتساع وقتها لأي نوع من أنواع التدريب .

٢ ـ أن تعطى المرأة فرص العمل تحت اشراف وتوجيه رئيسات مدربات وعلى مستوى عال من الكفاءة الادارية لتكوين الصف الثاني الاداري ،على أن يتطور تدريجيا الى الصفوف الأولى وذلك لاكسابها المهارات الادارية اللازمة عن طريق الممارسة وكذلك اشراكها في الاجتماعات التي تعقد لبحث المشاكل الادارية في العمل مع المساهمة في حلها .

٣ ـ مراعاة ضمها للوفود الى المؤتمرات والزيارات الخارجية لتوسيع

مداركها ووقوفها على ما يدور في العالم الخارجي المتحضر وعلى آخر ما توصلت اليه فنون الادارة بصفة عامة أو ما يخص المرأة العاملة بصفة خاصة .

٤ ـ توفير الخدمات الأسرية التي تمكن المرأة من الجمع بين عملها الوظيفي وواجباتها المقدسة في البيت لكي تخفف من حدة صراع الادوار السابق الاشارة اليه ولتوفير الجو الملائم للمرأة للتركيز في عملها الوظيفي ويمكن ان تشارك هنا الجمعيات النسائية في تقديم كافة الخدمات الأسرية للمرأة العاملة .

٥ ـ الاهتمام بتوعية المرأة وتدريبها اجتماعيا واقتصاديا سواء في أثناء الدراسة أو العمل على فن ادارة المنزل وتربية الأطفال وذلك لأنه كما سبق الاشارة يقع على عاتق المرأة سواء العاملة او الغير عاملة مسئولية رعاية الجيل الذي سيتحمل عبء استمرار التنمية وهي المسئولة عن تنشئته التنشئة الصحيحة من الناحية الصحية والتربوية ، كذلك فان المرأة من خلال ادارتها لمنزلها انما توجه اقتصاد الدولة حيث تدبر كلا من الاستهلاك والمدخرات الأسرية . فما الأسرة الا لبنة في بناء المجتمع .

هذا ويلاحظ أن التدريب يجب أن يكون شاملا حتى يتيسر تغيير الاتجاهات ، ورفع المهارات ، وتوسيع الأفق ، وزيادة المعلومات ، وبأسلوب يحدث فيه تفاعل المرأة مع عملية التدريب ، ويتاح لها فيه الممارسة والتطبيق العملي ، ولا بد أن تهتم به الدولة ، ويدخل في اطارها العام للتخطيط لتنمية المرأة في المجال الاداري حاليا ومستقبلا على أن يؤخذ في الاعتبار ويكون الاهتمام ليس بمعدل الزيادة في مجموع العمالة النسائية وانما في الحصول على أكبر نسبة مدربة اداريا لمواجهة التحديات الجديدة ، وسد حاجة الدولة في جميع المجالات ،

وعدم الاعتماد على استيراد الطاقة البشرية النسائية وبخاصة ان كانت مجالات العمل محددة الواقع كما تؤيده التجارب العملية ويمكن تركيز المرأة على هذه المجالات وسد الاحتياج اليها في أقصر وقت ممكن لو تم الاهتمام بتدريب هذه المرأة واعدادها لتولي أعمالها وادارتها لجميع المرافق النسائية بكفاءة عالية .

والله ولي التوفيق . .

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال :

١ ـ أبحاث المؤتمر العلمي الاول ـ عن دور المرأة في الثورة الادارية . أكاديمية ادارة الاعمال الدورية . القاهرة ١٩٧٧ . .

٢ ـ أبحاث الحلقة الدراسية عن ـ المرأة وقضايا التنمية في المجتمع المصري . . مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الازهربالتعاون مع اليونيسيف ١٩٨٠ . ..

٣ ـ مطبوعات الاتحاد العام لنساء العراق ـ المرأة العربية وبعض العوامل المؤثرة في دورها في التنمية ١٩٧٧ . .

٤ ـ مطبوعات الاتحاد العام لنساء العراق ـ العوامل المؤثرة في دور المرأة العربية في التخطيط للتنمية القومية ١٩٧٧ . .

WOMAN POWER - NATIONAL MANPOWER COUNCIL NEW YORK, 1951.

(٢) « قل رب زدني علما » ، « ان أقرب الناس الى الله العلماء » ، « انما يخشى الله من عباده العلماء » . . ـ قرآن كريم ـ

(٣) خطة التنمية الثانية بالمملكة العربية السعودية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ وزارة التخطيط .

خطة التنمية الثالثة بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ وزارة التخطيط .

(٤) المؤتمر العالمي الأول للتعليم الاسلامي : جامعة الملك عبد العزيز مكة المكرمة ـ جدة ـ من ١٢ ـ ٢٠ ربيع ثاني سنة ١٣٩٧ هـ .

(٥) استخدمت المملكة العربية السعودية التخطيط كأسلوب علمي لتحقيق التنمية الشاملة فكانت :

خطة التنمية الخمسية الاولى : ١٣٩٠ ـ ١٣٩٥ هـ

خطة التنمية الخمسية الثانية : ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ

خطة التنية الخمسية الثالثة : ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ

المراجع

اولا : المراجع العربية

١ ـ د . ابراهيم درويش، التنمية الادارية ، دار النهضة العربيه ـ القاهرة ١٩٧٥ .

٢ ـ د . ماهر عليش ، ادارة الموارد البشرية . دار الجيل للطباعة القاهرة ١٩٧١ .

٣ ـ د . مدني عبد القادر علاقي ، تنمية القوى البشرية . دار الشروق . جدة ١٩٧٦ .

٤ ـ راسل ج . دافيز ـ تخطيط تنمية الموارد البشرية ـ ترجمة سمير لويس سعد .

ثانيا : المطبوعات

١ ـ الخطة الخمسية الثانية للملكة العربية السعودية .

٢ ـ الخطة الخمسية الثالثة للملكة العربية السعودية .

٣ ـ دور المرأة العربية في الادارة ـ د . نبيلة الشال ـ المجلد الثالث التقرير العام ، المنظمة العربية للعلوم الادارية . ١٩٧٨ .

٤ ـ المرأة والتنمية مع الاشارة الى الخطة الخمسية الثانية للملكة العربية السعودية د . رسمية علي خليل ، مركز البحوث والتنمية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ ١٩٧٩ .

٥ ـ دور المرأة العربية في الادارة ، مجموعة ابحاث المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ المجلد الأول .

٦ ـ أبحاث الدورة الاولى للجنة المرأة العاملة العربية ـ منظمة العمل العربية ـ تونس ١٤ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ .

ثالثا : المراجع الأجنبية

1 - Wykstra, Ronald. **Human Capital formation and Manpower Development,** New York, the free press 1971.

2 - U.N. **Administration problems of rapid urban growth in the Arab -states,** New York, U.N. 1964.

3 - U.N. **The Developing Countries in the 1960's.** The problem of appraising progress, New York, 1971.

4 - Ford Fundation, unpublished report by Ford Foundation team to the Saudi Arabian government, entitled, **Organization for development planning and policies.**

المرأة واستراتيجية التنمية في جمهورية مصر العربية

د. اجلال اسماعيل حلمي
مدرس علم الاجتماع : كلية الآداب
جامعة عين شمس

قضية المرأة والتنمية قضية معقده تتظافر فيها مجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة التي يجب ان تطرح للمناقشة حتى يمكن فهم القضية بمختلف ابعادها حتى يمكن تقديم الحلول المناسبة لمعالجة جوانبها السلبية معالجة فعالة ، وحتى يمكن ان ينتهي هذا المؤتمر بالتوصيات العملية الفعالة التي توضح لحكوماتنا وشعوبنا العربية كيف يمكن ان تسهم المرأة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى ضوء ما تقدم احدد عناصر هذه الدراسة ، بالنقاط الاربعة التالية :

اولاً : قضية المرأة والتنمية .

ثانياً : دور المرأة المصرية في التنمية، وجهود الدولة نحو استثمار طاقاتها البشرية والمادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ثالثاً : معوقات مشاركة المرأة المصرية في التنمية .

رابعاً : والتوصيات ورقة عمل للمناقشة .

أولاً : قضية المرأة والتنمية :

تمثل قضية التنمية مكان الصدارة في عالم اليوم الذي يشهد تفاوتا

كبيراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بين دول حققت قدراً ملحوظاً من التقدم الاقتصادي والتغير الحضاري والثقافي ، واخرى لا زالت تبحث عن مكانها في هذا/العالم ويطلق عليها دول العالم الثالث او الدول النامية Developing Countries وكان رد الفعل الطبيعي لقادة وشعوب تلك البلاد هو الاخذ بمبدأ التنمية .

اما ماذا يقصد بمفهوم التنمية ؟ فقد تباينت وتعددت الاجابات على هذا السؤال . وبالتالي اختلفت التعريفات لمفهوم التنمية بحسب الاطار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعاني فيه تعريف او آخر[١] . وعلى أية حال لقد اتفقت كافة تعريفات مفهوم التنمية على انها غاية في حد ذاتها تستهدف تحسين وضع قائم بشكل اداري منظم توحد فيه جهود السلطات الحكومية وافراد الشعب من اجل تحقيق التنمية الشاملة وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية وجميع ابعاد الحياة الانسانية[٢] . ومما لا شك فيه ان حياة النساء قد تأثرت (حتى اكثر من الرجال) بجميع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القومية والعالمية . هذه المؤشرات كانت في بعض الاحيان ايجابية . وفي البعض الآخر سلبية . لذلك فان تنمية المرأة Woman's Development لا يجب اعتبارها مجرد محاولة في اطار التنمية الاجتماعية ، بل ان تنمية المرأة هو العنصر الاساسي والجوهري لانجاح عملية التنمية بجميع ابعادها حتى يمكن ان يتحقق المساواة ، والعدالة والرخاء في المجتمع .

ومن اهم الجوانب الاساسية في العملية التنموية . الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، ولا يمكن ان تتحقق اهداف التنمية ما لم تتزاوج وتتفاعل كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . فالتنمية الاقتصادية Economic Development تهتم بالجوانب الاقتصادية والمالية

في المجتمع وينصب اهتمامها على تغيير هيكل الاقتصاد القومي عن طريق مجموعة من الاجراءات المخططة بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل القومي على ان يتبعها بعد ذلك زيادة في الدخل الحقيقي للفرد . ولا تأتي ذلك الا عن طريق عدالة التوزيع / فالتوزيع العادل بعائدات الانتاج وزيادة استثمارات المجتمع يضمن حق كل عامل في الحصول على نصيب عادل مما قدمه الى الدخل القومي(٣) .

٣

اما التنمية الاجتماعية Social Development فتركز على الجوانب الاجتماعية في المجتمع بهدف تحسين الاوضاع الاجتماعية لجميع افراده (ذكور واناثا) الذين يشكلون موارده البشرية واعادة تشكيلها وتنمية مهاراتها ، ومن المجتمع بكافة متطلبات المواطن الصالح العضو الفعال في المجتمع(٤) . ولا يتحقق ذلك الا عن طريق تدعيم العدالة الاجتماعية ، ومزيد من الاستثمارات الخدمية في القطاعات التالية :

القطاع التعليمي ، القطاع الصحي ، القوى العاملة ، القطاع الثقافي ومحو الامية ، قطاع الغذاء والامن الغذائي ، الرعاية الاجتماعية ، وقطاع الطفولة والشباب و تنـظيم الاسرة . والواقع ان تنمية قطاع من هذه القطاعات سوف يساعد على تنمية باقي القطاعات . فكلما ارتفع المستوى التعليمي مثلا كلما زادت الكفاية الانتاجية ومن ثم ارتفع مستوى دخل الفرد واذا تحسن دخل الفرد اقبل على التعليم والتدريب فتزيد انتاجيته ويتحسن مستوى معيشته وتتغير طرق تفكيره في انماط الحياة المختلفة ويبدأ في التطلع لحياة متقدمة(٥) . ولعل اهم عملية استثمارية تقوم بها حكوماتنا العربية هي عملية تنمية مواردها البشرية من الاناث وتوجيهها وترشيدها . ويرتبط بذلك رفع مستوى الوعي السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لهن مما يسمح لهن بمعرفة حقوقهـن والمطالبة بها ، والالمام بواجباتهن وتأديتها لصالح مجتمعهن من ناحية ولصالح انفسهن واسرهن من ناحية اخرى .

ومما لا شك فيه ان اسمى غاية تصبوا اليها شعوباً وحكومات هو ان تصل نسبة الامية بين شعوب العالم العربي والاسلامي الى حدها الادنى ، وان تصل حالة العمالة الى اقصى حد لكل راغب او راغبة في العمل وقادر عليه .

٤ كما ان غايتنا ان يرتفع متوسط دخل فرد في المجتمع وكذا معدلات الادخار والاستثمار ومعدلات الانتاجية حتى يمكن القضاء على التخلف والفقر وان يصل مجتمعنا العربي الى حالة من النضج الديموجرافي(٦) . متمثلاً في نقص معدلات المواليد والوفيات ، وارتفاع المستوى الصحي ، وتحسن حالة التغذية . ومن اهم غاياتنا ايضاً ان يصل عالمنا العربي الى حالة من الاستقرار السياسي والسلام العام .

ثانياً : استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ودور المرأة فيها :

لما كان تحقيق الاهداف العامة للتنمية في مصر عماده الاخير هو « الانسان المصري » لهذا عملت الدولة على ان تسير التنمية الاجتماعية بمعدلات متكافئة مع التنمية الاقتصادية . فاذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الانتاج القومي ، فان التنمية الاجتماعية تهدف الى عدالة توزيع هذا الانتاج بما يحقق تقدم الانسان المصري ورفاهيته ، وبما يزيد من فعاليته ومن دوره الوظيفي داخل منظمات وهيئات ومؤسسات المجتمع . ولكن هل حظيت المرأة المصرية في اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ما يجب ان تحصل عليه ؟ وهل وزن مشاركتها في بناء مجتمعها وتطويره متناسباً كما وكيفا مع النصف الاخر من المجتمع . الرجال ؟

للاجابة على هذين التساؤلين هناك نقطتين سوف اتناولهما بالمناقشة النقطة الأولى ونتعرض فيها لقضية تنمية المرأة المصرية ،

والنقطة الثانية سنخصصها لعرض جهود الدولة في استغلال مواردها البشرية والمادية من خلال الخطة الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١/٨٠ .

(١) تنمية المرأة المصرية

لما كانت المرأة تمثل قطاعا كبيرا من السكان في مصر . اي قطاعا لا بد وان تستغل طاقاته في عملية التنمية لذلك من الاهمية بمكان ان تبدأ الدولة/بتنمية المرأة المصرية . Woman's Development

٥

وما المقصود بتنمية المرأة ؟

« تنمية المرأة » تعني تطوير طاقاتها وتشجيعها على ترك القيم والمعايير البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها . وذلك من خلال رفع مستوى المرأة من الناحية التعليمية ، واتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعليم والتدريب المهني اللازم لذلك ، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها . وهذا بالاضافة الى صقل امكانياتها ومواهبها وفيما يلي نعرض جهود الدولة نحو تنمية المرأة المصرية التي هي في طبيعتها قضية التقدم الاجتماعي والتغير الحضاري . وذلك انه كلما تقدم المجتمع كلما كانت فرصة المرأة اوسع . في المشاركة في الحياة العامة والتمتع بحقوقها والقيام بالتزاماتها . ومن ثم كانت مشاركتها في التنمية اوسع[٧] .

حرمت المرأة المصرية قبل ثورة يوليو١٩٥٢ حقوقها السياسية وكثيراً من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، ومع ذلك فقد اثبتت المرأة وجودها في ثورة ١٩١٩ التي شاركت فيها الرجل في الاحتجاج على الاحتلال الانجليزي ، كما طالبت التنظيمات النسائية بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية كاملة ومحاربة الافكار الرجعية التي كانت ترفض عمل

المرأة[٨] . ولقد لعبت المرأة دوراً بارزاً بعد ذلك في حمل مشعل التحديث والتنمية على النطاقين المحلي والعالمي من خلال تنظيم صفوفها في جمعيات او اتحادات نسائية اهلية . لذلك كان سهلاً على المرأة بعد الثورة ان تتقبل الحقوق التي نالتها في دستور عام ١٩٥٦ وما تلته من تشريعات وقوانين تقضي بان تيسر الدولة للمرأة حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية . كما تييسر لها التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الاسرة . وقد نص « الميثاق » على ان المرأة والرجل متساوون في حق التعليم/وفي حق العمل[٩] . وتعمل الدولة حاليا على ان توفر للمرأة المصرية كل الامكانيات والفرص الممكنة مستمدة الهدى من الشريعة الاسلامية التي كرمت المرأة ورفعت من شأنها ومنحتها من الحقوق الكثير . وسادت بينها وبين الرجل في المسؤوليات وفي مجالات الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والمالية والثقافية .

٦

فاقتناعا من الحكومة المصرية بان ابلغ انواع رأس المال قيمة وفائدة هو رأس المال الذي يستثمر في تنمية الانسان وقدراته واقتناعا منها بأنه لا فرق بين الرجل والمرأة ، وايمانا منها بضرورة دعم الدور البناء الذي تؤديه المرأة المصرية لذلك حققت للمرأة الكثير من المكاسب ، وسوف نناقش فيما يلي قضايا ثلاث تتعلق بتنمية المرأة المصرية .

- تعليم المرأة .
- المرأة والقوى العاملة .
- المرأة غير العاملة .

أ : تعليم المرأة :

تتبنى الدولة استراتيجية في هذا الاتجاه لتستهدف محو الامية ورفع مستوى وكفاءة التعليم والتدريب وزيادة فرص التعليم للاجيال الجديدة في مراحل التعليم المختلفة حتى اعلى المستويات الجامعية . فبالنسبة

للاطفال تستهدف الدولة الاستيعاب الكامل للاطفال في سن الالزام ومدة فترة الالزام الى نهاية مرحلة التعليم الاعدادي . كما تعمل الحكومة حاليا على معالجة مشكلة التسرب من التعليم الابتدائي والاعدادي بمساعدة اكبر قدر من المتسربين على اكتساب مهن فنية يحتاج اليها المجتمع من خلال نظام التدرج المهني الذي تتبناه وزارة العمل[١٠] .

وبالنسبة للفتيات والشباب (ذكوراً واناثا) ، تتجه سياسة الدولة نحو تعميم نظام التعليم الشامل الذي يضمن خروج الشباب من المرحلة الثانية من التعليم مسلحاً بمهنة يمكنه من خلال تدريب قصير من اكتساب مهن متخصصة اذا/اختار الاتجاه الى سوق العمل عند نهاية المرحلة المتوسطة من التعليم وتمنح الدولة المتفوقين في شهادة اتمام الدراسة الثانوية والملتحقين بالجامعات والمتفوقين في الدراسات الجامعية منحا دراسية تشجيعاً لهم على مواصلة التعليم او الاجتهاد في تحصيل العلم . وترسل اوائل خريجي الجامعات في بعثات دراسية على حساب الدولة الى الخارج لاستكمال دراساتهم العليا[١١] . ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للسكان ـ ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية في تعداد ١٩٧٦ مقارنا بتعداد ١٩٦٠ .

جدول التوزيع النسبي للسكان (الافراد ١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليميةفي تعداد ١٩٧٦ مقارنا بتعداد ١٩٦٠ .

الحالة التعليمية	تعداد عام ١٩٦٠			تعداد عام ١٩٧٦		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
اميون	٥٦,٩	٨٤,٠	٧٠,٥	٤٣,٢	٧١,٠	٥٦,٥
ملمون بالقراءة والكتابة	٣٢,٦	١٢,٤	٢٢,٥	٣٣,٢	١٦,٢	٢٥,١
مؤهلات اقل من العليا	٩,٠	٣,٤	٦,٢	٢٠,٤	١١,٦	١٦,٢
مؤهلات عليا	١,٥	٠,٢	٠,٨	٣,٢	١,٢	٢,٢
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ ، الانسان المصري ، المجلد الثاني القاهرة ، ١٩٧٧ ص ٢٣ .

ويبين هذا الجدول انه بالرغم من التحسن الذي طرأ على التوزيع التعليمي للسكان في عام ١٩٧٦ مقارنا بعام ١٩٦٠ . فان الجهد المبذول في هذا المجال لا بد من استمرار تكثيفه . فبالرغم من الانخفاض الكبير في اعداد الاميين ما زالت نسبتهم ٥٦,٥٪ ترتفع هذه النسبة في حالة الاناث الى ٧١,٠٪ ./كما وان نسبة العاملين من السكان الحاصلين على مؤهلات اقل من العليا (المتوسطة) بلغت ١٦,٢٪ وهي المجموعة التي من بينها توجد فئات الفنيين والعمال المهرة في مختلف القطاعات الاقتصادية . ومن ثم تعكس هذه النسبة النقص الواضح في هذه الفئات وضرورة الاهتمام الاكبر بهم والعمل على رفع نسبتهم الى مجموع السكان تدريجياً خلال الخطط المقبلة . مع ضرورة اعطاء المزيد من الاهتمام لتحسين الوضع التعليمي الحالي للاناث .

٨

ب : المرأة المصرية والقوى العاملة :

تتبنى الحكومة سياسة تشجيع النساء على المساهمة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتوفر لهن ضمانات عديدة تسمح لهن بالحصول على اجازات الوضع (لمدة ثلاثة اشهر باجر) ورعاية الاطفال في السنين الاولى من عمرهم . وتوجه المؤسسات والشركات ووحدات الانتاج المختلفة التي تضم ٥٠ عاملة فأكثر الى انشاء دور حضانة خاصة باطفالهن .

وكان من نتيجة ذلك ان تزايد اقبال النساء على الدخول في مجالات العمل وتنوعت اوجه النشاط الاقتصادي التي تعمل فيها ويوضح الجدول التالي نسبة السكان ذو النشاط الاقتصادي من الذكور والاناث بعد سن ٦ سنوات وتعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦ .

جدول يبين نسبة السكان ذوو النشاط الاقتصادي (٦ سنوات فأكثر من الذكور والاناث والجملة في تعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦)

سنة التعداد	بين السكان الذكور	بين السكان الاناث	بين النوعين معا
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٢,٩	٩,٢	٣١,٥

المصدر : المرجع السابق ص ٢٠ .

ويبين هذا الجدول ان السكان ذوو النشاط الاقتصادي في عام ١٩٧٦ . يشكلون ٣١,٥٪ بزيادة قدرها ١,٤٪ عن الوضع في عام ١٩٦٠.

كما يلاحظ/ان نسبة الذكور ذوو النشاط الاقتصادي قد انخفضت من ٩

٥٥,١٪ من جملة السكان الذكور سنة ١٩٦٠ الى ٥٢,٩٪ سنة ١٩٧٦ . ويمكن ان يرجع ذلك الى نقص اعداد الاطفال الذين يدخلون في النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الاقبال على التعليم وكنتيجة لوجود نسبة ملحوظة من قوة العمل الذكور خارج البلاد وقت التعداد الاخير .

وفي نفس الوقت تلاحظ ارتفاع نسبة الاناث ذوات النشاط الاقتصادي من ٤,٨٪ سنة ١٩٦٠ الى ٩,٢٪ عام ١٩٧٦ . ويرجع ذلك بصفة اساسية من زيادة مناظرة في اعداد العاملات في شتى مجالات الحياة . ومن المتوقع زيادة اعدادهن . ومن ثم نسبتهن في المستقبل وهو الامر الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لضمان التشغيل الاقتصادي لهن . اي ضمان ان يعملن بمستويات مناسبة للانتاجية .

١٠ اما عن توزيع الاناث في قوة العمل حسب اقسام المهن منذ تعداد ١٩٦١ حتى مايو ١٩٧٧ يمكننا ان نلخص تطور المهن التي كانت تزاولها المرأة فقد كانت مهنة الزراعة تشكل المهن الرئيسية لاشتغال المرأة عام ١٩٦١ اذ تبلغ نسبة المشتغلات بالزراعة ٤٣٪ من جملة الاناث العاملات في هذه السنة ونجد ان نسبة المشتغلات بالزراعة في عام ١٩٧١ فقد انخفضت الى ٢٥,١٪ اما في عام ١٩٧٧ فيتضح من الجدول التالي ان نسبة المشتغلات باعمال الزراعة وتربية الحياة والصيد قد انخفضت الى ١٠,٢٪ . وقد يكون ذلك نتيجة لاتجاه المرأة الى الاشتغال باعمال تتطلب قدرات فنية تعود على النساء بعائد مادي اكبر او لاقبالهن على العمل بوظائف تتلائم مع القدر من التعليم اللائي حصلن عليه .

وبالنسبة لاصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم فنجد ان نسبة العاملات في ارتفاع تصاعدي فقد كان ٨,٣٪ من جملة العاملات في عام ٩٦٠ ثم اصبح ٩,٢٪ من جملة العاملات عام ١٩٧١ ثم ارتفع ارتفاعات مفاجأة في عام ١٩٧٧ . فبلغت نسبة العاملات ٢٧٪ من جملة العاملات .

ويمكننا ان نلاحظ مدى التطور الذي حدث في اتجاه المرأة الى مزاولة مهن افضل فقد ارتفعت نسبة المشتغلات بالاعمال الكتابية من ٢,٥٪ الى ١٠,٧٪ الى ١٩,٧٪ جملة العاملات في عامي ١٩٦١ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٧ ، على التوالي .

اما بالنسبة للعاملات في قطاع الخدمات فقد انخفضت نسبتهن من ٢٧,٢٪ الى ١٧,١٪ الى ١٠,٢٪ من جملة العاملات في الاعوام ١٩٦١ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٧ ، على التوالي مما يؤكد اتجاه المرأة نحو امتحان عمل يتلائم مع مستوى تعليمها والتدريب التي حصلت عليه .

يتضح ان التغيير الواضح في نسبة العاملات في المهن المختلة على مر ستة عشر سنة . الفترة بين مقدار ١٩٦١ ومقدار ١٩٧٧ قد يكون مرتبطاً بسياسة الدولة التعليمية . فقد شهدت الحالة التعليمية للمرأة المصرية تطورات كبيرة تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي شهده المجتمع المصري من خلال السنوات الماضية . ويوضح الجدول التالي التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل الاناث حسب الحالة التعليمية للاعوام ١٩٦٠ و ١٩٦٩ و ١٩٧٧ .

١١

جدول يبين الحالة الثقافية بقوة العمل الاناث بجمهورية مصر العربية اعوام ١٩٦١[١٢] و ١٩٦٩ و ١٩٧٧[١٣] .

الحالة التعليمية	١٩٦٠		١٩٦٩		١٩٧٧	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
امية	٤٢٦٧٥	٧٩,٥	٣٣٧١٠٠	٥٩,٧	٢٠٨٩٠٠	٢٩,٣
تقرأ وتكتب	٣٧٣١٩	٦,٩	٥٩٦٠٠	١٠,٦	٤٨٥٠٠	٦,٨
مؤهل اقل من المتوسط	٧٦٤٧	١,٤	٢١٦٠٠	٣,٨	٢٩٤٠٠	٤,١
مؤهل متوسط	٤٧٥٥٨	٨.٩	٨٦٧٠٠	١٥,٣	٢٢٥٣٠٠	٣١,٦
مؤهل فوق المتوسط	٥٥١٥	١,٠	٢٥٣٠٠	٤,٥	٨٣١٠٠	١١,٧
شهادة جامعية	١١٢٩٥	٢,١	٣١٩٠٠	٥,٦	١١٠٧٠٠	١٥,٦
شهادة فوق الجامعية	٧٦٨	٠,٢	٢٩٠٠	٠,٥	٣٩٠٠	٠,٦
غير مبين	-	-	-	-	٢٤٠٠	٠,٣
الجملة	٥٣٧٧٧٢	١٠٠,٠	٥١٥١٠٠	١٠٠,٠	٧١٢٢٠٠	١٠٠,٠

المصدر[١٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المرأة المصريه في عشرين عاما ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، مركز الابحاث والدراسات اسكانية القاهرة ١٩٧٢ .

[١٣] قوة العمل في مصر ، القاهرة ١٩٧٧ .

يتضح من الجدول السابق كيف تناقصت نسبة الامية بين العاملات من ٨٢,٤٪ عام ١٩٦١ الى ٢٩,٣٪ عام ١٩٧٧ . وقد تزايد نسبة العاملات اللائي يقرأن ويكتبن فبينما كانت حوالي ٧٪ في عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ١١٪ عام ١٩٦٩ ، ولكنها انخفضت ثانية في عام ١٩٧٧ الى حوالي ٧٪ وقد يرجع ذلك الى سياسة الدولة التعليمية واقبال الفتيات على التعليم من ناحية اخرى .

والجدير بالملاحظة في الجدول السابق ان المرأة المصرية العاملة التي تحمل مؤهلات قد تزايدت اعدادهن بشكل مضطرد : فبالنسبة . . لحاملات المؤهلات الاقل/من المتوسط تزايدت نسبتهن من ١,٤٪ عام ١٩٦٠ الى ٤,١٪ من جملة الاناث العاملات في عام ١٩٧٧ .   ١٢

اما من يحملن مؤهل متوسط وفوق المتوسط فقد تزايدت نسبتهن من ٩,٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٤٣,٣٪ من جملة العاملات في عام ١٩٧٧ اي ما يقرب من اربعة امثالها .

وكان لاقبال الاناث على التعليم الجامعي ورغبتهن في رفع مستوى معيشتهن عن طريق الامتهان بعمل افضل مثلهن في ذلك مثل الذكور ان تزايدت نسبة المشتغلات المؤهلات تأهيلاً عالياً من ٢,٣٪ في عام ١٩٦٠ . الى ما يقرب من سبعة امثالها في عام ١٩٧٧ لكي نصل الى ١٥,٦٪ .

وبالنسبة للحاصلات على شهادات فوق الجامعية مثل الماجستير والدكتوراه فبالرغم من الزيادة المتواضعة من ٠,٢٪ في عام ١٩٦٠ الى ٠,٦٪ في عام ١٩٧٧ إلا ان اهميتها تتركز في توقع زيادة في المستقبل على مستوى الخريجين ذكوراً واناثاً في مجال العمل بالجامعات والمعاهد ومراكز الابحاث .

جـ : دور المراة غير العاملة او ربة المنزل في التنمية :

ان التنمية الحقيقية لا يتوقف مداها فقط على ذلك الجزء من المجتمع الذي يشترك في العمل والانتاج وعلى قيمة ما يضيفونه من خلال هذا العمل الى الدخل القومي ، بل ان تحقيق التنمية لا يتم الا اذا ساهم جميع افراده سواء كانوا داخل قوة العمل او خارجها في بناء المجتمع وبذل اقصى ما يستطيعون لمواجهة متطلبات التنمية . لذا كان لربة المنزل

دور في التنمية يعد غض النظر عنه معوقاً لعملية التنمية الشاملة . فربة المنزل والمرأة بصفة عامة نصف المجتمع وهي التي يتم بمعرفتها صرف ما يربو على ٨٥٪ من الدخل القومي ومن ثم تأثيرها الكبير في نوعيات السلع ومستوياتها ومجالات الاستثمار وحجم السوق[١٤] . . . ومن هنا يأتي دورها في عملية استثمار المدخرات فهي اذا وفرت من دخل الاسرة زادت من مدخرات الدولة وساهمت بالتالي في استثمار الموارد/ المادية للمجتمع . ومن هنا يتضح اهمية تنمية الوعي الاستهلاكي والادخاري للمرأة مما يوفر لها فرصاً متكافئة لكي تشارك الرجل في بناء مجتمع افضل يتوفر فيه الامن والرخاء للجميع .

١٣

وجدير بالملاحظة ان اهمية الانشطة التي لربة المنزل فيها دور كبير في مصر هو قطاع الاسر المنتجة ومجال الرائدات الريفيات . **الاسر** المنتجة هو مشروع ذو صفة اقتصادية لاستثمار جهود الاسرة في تحويل المنزل الى وحدة انتاجية صغيرة . ويهدف المشروع الى زيادة الدخل الشهري للاسرة وشغل اوقات الفراغ في عمل مثمر بالاضافة الى الاهداف البعيدة المدى والتي تهدف الى :

- توفير فرص العمل للقادرين من افراد الاسرة واستغلال خامات البيئة المحلية والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

وتقترح الخطة ادراج ٢٦٩ الف جنيه لتوسيع قاعدة المنتفعين بهذا المشروع واضافة ٥٢٠٠ اسرة جديدة للمشروع[١٥] .

الرائدات الريفيات : ويهدف المشروع الى تحريك العمل الاجتماعي في القرية وبخاصة النساء وباستغلال الطاقات والقيادات البشرية الموجودة وقد اقترح في الخطة اعتماد ٣٠ الف جنيه لمقابلة احتياجات ٣٠٠ رائدة ريفية[١٦] .

واذا كانت مساهمة المرأة في توجيه الاقتصاد القومي كبيرة ودورها الهام في تحقيق المدخرات المطلوبة للتنمية واضحة فان للمرأة دور هام آخر من خلال مشاركتها في الجمعيات والمجالس النسائية والمهنية والمحلية . وتفيد تقارير الامم المتحدة ان وجود تنظيمات وتجمعات نسائية يتيح للمرأة فرصاً افضل لرفع مستوى وعيها . ولقد ادركت مصر هذه الحقيقية وخصصت للمرأة ثلاثين مقعداً في البرلمان ونسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ في المجالس المحلية على جميع مستوياتها(١٧) . . الى جانب التزام مصر بكثير من المعاهدات والتوصيات/الخاصة بالمرأة من خلال المؤتمرات التي تمت على الصعيدين العربي والدولي . ١٤

خلاصة القول لقد حصلت المرأة المصرية خاصة في الخمس سنوات الاخيرة على كثير من المكاسب التي تحقق هدفين في آن واحد الأول هو تنمية المرأة المصرية ، والثاني يحقق اسهامها بفعالية ، بتنمية مجتمعها . وبالرغم من هذه الجهود المبذولة لتنمية المرأة والمجتمع باسره الى انه ما زالت هناك بعض المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية .

كما انه لا يزال يوجد في مصر كثير من مظاهر التخلف الناجمة عن التضخم السكاني والامية والفقر . وفيما يلي سوف اعرض لجهود الدولة في وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو رخاء المجتمع المصري وتقدمه .

(٢) استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر في خطة ١٩٨١/٨٠

تبين لنا مما سبق كيف تعمل الدولة على اثراء وعي المرأة بأهمية دورها في عملية التنمية . وكيف ان المرأة كمواطنة وكطاقة بشرية تؤثر

وتتأثر باستراتيجية التنمية التي تتبناها الدولة . وفيما يلي عرض للدور الذي تلعبه الحكومة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر محاولة اجابة تطلعات الانسان المصري نحو مجتمع الكفاية والعدل في حدود الامكانيات الممكنة . . . وذلك بتكثيف الجهود وتجسيدها لتحقيق معدلات التنمية القادرة على تحريك الطاقات الكامنة على ارض مصر وتحسين نوع الحياة ومستوى المعيشة ، وتحقيق الرفاهية لفئات الشعب . والاهتمام بالمشاكل الداخلية المتعلقة بقصور قطاعات البيئة الانسانية والانتاج الزراعي والاسكان لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للجماهير بالاضافة الى التضخم وآثاره السلبية رغبة في رفع مستوى المعيشة وتحقيق عدالة التوزيع .

وتتمثل المعالم الاساسية لهذه الخطة في النقاط التالية :[١٨]

١ ـ تم اعطاء الحكم المحلي في مصر دفعات قوية تمثلت في تمويل المحافظين واجهزة الحكم المحلي سلطات تنفيذية واسعة دون نقل كثير من الاختصاصات المركزية الى المحافظات . وكان نتيجة لذلك ان دور المحليات لم يعد مقصوراً على تنفيذ المشروعات التقليدية بل انه امتد الى التخطيط والمتابعة لمشروعات الامن الغذائي والصناعة والاسكان والمرافق وخاصة مشروعات مياه الشرب وبعض مشروعات الصرف الصحي .

هذا وقد زادت الاعتمادات المخصصة للمحليات عدة اضعاف حيث كانت نحو ٢٢ مليونا في سنة ١٩٧٨ وارتفعت الى اكثر من ٢٤٠ مليونا في خطة ١٩٨٠ .

٢ ـ التركيز على الانشطة الانتاجية الى جانب استمرار دعم الانشطة الخدمية التي تقوم بها كل محافظة على حدة .

٣ ـ دعم قدرات التنفيذ في المحافظات بما يخدم عملية نقل محاور النشاط الانمائي من المركزيات الى المحليات .

٤ ـ ترشيد توزيع استثمارات القطاعات المركزية خلال فترة الانتقال التي يتم فيها نقل استماراتها نهائياً الى المحافظات .

٥ ـ زيادة دعم المشاركة الشعبية في تنفيذ مشروعات الخطة خلال التمويل الذاتي الذي تسهم به المحليات سواء من جانب الافراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات الخاصة . وقد اصبح دور المحليات يتناول ايضاً المشروعات الانتاجية .

٦ ـ التركيز على التنمية الريفية كمحور اساسي للتنمية الاقليمية بما تتضمنه من مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المناطق الريفية .

ويبين الجدول التالي (ص ( ) نسبة الاقاليم من استثمارات الحكم المحلي في ١٩٨١/٨٠ مقارنة بما يقابلها في ١٩٨٠ وموضحا به الاهمية النسبية لاستثمارات الاقاليم ومتوسط نصيب الفرد في كل اقليم . ١٦

وبصفة عامة فان معيار متوسط دخل الفرد لا يجوز ان ينظر اليه بمعزل عن غيره من المعايير ، واهمها حجم المشاكل التي يعاني منها كل اقليم ودرجة تطوره ، والمشروعات التي تتطلب الاستكمال فيه ، بالاضافة الى ان باقي استثمارات الخطة يجب ان تؤخذ ايضاً في الاعتبار .

وبتحليل استثمارات الحكم المحلي على مستوى القطاعات في خطة سنة ١٩٨١/٨٠ تتضح السمات الاساسية التالية : ـ

١ ـ يحظى قطاع النقل والمواصلات بالاهمية النسبية الأولى بين القطاعات حيث يبلغ ما خصص له نحو ٦٣,٥ مليون جنيه بنسبة ٢٥,١٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي لسنة ٨١/٨٠ .

جدول يبين نسبة الاقاليم من استثمارات الحكم المحلي في ٨٠/ ١٩٨١ مقارنة بما ياقابلها في ١٩٨٠ وموضحا الاهمية النسبية ونصيب الفرد في الاقاليم[١٤]

البيان	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	محلي	٨٠/ اجنبي	١٩٨١ جملة	متوسط نصيب الفرد ٨٠/ ٨١	١٩٨٠ جملة	معدل الزيادة	الاهمية النسبية ٨٠/ ٨١
القاهـرة	١٠٤٣٢	٦٦١٨٩	٢٣٣٩٨	٨٩٥٨٧	٨,٦	٨٥٩٠٠	٤,٣	٣٥,١
الاسكندريـة	٥٤٢٢	٢٠٨٤٦	٦٠٥٧	٢٦٩٠٣	٤,٩	٢٤٤٧٢	٩,٩	١٠,٦
الدلتـا	٩٥٥١	٢٧٤٨٤	١٦٠٧٦	٤٣٥٦٠	٤,٦	٣٩٩٢٩	٩,٠	١٧,١
قناة السويس	٤٠٣١	٢٤٨٢٤	١١٨١٥	٣٦٦٣٩	٩,١	٣٣٥٩٠	٩,٠	١٤,٣
مطـروح	١٣٧	٣٨٩٩	٢٥٤٢	٦٤٤١	٤٧,٠	٥٩٣١	٨,٦	٢,٥
شمال الصعيد	٤٧١٧	١١١٤٣	٥٦٢٦	١٦٧٦٩	٣,٦	١٥٠٨٨	١١,١	٦,٦
اسيـوط	١٩٥٤	٧١٨٣	٤٦٧٦	١١٨٥٦	٦,١	١٠٧٨٦	٩,٩	٤,٦
جنوب الصعيد	٤٦٤٥	١٦٦٣٢	٦٨١٠	٢٣٤٤٢	٥	٢١٣٠٤	١٠,٠	٩,١
اجمالي	٤٠٧٩٩	١٧٨٣٠٠	٧٧٠٠٠	٢٥٥١٠٠	٦,٣	٢٣٧٠٠٠	٧,٧	١٠٠

هذا بخلاف ٣٦٤٠ الف جنيه كباري محافظة القاهرة وهي استثمارات اضيفت بعد اعداد اطار الخطة

١٠٠٠ خاصة بمرافق شبين القناطر

هذا بخلاف ١٥٨١ الف نسمة خارج البلاد .

المصدر[١٤] وزارة التخطيط : الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٠/ ٨١ـ الحكم المحلي والتخطيط الاقليمي المجلد الثالث حـ ١ القاهرة ١٩٨٠ ص ٨ .

وتتمثل المشروعات المحلية بهذا القطاع في رصف الطرق بين المدن ورصف الطرق داخل المدن واستكمال مشروعات الرصف واحلال وتجديد معدات الرصف وانشاء الكباري والمعديات والتكسيات .

٢ ـ يقع قطاع الاسكان في المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية اذ يبلغ ما خصص له ٦١,٧ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٢٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي وتتمثل مشروعات المحليات في هذا القطاع بصفة اساسية في انشاء واستكمال واحلال الوحدات السكنية .

٣ ـ يأتي قطاع المرافق في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية حيث يبلغ ما خصص له نحو ٥٧,٥ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٥٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي وتتمثل المشروعات المحلية لهذا القطاع بصفة اساسية في مياه الشرب والنظافة العامة ، التخطيط والتنظيم والحملة الميكانيكية والمنشآت البلدية .

٤ ـ يقع قطاع الزراعة والامن الغذائي في المرتبة الرابعة حيث تبلغ الاستثمارات المخصصة في خطة سنة ٨١/٨٠ نحو ٢٧,٥ مليون جنيه بنسبة ١٠,٧٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي وتتمثل استثماراته المحلية في مشروعات الامن الغذائي التي تتولاها المحليات ومن امثلتها مشروعات تسمين المواشي/ وانتاج الألبان ومشروعات الدواجن وانتاج البيض ومشروعات العلف والمزارع السمكية ومشروعات الثروة المائية .

١٩

وتجدر الاشارة الى ان مشروعات الامن الغذائي بالمحافظات تمثل نشاطا جديدا لم يظهر بخطط المحليات بشكل واضح الا في خطة عام ١٩٨٠ بالاضافة الى ان المشروعات الرئيسية للامن الغذائي تظهر بصفة اساسية في قطاع الزراعة (وزارة الزراعة) .

٥ ـ يأتي **قطاع الخدمات** في المرتبة الخامسة من حيث الاهمية النسبية في استثمارات الحكم المحلي في خطة سنة ٨١/٨٠ حيث يبلغ ما خصص له نحو ٢١ مليون جنيه بنسبة ٨,٢٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي ، وتتمثل اهم مشروعات هذا القطاع على المستوى المحلي في مشروعات الامن والاطفاء والمرور والمنشآت الشبابية ومشروعات التنمية الحضرية ومشروعات حماية الشواطىء وتحسين البيئة والسياحة .

٦ ـ تبلغ استثمارات **قطاع الكهرباء** نحو ١٥,٦ مليون جنيه بنسبة ٦,١٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي في خطة سنة ٨٠/ ٨١ وتتمثل اهم مشروعات المحليات في هذا القطاع في تدعيم واستكمال وامتداد شبكات الكهرباء ، وكذلك توفير معدات الانارة وانارة المناطق المحرومة والمناطق السكنية الجديدة .

٧ ـ واخيراً يأتي **قطاع الصناعة** حيث تبلغ الاستمارات المخصصة له نحو ٨,٣ مليون جنيه بنسبة ٣,٢٪ من اجمالي استثمارات الحكم المحلي في سنة ٨١/٨٠ وتتمثل اهم مشروعات المحليات في هذا القطاع في انشاء المجازر الآلية ومصانع تحويل القمامة لسماد ومصانع الطوب الطفلي وغرف التجميد والمخابز الآلية .

ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لاستثمارات الحكم المحلي في سنة ١٩٨١/٨٠ .

جدول يبين التوزيع الاقليمي القطاعي النسبي لاستثمارات الحكم المحلي في خطة ٨٠/ ١٩٨١[١٥] (بالمليون جنيه)

الاقاليم	اجمالي		القاهرة		الاسكندرية		الدلتا		قناة السويس		مطروح		شمال الصعيد		اسيوط		جنوب الصعيد	
القطاعات	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪	جملة	٪
الزراعة والامن الغذائي	٢٧,٥	١٠,٧	٣,٠	٣,٣	٣,٨	١٤,١	٦,٢	١٤,٢	٢,٢	٦,٠	,٩	١٤,١	٣,٥	٢٠,٨	١,٢	١٠,١	٦,٧	٢٨,٦
الصناعة	٨,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٢,٥	٩,٣	-	-	١,٠	٢,٧	٠,١	١,٦	٠,٥	٣,٠	٠,٣	٢,٥	٠,٩	٣,٨
الكهرباء	١٥,٦	٦,١	٢,٩	٣,٢	١,٠	٣,٧	٢,٩	٦,٧	٣,٨	١٠,٤	١,٣	٢٠,٣	١,٣	٧,٧	١,٠	٨,٤	١,٤	٦,٠
النقل والمواصلات	٦٣,٦	٢٥,١	٣١,٥	٣٥,٢	٤,٨	١٧,٨	١١,١	٢٥,٤	٤,٨	١٣,١	١,٣	٢٠,٣	٣,١	١٨,٥	٣,١	٢٦,٠	٣,٩	١٦,٧
الاسكان	٦١,٧	٢٤,٢	٢٣,٦	٣٧,٥	٨,٧	٣٢,٤	٤,٧	١٠,٨	١٧,١	١١,٧	٠,٧	١٠,٩	١,٨	١٠,٧	١,٩	١٦	٣,١	١٣,٣
المرافق	٥٧,٥	٢٢,٥	١٠,٨	١٢,١	٥,٠	١٨,٦	١٠,٩	٢٥	١٤,١	٣٨,٥	١,٦	٢٥	٥,٦	٢٣,٣	٣,٧	٣١,٦	٥,٨	٢٤,٨
الخدمات	٢١,٠	٨,٢	٤,٨	٥,٤	١,١	٤,١	٧,٨	١٧,٩	٣,٥	٩,٦	٠,٥	٧,٨	١,٠	٦,٠	٠,٧	٥,٩	١,٦	٦,٨
اجمالي	٢٥٥,٢	١٠٠	٨٩,٦	١٠٠	٢٦,٩	١٠٠	٤٣,٦	١٠٠	٣٦,٦	١٠٠	٦,٤	١٠٠	١٦,٨	١٠٠	١١,٩	١٠٠	٢٣,٤	١٠٠

المصدر[١٥] المرجع السابق ص ١١ .

يتضح من البيانات السابقة ان استراتيجية التنمية في مصر ليست تنمية اقتصادية خالصة فانطلاقاً من المبدأ القائل « بان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تستقيم وتنطلق الا اذا سايرتها تنمية اجتماعية بمعدلات متكافئة ركزت استراتيجية التنمية في مصر على تحقيق الاهداف التالية :

١ ـ ايجاد عمل لكل مواطن دون تمييز من رجل او امرأة .

٢ ـ التوسع في اسلوب الحكم المحلي عن طريق اللامركزية في السلطة تمثلت في تخويل المحافظين واجهزة الحكم المحلي سلطات تنفيذية وفي نقل كثير من الاختصاصات المركزية الى المحافظات .

٣ ـ التوسع في تعليم الصغار والكبار لا فرق بين ذكر وانثى مما يحقق الارتفاع بمستوى اداء الانسان المصري باعتباره العنصر الفعال في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعياً . وبما يكفل تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد من القوى العاملة .

٤ ـ الارتقاء بالمستوى الصحي لافراد الشعب مما يساعد على زيادة قدرته على البذل والانتاج .

٥ ـ توفير المناخ الاجتماعي الذي يغرس في اعماق افراد المجتمع الاحساس بالاطمئنان على حياته ومستقبله هو وابناؤه ، ذلك من خلال توفير خدمات الامن والعدالة ، والتوسع ، التأمينات الاجتماعية . . . الخ .

جدير بالذكر ان اثار خطة التنمية هذه سوف تنعكس على جميع افراد الشعب رجالا ونساء مما يجعلنا نتوقع مزيداً من التطوير لدور المرأة المصرية في التنمية .

يتضح مما سبق كيف تعمل الحكومة المصرية على احداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي للمجتمع بما يتناسب مع

متطلبات التنمية وزيادة معدلات الدخل القومي من جانب وزيادة معدل الدخل الفردي من السلع والخدمات من جانب آخر .

كما تبين لنا التحسن الشديد في وضع المرأة في مصر ففي مجال التشريع تضمن الدستور المصري احكاما عامة تمكن المرأة التوفيق بين واجباتها الاسرية وعملها في المجتمع كما خصص للمرأة نسبة محدودة في البرلمان وفي المجالس المحلية على جميع مستوياتها .

٢٢

هذا وقد عدل قانون الاحوال الشخصية وقانون العاملين بما يكفل للمرأة المزيد من الحقوق والضمانات . وتضمن قانون التأمين الاجتماعي العديد من الحقوق والتيسيرات لصالح المرأة العاملة وغير العاملة كزوجة وام واخت وابنة .

اما في مجال التعليم فقد زادت نسبة الاناث وبصفة خاصة في مرحلة التعليم العالي حيث بلغت نسبتهن حوالي ٤٦,٧٪ في المائة من اجمال عدد الطلبة .

وفي مجال العمل تزايد اقبال النساء على الدخول في سوق العمل وتنوعت اوجه الانشطة التي يمارسونها ويلغ عددهم حوالي ٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٦ بنسبة حوالي ١٤,٥٪ في المائة من اجمالي القوى العاملة .

تبقى نقطة اساسية اضيفها توضح كيف اعطت مصر بسخاء للمرأة المصرية وهي التوقيع على الاتفاقية التي تحرم التميز ضد المرأة . . . وهي اتفاقية وافقت عليها الجمعية العمومية للامم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٩ . وتنادي بالقضاء على كل اشكال التميز تجاه المرأة .

وتتضمن الاتفاقية ثلاثين مادة مقسمة الى ستة اجزاء وهي تعني بكلمة « تميز » كل تميز ، وحرمان ، وتقنين ، مبنى على اساس الجنس .

والذي يكون من نتائجه او اهدافه تدمير مشاعر وممارسة المرأة لدورها كأم وزوجة او حقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[٢٠] .

ولكن هل بالرغم من كل هذه الامتيازات التي حصلت عليها المرأة المصرية/ما زالت توجد معوقات قد تحد من مشاركتها في عملية التنمية ؟ الرد على هذا التساؤل سوف نعرفه في النقطة التالية .

٢٣

ثالثاً : معوقات مشاركة المرأة في التنمية :

تبين لنا ان المجتمع في مجال تطوره ونموه يقتضي تعبئة جميع موارده المتاحة للاستثمار سواء كانت مادية او بشرية ، والمرأة باعتبارها نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية تستطيع ان تسهم بعمق وفعالية في عملية التنمية اذا توفرت لها كافة الطرق لتحمل مسؤولياتها وبنفس القدر اذا توافرت لديها كافة الدوافع والاستعدادات والسؤال الذي نريد الاجابة عليه هو هل هناك حواجز او عقبات تحول دون اسهام المرأة في التنمية ؟ وما نوع هذه العقبات ؟ هل ترجع للمرأة ذاتها ام من المجتمع او من الاجهزة الرسمية ؟ .

الواقع ان الدور التنموي الذي يتوقع من المرأة يتأثر بحسب قوة العادات والتقاليد ومقدار تأثيرها على الاتجاهات السائدة في المجتمع ، كما يتأثر بالعوامل الشخصية المتعلقة بقدرات المرأة وفهمها للدور المتوقع منها خاصة بعد ان حصلت على المساواة مع الرجل وتحررت من كثير من القيم والمفاهيم التقليدية التي كانت تفرض القيود على حركتهن في الماضي .

الواقع انه بالرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بالمرأة الا انه ما زالت هناك بعض العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في التنمية ومن اهمها مظاهرها ما يلي : ـ

١ ـ بالرغم ما شهدت سياسة التعليم في مصر من تطوير الا ان نسبة الامية ما زالت مرتفعة بين النساء . وكلنا يعلم كيف ان الامية العالية تعد من مؤشرات تخلف المجتمع .

٢ ـ بالرغم من محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يشهدها المجتمع المصري منذ الثورة تقريباً وحتى الآن الا ان هذه المحاولات لم تحدث تغييراً جذرياً في طبيعة العلاقات الاجتماعية ونسق القيم السائد . ولا يخفى علينا ان المرأة منذ طفولتها (وخاصة في الريف) تفرض عليها تقاليد اجتماعية صارمة في حركتها . . ونشاطها . . وسلوكها . مما يؤثر بالتالي على مشاركتها بايجابية في اي نشاط اقتصادي او اجتماعي خارج المنزل[٢١] .

٢٤

٣ ـ ما زال التضخم السكاني في مصر عقبة امام الاستفادة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يستتبعه ارتفاع كبير في معدلات المواليد وارتفاع نسبي في معدلات الوفيات . . بالاضافة الى سوء التغذية ، وانخفاض المستوى الصحي ، وانخفاض المستوى السكني .

٤ ـ بالرغم من الجهود المبذولة لتنمية المرأة الا ان التفرقة في الخدمات التي تقدم للريف والحضر سواء من حيث الكم او الكيف تعد معوقاً امام تنمية المرأة الريفية . فالمرأة الريفية تحتل وضعا اجتماعياً مختلفاً بمقارنتة بوضع المرأة الحضرية . ويرتبط تخلف الوضع الاجتماعي للمرأة بتخلف الرجل ، وتخلفهما معا هو نتاج لتخلف القرية المصرية[٢٢] .

٥ ـ اذا كان عمل المرأة حقق لها الاشباع الذاتي والاجتماعي والاقتصادي الا ان عدم قدرتها التوفيق بين ادوارها كأم وزوجة وعاملة قد يؤثر عليها صحياً ونفسياً .

٦ ـ عدم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في النشاط السياسي بل واحجامها هي نفسها او ترددها عن ممارسة هذا الحق ، يعد عقبة امام مشاركتها بايجابية في تنمية مجتمعها .

رابعاً : التوصيات واقتراح ورقة عمل :

ان تطوير دور المرأة في التنمية يتطلب تعبئة الجهد لعمل تغيير جذري في جهات ثلاث على الاقل : المرأة ، المجتمع ، والدولة . وهنا المناقشة تتعلق بقضية المرأة والتنمية في العالم العربي .

فبالنسبة للمرأة :

١ ـ يجب أن تحارب المرأة اثار الماضي في نفسها ، ولتعلم بأن المرأة اصبحت قوة ذات شأن في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي قوة في ميدان العمل والانتاج ، وهي مركز اشعاع للاسرة حيث تقوم بغرس القيم الجديدة في البراعم الصغيرة التي هي رجال ونساء المستقبل .

ويتم ذلك عن طريق الترشيد السليم وخلق الوعي الكامل بأهمية قضية المرأة والتنمية .

٢ ـ ان تقوم المرأة بدوراً ايجابياً في منظمات العمل والنقابات العمالية .

٣ ـ ان تشترك المرأة بفعالية الهيئات والجمعيات النسائية التي ان اهم اهدافها الدفاع عن حقوق المرأة وتنمية شخصيتها . . الاخ .

٤ ـ ان تؤدي المرأة عملها بدقة وجدية تكسب بها ثقة زملائها ورؤسائها . . الخ .

٥ ـ ان تعود المرأة نفسها على مزيد من النظام والدقة لتتمكن من التوفيق بين عملها وبيتها .

اما المجتمع الذي تعيش فيه المرأة فعليه دور كبير في احداث

تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بما يتناسب مع متطلبات التنمية على ان يتيح للمرأة فرصة المشاركة الفعالية . يتم ذلك بالانجازات التالية : ـ

١ ـ البدء بتنمية اتجاهات الافراد واستعداداتهم وميولهم وتقوية ارادتهم ومساعيهم نحو التنمية من ناحية ونحو فعالية دور المرأة في التنمية من ناحية اخرى ، وذلك عن طريق وسائل الاتصال المحلية .

٢ ـ اثراء دور نساء الطبقات الكادحة في جميع نواحي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والخلقية . اي ان التنمية يجب ان تتغلغل في اعماق الطبقة الكادحة . نحن نعلم الدور الذي تلعبه نساء الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة من خلال العمل الاجتماعي التطوعي في مجالات الرعاية الصحية للامومة والطفولة والرعاية الاجتماعية للمعوقين . . الخ . ان العمل الاجتماعي لهذه الفئة القليلة ليست الإستثناء الحقيقي للمرأة .

٢٦

٣ ـ ان تتم عملية التنمية على المستوى الافقي والرأسي حتى يكلل النجاح . ويتم ذلك عن طريق تظافر جهود التنظيمات السياسية والنسائية والشعبية والمؤسسات التعليمية والدينية والصحية في المجتمع المحلي الى جانب جهود الدولة في تحديد الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـ تعبئة جهود افراد المجتمع المحلي بكل فئاته رجالا ونساء ، عاملين وغير عاملين في تنفيذ برامج التنمية ومتابعتها وتقديمها .

اما الدولة فما زال لها الدور الاكبر في معاونة المرأة على تطور دورها وفعاليته في مجال التنمية وذلك بما يتخذه من خطوات وما تضمنه من برامج ونظم ، وما تهيئوه من وسائل في تخطي العقبات وما قد يتعرض سبيلها من مشاكل ومن اهم ما يمكن ان تقوم به الدولة ما يلي : ـ

١ ـ اقناع اجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية باهمية دور المرأة في المشاركة في بناء المجتمع .

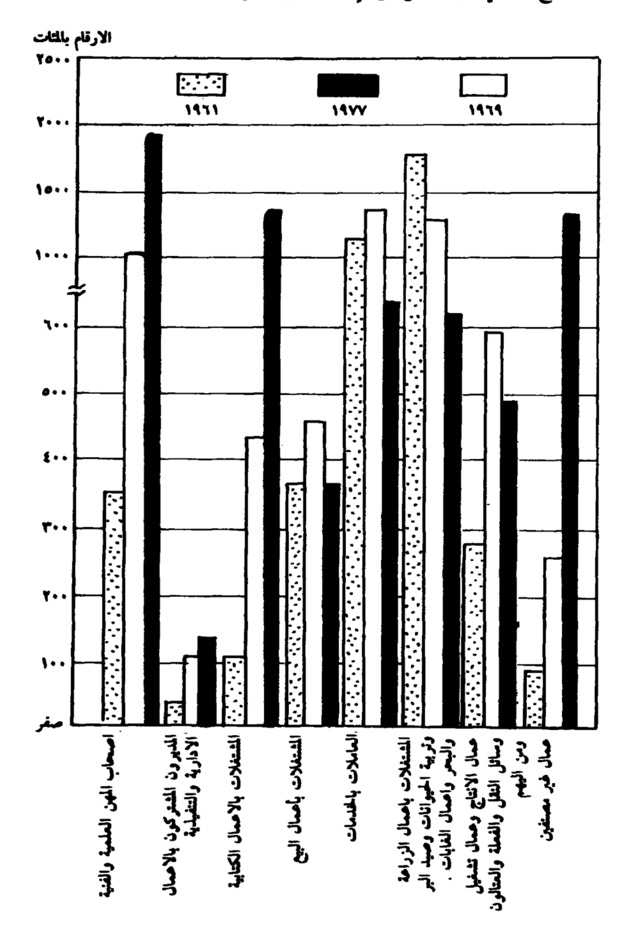
٢ ـ تحقيق اقصى استغلال لوسائل الاعلام (ممثلا في الاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات والمسرح .. الخ) للتوعية من اجل تعميق المفاهيم المتطورة لدور المرأة في التنمية ويتطلب ذلك مراجعة للبرامج الاذاعية والتلفزيون .. الخ .

٣ ـ مراجعة المناهج الدراسية بحيث تشتمل على موضوعات توضح دور المرأة في تنمية ذاتها واسرتها ومجتمعها .

٤ ـ مراقبة تنفيذ التشريعات المدنية والعمالية التي يمكن ان تحقق الاستفادة الكاملة من المرأة في التنمية .

٥ ـ التوسع في اجراء البحوث العلمية والدراسات الاحصائية والميدانية بصفة دورية لتبين مدى ملائمة خطط التنمية مع فعالية دور المرأة فيها .

التوزيع العددي لقوة العمل من الإناث حسب المهن (١٢ ـ ٦٤ سنة)



جدول رقم (١)

إسهام الاناث في قوة العمل

(الاعداد بالمائة)

السنوات	البيان	مشتغلون: الجملة	مشتغلون: عدد الاناث منهم	مشتغلون: النسبة المئوية	متعطلون: الجملة	متعطلون: عدد الاناث منهم	متعطلون: النسبة المئوية	جملة قوة العمل: الجملة	جملة قوة العمل: عدد الاناث منهم	جملة قوة العمل: %	جملة عدد السكان: الجملة	جملة عدد السكان: عدد الاناث منهم	جملة عدد السكان: %
١٩٦٠	حضر	٢٧٤١١	٢٨٠٢	٪١٠	١١٨٧	٢٥٥	٪٢١,٥	٢٨٥٩٨	٣٠٥٧	٪١٠,٧	٩٨٦٣٧	٤٨٤٢٩	٪٤٩
	ريف	٥٠٩٣٩	٣٤٥٢	٪٦	٥٦١	١٠٢	٪١٨,٢	٥١٥٠٠	٣٥٥٤	٪٧	١٦١٢٠٤	٨٠٧٣٢	٪٥٠
	جملة	٧٨٣٥٠	٦٢٥٤	٪٧,٩	١٧٤٨	٣٥٧	٪٢٠	٨٠٠٩٨	٦٦١١	٪٨	٢٥٩٨٤١	١٢٩١٦١	٪ ٤٩
١٩٧٠	حضر	٣١٤٩٤	٣٢٩٣	٪١٠	١٣٩٥	٢٥٢	٪١٨	٣٢٨٨٩	٣٥٤٥	٪١٠	١٣٣٥٦٠	٦٧٧٩٩	٪٥٠
	ريف	٥٣٠٧٧	٢٢٦٧	٪٤	٥٨٥	٨٣	٪١٤	٥٣٦٦٢	٢٣٥٠	٪٤	١٩٤٦٠٠	٩٧٢٥١	٪٤٩
	جملة	٨٤٥٧١	٥٥٦٠	٪٦	١٩٨٠	٣٣٥	٪١٦	٨٦٥٥١	٥٨٩٥	٪٧	٣٢٨١٦٠	١٦٥٠٥٠	٪٥٠
١٩٧٧	حضر	٤٣٨٠٤	٥٨٣٩	٪١٣	٢٠١٩	٦٩٩	٪٣٤	٤٥٨٢٣	٦٥٣٨	٪١٤	١٦٢٥٠٦	٧٨٥٨٥	٪٤٨
	ريف	٥٧٣٩٢	٢٧٥٩	٪٤	٩٤٢	١٦٤	٪١٧	٥٨٣٣٤	٢٩٢٣	٪٥	٢٠٤٨٤٦	١٠١٤٩٤	٪٤٩
	جملة	١٠١١٩٦	٨٥٩٨	٪٨	٢٩٢١	٨٦٣	٪٢٩	١٠٤١٥٧	٩٤٦١	٪٩	٣٦٧٣٥٢	١٨٠٠٧٩	٪٤٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : دراسة عن قوة العمل في مصر القاهرة ، مايو ١٩٧٧ .

جدول رقم (٢)

اسهام الاناث في قوة العمل حسب الانشطة الاقتصادية (مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمائة)

الحالة الحضرية / النشاط الاقتصادي	الحضر			الريف			الجمهورية			التوزيع العام
	جملة	اناث	٪	الجملة	اناث	٪	الجملة	اناث	٪	للاناث ٪
الزراعة والغابات والصيد	٤٢٩٠	٣٦٧	٨,٥	٣٧٨٨٤	٩١٤	٢,٤	٤٢١٧٤	١٢٨١	٣	١٨
استغلال المناجم والمحاجر	١١٨	٢	١,٧	٨١	—	—	١٩٩	٢	,٨	—
الصناعات التحويلية	١٠١٥٣	٦٠٩	٦	٣٣٩٤	٨٤	٢,٥	١٣٥٤٧	٦٩٣	٥,١	٩,٧
الكهرباء والغاز	٤١١	٥٠	١٢,٢	١١٣	٧	٦,٢	٥٢٤	٥٧	١,٩	,٨
التشييد والبناء	٢٥٦٨	٣٤	١,٣	٧٨٣	٢٠	٢,٦	٣٣٥١	٥٤	١,٦	,٧
التجارة	٦٢٢٦	٣٣١	٥,٣	٢٩٢٦	١٣٠	٤,٤	٩١٥٢	٤٦١	٥	٦,٥
النقل والمواصلات والتخزين	٣٣٧٧	١٥١	٤,٥	٩٠٧	٤	,٤	٤٢٨٤	١٥٥	٣,٦	٢,٢
التحويل والتأمينات	٨٧٤	١٨٧	٢١,٤	٢٠٢	١٣	٦,٤	١٠٧٦	٢٠٠	٧,٦	٢,٨
الخدمات	١٢٦٤٦	٢٩٣٥	٢٣,٢	٥٣٤٨	٤٣٢	٨,١	١٧٩٩٤	٣٣٦٧	١٨,٧	٤٧,٣
غير مبين	١٧٨٠	٦٨٩	٣٨,٧	٨٦٢	١٦٣	١٨,٩	٢٦٤٢	٨٥٢	٣٢,٢	١٢
المجموع	٤٢٤٤٣	٥٣٥٥	١٢,٦	٥٢٥٠٠	١٧٦٧	٣,٤	٩٤٩٤٣	٧١٢٢	٧,٥	٪١٠٠

المصدر : المرجع السابق

جدول رقم (٣)

توزيع الاناث في قوة العمل
حسب اقسام المهن
(مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمائة)

اقسام المهن	اجمالي قوة العمل	عدد الاناث	نسبة الاناث ٪	توزيع الاناث ٪
اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٧٢٨٨	١٩٢٥	٢٦,٤	٢٧
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن اليهم	١٣١٣	١٢٨	٩,٧	١,٨
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٦٢٤٣	١٤٠٣	٢٢,٥	١٩,٧
المشتغلون باعمال البيع	٧٠٧٣	٣٤١	٤,٨	٤,٨
العاملون بالخدمات	٨٤٠٨	٧٢٧	٨,٧	١٠,٢
المشتغلون باعمال الزراعة وتربية الحيوان والصيد ومن اليهم	٣٩٧٥٦	٦٢١	١,٦	٨,٧
عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والعتالون	٢٠٦٤٠	٤٨٩	٢,٤	٦,٩
غير مبين	٤٢٢٢	١٤٨٨	٣٥,٢	٢٠,٩
الجملة	٩٤٩٤٣	٧١٢٢	٧,٥	١٠٠

المصدر : المرجع السابق

جدول رقم (٤)

توزيـع الانـاث في قـوة العمـل
حسب الحالـة العملية
(مايو ١٩٧٧)

(الاعداد بالمئـات)

	حضـر			ريـف			المجمـوع			توزع الاناث
	جملة	اناث	٪	جملة	اناث	٪	جملة	اناث	٪	٪
يعمل بأجر نقدي	٢٩١٦٧	٤٣٢٣	١٤,٨	٢٠٢٣٩	٩٨٤	٤,٩	٤٩٤٠٦	٥٣٠٧	١٠,٧	٧٤,٥
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	٦٣٣٠	٢١٠	٣,٣	٩٩١١	٢٥٢	٢,٥	١٦٢٤١	٤٦٢	٢,٨	٦,٥
صاحب عمل ويستخدم عماله	٣١٣٥	٦٣	٢	٩٧٧٠	١١٧	١,٢	١٢٩٠٥	١٨٠	١,٤	٢,٥
يعمل لحساب الاسرة بـدون اجـر	١٧٩٢	٦٠	٢,٣	١١٦٣٨	٢٥٠	٢,١	١٣٤٣٠	٣١٠	٢,٣	٤,٤
متعطل سبق له العمل	٢٣٨	٨	٣,٤	٧٧	—	—	٣١٥	٨	٢,٥	٠,١
متعطل ولم يسبق له العمل	١٧٨١	٦٩١	٣٨,٨	٨٦٥	١٦٤	١٩	٢٦٤٦	٨٥٥	٣٢,٣	١٢
المجمـوع								٧١٢٢		١٠٠

المصدر : المرجع السابق .

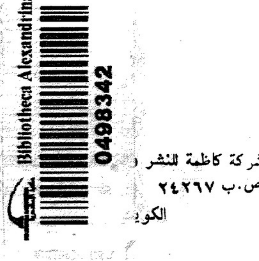
جـدول رقم (٥)

الحالة الثقافية للاناث بقوة العمل بجمهورية مصر العربية
عـام ١٩٧٧

(الاعداد بالمائـة)

البيان	حضر			ريف			المجموع			توزيع الاناث بقوة العمل على الحالة الثقافية
	جملة	الاناث	٪	جملة	الاناث	٪	جملة	الاناث	٪	
أمـي	١٣٦٣٧	١٠٠١	٪٧	٣٦٢٣٣	١٠٨٨	٪٣	٤٩٨٧٠	٢٠٨٩	٪٤	٪٢٩,٣
يقرأ ويكتب	١٣٣٨٩	٣٧٢	٪٢	١١٥٧١	١١٣	٪٠,٩	٢٤٩٦٠	٤٨٥	٪١	٪٦,٨
شهادة اقل من المتوسط	٣١٦٩	٢٦٤	٪٨	١٠١٥	٣٠	٪١٣	٤١٨٤	٢٩٤	٪٧	٪٤,١
شهادة متوسطة	٦٤٠٦	١٩٤٣	٪٣٠	٢٣٠٣	٣١٠	٪١٣	٨٧٠٩	٢٢٥٣	٪٢٥	٪٣١,٦
شهادة فوق المتوسط وأقل من الدرجة الجامعية	١٤٩٩	٦٩٩	٪٤٦	٧١٧	١٣٢	٪١٨	٢٢١٦	٨٣١	٪٣٧	٪١١,٧
شهادة في مستوى البكالوريوس او الليسانس	٤٠٧٦	١٠٣٢	٪٢٥	٦١٩	٧٥	٪١٢	٤٦٩٥	١١٠٧	٪٢٣	٪١٥,٦
شهادة أعلى من البكالوريوس الليسانس	٢٣١	٣٣	٪١٤	٢٠	٦	٪٣٠	٣٥١	٣٩	٪١١	٪٠,٦
غير مبين	٣٦	١١	٪٣٠	٢٢	١٣	٪٥٩	٥٨	٢٤	٪٤١	٪٠,٣
المجمـوع								٧١٢٢	–	٪١٠٠

المصدر : المرجع السابق



شركة كاظمة للنشر

ص.ب ٢٤٢٦٧

الكوي